منطق الصدق

تاليف: تشس ورين

المركز القومى للترجمة

INSPIRATION HONESTY HOPE TRUST TRUTH PATIENCE DISAPPOINMENT BELIEF LAUGHTER SELF-CONFIDENCE PAIN REALITY LOVE LIFE LIES HAPPINESS NEGLECT

2910

ترجمة

بدوى عبد الفتاح

منطق الصدق

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2910
- منطق الصدق
- تشس ورين
- بدوى عبد الفتاح
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:
Truth
1st edition
By: Chase Wrenn

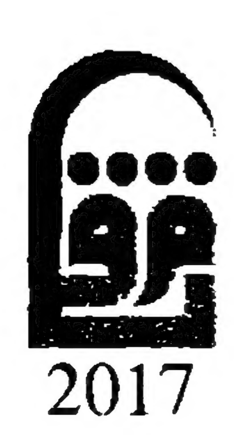
First published in 2015 by Polity Press
This edition is published by arrangement with Polity Press Ltd., Cambridge
صدر الكتاب بالإنجليزية عن دار نشر "بوليتى" بالمملكة المتحدة

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

منطق الصدق

تأليف : تشس ورين

ترجمة : بدوى عبد الفتاح



2017

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ورين ، تشس،
منطق الصدق / تأليف تشس ورين ؛ ترجمة بدوى عبد الفتاح-
القاهرة : المركز القومى للترجمة، ٢٠١٧
٢٤٨ ص ؛ ٢٤ سم
١ - الصدق .
٢ - المنطق .
(أ) عبد الفتاح، بدوى (مترجم) .
(ب) العنوان ١٧٧,٣

رقم الإيداع : ٩٨٧٢ / ٢٠١٦
الترقيم الدولى :978-977-92-0665-3
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

إهـــداء

إلى رون مدلين والراحل روبرت س . ووكر

اللذين وعدتهما بهذا الكتاب عام ١٩٩٢

تصدير وشكر وامتنان

يهدف الكتاب لتقديم صورة شاملة وسهلة للخلافات الفلسفية المتعلقة بميتافيزيقا الصدق، وما أثير حولها من جدل. والكتاب يركز على ثلاث مجموعات من الموضوعات: المجموعة الأولى والأكثر محورية من بقيتها تختص بمشكلة طبيعة الصدق **Truth**. بمعنى: ماذا نعني عندما نصف دعوى ما بأنها صادقة. وهل ثمت شيء مشترك بين الدعاوى الصادقة بحيث تكون بمقتضاه صادقة؟ أما المجموعة الثانية فتتعلق بمشكلة الموضوعية. بمعنى: هل هناك دعاوى مستقلة تمامًا عن آرائنا من حيث صدقها، أم أن الصدق يعتمد دائما على ما يعتقده الناس ويؤمنون به، أو ما يمكن معرفته. وأخيرًا تختص المجموعة الثالثة بقيمة الصدق. بمعنى: هل من الأفضل –على أى الأحوال– أن تكون معتقداتنا صادقة أكثر منها كاذبة.

وبشكل عام، فقد حاولت جهدى طوال صفحات هذا الكتاب أن أجعله بمثابة الخلفية المعرفية للمنطق والفلسفة، والتى يفترض أن تتوافر لدى الطلاب الجامعيين فى السنتين الثالثة والرابعة من دراستهم الجامعية. ولذلك فقد تجنبت عموما المسائل التقنية الدقيقة المرتبطة بالمفارقات السيمانطيقية.[*] (كتلك التى تطرحها القضية "هذه الجملة كاذبة") والتفاصيل الشكلية للبدائل فى المنطق الكلاسيكى. ومن المهم أن نشير إلى أن مناقشاتنا لهذه المسائل كانت تتم بطريقة غير شكلية كلما كان ذلك ضروريا، بحيث نقوم بحذف

(*) مبحث منطقى يختص بدراسة دلالات الألفاظ وتطورها. المترجم.

الكثير من التفاصيل التقنية. وفى هذا الصدد، يعتبر كتاب برجز وبرجز Burgess & Burgess (2011) معيناً لا ينضب بالنسبة لهؤلاء الذين يهتمون بمعرفة كيف تعتمد المفارقات السيمانطيقية وغيرها من المسائل الخاصة بالمنطق الفلسفى على المشكلات الميتافيزيقية المطروحة فى هذا الكتاب.

أما الفصول من الرابع حتى السابع فتعد بمثابة القلب من هذا الكتاب، حيث تعالج تفسير التطابق والتفسيرات الإبستمولوجية والتفريغية والتعددية للصدق. هذه الفصول تشرح بالتفصيل الأسباب التى حفزت على ظهور هذه النظريات، علاوة على إبراز أكثر ميزاتها ومساوئها أهمية. أما الفصل الثامن والأخير فهو يستبعد مقاربة الإيجابيات والسلبيات فى مقابل السعى لإبراز تفوق مقاربة التفريغ على منافسيها الرئيسيين، وأعنى بهما نظريتى التطابق والتعدد. وكلى أمل أن يقدم هذا الفصل صورة دقيقة للخلافات التى نوقشت مبكرا فى الكتاب، عسى أن تضىء هذه المناقشات الطريق أمام الدارسين لمعرفة الطريقة التى يمكن أن تتطور بها.

ويطيب لى فى هذا المقام أن أزجى الشكر موفورًا لمايكل لانش M. Lynch ، لمؤازرته لى فى تأليف هذا الكتاب. وكذلك المحررة إيما هاتشينسون E. Hutchinson التى مدت لى يد المساعدة طوال كتابتى لكتابى هذا. ولا يفوتنى هنا أن أنوه بالجهد الذى بذله نخبة من الرجال من خلال مناقشاتهم المثمرة والتى أكسبت الكتاب مزيدًا من العمق والثراء، وأخص بالذكر منهم ما يكل هورتن M. Horton وجيرمى كيلى J. Kelly واللذين كانت لتعليقاتهما المفصّلة ونقدهما قيمة بالغة. ونفس الشىء بالنسبة للتعليقات التى أضافها اثنان من القراء المجهولين لمطبوعات دار نشر بوليتى والتى كان لها عظيم الفائدة فى جعل الكتاب أفضل مما كان من دونها.

ومن الجدير بالذكر أن استجابات الطلبة وتفاعلهم مع محاضراتى عن منطق الصدق فى الحلقة الدراسية التى عقدت عام 2013 بجامعة ألاباما، لعبت دورًا حاسمًا فى المراجعات النهائية لهذا الكتاب. وإننى ممتن للغاية لهؤلاء الطلبة بمن فيهم ماريا أبرامز M. Abrams وميتشل ديكسترا M. Dykstra وتروفر جانت T. Gant ومادلين هارجروف M. Hargrove

وترنت مور T. Moore وباتريك نورتن P. Norton وماثيو أوبراين M. O'brien وصامويل رانكين S. Rankin وميتشل ريجان M. Reagan وهنتر رودريجز H. Rodriguez وتيفانى سمس T. Simms. وشكرى أيضا أقدمه لمن ساعدونى فى أبحاثى وهم ميتشل دكسترا وماثيو أوبراين وخاصة جهدهما المحمود فى إعداد مخطوطة الكتاب.

الفصل الأول

ما الصدق؟

إذا قلنا إن الأرض تكون أقرب إلى الشمس فى شتاء نصف.الكرة الشمالى منها فى صيف نصف الكرة الشمالى، فإن قولنا هذا قول صادق. ولكن ليس من الصدق أن نقول إن جبال الهمالايا أقدم من جبال الأباالاشين[*] Appalachians. فما الفرق بين القولين؟ وماذا يعنى بالنسبة لشىء ما أن يكون صادقا، وماذا يعنى بالنسبة له أن لا يكون كذلك ؟ وباختصار: ما هو الصدق؟ ومن هذا المنطلق فإن هذا الكتاب يدور حول بعض الأساليب أو الطرق التى حاول بها الفلاسفة الإجابة عن هذا السؤال.

وكما هو الحال غالبا، فإن الإجابة عن السؤال تتطلب منا أولا أن يكون معناه واضحا لنا. غير أن هناك سحابة من الغموض والتشوش تكتنف كلمة الصدق وتعترض سبيلنا لتحقيق تقدم فى شرح معناها. والهدف من هذا الفصل هو تبديد هذا الغموض وإعداد المسرح لبقية الكتاب.

1-1: الصدق والحقيقة

إن السؤال "ما الصدق" What is Truth يمثل صدمة بالنسبة لبعض الناس باعتباره واحدًا من أعمق الأسئلة الفلسفية وأشدها مراوغة. فبعض الناس يعتقدون أنه من نوع

(*) سلسلة جبال توجد فى شمال شرق أمريكا وتمتد من إقليم كيبيك فى كندا، حتى شمال ألاباما. ويبلغ ارتفاع أعلى قممها 6684 قدما. المترجم.

الأسئلة التى لا إجابة لها. فهم يتصورون أن معرفة ما الصدق معناه معرفة كل ما يمكن أن يعرف، أو معرفة الأسرار القصوى للكون. وبذلك يتصورون أنهم قد وضعوا أيديهم على تفسير كل شيء محير وغريب ومذهل وعجيب وغامض أو مشوش فى العالم. وحينئذ تبدو معرفة طبيعة الصدق وكأنها نوع من الحكمة الغامضة التى لا يحظى بها سوى الآلهة والأنبياء، ولكنها لا تتاح لأمثالنا من البسطاء.

ولكن لحسن الحظ لم تجر الأمور على هذا النحو بالنسبة للفلاسفة المهتمين بمعرفة معنى الصدق، والذين رأوا أن هذا التصور خاطئ. وأن خطأه ناتج عن اثنتين مختلفتين من صور الخلط والغموض. الأولى هى الخلط بين الصدق وبين الكون أو الواقع ككل. ولكن الصدق ليس هو الكون. ولكنه صفة مكتسبة من الزعم بأن الدجاج هو نتاج فقس البيض، وفاته الزعم القائل بأن للبرمائيات فراء. فشرح طبيعة الصدق يعنى شرح طبيعة الصفة وليس شرح الكون ككل.

والخلط الثانى الذى جعل السؤال "ما الصدق" يتطلب نوعا من البصيرة الجوانية الغامضة، هو فكرة أن الإجابة عن السؤال تعنى بالضرورة معرفة كل الأشياء الأساسية والأكثر أهمية. هذه الفكرة تؤدى إلى الخلط بين السؤال "ما الصدق"؟ **what is truth** وبين سؤال آخر مشابه يحمل نغمة قريبة هو "ما الحقيقة"؟ **what is the truth**.

وفى العادة، أنك إذا أردت أن تعرف الحقيقة، فأنت تريد أن تعرفها بخصوص شيء بعينه. فأنت مثلا تريد أن تعرف ما إذا كان (أو كانت) شريكك العاطفى جديرًا بثقتك، أو متى سيغادر القطار، أو كيف ستؤثر سياسات تحسين ظروف المعيشة فى إنعاش الاقتصاد. فإن لم تكن نيتك أن تسأل عن موضوع فلسفى بالفعل، فإن السؤال "ما الحقيقة؟" ليس عادة سؤالاً فلسفيًا.

ولكن يحدث أحيانا أن يُسأل شخص ما عن الحقيقة وهو يريد بها شيئا شديد العمومية. مثل هذا الشخص يريد أن يعرف الحقيقة عن كل شيء، سواء بمعرفة كل ما يمكن معرفته، أو بمعرفة المبادئ العميقة التى تفسّر كل شيء يستحق التفسير. غير أن ذلك مستحيل على الأرجح. فنحن البشر عاجزون عن الإحاطة الشاملة بكل شيء، لأن علمنا

محدود. ولا توجد على الأرجح تلك المبادئ العميقة التى تفسّر كل شيء بإطلاقه بمعزل عن معظم القوانين الأساسية للطبيعة. وبالتالى، من المستحيل أن توجد إجابة شافية لأكثر التصورات عمومية للسؤال "ما الحقيقة؟". ولكن السؤال "ما الصدق؟" سؤال مختلف تماما. فالإجابة عنه لا تحتاج لأن تخبرنا بكل شيء يمكننا معرفته. ولا أن تمكننا من فهم كل شيء يمكننا فهمه. بل إن كل ما تحتاج فعله هو شرح صفة معينة أن ٢+٢=٤، وأن "كندا تقع شمال المكسيك" تتضمن شيئا مشتركا بينهما، فى حين أن "سبعة عدد زوجى" و "فرنسا جزيرة" يفتقران لشيء مشترك.

ونحن حينما نسأل "ما الصدق" إنما نسأل سؤالا من نوع "ما هو س". وهو السؤال الذى اشتهر به سقراط لإحراج خصومه. فهو مثلاً يسأل أوطيفرون "ما التقوى؟" ثم يرفض قبول إجابة لا تعدو مجرد قائمة من أفعال التقوى والورع. إنه يريد تفسيرًا للسبب الذى يجعل الأفعال تقوية أو غير تقوية، وليس مجرد قائمة بالأمثلة. إنه يريد أن يعرف ما طبيعة التقوى. ونحن أيضا بالمثل حينما نسأل ماذا عساه يكون الصدق، لا ينصب اهتمامنا على تصنيف قائمة طويلة من الأمثلة الخاصة بالدعاوى الصادقة. فنحن لا نتكلم عن الصدق الخاص بموضوع ما (بصرف النظر عن الصدق الخاص بطبيعة الصدق) ولا نطلب تفسيرًا للكون ككل. إن كل ما نريد معرفته هو ماذا يعنى أن تكون دعوى ما صادقة أو كاذبة. والإجابة الجيدة هى تلك التى ستفسر لنا ما الذى يجعل الدعوى الصادقة هى كذلك، وما الذى يجعل الدعوى الكاذبة كاذبة. وبالتالى تخبرنا ما طبيعة الصدق.

وفى كتابه "الميتافيزيقا" يقول أرسطو "أن تقول ما الذى لا يكونه ذلك الشيء، أو الذى من دونه لا يكون الشيء، هو قول خاطئ. ولكن الصواب أن تقول ما الذى به يتقوّم وجود شيء ما، وما الذى لا يتقوم به وجوده". هذه العبارة ربما لا تكون هى الإجابة الكاملة عن السؤال "ما الصدق؟" ولكن لا بأس بها كبداية. فهى تساعد على وجه الخصوص فى توضيح المشكلة. فنحن نستخدم الصفة "صادق" بطرق كثيرة مختلفة. فنحن نتحدث عن الأصدقاء الصدوقين والأصدقاء المزيفين أو غير الصدوقين. والنجار قد يصف العارضة الخشبية المرتكزة بدقة بأنها "صادقة". وقطع الماس الحقيقية "الصادقة"

أثمن من المزيفة. وألفيس كوستلو A. Costello أطلق ألبوما بعنوان "إن غرضى صادق". والعنوان ليس هراءً. وعلى الرغم من أن هذه الأفكار ترتبط بعلاقة نسب ما مع ما كان أرسطو يتحدث عنه، فمن الواضح أن اهتمامه كان منصرفا لشيء آخر. لقد كان مهتما بفكرة الصدق بمعنى الصحة، أو الحكم الصائب عما تكونه الأشياء. إذن، فالسؤال عن الصدق بهذا المعنى هو سؤال عما يعنيه لشيء ما أن يكون صحيحا، أو أن نضع أيدينا على الحكم الصحيح عما تكونه الأشياء.

1 - 2: حاملات صفة الصدق

قبل أن نستفيض فى الحديث عن الصدق، يجب أن تكون لدينا فكرة عن نوع الأشياء المؤهلة لأن توصف بالصدق أو بالكذب، بالمعنى الذى قصده أرسطو بصدد ما يستوجب الحكم بالصواب أو الخطأ عما تكون عليه الأشياء. والمرشحون لهذا الوصف كثر بما فى ذلك الجمل والقضايا والأقوال والعبارات والمعتقدات والنظريات. كل هذه الأشياء تحتمل "صفة الصدق"، الذى يعنى أنها من نوع الأشياء التى يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة. وهى جميعها تقف على طرفى نقيض مع أشياء مثل صناديق البريد والرخام أو المرمر التى لا يمكن أن توصف بالصدق أو بالكذب بالمعنى الذى قصدناه. فصناديق البريد والمرمر لا تحتمل صفة الصدق.

ومن بين الأشياء التى تحتمل صفة الصدق ما هو أساسى وأكثر أهمية من بقيتها. خذ مثلاً بالجمل وما تنطق به من ألفاظ. فالجملة هى عبارة عن سلسلة متعاقبة من الكلمات التى تستوفى قواعد لغوية معينة. والنطق هو حادثة تتكون من شخص ما يستخدم جملة. فجاك Jack قد يقول مثلاً "يوجد ماء فى البئر على هضبة جوس، الساعة السابعة بعد الظهر بالتوقيت المحلى فى الأول من أكتوبر عام 2001". وجيل يقول أيضا "يوجد ماء فى البئر على هضبة جوس، الساعة السابعة بعد الظهر بالتوقيت المحلى فى الأول من أكتوبر 2001". هذان قولان لنفس الجملة. فإذا كان لدينا بالفعل تفسير للصدق وللكذب بالنسبة للجمل، فربما كان فى وسعنا استعماله فى تفسير صدق أو كذب الأقوال: فأقوال الجمل

الصادقة تكون صادقة. وأقوال الجمل الكاذبة تكون كاذبة. وهذا هو كل شيء بالنسبة لها. مثل هذا التفسير يعالج الجمل باعتبارها الحاملات الأساسية للصدق أكثر من الأقوال.

غير أن الفلاسفة لم يتفقوا فيما يعدونه أساسيًا أكثر من غيره من حاملات الصدق. فالبعض يعتقد أن الجمل أساسية وجوهرية أكثر من غيرها. ففى رأيهم أننا ما إن نفهم ماذا يعنى بالنسبة للجملة أن تكون صادقة، فسنكون فى وضع يتيح لنا أن نفسر ماذا يعنى بالنسبة لأى حامل آخر للصدق أن يكون صادقا بالمثل. فى حين يرى البعض الآخر أن القضايا هى الأساسية أكثر باعتبارها حاملات للصدق.

والقضية كما اعتاد الفلاسفة أن يستخدموا هذا المصطلح، هى نوع معين من الموضوعات المجردة. والفكرة العامة هى أن القضية هى ما يقال عندما تقول شيئا ما، وما يعتقد حينما تعتقد بشيء ما. فإذا قال جيل **Jill** بالإنجليزية "لندن جميلة" **London is Pretty** وقال جاك **Jacques** بالفرنسية "لندن جميلة" **Londres est Jolie**، سنجد أن هناك معنى فى قولهما نفس الشيء. وإذا اعتقدنا كلانا أنا وأنت أن الماء رطب أو بليل، سيكون هناك مغزى وراء اعتقادنا فى نفس الشيء. وإذا أخبرتنى بأن هناك بطاطس فى حجرة المؤن وأنا صدقتك. فلا بد أن يكون هناك معنى وراء تطابق ما صدقتك فيه وما قلته أنت. والفلاسفة الذين يؤمنون بالقضايا يعتقدون أنه لكى يعتقد شخص ما أو ينطق بقول ما، فلا بد من وجود شيء يعتقد به الشخص أو يقوله. هذا الشيء هو القضية. فهؤلاء الذين يرون أن القضايا هى الحاملات الأساسية للصدق يعتقدون أن القضايا الأخرى التى تحمل صفة الصدق مرهونة من حيث صدقها (أو كذبها) بعلاقتها بالقضايا الصادقة (أو الكاذبة). ويكون الاعتقاد صادقا عندما يكون ما نعتقده قضية صادقة على سبيل المثال. ويكون ما ننطق به صادقا عندما يكون ما قيل قضية صادقة.

والخلافات الفلسفية حول حاملات الصدق الأساسية شديدة التعقيد. والجمل والقضايا هما المرشحان الرئيسيان هنا. والفلاسفة الذين يعتبرون الجمل هى الحاملات الأساسية للصدق غالبا ما يعدون الاعتقاد فى القضايا نوعًا من الإسراف الميتافيزيقى. وهم يعتقدون ذلك لأنهم لا يؤمنون بأى موضوعات مجردة. بما فى ذلك الأعداد والصفات

والقضايا. أو ربما يعتقدون ذلك لأن هؤلاء المؤمنين بالقضايا غير قادرين على تقديم تفسير صحيح وواضح لما يسمونه بشروط الهوية أو التطابق، التى تجعل جملتين تعبران عن نفس القضية. ونفس الجملتين تعبران عن قضايا مختلفة. والفلاسفة الذين يعتبرون القضايا هى التى تحتمل الصدق بشكل أساسى غالبا ما يتشككون فى أن يكون لسواها بما فى ذلك الجمل، السمات المفترضة فى حاملات الصدق الأساسية بمعناها الدقيق. وأحيانا ما يستعينون بهذا العمل فى فلسفة العقل وفلسفة اللغة معتمدين على أن فكرة القضايا فكرة مثمرة للغاية وناجحة لا يمكن الاستغناء عنها.

سيتجاهل هذا الكتاب فى الغالب الخلاف حول حاملات الصدق الأساسية. وبدلا من أن ننحيها جانبا، سأستخدم كلمة "دعوى" **Claim** كمصطلح محايد لأشير به لحاملات الصدق الأساسية مهما تكن. ومع ذلك، توجد نظريات صممت خصيصا بحيث تكون الجمل أو القضايا هى حاملات الصدق الأساسية. وعندما يؤدى هذا الاختيار إلى حدوث فرق ما سنشير إليه.

١ - ٣: ما هو صادق وما يمكن أن نعتبره صادقا

بعض الناس يعتقدون أن الأمور عندما تصل إلى منتهاها، فلن يوجد فى الواقع صدق حقيقى. بل حتى لن يكون هناك شىء صادق. فقد يقولون مثلا إننا لا نستطيع بالفعل أن نقيم دعاوى بشأن المواقع النسبية للأرض والشمس أو البنية الجزيئية لحامض **DNA** أو أحداث حرب الورود، أو أى شىء آخر بأنه صادق. فنحن لا نستطيع أن نحكم على هذه الأشياء بالصدق لأننا لسنا متيقنين منها، ولأننا –استدلالاً– لا بد أن نكون متيقنين من الشىء قبل أن نحكم بصدقه. وهناك البعض الآخر من الناس ممن يأخذون بهذا الخط الفكرى لأبعد من ذلك. فهم يلفتون أنظارنا إلى أننا نجد دائما ما يبرر بعض الشك. أى أنه من المستحيل أن نكون متيقنين من شىء ما مائة فى المائة. وحيث إن الشىء الصادق أيا كان قد بلغ مرتبة المائة فى المائة من اليقين، فلن تكون هناك بالفعل دعاوى صادقة. بل فقط دعاوى أكثر أو أقل احتمالا.

وهناك آخرون يأخذون بوجهة نظر متساهلة للغاية. فهم متأثرون بالفكرة القائلة بأنه من غير المناسب أن نقول على ما يؤمن به شخص آخر بعمق إنه غير صادق. وبناء على هذه الوجهة من النظر فإنه مهما يكن ذاك الذى يؤمن به أى شخص فهو صادق. وفى حين ينكر الرأى الأول أى شىء صادق، فإن الثانى يؤكد أن كل شىء يعتبر صادقا ما دام هناك شخص ما يؤمن به.

غير أن كلا الرأيين وقعا فى الخطأ بطرق متنوعة. وهناك آراء مقبولة وإن كانت متكلفة بعض الشىء شبيهة بها سنناقشها فى الفصل الثانى. ولكن يجدر بنا هنا أن نتوقف طويلا لنلاحظ الخطأ المشترك الذى وقعا فيه كلاهما. فهما معا يساويان بين ما هو صادق **Being True** وبين ما يمكن أن نعتبره صادقا. **Being treated as true**. فبناء على الرأى الأول، نادرًا ما نعتبر شيئا ما صادقا. بل لسنا مخولين أبدًا أن نحكم على شىء بأنه صادق. ومن ثم، ليس ثمت شيئ صادق. وبناء على الرأى الثانى، نادرًا ما نعتبر ما يؤمن به شخص ما غير صادق. بل بالأحرى لسنا مخولين أبدًا لأن نصدر هذا الحكم. وهكذا، فمهما يكن ذاك الذى يؤمن به شخص ما فهو صادق.

وبالطبع، هناك فرق كبير بين ما هو صادق وبين ما يمكن أن نعتبره صادقا، تماما كما أن هناك فرقًا كبيرًا بين كون شخص ما مجرما، وبين شخص آخر يعامل باعتباره مجرما. فلفترة طويلة جدًا لم يكن هناك يقين على الإطلاق بأن الأرض أقرب إلى الشكل الكروى منها إلى السطح المستوى. وعلى الرغم من ذلك كان شكل الأرض طوال هذه الفترة يشبه الكرة وليس السطح المستوى. وبالتالى، فالقول بأن الأرض أقرب ما تكون شبها بالشكل الكروى منها للسطح المستوى هو قول صادق. ولا أهمية لاعتقادى مهما يكن عميقا ومخلصا بأن هناك زجاجة أخرى من الجعة فى البراد (الثلاجة). فاعتقادى لن يجعل من وجود زجاجة الجعة الأخرى فكرة صادقة.

هذا الاختلاف بين ما هو صادق وبين ما يمكن أن نعتبره صادقا، يمكننا أن نخرج منه بنقطتين منهجيتين مهمتين. الأولى أننا لا يمكننا أن ندرس الصدق بنفس الطريقة التى ندرس بها الفراشات، بأن نجمع منها مجموعة كبيرة من مختلف الأنواع، ثم ندرس أوجه

الشبه وأوجه الاختلاف بينها. وربما كان فى وسعنا أن نحقق بعض التقدم باستخدامنا لهذه الطريقة، ولكنه بالتأكيد لن يكون تقدمًا كبيرًا لأنه ليس بين أيدينا ما يضمن أن تكون هذه الأنواع أو نماذج الصدق هى النماذج الحقيقية. فربما أعتقد فى شىء ما أنه صادق، ثم يتبين لى أننى ربما أخطأت. إذن، لكى ندرس الصدق، نحن بحاجة لأن نقطع شوطا فلسفيا أبعد. فإننا نحتاج لأن نأخذ بعين الاعتبار بعض التفسيرات المقبولة عما عساه يكون الصدق. ونحتاج أن نكون واضحين فيما نريده من نظرية الصدق أن تفسره لنا. إذن، علينا أن نواصل البحث بحذر ودون تعجل على أمل العثور على نظرية تقوم بالعمل الذى نحتاجها أن تقوم به.

النقطة المنهجية الثانية، أن فشل فكرة كون الشىء صادقا يتساوى مع ما يمكن أن نعتبره صادقا، يمكن استخدامها لتوضيح أداة فلسفية مهمة لتقييم نظريات الصدق. وهاك اثنتان من الدعاوى اللتان قد تفاجآنك بأنهما كلتيهما صحيحة:

١- إذا كانت هناك زجاجة جعة أخرى فى البراد. إذن من الصدق أنه توجد زجاجة جعة أخرى فى البراد.

٢- إذا كانت الأرض أشبه ما تكون بالشكل الكروى منها إلى السطح المستوى، إذن من الصدق أن الأرض أقرب ما تكون شبها بالشكل الكروى منها إلى السطح المستوى.

والحقيقة أن أى مثال على صورة: إذا... إذن من الصدق أن...، يكون صحيحا تقريبا عندما نملأ كلا الفراغين بنفس العبارة فى اللغة الإنجليزية. ومع ذلك، إذا كان الصدق له نفس معنى التأكد أو اليقين Certainty، فإن نفس هذين المثلين لصورة: إذا... إذن من المؤكد أن...، سيكونان صحيحين أيضا. ولكنهما غير ذلك.

٣- إذا كانت هناك زجاجة جعة أخرى فى البراد، إذن من المؤكد أنه توجد زجاجة جعة أخرى فى البراد.

٤- إذا كانت الأرض أشبه ما تكون بالشكل الكروى منها إلى السطح المستوى. إذن من المؤكد أن الأرض أقرب ما تكون شبها بالشكل الكروى منها إلى السطح المستوى.

هاتان الدعويان (4&3) يمكن بسهولة أن تكونا كاذبتين على الرغم من أن الدعاوى الأخرى (2&1) التى تستخدم كلمة الصدق **Truth** صادقة.

ونموذج آخر دائما ما تكون أمثلته صحيحة فى الغالب **Correct** هو: إذا كان من الصدق أن ـــ، إذن ـــ (بفرض أننا ملأنا الفراغات بنفس العبارة باللغة الإنجليزية بالطبع !). والمثلان هما:

٥- إذا كان من الصدق أن هناك زجاجة جعة أخرى فى البراد. إذن توجد فى البراد زجاجة جعة أخرى.

٦- إذا كان من الصدق أن الأرض أشبه ما تكون بالسطح المستوى منها إلى الشكل الكروي. إذن فالأرض أقرب ما تكون شبها بالسطح المستوى منها إلى الشكل الكروى.

وإذا كان الصدق هو نفسه ما نعتقده أو نؤمن به، فلا بد أن تكون الأمثلة المطابقة لنموذج "إذا كان من المعتقد أن، إذن ـــ " هى أيضا صحيحة:

٧- إذا كان من المعتقد أن هناك زجاجة جعة أخرى فى البراد، إذن توجد زجاجة جعة أخرى فى البراد.

٨- إذا كان من المعتقد أن الأرض أشبه ما تكون بالسطح المستوى منها إلى الشكل الكروى. إذن فالأرض أقرب ما تكون شبها بالسطح المستوى منها إلى الشكل الكروى.

ومع ذلك. فهذا الزوج من الدعاوى واضح الخطأ **Wrong**. فنماذج "إذا ـــ إذن ـــ صادق" و "إذا كان من الصدق أن ـــ إذن ـــ" وما يتصل بهما، لهم أهمية عظمى فى التفكير الفلسفى بالنسبة للصدق منذ أوائل القرن العشرين وما تلى ذلك. والإسهامات بالغة العمق التى أسهم بها الفيلسوف والرياضى ألفرد تارسكى **A. Tarski** فى فهمنا لمعنى الصدق، تعد مطلبا ضروريا لقبول أية نظرية فى الصدق. فهو يقول إن أية نظرية كافية فى الصدق يجب أن تتضمن كل مثال للنموذج:

٩- س (حرف كبير) صادقة إذا وفقط إذا كانت س (حرف صغير) حيث س (الكبيرة) هى اسم جملة، بينما تحل ترجمة الجملة إلى لغة النظرية محل س (الصغيرة). وليكن مثلا أننا قمنا بصياغة نظرية فى الصدق بالإنجليزية، ثم يكون من المفترض أن تطبق هذه النظرية على جمل بالإنجليزية. (وهذا سيؤدى إلى تعديلات لا مبرر لها فى المتطلبات الأخرى التى اقترحها تارسكى. ولكنه شيء جيد بما يكفى بالنسبة لمثالنا). ولنفرض أننا نستطيع أن نعطى اسمًا لجملة ما بأن نضعها بين علامات تنصيص. إذن، ومع التسليم بشرط تارسكى، يمكن لنظريتنا أن تكون كافية، ولكن فقط إذا تضمنت مسائل مثل:

١٠- "توجد زجاجة جعة أخرى فى البراد" قول صادق إذا، وفقط إذا كانت هناك زجاجة جعة أخرى فى البراد.

١١- "الأرض أشبه ما تكون بالشكل الكروى أكثر منها بالسطح المستوى" قول صادق إذا، وفقط إذا كانت الأرض أقرب ما تكون شبها بالشكل الكروى منها إلى السطح المستوى.

١٢- "الثلج أبيض" قول صادق إذا، وفقط إذا كان الثلج أبيض.

١٣- "العشب أخضر" قول صادق إذا، وفقط إذا كان العشب أخضر.

وهلم جرا...

إن الصدق ثنائى شروط الصدق أو الشرط المزدوج(*) هو مثال على نموذج تارسكى "س (الكبيرة) صادقة، إذا وفقط إذا كانت س (الصغيرة). أو الدعوى التى تأخذ الشكل "إذا كان من الصدق أن ـــ، إذا وفقط إذا ـــ، مع فراغين يتم ملؤهما بنفس الطريقة. وباستثناء وجود بعض الحالات الإشكالية مثل: "من الصدق أن هذه الجملة كاذبة، إذا وفقط إذا كانت هذه الجملة كاذبة" فإن كل الجمل ثنائية شروط الصدق تقريبا واضحة

(*) كلمة T- biconditonal تعنى الصدق ثنائى الشروط. وحرف T يشير لكلمة True أى الصدق. وهو ما تشير إليه المسائل 10-13. المترجم.

الصدق. فنظرية الصدق الجيدة ستكون على أقل تقدير متسقة مع تلك الجمل ثنائية شروط الصدق. إنها من الناحية العقلية ستفسرها. ويمكننا أن نتبنى المبدأ التالى من أجل تقييم أى نظرية فى الصدق، والذى حينئذ سيسمى مبدأ التكافؤ: **The equivalence principle**.

وما عدا تلك التى تنطوى على مفارقات من نوع ما، فإن الجمل ثنائية شروط الصدق صادقة. وأى نظرية مقبولة فى الصدق يجب أن تتلاءم مع هذه الحقيقة أو تفسرها.

وهذا الكتاب سيشير أحيانا إلى ما يسمى "بالصورة التخطيطية للتكافؤ" **The equivalence schema**. والصورة التخطيطية للتكافؤ هى النموذج الذى يتوافق مع: "من الصدق أن ـــ إذا وفقط إذا ـــ" أو "س (الكبيرة) صادقة... إذا وفقط إذا كانت س (الصغيرة)".

1 - 4: ما ينتظرنا فى المستقبل

الفصلان التاليان سيدرسان زوجا من المشكلات وثيقة الصلة بالسؤال: "ما الصدق؟". إحداهما هى مشكلة الموضوعية. بمعنى هل هناك من الناحية الموضوعية دعاوى مستقلة تماما عما نؤمن به من حيث صدقها. أم أن الصدق يعتمد بطريقة أو بأخرى على ما نعتقده أو ما يمكن أن نعتقده؟ أما الأخرى فتتعلق بمشكلة قيمة الصدق **The Value of Truth**. أقصد بأى معنى تعتبر المعتقدات أو التأكيدات الصادقة أفضل **better** من تلك الكاذبة؟ وكما أن نظرية الصدق الجيدة ستفى بشروط مبدأ التكافؤ، كذلك ستزودنا نظرية الصدق الجيدة بفهم جيد للموضوعية، وتفسر لنا قيمة الصدق. والمقاربات المختلفة لتفسير طبيعة الصدق، والتى ستكشفها لنا الفصول من الرابع إلى السابع لها التزاماتها المختلفة بشأن الموضوعية والقيمة. وأحد طرق تقييمها أن نضع فى اعتبارنا تلك الالتزامات.

قراءة إضافية

العديد من محاورات أفلاطون تبحث فى الفرق بين تفسير طبيعة شىء ما، وبين تصنيف قائمة بالأمثلة. ومن بين تلك المحاورات أوطيفرون ومينون والجمهورية، والتى تتضمن قدرًا كبيرًا من المناقشات الهامة عن علاقة الصدق بالمعرفة.

أما آراء أرسطو فى الصدق فهى مبعثرة بين العديد من أعماله، وبخاصة الميتافيزيقا والتحليلات الثانية. ففى الفصل الثامن من الكتاب الرابع من "الميتافيزيقا" يرفض أرسطو الآراء القائلة بأنه لا شىء يتصف بالصدق لأن هذه الآراء تفند نفسها بنفسها. وبمقتضى ذلك فكل شىء صادق: بمعنى أنه إن لم يكن هناك شىء صادق فسنطبق الأمر نفسه على المذهب القائل بأنه لا شىء صادق. أى أن المذهب نفسه غير صادق. وإذا كان كل شىء صادق. إذن سيكون الأمر بالمثل بالنسبة للمذهب القائل أنه ليس كل شىء صادق.

ويتضمن كتاب وولف جانج كون W. Kunne بعنوان "تصورات الصدق" (2003) Conceptions of Truth مناقشات رائعة لمجال واسع من الموضوعات، بما فى ذلك موضوع عن المسائل الأساسية التى تحتمل الصدق فى الفصل الخامس. وتكمن جذور التصور الحديث للقضية فى مقالة جوتليب فريجة الهامة "الفكر" (1956). وفى الفصل الثانى من كتابه الكلاسيكى "اللفظ والموضوع" (1960) يقول كواين W.V. Quine إنه عادة، لا توجد حقيقة محددة عن المسألة التى يعنيها شخص ما عندما ينطق بألفاظ معينة، بما يدل ضمنا على عدم وجود حقيقة محددة عن المسألة عما إذا كان شخصان قد قالا نفس الشىء أو عبّرا عن نفس القضية. وهناك بحثان لهارى فيلد H. Field بعنوان "التمثل الذهنى" و "نظريات تفريغية فى المعنى والمحتوى" يستغنى فيهما عن القضايا فى فهمنا للمعتقد وللصدق. وقد أعيد نشر هذين البحثين ضمن المجموعة التى تحمل عنوان "الصدق وغياب الحقيقة" (فيلد 2001).

وفى كتابيه "التصور السيمانطيقى للصدق" ثم "أسس السيمانطيقا" (**1944**) اشترط ألفرد تارسكى أن تتضمن النظرية الجيدة فى الصدق جملا ثنائية شروط الصدق، وتحتوى أيضا على معالجة لمنطق التعبير:... صادق **Is true** الذى يعد بشكل قاطع هو محور أى عمل مستقبلى فى المنطق عن الصدق ومفارقات الصدق (مثل المفارقة التى تطرحها الجملة : "هذه الجملة كاذبة").

الفصل الثانى

الموضوعية

يتعجب الناس أحيانا من طبيعة الصدق، لأن كل ما يعنيهم منه هو ما إذا كان شيء ما "صادقًا" موضوعيا. بمعنى هل يعتمد الصدق على ما يعتقده الناس أو بالأحرى المنصفون منهم، أم أن هناك بعض الدعاوى الصادقة بصرف النظر عما يعتقده أى إنسان؟ وإحدى أفكار الصدق "الموضوعى" هى الفكرة التى تقول بأن صدق أو كذب دعوى ما لا يتوقف على ما يعتقده أى إنسان.

وهناك مجموعة أخرى من الأسئلة تندرج أيضا تحت عنوان الموضوعية. تلك الأسئلة تختص بالعلاقة بين الصدق وبين المعرفة. ففى بعض الأحيان نستطيع أن نؤكد ما إذا كانت دعوى معينة صادقة أو كاذبة. وفى أحيان أخرى يستحيل علينا الأخذ بأى الحكمين أو الآخر. فإذا لم يكن هناك سبيل لتأكيد ما إذا كانت الدعوى صادقة أم كاذبة، فهل هذا يعنى أن صدقها يتساوى مع كذبها؟ وإحدى أفكار الصدق "الموضوعى" أن صدق دعوى ما لا يعتمد على إمكانيتنا أو عدم إمكانيتنا على معرفتها. فقد تكون هناك دعاوى صادقة ولكنها غير قابلة للمعرفة. ومع ذلك، هناك فلاسفة يرون أن فكرة الصدق غير القابل للمعرفة هى فكرة تافهة لا معنى لها. ففى رأيهم أنه إذا كان من المستحيل أن نعرف شيئا ما من هذا النوع، فلن تكون لدينا ببساطة أية حقائق ترشدنا إلى أى الحكمين. وهكذا، فهؤلاء الفلاسفة يعتقدون بأن المعرفة الممكنة لها حدود، شأن الصدق أيضا الذى له حدود، وبنفس المعنى فإن للحقيقة الواقعية حدودًا.

ويختص هذا الفصل بمناقشة مسألة الموضوعية من خلال ثلاثة آراء. أحدها هو المذهب الواقعى Realism، وهو الرأى القائل بأن هناك من الدعاوى ما لا يتوقف صدقها على كون شخص ما يعتقد بها، أو حتى على إمكانية شخص ما على معرفتها. وعلى الجانب الآخر يوجد المذهب النسبى Relativism، والذى يرى أصحابه أن الصدق دائما ما يكون مسألة رأى. بمعنى أن صدق أى دعوى دائما ما يعتمد على من يعتقد بها. أما الرأى الثالث فهو نقيض الواقعية Anti-Realism ، والذى يرى أن جزءًا مما يجعل الدعوى صادقة هو أننا نستطيع معرفتها. ومن ثم، فالدعوى التى لا نعرف ما إذا كانت صادقة أو كاذبة لا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة. كل من هذه الآراء الثلاثة يقدم صورة مختلفة عما يكونه العالم، وكل منها له ميزاته وله مساوئه. وهذا الفصل يناقش تلك الميزات وأيضا المساوئ ليصل إلى نتيجة مؤداها أن نموذج الواقعية المعتدلة هو أكثر هذه الآراء قبولا.

1-2: ثلاث صور للحقيقة

تقدم مذاهب الواقعية ونقيض الواقعية والنسبية آراءً مختلفة عن العالم وعلاقته بعقولنا. أما الواقعيون فيأخذون بفكرة الحس المشترك التى تقول بأن العالم "موجود هناك فى الخارج" out there، وأن الحقائق هى ما هى عليه بصرف النظر عما يعتقده أى إنسان عنها. فهناك بعض الدعاوى التى تعد صادقة حتى لو لم يعتقد بها أى إنسان، أو كاذبة حتى لو اعتقد بها كل الناس. فضلا عن ذلك، وعلى الرغم من أنه قد يكون فى مقدورنا أن نكتسب بعض المعرفة عن العالم المستقل عن آرائنا، فإن الدعاوى عادة ما تكون قابلة للمعرفة لأنها صادقة، وليست صادقة لأنها قابلة للمعرفة. فصدق أى دعوى لا شأن له بإمكانية معرفتها. وقد يختلف الواقعيون فيما بينهم حول أجزاء الواقع التى يعتبرونها مستقلة عن آرائنا، ولكنهم متفقون تماما على أن "شيئا ما" له وجوده المستقل.

فعلماء الفيزياء الفلكية يخبروننا بأن هناك أجزاءً من الكون تبعد عنا بما يزيد على 62 بليون سنة ضوئية. وبالتالى يستحيل أن تصلنا عنها أية معلومات عبر هذه المسافة السحيقة (Gott et.al.2005). خذ مثلا هذه الدعوى (التى يستحيل أن نعرف صدقها):

يوجد عدد فردى من جزيئات الماء على مسافة 63 بليون سنة ضوئية من الأرض بالضبط. فى هذه الحالة حرىٌ بالفيلسوف الواقعى أن يقول إن هذه الدعوى إما أن تكون صادقة أو تكون كاذبة بصرف النظر عن اعتقاد أو عدم اعتقاد أى إنسان بها، وعلى الرغم أيضا من أننا لا نعرف على وجه الدقة ما إذا كانت صادقة أو كانت كاذبة. وسواء وجد عدد فردى من جزيئات الماء على بعد 63 بليون ميل (النص 63 billion miles) أو لم يوجد.

أما أصحاب المذهب النسبى تصورن العالم على أنه مصنوع أو مختلق شأنه شأن القصة. وبالتالى، فالصدق والكذب يتوقفان على ما يعتقده الناس. وكما أنه لا يوجد ما يمكن أن نسميه "باليسار" المطلق الذى لا ينتسب لشىء، بل فقط يسار "شىء ما" كذلك لا يوجد ما يمكن أن نسميه بالصدق المطلق. بل فحسب الصدق بالنسبة لشخص ما. وكما أن المنضدة قد تكون على يسار الشباك وليس المدفأة. كذلك الدعوى قد تكون صادقة عند شخص ما، وكاذبة عند آخر. والفرق بين الحالتين هو الاعتقاد. ففى رأى الفيلسوف النسبى أن ما يجعل دعوى ما صادقة عند شخص ما هو اعتقاده بها، وما يجعلها كاذبة عند شخص آخر هو عدم اعتقاده بها.

فلنفرض أن جيل قال نكتة أو دعابة ما. فربما يعتقد البعض أنها مضحكة، وربما لا يراها البعض الآخر كذلك. أما هؤلاء الذين يعتقدون أنها مضحكة فإن لديهم ما يغرى على هذا الاعتقاد. أما البعض الآخر الذى لا يراها مضحكة فإنهم يعتقدون ذلك. أى أن لديهم ما يغرى على الاعتقاد بأن ما جاءت به لا يثير الضحك. فليس ثمت حقيقة أساسية بصدد ما إذا كانت النكتة مضحكة "حقيقة" أم لا، لأن جزءًا مما تقصده النكتة بشىء ما أنه مضحك، إنما هو كذلك بالنسبة لهؤلاء الذين يعتقدون أنه مضحك. وبنفس المنطق يعتقد أصحاب المذهب النسبى أن كل الدعاوى تشبه الدعوى القائلة بأن نكتة جيل Jill مضحكة. والأمر هنا لا يقتصر على صدق كون النكتة مضحكة، بل إن كل صدق يتوقف على ما يعتقده الناس. ودائما ما يكون صدقا يخص شخصا ما. فما يعتقده الشخص صادقا هو صادق بالنسبة له. وما لا يعتقده هو كاذب بالنسبة له. أما الذى لم يحسم رأيه بعد، فلا صدق عنده ولا كذب.

كان هذا هو تصور أصحاب المذهب النسبى، أما أصحاب نقيض الواقعية فلا يرون أن الصدق يعتمد على الاعتقاد، ولا يرون أيضا أن كل صدق هو صدق شخص ما. ولكنهم يؤكدون أن الصدق مستقل عن آرائنا بطريقة أو بأخرى. فبناء على تصور أصحاب نقيض الواقعية لا يمكن لدعوى ما أن تكون صادقة ما لم تكن معروفة أو كان اكتشاف صدقها ممكنا. وبالمثل، لا يمكن لأى دعوى أن تكون كاذبة ما لم تكن معروفة أو اكتشاف كذبها ممكنا. فإن لم تكن هناك طريقة لمعرفة ما إذا كانت دعوى ما صادقة، فى هذه الحالة يرى أصحاب نقيض الواقعية أن هذه الدعوى لا ينبغى أن تكون صادقة. ولكن يجب أن تكون إما كاذبة أو ليست لها قيمة صدق على الإطلاق. ففى رأى أصحاب نقيض الواقعية أن مفاهيم الصدق والقابلية للمعرفة مرتبطان ببعضهما ارتباطًا وثيقا لأن جزءًا من مقومات أى دعوى لكى نحكم بصدقها أن تكون هناك طريقة ما نعرف بها أنها صادقة. وذلك هو الذى يجعل الصدق مستقلا عن آرائنا، لأن حدود المعرفة الممكنة هى أيضا حدود الواقع. فإن لم توجد طريقة نعرف بها ما إذا كان عدد زوجي أو عدد فردى من جزيئات الماء موجودًا على مسافة 63 بليون سنة ضوئية بالضبط من الأرض. إذن، لن تكون بين أيدينا أية حقائق بشأنه. ولن نستطيع الحكم بالصدق أو بالكذب على القول بأن هناك عددًا زوجيا. ومرة أخرى لن نستطيع الحكم بالصدق أو بالكذب على القول بأن العدد كان فرديا. وبدلاً من ذلك، فإن السؤال يمثل ثغرة فى الواقع.

بناءً على ما سبق، أمامنا سؤالان رئيسيان يتصدران المناقشة بين أصحاب المذاهب الثلاثة وهم الواقعيون والنسبيون ثم نقيض الواقعية. الأول هو: هل يوجد شىء صادق بصرف النظر عما يعتقده أى إنسان؟ فإذا صح ذلك، فلن تكون النسبية على صواب. والسؤال الثانى هو: هل يوجد شىء صادق حتى لو لم توجد طريقة من حيث المبدأ يمكن بها لأى شخص أن يكتشف أنه كذلك؟ فإذا صح ذلك، فلن تكون نقيض الواقعية على صواب.

2-2: الواقعية

الصورة الواقعية للحقيقة تستدعى وجهين مهمين من خبرتنا. الوجه الأول أننا نجد أنفسنا أحيانا نعتقد خطأ بشىء غير صادق. والثانى أننا أحيانا ما نكتشف أشياءً صادقة لم نكن على وعى بها من قبل. هذه الخبرات تسمح لنا بأن نميز بين ما هى عليه الأشياء فى الحقيقة، وبين ما تصادف أن اعتقدنا به. والطريقة الطبيعية لتحقيق هذا التمييز هو أن نتصور العالم بوصفه "هناك فى الخارج" out there ومستقل عنا. فالعالم هو مجموعة من الموضوعات أو الحقائق التى هى ما هى عليه بصرف النظر عما نتصوره. بل بصرف النظر عما يمكننا أن نعتقده أو نعرفه.

خذ مثلا الدعوى التى تقول بأن الأرض أشبه ما تكون بالشكل الكروى منها إلى السطح المستوى. فقد اعتاد الناس على عدم الاعتقاد بهذه الدعوى، ولكنهم اكتشفوا أخيرًا أنهم كانوا مخطئين. لقد اكتشفوا أن الأشياء ليست كما تصوروها. ولكن لنفرض أنه لم تكن هناك طريقة يمكن بها لأى إنسان أن يعرف شكل الأرض؟ وماذا لو لم توجد حياة عاقلة على الإطلاق فى الكون؟ ومع ذلك سنظل نميل لتصور الأرض باعتبارها أشبه ما تكون بالشكل الكروى منها إلى السطح المستوى. فشكل الأرض يُفترض أن يكون بالضبط هو نوع الشىء الذى لا يختلف عما تصادف واعتقدنا به، أو حتى لذاك الذى من الممكن معرفته.

وأحد مظاهر الجاذبية الكبرى فى المذهب الواقعى هو قوته التفسيرية. فالمذهب الواقعى يفسر لماذا يمكن أن تخطئ المعتقدات. فمن الممكن مثلا أن يخطئ اعتقاد ما يتعلق بشكل الأرض لأن شكل الأرض لا يعتمد على تصور أى إنسان له. كذلك يقدم لنا المذهب الواقعى طريقة تفسر لنا ما يحدث عندما نكتشف شيئا جديدا. فهناك حقائق موجودة فى الخارج، بشكل مستقل عنا، ولم يتسن لنا بعد معرفتها. وما كان للاكتشافات أن تحدث سوى أننا وجدنا طريقة نعرفها بها.

ولكن المذهب الواقعى يتجاوز ذلك إلى ما هو أبعد. فهو لا يقول فحسب إن هناك دعاوى لا يتوقف صدقها على اعتقادنا بها. بل يزيد على ذلك بأن هناك دعاوى لا يتوقف

صدقها على إمكانية أن نعرفها. فلماذا يتعين علينا أن نتصور وجود مثل هذه الحقائق؟

سبب واحد ينطبق على ما نعرفه بالفعل عن العالم. إذ يبدو أن ما يجعل كون الأرض مستديرة دعوى صادقة -على سبيل المثال- هو شيء يتعلق بالأرض ذاتها، وليس علاقة الأرض بالحياة العاقلة. فهي برغم كل شيء دعوى صادقة قبل أن توجد كائنات عاقلة لتعرفها بزمن طويل. وستكون صادقة حتى لو لم توجد تلك الكائنات العاقلة على الإطلاق. فإذا وضعنا في اعتبارنا ما نعرفه عن العالم، فستكون هناك بعض الدعاوى التي لا يستلزم صدقها إمكانية كونها معروفة.

وهناك سبب آخر له علاقة بوجود بعض الدعاوى التي لا يمكننا أن نعرف صدقها أو كذبها. خذ مثلا الدعوى التي تقول بأن آخر الديناصورات كسر إحدى أسنانه قبل عشر دقائق من نفوقه. مثل هذه الدعوى لا سبيل لنا لمعرفة ما إذا كانت صادقة أو كاذبة. ومع ذلك، من الطبيعي أن نفترض أن الديناصور إما أن يكون قد كسر إحدى أسنانه قبل عشر دقائق من نفوقه، أو لم يكسر. وفي أي من الحالتين، سيكون هناك شيء صادق ولكن من المستحيل أن نعرف ذلك.

ويبدو أن التصور الواقعي للعالم قد يحتكم إلى الحس المشترك، ولكنه واجه بالفعل بعض الصعوبات. وأحد الاعتراضات التي وجِّهت للمذهب الواقعي أنه إذا كانت هناك أية دعاوى صادقة موضوعيا. فسيكون من المستحيل أن نعرف ما إذا كانت هذه الدعاوى صادقة أو كاذبة. وبناءً على هذا الاعتراض نجد أن المذهب الواقعي قد جعل معرفة العالم المستقل عن آرائنا مستحيلة. والرأي الذي يقول أن هذه المعرفة مستحيلة يسمى "بالشك". وهذا الاعتراض يثير مشكلة الشك أمام المذهب الواقعي.

فلماذا نعتقد أن المذهب الواقعي يورث الشك؟ إن الفكرة هنا هي أن كل معارفنا مستمدة بشكل أساسي مما تبدو لنا به الأشياء، وليس ثمت مصدر آخر سوى ذلك. "وما تبدو عليه الأشياء" **How things seem** يتضمن خبراتنا الحسية، وقد يتضمن أيضا ما يسمى "بالذي يبدو أمام العقل" **intellectual seemings** الذي يحدث عندما تفكر مليا في دعوى ما، ثم تفاجئك بصدقها أو كذبها بصرف النظر عن خبراتك الحسية. تأمل مثلا

الدعوى التى تقول إن القتل العمد ظلم. والدعوى التى تقول إن 1+1=11. أما الدعوى الأولى فالأرجح أنها تبدو صادقة، فى حين من المحتمل أن تبدو الثانية كاذبة. تلك هى ما نسميها "ما تبدو أمام العقل".

ومع ذلك، إذا سلمنا بالمذهب الواقعى سنرى إلى أى حد يمكن للعالم أن يختلف اختلافا جذريا عما يبدو عليه. والمثال الكلاسيكى على ذلك تجربة ديكارت الفكرية الخاصة بالشيطان المخادع (1641). ففى هذه التجربة نحن لا نملك أية وسيلة يمكننا بها استبعاد أن نكون ضحايا للشيطان الذى قام بكل الترتيبات اللازمة لكى تبدو لنا الأشياء كما هى عليه، مع أن العالم الفيزيقى غير موجود على الإطلاق. وفى هذه الحالة ستكون كل معتقداتنا عن العالم الخارجى كاذبة. فقد يبدو لنا أن هناك مناضد وكراسى استخدمت لكى تكون ديناصورات، وتلك الموضوعات المتحركة التى تنزع لأن تظل متحركة. بل حتى وجود عدد لا نهائى من الأعداد الأولية الصماء. بينما كل هذه المظاهر هى من تضليل الشيطان. وبنفس المنطق، قد تبدو الأشياء على هذا النحو دون أن تكون أى من تلك الدعاوى صادقة.

وبناء على هذا الاعتراض على المذهب الواقعى، إذا كانت الأشياء كما هى عليه مستقلة عما تبدو عليه، فإن احتمالاً ما يشبه تضليل الشيطان يظل قائما. ولن تكون لدينا الوسيلة التى نستبعده بها. وما دام الأمر كذلك، فلن يكون فى وسعنا أن نعرف ما إذا كان العالم الخارجى موجودًا أم أن ذلك كله وهم. فنحن حقيقة لا نستطيع أن نعرف أى شىء عن العالم الخارجى ما لم نستبعد مثل هذه الاحتمالات. وبالتالى، ينجح الاعتراض. أى أن المذهب الواقعى يورث الشك.

غير أن الفلاسفة الواقعيين واجهوا مشكلة الشك بطرق متعددة. أما بالنسبة لديكارت. فإننا نستطيع أن نعرف أن الله موجود. وهذا يضمن لنا أن يكون ما تبدو عليه الأشياء دليلاً موثوق به على ما هى عليه بشكل مستقل عن آرائنا. يضاف إلى ذلك أن الله هو الخير المطلق. والله الموصوف بالخيرية المطلقة لن يسمح بأن نكون مضللين مخدوعين بشكل جوهرى بما تبدو عليه الأشياء. وعلى الرغم من ذلك، فالحل الذى قدمه ديكارت لم ينجح. فوجود الله هو بالضبط من ذلك النوع من الأشياء التى يعتبرها الواقعيون مستقلة

عنا. وبالتالى، فإن ما يبدو على أنه وجود الله لا يمثل ضمانا على وجوده بالفعل. بل حتى لو لم يكن الله موجودا، فإن الشيطان قادر على جعله يبدو وكأنه موجود.

وهناك استجابة أخرى من جهة الواقعيين لها أهميتها التاريخية، وهى قبول الاعتراض. فقد ذهب ديفيد هيوم (1777 ; 1739) على سبيل المثال إلى أن كل معارفنا هى مجرد تفصيل لما تبدو لنا به الأشياء. وبناءً على هذا الرأى، نحن لا نملك وسيلة نعرف بها أى شيء فيما وراء الظواهر appearances. وليس لدينا ما يبرر الاعتقاد بوجود أو عدم وجود أى شيء فيما وراء ما تبدو لنا به الأشياء. ولا نستطيع أن نعزز الاعتقاد بوجود عالم مستقل عن تصوراتنا. ولا يوجد أساس عقلى لهذا الاعتقاد.

أما كانط (1783 ; 1781) فقد اختار مقاربة تختلف إلى حد ما عن مقاربة هيوم. فقد ذهب إلى أن الخبرة تكون مستحيلة ما لم تكن هناك حقيقة واقعية مستقلة عنا. ولا يعتمد صدقها على الكيفية التى تبدو بها الأشياء لأى إنسان. ومع ذلك، فهو يعتقد أيضا أننا لا نستطيع أن نتوصل لمعرفة مفصلة عن ذلك العالم بمعزل عن معرفتنا بوجوده. ففى رأى كانط هناك عالمان، أحدهما هو العالم الحقيقى غير القابل للمعرفة "للأشياء فى ذاتها". والآخر هو عالم الظواهر. ومعرفتنا مقتصرة على عالم الظواهر.

غير أن الفلاسفة المعاصرين يميلون للأخذ بمقاربة مختلفة. فقد أشاروا إلى أن مشكلة الشك تتطلب افتراضين مسبقين أساسيين. الافتراض الأول هو الافتراض الواقعى المسبق بأن الكيفية التى تكون عليها الأشياء لا تعتمد على ما تبدوا عليه. والثانى هو الافتراض المسبق أن المعرفة تستلزم منا استبعاد كل احتمالات الخطأ. والفلاسفة المعاصرون يعتقدون بشكل جازم أن هذا الافتراض خاطئ. فمعرفة شيء ما تتطلب من الواحد منا أن تكون بين يديه بيّنة أو دليل جيد بما يكفى بأنه صادق. ولكن الدليل يمكن أن يكون جيدا بما يكفى دون استبعاد مثل تلك الاحتمالات الملغزة باعتبارنا ضحايا لشيطان ديكارت. والفيلسوف الواقعى الذى يتبنى هذا الرأى عن المعرفة يمكنه حينئذ أن يوافق على أننا لا نضمن معتقداتنا عن أن العالم المستقل عنا صادق. ولكن دليلنا يمكن أن يكون جيدا بما يكفى للمعرفة على كل حال.

2 - 3: المذهب النسبى

وفقا لأصحاب المذهب النسبى، لا يوجد مثل هذا التساؤل عما عساه يكون العالم الحقيقى، بصرف النظر عما يعتقده الناس. فالصدق مرهون بالناس ويتوقف على ما يعتقدون. وما هو صادق عند أحدهم قد لا يكون كذلك عند الآخر. وهناك أنواع كثيرة مختلفة من المذهب النسبى. فالصدق فى مذهب الذاتية أو الذاتانية **Subjectivism** يعود إلى الأفراد. فالصدق عند شخص ما هو ما يعتقده ذلك الشخص. وما هو كاذب عنده هو ما لا يعتقده. أما التنوعات الأخرى من المذهب النسبى والتى ببساطة سنسميها "نسبية الإجماع على الرأى" **Consensus Relativism** فترى أن الصدق يتوقف على موافقة جماعات من الناس. فما تعتقده جماعة من الناس، صادق بالنسبة لهذه الجماعة، وما لا تعتقده الجماعة كاذب بالنسبة لها. ومع ذلك، ففى أكثر التفسيرات شيوعا لنسبية الإجماع على الرأى أن الصدق ليس نسبيًا عند أى جماعة عشوائية. بل بالأحرى عند أنواع معينة فحسب من الجماعات تختص بمجال بعينه. مثال ذلك يعتقد بعض أصحاب نسبية الإجماع أن الصدق مرهون بالثقافات أو بالأجناس أو بالأديان أو بالطبقات أو بالذكورة والأنوثة أو بجماعات النفوذ السياسى أو بعض التوليفات منها.

وقد رأينا بالفعل فى الفصل الأول، كيف أن الصدق لا يمكن أن يكون هو نفسه الاعتقاد. فليس كل ما يعتقد به صادق، وليس كل ما هو صادق موضع اعتقاد فعلى عند شخص ما. وهذا أيضا يمثل حرجا للمذهب النسبى.

والمذهب الذاتى غير مقبول لأسباب عدة. وأحد أهم هذه الأسباب –إن صح– هو أنه بهذا المعنى لن يخطئ أحد قط بالنسبة لأى شىء. فإذا كان كل ما هو مطلوب لدعوى ما لكى تكون صادقة عند ذات ما هو أن تعتقد بها فحسب. إذن مهما يكن ذاك الذى تعتقده هذه الذات فهو صادق، ولا يمكن أن تقع فى الخطأ. ولكن الناس تخطئ فى حكمها على الأشياء طول الوقت. إنهم يخطئون فى حسابهم البنكى وكم هو رصيدهم فيه، ويخطئون فى معرفة الوقت الذى سيعقد فيه الاجتماع بحسب جدول الأعمال، وفيما إذا كان حاصل ضرب **517x3=1,531**، وغير ذلك كثير. فنحن لا نستطيع أن نجعل الأشياء صادقة لمجرد

أن نعتقد بها. فهى ليست مسألة اعتقاد شخص ما فى شىء من الأشياء لا يعتقد به شخص آخر. بل هو بالأحرى جزء عام ومهم من الخبرة الإنسانية أن نكتشف فى كثير من الأحيان أن بعض الأشياء التى اعتقدنا بها ليست صادقة برغم كل شىء. وهذا يجعل المذهب الذاتى مستحيلا.

وللوهلة الأولى قد يبدو لنا أن نسبية الإجماع قد تجنبت هذه المشكلة. فمن الممكن لأى فرد أن يعتقد بشىء ما، فى حين لا تعتقد به الجماعة. بل حتى يمكن لفرد ما أن يخالف أو تخالف ما استقرت عليه الجماعة التى تنتمى إليها. ومهما يكن ذاك الذى تعتقده الجماعة صادقًا بالنسبة لهذه الجماعة، فسيكون الفرد الذى اختلف مع الجماعة مخطئًا بالنسبة لهذه الجماعة. وهكذا، إذا أخذنا بنسبية الإجماع، فستكون هناك طريقة يمكن بها للأفراد أن تكون لديهم معتقدات خاطئة على الرغم من أن الصدق والكذب يعتمدان على ما تعتقده جماعات من الناس.

ومع ذلك، فنسبية الإجماع تواجه نسخة معدلة لنفس المشكلة التى واجهها المذهب الذاتى، ولكن بأسلوب آخر. بمعنى أنه حتى لو أمكن للاعتقاد الفردى أن يكون مخطئا بالنسبة لجماعة مفترضة، فإن نسبية الإجماع لا تتيح للجماعات مجالا لأن تكون لديها معتقدات خاطئة. لنفرض مثلا أن الصدق مرتبط بالثقافات. فى هذه الحالة إذا كانت ثقافة ما تعتقد أن الأرض مستوية. إذن فاستواء الأرض عند هذه الثقافة صادق. فالثقافة لا يمكن أن تخطئ بشأن شكل الأرض. وهذا يعنى أنه من المستحيل على الجماعة المنتمية لهذه الثقافة أن "تكتشف" أنها أخطأت فيما يتعلق بشكل الأرض. وفى المقابل، إذا اعتقدت جماعة أخرى أن الأرض مستديرة، إذن سينتهى الأمر بأن تكون الأرض مستوية عند جماعة ما، ومستديرة عند أخرى. وهذا كل ما فى الأمر. ففى نسبية الإجماع، لا توجد حقيقة أعمق للمسألة فيما يتعلق بشكل الأرض بمعزل عن تصور الجماعات المختلفة لها.

وتظهر مجموعة أخرى من المشكلات أمام المذهب النسبى نتيجة القول بأن هذا الرأى يقوض نفسه بنفسه بطريقتين على الأقل. إحداهما تعود للاعتراض الذى وجّهه كل

من أفلاطون وأرسطو لوجهة نظر أصحاب المذهب النسبى القدماء أمثال بروتاجوراس الذى عرف عنه قوله إن "الإنسان هو مقياس كل الأشياء، ما يوجد منها وما لا يوجد".

وها كم ما سيسفر عنه الاعتراض. دعونا أولاً نسمى المذهب الذى ينكر المذهب النسبى "بالمذهب المطلق" **Absolutism**. ووفقًا للمذهب المطلق، توجد بعض الدعاوى التى لا يعتمد صدقها على اعتقاد أى شخص بها. والواقعية هى أحد أنواع المذهب المطلق. ومن أجل إقامة الحجة سنفترض أن المذهب النسبى صادق. ولكنه إما أن يكون صادقا عند النسبيين وحدهم، أو يكون صادقا بصرف النظر عن وجود من يعتقد به. فإذا كان صادقا بصرف النظر عن وجود من يعتقد به، إذن ستكون هناك من الدعاوى ما لا يتوقف صدقها على أى شخص يعتقد بها. وفى هذه الحالة سيكون المذهب المطلق صادقا برغم كل شىء، والمذهب النسبى كاذبا. من ناحية أخرى، إذا كان المذهب النسبى صادقا ولكن فقط عند أصحابه من النسبيين، إذن سيكون هذا المذهب كاذبا عند أصحاب المذهب المطلق، وسيكون المذهب المطلق صادقا عند أصحابه ممن يأخذون بالمذهب المطلق. وفى كلتا الحالتين يكون المذهب المطلق صادقا. هذه الحجة تسمى أحيانا "**Peritrope**" والتى تعنى باللغة اليونانية "قلب المنضدة" **Turning the table** لأنها تبرهن على أن الافتراض الذى قام عليه المذهب النسبى يمكن أن يستخدم ضده.

وهناك استجابة أخرى، مهمة ودقيقة للمذهب النسبى. والفكرة هى أنه إذا صدق المذهب النسبى، فلن تكون لدينا حقائق عن المسألة التى يعتقد بها أى شخص. وبالتالى، لن يكون هناك ما يوصف بالصدق أو بالكذب بالنسبة لشخص ما (أو بالنسبة لجماعة). ولننظر كيف يحدث ذلك. لنفرض أن أليس **Alice** (شخص ما) تعتقد أن بوب **Bob** (شخص آخر) يعتقد أن هناك لبنا فى البراد. ولنفرض أن بوب يعتقد أن بوب لا يعتقد بوجود اللبن فى البراد. إذن من الصدق بالنسبة لأليس أنه من الصدق بالنسبة لبوب أن هناك لبنا فى البراد. وبالتالى هل من الصدق أو من الكذب بالنسبة لبوب وجود لبن فى البراد؟ فإذا أخذنا بالمذهب النسبى، فلن نجد إجابة واحدة صحيحة، فإذا لم يتفق بوب وأليس بشأن ما هو صادق لبوب. إذن ما هو صادق لبوب بالنسبة لأليس يختلف عما هو صادق لبوب بالنسبة لبوب. ولم يعد هناك شىء واضح الصدق بالنسبة لبوب!

إن الاعتراض السابق لا يعتمد على أى شيء، وبخاصة عن المذهب الذاتى. ففى وسعنا أن نستبدل بأسماء أليس وبوب أسماء جماعات. ومع ذلك تظل المشكلة قائمة. وهكذا ربما تصادف أن اكتسبت هذه المشكلة الخاصة بالمذهب النسبى أهمية خاصة فى عالم العولمة المعاصر.

وهاكم تطبيقا مزعجا لهذه المشكلة. فهناك من الراديكاليين فى الولايات المتحدة الأمريكية من يعتقدون بأن المسلمين يعتقدون أنهم مأمورون من الله بقتل غير المسلمين. وعلى العكس من ذلك، فإن كل المسلمين تقريبا يعتقدون بأن ذلك ليس من الإسلام فى شيء. أنهم يعتقدون أن المسلمين لا يعتقدون أنهم تلقوا هذا الأمر من الله. ولكن فى نظر المذهب النسبى، فإن الراديكاليين فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يكونوا مخطئين. إنهم غير مخطئين فيما يتعلق باعتقاد المسلمين حتى لو اختلف المسلمون معهم حول تعاليم دينهم. وهكذا ينقلب الأمر ليصبح صادقا عند الراديكاليين أن المسلمين يعتقدون أنهم مأمورون من الله بقتل غير المسلمين. وكاذبا عند المسلمين أنهم يعتقدون أن الله أمرهم بقتل غير المسلمين.

مثل تلك الحالات تبرهن على أن المذهب النسبى ليس مجرد خطأ ميتافيزيقى غير منطقى، بل يحتمل أن يكون نوعًا من الأخطاء الكارثية. فالراديكاليون الذين يعتقدون بأن المسلمين مؤمنون بأنهم مأمورون بقتل غير المسلمين استخدموا هذه الفكرة لتبرير مختلف الفظائع التى ارتكبوها فى حق المسلمين، بدءًا من إنكار حقهم فى بناء المساجد، ومهاجمتهم جسديا وصولا إلى تعذيبهم أو قتلهم. وإحدى الوسائل بالغة الأهمية لمعارضة مثل تلك المعالجات الخاطئة هى التأكيد على أن المحرك عليها هو الرأى الخاطئ عما يعتقده المسلمون حقيقة. ولكن لسوء الحظ، أن المذهب النسبى جعل ذلك مستحيلا. ففى رأى المذهب النسبى أنه مهما يكن ذاك الذى يتصور المسلمين أنهم يعتقدون به، فإن الراديكاليين على صواب فى أن المسلمين يعتقدون بأى شيء يقرر الراديكاليون أن المسلمين يعتقدون به، بصرف النظر عن صدق هذا المعتقد.

ونحن لو تمعنا قليلا فى المشكلات الخطيرة التى ستترتب على هذا الرأى، ربما يتعجب الواحد منا للسبب الذى يجعل أى إنسان ينجذب للمذهب النسبى فى المقام الأول. فالناس يتقبلون المذهب النسبى لأنهم غالبا ما يقعون فى خطأ المبالغة فى التعميم. فهناك بعض الأمور التى يتوقف الصدق فيها على ما يعتقده الناس. فالحكم مثلا بأن دعابة أو نكتة ما تثير الضحك أو غير ذلك، مسألة نسبية تتوقف على ما يعتقده الناس أنه مضحك. وربما لا تكون هناك حقيقة مطلقة بصدد ما يثير الضحك. أما بالنسبة لهؤلاء الذين يعتقدون بأن النكتة مضحكة، فإنه من الصدق أن نقول إنها مضحكة. فى حين أن هؤلاء الذين لا يعتقدون ذلك، فإنه من الكذب أن نقول إنها مضحكة. ومع ذلك، من الخطأ أن نتصور أن صدق "كل" الدعاوى مسألة نسبية لمجرد أن بعضها يبدو كذلك.

وها كم هذا الخط الفكرى الآخر لصالح المذهب النسبى:

(1) لا توجد طريقة يمكننا بها أن نعرف الفرق بين ما هو صادق وبين ما تصادف أن اعتقدت به، أو ما بدا لك أنه صادق من منظورك الخاص.

(2) إن لم تكن هناك طريقة يمكننا بها أن نعرف الفرق بين ما هو صادق وبين ما تصادف أن اعتقدت به، أو ما بدا لك أنه صادق من منظورك الخاص. إذن لا يوجد فرق بين ما هو صادق وبين ما تصادف أن اعتقدت به، أو ما بدا لك أنه صادق من منظورك الخاص.

(3) وما دام هذا الفرق غير موجود، إذن فالصدق نسبى يتوقف على ما يعتقده الناس.

(4) وبناء على ذلك، فالصدق نسبى يتوقف على ما يعتقده الناس.

وعلى الرغم من أن الحجة صحيحة من الناحية الصورية، فإن أول مقدمتين فيها تثيران إشكاليات خطيرة. فالمقدمة الأولى ملتبسة. فهى قد تعنى أحد هذين الأمرين:

(1a) إذا اعتقدت بشىء ما، أو بدا لك من منظورك أنه صادق، فلن توجد طريقة "أبدًا" نعرف بها الفرق بين ما تعتقده وبين ما هو صادق.

(1b) إذا اعتقدت بشىء ما، أو بدا لك من منظورك أنه صادق فى لحظة معينة، فلا توجد طريقة "فى تلك اللحظة" نعرف بها الفرق بين ما تعتقده وبين ما هو صادق.

وفى تفسيرنا للمعنى الأول (1a) سنجد أن المقدمة واضحة الكذب. فنحن كثيرا ما نكتشف أن الأشياء التى اعتقدنا بها من قبل ليست صادقة، على الرغم من أنها بدت لنا حينها بأنها صادقة. وهذا يعنى أننا نستطيع، بل بالفعل نعرف الفرق بين ما هو صادق وبين ما تصادف أن اعتقدنا به أو ما بدا لنا من قبل أنه صادق. وبالمثل، قد نكتشف فى المستقبل أن الشىء الذى نعتقد به الآن غير صادق. وهذا أيضا يعنى أننا نستطيع فى آخر الأمر أن نعرف على الأقل الفرق بين بعض ما اعتقدناه وبين ما هو صادق.

وهكذا، إذا كان لنا أن نعلق بعض الأمل على هذه الحجة، فيجب أن نفهم المقدمة الأولى بالمعنى الذى تشير إليه (1b). ولكن حينئذ، ولكى تكون الحجة صحيحة، يجب أن يكون معنى المقدمة الثانية هو:

(2b) إن لم توجد طريقة نعرف بها فى لحظة معينة، الفرق بين ما هو صادق فى تلك اللحظة، وبين ما اعتقدت بالمصادفة أو ما بدا لك أنه صادق من منظورك الخاص فى تلك اللحظة. إذن لا يوجد فرق بين ما هو صادق فى تلك اللحظة وبين ما تصادف أن اعتقدته، أو بدا لك أنه صادق من منظورك الخاص فى تلك اللحظة.

ولكن هذه المقدمة لم تعد مقبولة الآن. ومرة أخرى نقول إن خبرتنا المباشرة بأننا أخطأنا تحسم الأمر. بل حتى لو سلمنا بأننا لا نستطيع فى لحظة معينة أن نعرف الفرق بين ما هو صادق وبين ما تصادف أن اعتقدناه، فإننا ما زلنا واقعين فى الخطأ بصدد حقيقة الأشياء. نعم، ربما لا تكون لدى الطريقة التى أعرف بها الفرق "فى هذه اللحظة بالتحديد" بين صدق القول بأن النار قد شبت فى منزلى وبين اعتقادى كذبا بأن منزلى قد شبت به النار. ومع ذلك، فإن الواقع يدلنى على أن هناك فرقًا شاسعًا بين اعتقادى فى وقت معين بأن النار قد شبت بالمنزل، وبين كونه مشتعلاً بالفعل فى ذلك الوقت. وهذا هو الذى جعلنى أشعر بالسكينة فيما بعد عندما عرفت أن منزلى لم تشتعل به النار عندما اعتقدت أنه مشتعل (فى أى وقت آخر).

غير أن الناس قدموا حججا أخرى دفاعًا عن المذهب النسبى. فالبعض دافع عن المذهب النسبى استنادا للحقيقة التى تقول إننا لا نعرف عن الأشياء إلا ما يبدو لنا منها، وليس ما هى عليه حقيقة. ولكن هذه المقدمة لا تدعم المذهب النسبى بالفعل. وإنما هى على العكس من ذلك تنطوى على شكل من أشكال مذهب الشك. بمعنى أنه: إذا كانت هناك طريقة تكون بها الأشياء بمعزل عن الكيفية التى تبدوا لنا بها. إذن لن نستطيع أن نعرف الكثير عنها. والبعض الآخر يجادل عن المذهب النسبى على أساس أنه مهما يكن ذلك الذى تعودنا على أن نعتبره "الحق" دائما ما يكون هو ما يعتقده شخص ما، أو ما يريدنا شخص ما أن نعتقده. ولكن المذهب النسبى –مرة أخرى– لا يمكن استنتاجه من هذه المقدمة إلا إذا افترضنا أيضا أن صدق أى شىء مرهون بوجود شخص ما يعتقد بصدقه. وهذا لا يفتح فحسب بابا للتساؤل، ولكنه أيضا واضح الكذب. بمعنى أنه إذا كان صدق شىء ما متوقف على وجود من يعتقد به، فلن تكون هناك حقائق غير مكتشفة على الإطلاق. بمعنى أنه سيكون من المستحيل أن نكتشف صدق شىء ما لم يعتقد به شخص ما من قبل. وسيعتقد الناس بالفعل أن كل شىء صادق. وببساطة نقول أن المذهب النسبى ليس بديلا مقبولا للمذهب الواقعى.

4-2: نقيض الواقعية

فى الغالب، يمكننا أن نعرف صدق دعوى ما من كذبها. فنحن نستطيع أن ننظر فى البراد لنرى ما إذا كان "وجود لبن فى البراد" صادقًا أم كاذبًا. ونستطيع أن نجرى حساباتنا لنكتشف ما إذا كان القول بأن "517 ، 4 عدد أوّلى" صادق أم كاذب. ومع ذلك، هناك بعض الدعاوى التى لا توجد طريقة من حيث المبدأ نستطيع بها أن نستخرج حسابيا قيمة صدقها. وربما يختلف الفلاسفة حول بعض الحالات الخاصة، ولكن ها كم بعض الأمثلة المحتملة:

(5) بول جياماّتى P. Giamatti أصلع.

(6) يوجد عدد فردى من جزيئات الماء على بعد 63 بليون سنة ضوئية بالضبط من الأرض.

(7) نفق آخر ديناصور يوم الأربعاء.

(8) لا توجد مجموعة عدد أعضائها أكبر من أعضاء مجموعة من الأعداد الصحيحة. ولكن أعضاءها أقل من عدد أعضاء مجموعة من الأعداد الحقيقية.

أما المثال (5) فيتضمن كلمة "ملتبسة" هى كلمة "أصلع". فمن المؤكد أن بول جياماتى لديه شعر أقل من شعر دانييل رادكليف D. Radcliffe ولكن لديه شعر أكثر من شعر ڤن ديزل V. Diesel. إذن هل هو أصلع أم لا؟ بل حتى لو كان لدينا إحصاء كامل بكل الشعر الذى على رأس جياماتى ومواضعه، ما كان فى استطاعتنا أن نجيب عن السؤال. إذ ليست ثمة طريقة –فيما يبدو– لمعرفة ما إذا كان القول بأن جياماتى أصلع صادقًا أم كاذبًا.

أما المثالان (6) و (7) فيتعلقان بأمور هى بعيدة للغاية فى الزمان والمكان بحيث يعجز أى إنسان عن إدراكها. وأفضل علومنا تخبرنا بأنه لا سبيل لنا للحصول على أية معلومات أبعد من 62 بليون سنة ضوئية،مع أننا نعلم أن الكون أكبر من ذلك بكثير. وبالتالى، لا توجد أمامنا –من حيث المبدأ– طريقة لمعرفة ما إذا كانت (6) صادقة أم كاذبة. فالديناصور نفق منذ أزمان سحيقة، بحيث لم يعد أمامنا ما نفعله لاكتشاف وقت موته بدقة، حتى نتحقق من أن موته كان يوم الأربعاء حقيقة أم لا.

أما المثال (8) فيعرف بفرضية الكمية المتصلة Continuum Hypothesis. فقد برهن العالم الرياضى كورت جودل K. Gödel أنه لا توجد طريقة نثبت أو ننفى بها هذه الفرضية استنادًا للبدهيات العادية لنظرية المنظومة. وبرهن أيضا على أنه فى أى نسق رياضى متسق، لديه ما يكفى من القدرة لكى يعرض كل الحقائق الرياضية، سنجد دائما بعض الجمل التى يستحيل إثباتها نفيًا أو إثباتًا.

وبالنسبة للتصور الواقعى للصدق، فإن استحالة معرفة صدق دعوى ما، لا تمثل فرقا سواء صدقت أم غير ذلك. ففى بعض الأحيان يكون من المستحيل معرفة صدق دعوى ما لأنه ببساطة لا توجد بين أيدينا حقيقة واقعية. ربما يكون هذا ما يحدث فى حالة الالتباس. فنحن لَم نستطع أن نعرف ما إذا كان القول بأن بول جياماتى أصلع صادقًا أم كاذبا لأنه لا توجد حقيقة واقعية بشأن كونه أصلع. وحيثما لا توجد حقيقة واقعية فلا حديث عن الصدق. ومع ذلك، فوفقا للمذهب الواقعى هناك بعض الحقائق التى لا تقدم لنا حلا ولا تفى بالغرض. فربما كان القول بأن آخر ديناصور نفق يوم الأربعاء قولا صادقا، أو ربما كاذبا. ولكن فى كلتا الحالتين لا يزال السؤال قائما ما دام من غير الممكن لأى إنسان يعرف –ولو من حيث المبدأ– أى الخيارين هو الصحيح.

أما أصحاب مذهب نقيض الواقعية فيعتقدون أن هناك طريقة تقدم لنا بمقتضاها الحقائق حلاً. فهم لا يوافقون النسبيين فى أن الصدق يرتبط بما يعتقده الناس المنصفون. وبدلاً من ذلك، هم يعتقدون أننا حينما نفتقد الطريقة التى نعرف بها ما إذا كانت جملة ما صادقة أم كاذبة، فهذا يعنى أنه لا توجد حقيقة واقعية. مثل هذه الجمل لا هى بالصادقة ولا بالكاذبة. بمعنى أننا إن لم نجد طريقة أيا كانت، فليس ثمت حقيقة واقعية نحكم بمقتضاها بما إذا كان جياماتى أصلع أم لا، وما إذا هناك عدد زوجى من جزيئات الماء على بعد **63** بليون سنة ضوئية بالضبط من الأرض، وما إذا كان آخر ديناصور قد نفق يوم الأربعاء، وما إذا كانت هناك منظومة أكبر من منظومة من الأعداد الصحيحة، ولكنها أصغر من منظومة من الأعداد الحقيقية.

فالحدس الذى يرتكز عليه المذهب الواقعى هو أن العالم موجود هناك فى الخارج. وأنه مستقل عنا. وأننا نستطيع أن نفحصه –إذا كنا محظوظين– بحيث نكتسب بعض المعرفة عما تكونه الأشياء. غير أن أصحاب نقيض الواقعية كانت تحركهم مجموعة مختلفة من الاعتبارات. فهم يبدأون بالسؤال عن محتوى مفهومنا عن الصدق. فلنفرض أن لدينا زوجًا من الدعاوى التى نستطيع أن نعرف صدقها من كذبها، مثل "يوجد لبن فى البراد" و "**517، 4**" عدد أوّلى. ولنفرض أن القول بوجود لبن فى البراد قول صادق، فما الذى تتصوره بالضبط؟ يبدو – إذا تخيلنا أن الدعوى صادقة– أننا نتخيل أن العالم –على

سبيل المثال- هو بحيث إن الشخص الذى مشى إلى البراد وفتحه لن يجد صندوق عبوات اللبن فارغا. وأن ذلك الشخص الذى صب محتويات الصندوق سيجد أن للسائل مذاق ورائحة وشكل اللبن. وأن نتائج التحليل الكيميائى لمحتوى الصندوق ستؤكد كما توقعنا أنه لبن. وأن فحص تاريخ ومحتويات الصندوق سيقودنا فى آخر الأمر لمعرفة أنه مملوء بسائل مستخلص من ضروع الأبقار، وهلم جرا. فأنت عندما تتخيل أن الدعوى صادقة، فإنك فى نفس الوقت تتخيل مختلف الطرق التى توصلك لمعرفة أن هناك لبنا فى البراد.

والآن. لنفرض أن 517، 4 عدد أولى، قول صادق. والعدد الأولى هو العدد الذى يقبل القسمة على نفسه وعلى 1 فقط. وافتراضنا أن العدد 517، 4 عدد أولى معناه -إذا راجعنا كل الأعداد بين 1 وبين 517، 4 - أننا لم نجد بين هذين العددين ما يمكن أن نقسم عليه 517، 4 دون باقٍ. وبالتالى، يبدو أنه لا يوجد فرق بين افتراض صدق أن 517، 4 عدد أولى وبين افتراض أنه من الممكن البرهنة على أن 517، 4 عدد أولى.

خذ دعوى لا نستطيع أن نعرف صدقها من كذبها. فعلى النحو الذى يفهم به أصحاب نقيض الواقعية الأمر، فإن كل ما هو مطلوب لافتراض أن الدعوى صادقة هو أن تتخيل الطريقة التى تعرف بها أنها صادقة. وكل ما هو مطلوب لافتراض كذب الدعوى هو أن نتخيل كيف نعرف طريقة إنكارها (مثلا "جياماتى ليس أصلعا" و "آخر ديناصور لم ينفق يوم الأربعاء"..ألخ) صادقة. فإن لم نتوصل لطريقة نعرف بها أن دعوى ما صادقة، فإننا لم نتخيل "أى شيء" إذا تخيلنا أنها صادقة. فليس ثمة طريقة نبرهن بها أو ننفى بها فرضية الكمية المتصلة (استنادًا إلى البدهيات العادية لنظرية المنظومة). وبالتالى، أنا لم أفترض شيئا إذا افترضت أن الدعوى صادقة أو كاذبة.

إذن، بناءً على وجهة نظر أصحاب نقيض الواقعية، لا يوجد فرق بين افتراض صدق دعوى ما، وبين افتراض أنه من الممكن من حيث المبدأ -معرفة أن الدعوى صادقة. يضاف إلى ذلك اعتقادهم بأنه إن لم يكن هناك فرق بين ما افترضناه فى هاتين الحالتين، إذن لن يكون هناك فرق بين "كون" دعوى ما صادقة وبين وجود إمكانية لمعرفة أنها صادقة. فالمفهوم الحقيقى للصدق عند أصحاب هذه الوجهة من النظر هو مفهوم القابلية

للمعرفة Knowability. وهكذا، فإن كل ما هو صادق هو ذاك القابل للمعرفة من حيث المبدأ.

ونستطيع أن نعبر بإيجاز عن هذا الخط الفكرى بالحجة التالية :

(9) إن افتراض أن دعوى ما صادقة يعنى أن تتخيل ما تستلزمه معرفة أنها صادقة. بمعنى المبادرة بمعرفتها.

(10) كل ما يستلزم "كون" دعوى ما صادقة هو ما نتخيله عندما نفترض أنها صادقة.

(11) وبالتالى، لكى تكون دعوى صادقة يعنى بالنسبة لها أن تكون قابلة للمعرفة.

وبالطبع، إذا كان صدق دعوى ما مرهونًا فحسب بكونها قابلة للمعرفة، إذن لا يمكن أن تكون هناك دعاوى صادقة غير قابلة للمعرفة.

والآن نريد أن نعرف كيف استجاب الواقعيون لهذه الحجة؟ فقد يرفضون كلتا المقدمتين. ففى المقدمة (9) يمكنهم أن يؤكدوا أن هناك فرقا بين افتراض صدق دعوى ما وبين تخيل اكتشاف أنها صادقة. فنحن -مثلا- نستطيع أن نتخيل أنه لم تنشأ على الإطلاق حياة عاقلة فى الكون. وأن الجانب الأكبر من العالم سيكون كما هو عليه الآن تقريبا. وستوجد نجوم وكواكب وذرات هيدروجين والمادة الداكنة حتى لو لم يوجد أحد مطلقا ليكتشفها. وحيث إننا نتخيل الكون من دون حياة عاقلة، فلا يجب علينا إذن أن نتخيل اكتشاف أى من هذه الأشياء. وهكذا، يبدو أن تخيل هذه الأشياء باعتبارها صادقة، ثم تخيل اكتشاف أنها صادقة أمران يختلفان برغم كل شيء. غير أن صاحب نقيض الواقعية من حقه بالمثل أن يرد بأن هناك شيئا ما غير محكم فيما يتعلق بتخيل ماذا سيكون عليه حال الكون إن لم نوجد مطلقا لكى نكتشفه. فما الذى نتخيله عندما نفعل ذلك؟ وكيف يتسنى لنا أن نتخيل على أى صورة سيكون الكون دون تخيل وجود الشخص الذى سيتخذ الكون صورته أمامه؟

وفى وسع الواقعين أيضا أن يرفضوا (10) التى تمثل المقدمة الثانية من الحجة. بمعنى أنهم يمكنهم أن يؤكدوا أن مضمون كون دعوى ما صادقة ليس هو نفسه الذى نتخيله عندما نتخيل أنها صادقة. فكلنا على وعى بأن هناك أشياء نحن لا نعرفها. وهذا درس تعلمناه من خلال عملية تعلم الأشياء الجديدة، ومن خلال عملية استئصال معتقداتنا الخاطئة السابقة. فهناك حقائق غير معروفة. ولدينا فكرة واضحة ماذا يعنى لشىء ما أن يكون حقيقة غير معروفة. وهذا يكفى لأن يعطينا فكرة أن بعض مظاهر العالم كانت وستظل على ما هى عليه حتى لو لم يكتشفها أحد. فالديناصورات لم تقفز إلى الوجود فجأة عندما اكتشفت حفرياتها. بل عاشت وماتت ملايين السنين قبلنا. وهذا ما كان سيحدث حتى لو لم نوجد لنكتشف شيئا عنها. ولكن ما إن نفهم أن هناك بعض الأشياء الموجودة حتى لو لم نكتشف شيئا عنها مطلقا، حتى يكون من السهل علينا أن نفترض وجود أشياء هى ما هى عليه على الرغم من أننا "لا نستطيع" أن نكتشف شيئا عنها. ومع ذلك. نحن نعرف بالفعل أن آخر ديناصور قد نفق فى يوم ما أو آخر، لأننا نعرف أن الديناصورات قد انقرضت. ولكن إذا كان آخر ديناصور قد نفق فى يوم ما أو آخر، إذن من الصدق أن نقول أنه نفق يوم الأحد أو الإثنين أو الثلاثاء أو الأربعاء أو الخميس أو الجمعة أو السبت. ويشير صاحب المذهب الواقعى أنه بالقليل من الفهم نستطيع أن ندرك معًا أن القول بأن الديناصور نفق فى يوم محدد بعينه من أيام الأسبوع لا هو بالقول الصادق ولا بالقول الكاذب، وأنه من الصدق أيضا إن نقول إن آخر ديناصور نفق فى يوم ما أو آخر، حتى لو لم نعرف أى الأيام هو.

وهكذا يبدو أن مذهب نقيض الواقعية يفرض ضوابط على المنطق الكلاسيكي. ففى المنطق الكلاسيكى تعتبر العبارة التى لها صورة: إما A صادقة أو B صادقة، ولكن فقط إذا كانت A صادقة أو B صادقة. ولكن خذ حالة الديناصور الأخير. فإننا نستطيع بل ونعرف بالفعل أنه نفق يوما ما أو آخر. وبالتالى، فنحن نستطيع ؛ بل ونعرف بالفعل:

(12) نفق آخر ديناصور إما يوم الأحد أو الإثنين أو الثلاثاء أو الأربعاء أو الخميس أو الجمعة أو السبت.

ومع ذلك، ربما يكون تحديد يوم نفوق آخر ديناصور غير قابل للمعرفة. وهذا قد يعنى أنه ليس من بين هذه الدعاوى ما هو قابل للمعرفة. ويكون من حق صاحب نقيض الواقعية أن يعتقد بأنها جميعها لا هى بالصادقة ولا بالكاذبة:

الأحد (Su) – نفق آخر ديناصور يوم الأحد.

الاثنين (M) – نفق آخر ديناصور يوم الإثنين.... إلخ وما تلاه.

السبت (Sa) – نفق آخر ديناصور يوم السبت.

فإذا أخذنا بالمنطق الكلاسيكى، فإن (12) لا يمكن أن تكون صادقة إلا إذا كان أحد أيام الآحاد وصولا إلى السبت وما بينهما صادقا. ولكن (12) يمكن أن تكون قابلة للمعرفة حتى لو لم يكن يوم الأحد وصولا إلى السبت وما بينهما غير ذلك. وبالتالى، فصاحب نقيض الواقعية قد يحتاج لتبنى منطق يسمح بأن تكون (12) صادقة، على الرغم من أن يوم الأحد وصولا إلى السبت وما بينهما كل منها لا هى بالصادقة ولا بالكاذبة. وبالطبع، فإن الواقعيين أميل إلى الاعتقاد بأن التخلى عن نقيض الواقعية هو الإختيار الأفضل من التخلى عن المنطق الكلاسيكى.

ومعظم صور الخلاف بين الواقعيون وبين أصحاب نقيض الواقعية تنحصر فى أنه إذا ارتأى أحد الطرفين رأيا، بدا من وجهة نظر الطرف الآخر لا معنى له. فأصحاب نقيض الواقعية يعتقدون بأنهم ببساطة لا يتصورون كون دعوى ما صادقة على الرغم من عدم وجود الطريقة التى نكتشف بها ذلك. وبالتالى، فالشخص الذى يعتقد بأن الجملة غير القابلة للمعرفة قد تكون صادقة أو كاذبة (وإن كنا لا نعرف أى الخيارين) هو ببساطة شخص يخدع نفسه. فى حين يعتقد الواقعيون أنه من لغو الحديث افتراض أن الواقع ينطوى على هذا النوع من الثغرات التى ينسبها له أصحاب نقيض الواقعية. وأنه لقول غير محكم على حد سواء أن نفترض أن جملة مثل "نفق آخر ديناصور يوما ما أو آخر" هى جملة صادقة على الرغم من عدم تحديد يوم بعينه نفق فيه الديناصور.

وقد واجه مذهب نقيض الواقعية مشكلة بالغة الخطورة اكتشفها ألونزو تشيرش A. Church ونشرت فى بحث فريدريك فيتشه F. Fitch. فقد لفت تشيرش انتباه فيتشه للمشكلة غفلاً من اسمه. ومن ثم عرفت بإسم "مفارقة فيتشه" Fitch's Paradox وظلت كذلك إلى وقت قريب حتى عرفت "بمفارقة القابلية للمعرفة" The Paradox of Knowability. والمشكلة هى كما يلى بالضبط: إن الدعوى بأن كل صدق قابل للمعرفة، تنطوى –فيما يبدو– على مضمون مباغت يثير الدهشة هو أن كل صدق هو فى الحقيقة معروف!

وربما كان من الصعب بعض الشىء أن نتتبع الاستدلال الذى يقف خلف مفارقة القابلية للمعرفة. فهو يعتمد على زوج من المبادئ التى من الأفضل أن نعرضها قبل دراسة الحجة. المبدأ الأول هو فاعلية المعرفة(*) Factivity of Knowledge فاعلية المعرفة بالنسبة لأى دعوى P إذ عُرف P، إذن P.

والفكرة –إذا تكلمنا باللغة العادية– هى أنك لا تستطيع أن تعرف ما هو غير موجود. بمعنى أنه إن لم يكن هناك أى لبن فى البراد، فلا يمكن معرفة وجود لبن فى البراد. وإذا عرف شخص ما بوجود لبن فى البراد. إذن هناك لبن فى البراد.

أما المبدأ الثانى فكثيرًا ما يسمى "إغلاق مقدمة واحدة" Single Premise Closure (أما أسباب هذا الاسم فلا أهمية لها بالنسبة لغرضنا) إغلاق مقدمة واحدة: إذا كانت الرابطة "q و p" معروفة. إذن p معروفة و q معروفة.

مثال ذلك: إذا عُرف أن جاك وجيل صعدا التل. إذن عُرف أن جاك صعد التل، وعُرف أن جيل صعد التل. وإذا عُرف أن الثلج أبيض وأن الحشائش خضراء. إذن فقد عُرف أن الثلج أبيض، وعُرف أن الحشائش خضراء. والفكرة العامة هى أن معرفة الرابطة بين دعويين تستلزم أيضا معرفة هاتين الدعويين كل على حدة.

(*) تعتبر المعرفة فاعلة Factive عندما تجسد نوعا من الرابطة الإبستمولوجية بين الصدق وبين الاعتقاد. المترجم.

هاكم الآن الاستدلال الذى يقف خلف المفارقة. فلكى نبرهن -مع التسليم بمذهب نقيض الواقعية- على أن كل صدق معروف، سنحاول أن نبرهن على أن العكس لا يمكن أن يكون صادقا. أى أننا سنحاول أن نبرهن على أن نقيض الواقعية متناقض بشأن ادعائه بأن هناك دعوى صادقة ولكنها غير معروفة. ولنفرض أن الدعوى الصادقة ولكنها غير معروفة هى **P**. بمعنى أن نفترض:

(13) ما يلى صادق: **P** صادق، و **P** غير معروف.

والآن، ما دام مذهب نقيض الواقعية هو القائل بأن كل ما هو صادق قابل للمعرفة (13). وأن نقيض الواقعية يتضمن:

(14) ما يلى ممكن: شخص ما يعرف أن كلا من (**a**) **P**، و (**b**) **P** معروفة.

إن (14) تخبرنا بشكل أساسى أنه إذا كان شىء ما صدقه غير معروف، إذن يعتبر الصدق غير المعروف لهذا الشيء، أمرًا قابل للمعرفة. وتنشأ المشكلة لأن (14) وإغلاق مقدمة واحدة يستلزمان:

(15) ما يلى ممكن: شخص ما يعرف أن **P** صادقة. وشخص ما يعرف أنه لا أحد يعرف أن **P** صادقة.

والآن، يعود الفضل لمبدأ فاعلية المعرفة فى أنه:

إذا كان شخص ما يعرف أنه لا أحد يعرف أن **P** صادقة. إذن لا أحد يعرف أن **P** صادقة. وهكذا، فإن (15) تستلزم إمكانية التناقض:

(16) ما يلى ممكن: شخص ما يعرف أن **P** صادقة، ولا أحد يعرف أن **P** صادقة.

فالتناقضات غير ممكنة. لذلك لا بد أن شيئًا ما وقع فى الخطأ. ويبدو أن مبدأ فاعلية المعرفة، ومبدأ إغلاق مقدمة واحدة لا ضرر منهما. ولكن يجب أن ينشأ الإزعاج إما من نقيض الواقعية أو من افتراض وجود صدق غير معروف. وبالتالى، إذا قبلنا نقيض الواقعية، فكأننا -فيما يبدو- التزمنا برفض فرضية وجود صدق غير معروف. فليست كل الدعاوى الصادقة قابلة للمعرفة فحسب، بل معروفة!

وربما لا تمثل مفارقة القابلية للمعرفة نفيًا قاطعا لنقيض الواقعية، ولكنها كلفت أصحاب نقيض الواقعية ثمنا غاليا. فأصحاب نقيض الواقعية ملتزمون بالفعل بفكرة أن بعض الجمل، التى يظهر بخلاف ذلك التزامها بالنظام تماما، لا هى صادقة ولا هى كاذبة. وكلها بذاتها تلزم أصحاب نقيض الواقعية برفض مبدأ المنطق الكلاسيكى الخاص بمبدأ ثنائية التكافؤ bivalence principle الذى ينص على أن أى دعوى إما أن تكون صادقة أو كاذبة. علاوة على ذلك، فمفارقة القابلية للمعرفة تتطلب من صاحب نقيض الواقعية أن لا يختار من بين الخيارات التالية تلك التى يبدو بشكل خاص أن لها جاذبيتها:

إنكار مبدأ فاعلية المعرفة، ومبدأ إغلاق مقدمة واحدة.

إنكار وجود صدق غير معروف.

تبنى منطق غير كلاسيكى لا ينتهك فحسب مبدأ ثنائية التكافؤ. بل وأيضا "لا يوجد صدق غير معروف" ليست مكافئة لـ "كل صدق معروف" .

2 - 5: الموضوعية ومبدأ التكافؤ

النسبية والواقعية ونقيض الواقعية كلها مذاهب لها نقائصها. فالنسبية تقوض نفسها بنفسها، وتعالج بشكل غير صحيح بعض أنواع الأخطاء باعتبارها مستحيلة. والواقعية تواجه تحديا من مذهب الشك. ونقيض الواقعية يتفادى الشك بادعاء أن كل ما هو صادق قابل للمعرفة، ولكن ذلك جاء على حساب المنطق الكلاسيكى، ويواجه تحديا من مفارقة القابلية للمعرفة.

ويهمنا فى هذا المقام أن ننظر بوضوح كيف تعاملت هذه الآراء الثلاثة مع مبدأ التكافؤ ومدى ما أصابته من نجاح أو فشل. فقد رأينا فى الفصل الأول أن مبدأ التكافؤ ساعد فى تفسير اختلاف الصدق عن الاعتقاد. وساعد أيضا – دون مفاجأة – فى تفسير مشكلات المذهب النسبى.

فبالنسبة للمذهب النسبى، فإن الصورة التخطيطية للتكافؤ ذاتها صيغت بشكل خاطئ. فالصورة التخطيطية تقول: "من الصدق أن –إذا وفقط إذا" ولكنها لم تحدد الصدق بالنسبة لمن. أما أصحاب المذهب الذاتى فيعتقدون أن الصدق هو بالنسبة للأفراد. وبالتالى، سيكون هناك تفسير للصورة التخطيطية للتكافؤ بالنسبة لكل شخص، مثل:

(17) من الصدق لأليس أنه – إذا وفقط إذا –.

(18) من الصدق لبوب أنه – إذا وفقط إذا –.

(19) من الصدق لشارلى أنه – إذا وفقط إذا –. وهلم جرا

فإذا صدقت دعوى ما عند شخص ما فهذا أمر يعود لاعتقاده بها، على الرغم من أن إمكانية الخطأ فى المعتقدات تجعل من السهل الالتقاء بأمثلة مضادة لهذه الصورة التخطيطية. فلنفرض أن أليس تعتقد أن إبراهام لينكولن هو أول إنسان هبط على القمر فإذا أخذنا (17) فسنجد أمامنا:

(20) من الصدق لأليس أن إبراهام لينكولن هو أول إنسان هبط على القمر، إذا وفقط إذا كان إبراهام لينكولن هو أول إنسان هبط على القمر.

فإذا سلمنا أن أليس تعتقد أن إبراهام لينكولن كان أول إنسان هبط على القمر، فسينتج عن ذلك أنه "كان" أول إنسان على القمر! وهذا يعنى أن المذهب الذاتى فشل فى اختبار مبدأ التكافؤ! ولنفس السبب فشلت نسبية الإجماع. إذ لا يترتب ببساطة على القول أن أى إنسان أو شخص أو ثقافة أو طبقة أو سلالة أو جنس أو دين أو أى شىء مهما يكن، يعتقد أن إبراهام لينكولن هو أول إنسان على القمر، أن إبراهام لينكولن "كان" أول إنسان على القمر. ولا يترتب أيضا عن الدعوى أن إبراهام لينكولن كان أول إنسان على القمر أن تصادف أن أعتقد بذلك أى فرد أو جماعة.

وبالمثل، واجه نقيض الواقعية تحديا من مبدأ التكافؤ. وجاءت الحالات الصعبة التى واجهت نقيض الواقعية من ثنائيات شروط الصدق كتلك:

(21) من الصدق أن آخر ديناصور نفق يوم الأربعاء إذا، وفقط إذا نفق آخر ديناصور يوم الأربعاء.

(22) من الصدق أن آخر ديناصور لم ينفق يوم الأربعاء إذا، وفقط إذا لم ينفق آخر ديناصور يوم الأربعاء.

مثل هذه الثنائيات لشروط الصدق تتضمن دعاوى ليست فحسب غير قابلة للمعرفة، بل وإنكارها هو أيضا غير قابل للمعرفة. (إذا اعتقدت أننا نستطيع معرفة ما إذا كان آخر ديناصور قد نفق يوم الأربعاء من عدمه، فلك مطلق الحرية فى استبدال ما قلناه بمثل آخر مختلف، كأحد الأمثلة الموجودة فى القائمة التى عرضناها فى بداية هذا الفصل).

فإذا كان الصدق هو نفس الشيء مثل القابلية للمعرفة –كما تقول نقيض الواقعية– إذن (21) و (22) يعنيان نفس الشيء مثل:

(23) من القابل للمعرفة أن آخر ديناصور نفق يوم الأربعاء إذا، وفقط إذا نفق آخر ديناصور يوم الأربعاء.

(24) من القابل للمعرفة أن آخر ديناصور لم ينفق يوم الأربعاء إذا، وفقط إذا لم ينفق آخر ديناصور يوم الأربعاء:

وهنا تكمن المشكلة. فبناء على قانون الثالث المرفوع فى المنطق الكلاسيكى، فإما أن يكون آخر ديناصور قد نفق يوم الأربعاء أو أن آخر ديناصور لم ينفق يوم الأربعاء. فبالنسبة لأى دعوى C إما C أو نفيها أى لا –C. ومع ذلك، نجد أن (23) و (24) يتضمنان أننا نستطيع أن نعرف ما إذا كان آخر ديناصور قد نفق أم لا على الرغم من كل شيء. فبفضل (24) نستطيع أن نعرف أنه لم ينفق. وبفضل قانون الثالث المرفوع نتبين أن هذين هما الاحتمالين المتاحين. إما أنه حدث، أو أنه لم يحدث.

هنا نجد أن نقيض الواقعية وكذا المنطق الكلاسيكى غير متسقين مع وجود أسئلة لا إجابة لها. ومن المؤكد أن هناك أسئلة لا إجابة لها. إذن، لكى نستوفى مبدأ التكافؤ، على أصحاب نقيض الواقعية أن يرفضوا المنطق الكلاسيكى. إنهم يحتاجون لاستخدام منطق

غير كلاسيكى ينقصه قانون الثالث المرفوع بحيث يمكنه التوفيق بين الدعاوى التى لا هى بالصادقة ولا هى بالكاذبة، وبين تلك التى يمكنها أن تعطى معنى لثنائية شروط الصدق التى على صورة: من الصدق أن ــ إذا، وفقط إذا، "" عندما تُملأ " .... " (صيغة الجمع) بجمل لا هى بالصادقة ولا بالكاذبة.

وفى المقابل، لا يواجه المذهب الواقعى أيا من هذه المشكلات. فالواقعيون يعتقدون بوجود عالم مستقل عنا. وأن صدق أو كذب بعض الدعاوى يعتمد على الكيفية التى توجد بها الأشياء فى ذلك العالم، بصرف النظر عما يعتقده أى إنسان أو يمكن أن يعرفه. لنفرض أن نفوق آخر ديناصور يوم الأربعاء هو مسألة غير قابلة للمعرفة، وليست لدى أى إنسان فكرة عن ذلك أيضا. فإن صدق أو كذب الدعوى بأن آخر ديناصور نفق يوم الأربعاء هو عند الواقعيين أمر لا يعتمد على أى شىء سوى على الديناصور ومتى نفق. فإن لم تكن الدعوى بأن آخر ديناصور نفق يوم الأربعاء دعوى صادقة، إذن فهو لم ينفق يوم الأربعاء. وهو ما لا يضمنه أصحاب نقيض الواقعية.

أما النسبية فهى مذهب غير مقبول. فأصحاب نقيض الواقعية بلغوا ما بلغوه على حساب المنطق الكلاسيكى، ووضع ثغرات مفاجئة فى العالم، ليس فى حالات الالتباس فحسب، بل أيضا فى أجزاء من الرياضيات، وكذلك الماضى البعيد، والمستقبل البعيد، والمواضع النائية. ومن هنا، يبدو المذهب الواقعى واعدًا ينتظره مستقبل مرموق أكثر من البديلين اللذين ناقشناهما هنا.

ولكن هذا لا يعنى أن المذهب الواقعى ليست له مشاكله. فلكى يتبنى الواحد منا وجهة النظر الواقعية عليه أن يأخذ على عاتقه التزامات معينة فى موضع آخر من الفلسفة وخاصة الإبستمولوجيا. إذ عليه أن يتحمل مسؤولية الرد على تحدى الشك، إما باعتناق فكرة أننا لا نستطيع أن نعرف الكثير* مطلقا عن العالم المستقل عنا، أو بشرح كيف يمكننا أن نعرف ما تكون عليه الأشياء حقيقة، علاوة على شرح الكيفية التى ستبدو لنا بها. ولكن هذه المسئولية يمكن تحملها. فالمعرفة وإن كانت تتطلب معتقدات مدعومة بما يكفى، فهى لا تتطلب المبالغة فى الدعم بحيث يسيطر على كل احتمال للخطأ

المنطقى. وبالطبع، يجب أن نسلم بأنه ليس من السهل أن نقول بالضبط عما هو جيد إنه "جيد بما يكفى".

قلنا إن مسئوليات صاحب المذهب الواقعى يمكنه تحملها. فمن المعقول أن المعرفة تتطلب معتقدات مدعومة بشكل "جيد بما يكفى" وليس دعما يسيطر ويضبط كل الاحتمالات المنطقية فى الخطأ. نعم، بالرغم من أنه ليس واضحا تمام الوضوح كيف يكون ما هو جيد "جيدًا بما يكفى" ولكنه يبدو واضحا تقريبا. هنا نجد أن ما يدعيه الشك من أننا نسيطر على كل الاحتمالات المنطقية للخطأ، بما فى ذلك احتمال أن نكون مخدوعين بطرق يستحيل علينا من حيث المبدأ أن نتحكم فيها، هو ادعاء غير معقول. فالمشكلة التى يمكن للواقعيين من غير الشكاك أن يواجهوها هى أن مجموعات المطالب والشروط الشكية من أجل المعرفة قد بلغت الذروة، وليس لأننا لا نريد أو لا يمكننا أن نتصدى لها.

قراءة إضافية

قدم رينيه ديكارت تجربته الفكرية عن الشيطان المخادع، والصراع مع مشكلة الشك فى "التأملات فى الفلسفة الأولى" (Descartes 1641) وأوجز ديفيد هيوم فلسفته الشكية ودافع عنها فى "مقال فى الفهم الإنسانى" (1777) وكتابه "بحث فى الطبيعة البشرية" (1739). انظر بشكل خاص أقسام II-V من المقال. وعمل كانط الميتافيزيقى العظيم "نقد العقل الخالص" (1781) ثم قام بتلخيص أهم أفكاره فى "مقدمته لكل ميتافيزيقا مستقبلة" (1783). وبالنسبة للأعمال الأكثر حداثة عن المشكلة الشكية. انظر المقالات فى كتاب Warfield & Derase (1999).

أخذ أفلاطون على عاتقه مواجهة نسبية بروتاجوراس فى "ثياتيتوس" وناقشه أرسطو فى الكتاب الثالث من "الميتافيزيقا". ولمناقشة دقيقة لحجة أرسطو، انظر Evans 1974. وانظر أيضا Salerno 2009 بالنسبة لبعض المقالات الحديثة عن مفارقة القابلية للمعرفة.

تحوى دائرة معارف ستانفورد الفلسفية العديد من المقالات التى تتعلق بموضوعات هذا الفصل، وتتضمن قوائم مطولة من المراجع. انظر على وجه الخصوص "الصدق" (Glanz berg 2009)، و"الواقعية" (Miller 2012)، "النسبية" (Swoyer 2010)، و"الشك" (Klein 2011)، "مفارقة فيتشه عن القابلية للمعرفة (Brogaard & Salerno 2012)، والمقالات الخاصة بهيوم وكانط.



الفصل الثالث

الصدق والقيمة

يقول وليم جيمس إن "الصدق هو الاسم الذى يطلق على أى شىء يثبت أنه خير على طريق الاعتقاد. وهو خير أيضا لأسباب واضحة قابلة للتحديد" (1907 ap83). ويبدو أن الفكرة التى يتكلم عنها جيمس تخبرنا بأنه لا يوجد صدق منفصل عن قيمته. فالصدق يشير لنوع معين من الخيرية فى المعتقدات. وتفسير ما هو الصدق يعنى تفسير مدى أهمية أن تكون المعتقدات خيّرة.

وقد تبنى بعض الفلاسفة الآخرين أمثال مايكل دومّت **M. Dummett** وجهة نظر مماثلة للعلاقة بين الصدق وبين العبارات التى بنيت بشكل صحيح. ففهم ما هو الصدق –فيما يعتقد هؤلاء– معناه أن نفهم نوعيات معينة من الصواب أو الصحة التى تتصف بها العبارات. وطبيعة الصدق هى هذا النوع من الصواب.

بل حتى لو افترضنا أن هؤلاء الفلاسفة كانوا مخطئين فى تصورهم للصدق كنوع من الخيرية أو الصواب بشكل أساسى، فالصدق يبدو بالفعل جديرا بالاهتمام. على أنه من الأفضل –بمعنى ما– أن نعتقد أو نقرر ما هو صادق مفضلين إياه على ما هو كاذب. وقد يكون الصدق خيرا لذاته، وقد يكون خيرا من أجل شىء آخر. وأيما كان الاختيار فإن نظرية طبيعة الصدق ستساعدنا فى أن نجعل لقيمة الصدق معنى. فهى لن تتركنا فى دوامة الحيرة نتساءل لماذا يتوجب علينا أن نحرص على أن تكون معتقداتنا أو عباراتنا صادقة.

وهذا الفصل يطرح سؤالين عن الصدق والقيمة. السؤال الأول هو: هل الصدق بالضرورة نوع من الخيرية كما يعتقد جيمس ودومّت فيما يبدو؟ والسؤال الثانى هو:

بفرض أننا قلنا إن الصدق ليس "بالضرورة" نوعا من الخيرية، فلماذا هو جدير بالحرص عليه؟ وما نوع القيمة التى يحملها الصدق، إن كانت له قيمة على الإطلاق؟

3 - 1: هل الصدق بالضرورة نوع من الخيرية؟

إن كرة المضرب (كرة التنس) كروية الشكل هى أفضل كرة للعب التنس من الكرة ذات الشكل المكعب. ولكن ذلك ليس جزءًا من ماهية كونها كروية. ومن الأفضل أن تكون إشارات المرور حمراء عنها خضراء. ولكن ذلك ليس جزءًا من طبيعة اللون الأحمر. وبخلاف الشكل واللون، يبدو أن بعض الخصائص تمتلك أمورا تتعلق بالقيمة أو الإلزام الذى يمثل جزءًا منها. فجزء من طبيعة القتل العمد أنه قتل خاطئ أخلاقيا. وكونه خاطئًا أخلاقيا جزء مما يجعل القتل جريمة. وربما يكون جزءًا من طبيعة العدل أن تقوم السياسات المنصفة بمعاملة الناس بشكل غير متحيز. وتكون معاملة الناس بشكل غير متحيز جزءًا من طبيعة العدل. ويبدو أيضا أن الجمال له أيضا هذه السمة. فالجمال ليس مجرد شىء مرغوب فيه إستاطيقيا. بل هو نوع من الخيرية الإستاطيقية. والفلاسفة يطلقون على مثل هذه الخصائص اسم "المعيارية".

كذلك من الأفضل –بمعنى ما– للمعتقدات والعبارات أن تكون صادقة وليست كاذبة. ولكن هل يمثل ذلك جزءًا من طبيعة الصدق ذاته ؟ وهل الصدق خاصية معيارية شأن العدل والجمال أو جريمة القتل العمد، أم أنه بدلا من ذلك خاصية تشبه الاحمرار أو الشكل الكروى؟

أما هؤلاء الذين يتصورون الصدق بوصفه خاصية معيارية، فهم غالبا ما يستدلون على ذلك بما يلى:

(1)– إذا كان جزء من مفهوم الصدق هو أنه من الأفضل للمعتقدات أو العبارات أن تكون صادقة من أن تكون معتقدات أو عبارات كاذبة. إذن فالصدق هو خاصية معيارية.

(2)– جزء من مفهوم الصدق أن تكون المعتقدات أو العبارات الصادقة أفضل من الكاذبة.

(3)– وبالتالى، فالصدق نوع من الخيرية بالضرورة.

وعلى الرغم من أنه قد يوجد متسع ما للشك فى المقدمة الأولى من هذه الحجة، فإن الفلاسفة ركزوا انتباههم على المقدمة (2).

ولكن من المهم أن نلاحظ بعض الأشياء التى لم تذكرها المقدمة (2). فهى لم تقل أنه من الأفضل لدعوى ما أن تكون صادقة عنها كاذبة، فالدعوى التالية –على سبيل المثال– صادقة ولكن صدقها لا يمثل شيئا طيبا.

(4)–.يوجد بليون إنسان يعيشون حاليا تحت ظروف الفقر المدقع.

والمقدمة (2) تتعلق بمعتقدات وعبارات، وليس بالدعاوى التى تعبر عنها. ولا هى أيضا تقول لنا إن المعتقدات والعبارات الصادقة أفضل دائما من تلك الكاذبة فى كل الأحوال. فهناك بعض المعتقدات الصادقة التى يستحسن أن نتخلص منها لخطورتها الشديدة. وهناك بعض العبارات الصادقة التى لا ينبغى التفوه بها لضررها. وما يهمنا من (2) فكرة أن المعتقدات تكون أفضل عندما تكون صادقة أكثر منها كاذبة، بشرط أن تفهم ببساطة على أنها معتقدات. والعبارات تكون أفضل عندما تكون صادقة بشرط أن تفهم ببساطة على أنها عبارات، على الرغم من أن أى معتقد أو عبارة صادقة بعينها يمكن أن تكون موضع اعتراض لأسباب أخرى، وفى كل الأحوال.

لقد كان وليم جيمس مغرما بالقول بأنه لا فرق بين أن تقرر صدق شىء ما وبين أن تعتقد به. ففى رأيه أن الغرض من مفهوم الصدق هو أن يصنف تلك المعتقدات التى تصمد أمام الاختبار وتثبت أنها مفيدة. وبناءً على هذا الرأى، فإن مفهوم الصدق يتضمن فكرة أن المعتقدات الصادقة أفضل من تلك الكاذبة، لأن "الصدق" لا يعدو مجرد اسم للخير على طريق الاعتقاد. وعندما سنناقش هذه المسألة بالتفصيل فى الفصل القادم، سنجد أن وجهة نظر جيمس تعانى من مشكلات خطيرة، أبسطها أن المعتقدات يمكن أن تكون خيِّرة بالطريقة التى يفهمها عقله، دون أن تكون صادقة.

ويعتبر مايكل دومت (1958) مصدرًا مؤثرًا آخر للفكرة القائلة بأن الصدق بالضرورة هو نوع من الخيرية. ففى إحدى فقراته المشهورة كتب يقول:

دعنا نقارن الصدق والكذب بالكسب والخسارة فى لعبة الشطرنج. فبالنسبة للعبة معينة، فإننا أولا نبدأ بتخيل صياغة قواعد اللعبة وذلك بتحديد الموقف الابتدائى للمتبارين، ثم الحركات المسموح بها. وتصل اللعبة (الدور) إلى نهايتها عندما تستحيل الحركة المسموح بها. وعندئذ، يمكننا أن نميز بين اثنين (أو ثلاثة) مواقف نهائية، والتى سنسميها "فائز" (والذى يعنى أن اللاعب الذى قام بالتحرك الأول يفوز) و "خاسر" (بالمثل) ومن الممكن أيضا "متعادل". وإن لم نحتكم للمعانى العادية لكلمات "فاز" و "خسر" و "تعادل" فإن هذا الوصف يهمل نقطة أساسية هى أن هدف اللاعب أن يفوز. بمعنى أن جزءًا من مفهوم الفوز فى لعبة ما أن اللاعب يلعب ليفوز. وأن هذا الجزء من المفهوم لا يتم نقله بتصنيف المواقف الأخيرة إلى مواقف فائزة وأخرى خاسرة. فيمكننا أن نتخيل أشكالاً متنوعة من الشطرنج، حيث يكون هدف كل لاعب إماتة الشاه (كش ملك). وستكون تلك لعبة مختلفة تماما، ولكن سيكون الوصف الصورى الذى تخيلناه متوافق مع الوصف الصورى للشطرنج. والنظرية الكلية للشطرنج يمكن صياغتها بالرجوع فقط للوصف الصورى. ولكن تحديد أى نظريات **Theorems** تلك النظرية **Theory** هى التى تهمنا يتوقف على ما إذا كانت لدينا الرغبة فى لعب الشطرنج أو الألعاب المتنوعة. وبالمثل، فإن جزءًا من مفهوم الصدق يشير إلى بناء عبارات صادقة" (**P.143**).

وقولنا "نحو بناء عبارات صادقة" يعنى أننا نقول شيئا عن نوع العبارات التى من الأفضل أن نبنيها، أو نوع العبارات التى ينبغى أن تبنى. فأنت عندما تبنى عبارة ما، ينبغى أن تكون متأكدا من أن ما تقوله صادق. وإن لم تفعل فأنت ترتكب خطأ بطريقة ما. فإن حاولت أن تكون مخادعا، فإن ما تفعله هو شىء ما يشبه الغش فى لعبة بناء العبارات. فإن لم تكن ببساطة مهتمًا بما إذا كان ما تقوله صادقًا أو كاذبًا، فإن عباراتك ستشبه حركات اللاعب الذى يدفع بقطع اللعب هنا وهناك دون محاولة منه للفوز، بل ويلعب الدور بشق الأنفس على أية حال.

لنفرض أن أليس تعرف تمام المعرفة المواضع التى على رقعة الشطرنج التى تعتبر "فائزة" والمواضع التى تعتبر "خاسرة" فى كل دور، ولكنها لا تعرف أن اللاعب فى كل الألعاب يحاول أن يفوز. إن أليس تفهم فهمًا كاملا الجزء الوصفى للفرق بين الفوز والخسارة، ولكنها لا تزال لا تفهم مفهوم الفوز. إنها لم تدرك الفرق المعيارى بين الفوز والخسارة. "فالفوز" هو العضو الحسن فى ثنائى (الفوز والخسارة). إنه الحالة التى يطمح لإنجازها. "والخسارة" هى العضو السيئ، والحالة التى يجاهد لتجنبها. ويعتقد دوّمت أن هذه الحالة مشابهة للصدق والكذب. فبوب يعرف كل المعرفة ما يحسبه يؤهل عبارة معطاة لأن تكون صادقة. ولكنه إن لم يعرف أن هدفنا هو بناء عبارات صادقة وليست كاذبة، فسيفشل بالرغم من ذلك فى إدراك الفرق المعيارى بين الصدق والكذب. إنه لم يفهم كيف أن الصدق بالنسبة للعبارات شىء حسن، بطريقة مختلفة كلية عن الطريقة التى يكون حسنا بالنسبة لها أن تكون مسموعة، وسيئة بالنسبة لها أن تكون ملغزة مطلسمة، ومتعادل بالنسبة لها أن تبنى فى الصباح. فلفهم الصدق كصدق – فى رأى دوّمت– على الواحد منا أن يفهمه باعتباره الهدف من بناء الجمل.

ولنفرض أن دوّمت كان على صواب بشأن الفوز، فلا يزال فى المجال متسع لإنكار دعاويه عن الصدق. ففى مقدور الواحد منا أن يؤكد أن بوب يفهم تمام الفهم مفهوم الصدق. ولكنه فشل فى أن يفهم بالضبط ماذا يعنى أن تبنى عبارة. فقد يكون جزءًا من مفهوم "التأكيد والإقرار أو مفهوم عبارة ما" أننا نهدف إلى تعيين ما هو صادق. ولكنه ليس جزءًا من مفهوم الصدق مطلقا.

انظر إلى تشابه آخر مع الألعاب. ففى الشطرنج يكون الهدف هو تحقيق وضعية معينة لقطع اللعب على الرقعة يكون فيها ملك King الخصم فى وضع الموت (كش ملك). وفى شطرنج الانتحار أو الموت، يكون هدف اللاعب تحقيق وضعية معينة للقطع بحيث يدفع بالملك الخاص به إلى الموت. ومع ذلك تظل قواعد اللعبة كما هى بالضبط فى الشطرنج العادى. ولنفرض أن كارول تعرف جيدًا ماذا تقول فى حالة موت الملك، ولكنها لا تعرف ماذا يعنى موت الملك كهدف فى الشطرنج العادى أو الانتحارى. إن المشكلة ليست فى أن كارول ينقصها مفهوم موت الملك، بل فى إنها حتى الآن لا تفهم ما الشطرنج

وما الشطرنج الانتحارى. إنها المفاهيم التى لم تفهمها فهما جيدًا. وفى إمكان الواحد منا أن يتفهم موقف بوب باعتباره مشابها لموقف كارول. فبوب يعرف ما تتطلبه عبارة ما لكى تكون صادقة أو كاذبة. ولكنه لم يدرك أن الصدق هو هدفنا حينما نبنى عبارة ما. والسبب فى ذلك أنه لم يدرك إدراكا كاملا ما "العبارات" بالرغم من استيعابه مفاهيم الصدق والكذب بشكل بالغ الدقة.

إن موت الملك وكذلك الصدق ربما يمثلان خصائص معيارية مهمة. الأول هو هدفنا من لعب الشطرنج، والثانى هو بالمثل هدفنا من بناء العبارات. ومع ذلك، ليس من المحتم أن يكونا خصائص معيارية لكى يكتسبا أهميتهما المعيارية بهذه الطرق. فالفرق بين الشطرنج العادى والشطرنج الانتحارى يكمن فيما إذا كان أحدنا يرجو من ورائه الفوز أم يريد به الخسارة. إن الفرق بين عمل تقريرات مخلصة وبين التفوه بكلام فارغ يتبلور فيما إذ كان هدفنا فقط هو قول ما هو صادق.

غير أن بعض الكتاب يقترحون – فيما يبدو – خطا فكريا مختلفا للمناقشة ليصلوا إلى أن الصدق هو بالضرورة نوع من الخيرية. (**Engel 2005, Wright 1992, Lynch 2005 b; 2009 a**) فعندما تكون العبارة صادقة، فإننا نسميها "صائبة" **Right** أو "صحيحة" **Correct**. ونسمى العبارة الكاذبة "خاطئة" **Wrong** أو "غير صحيحة" **Incorrect**. فمصطلحات "صواب" و "صدق" تبدو مترادفة عندما تستعمل فى العبارات. وبالتالى، يمكننا أن نبرهن على ذلك على النحو التالى:

(5)– كما تستعمل فى العبارات، فإن "صادق" و "صائب" لفظان مترادفان.

(6)– إذا كان مصطلحان مترادفان، فإنهما يعبران عن نفس المفهوم.

(7)– كلمة "صائب" تعبر عن مفهوم الصواب **Rightness**. وهو مفهوم معيارى.

(8)– كذلك كلمة "صادق" كما هى مستعملة فى العبارات تعبر عن مفهوم الصواب الذى هو مفهوم معيارى.

فهل هذه الحجة ناجحة؟

إننا لا ننكر أننا فى بعض الأحيان نستخدم مثل هذه المصطلحات "صواب" "خطأ" "صحيح" "غير صحيح" "غلط" Error "إساءة فهم" Mistake فى سياق واحد مع الصدق والكذب. فعندما يكون ما تقوله صادقا تكون على "صواب" ويكون "خاطئا" عندما يكون قولك كاذبا.

ومع ذلك، فلا شيء مما ذكرناه، يكفي للبرهنة على أن "الصدق" و "الصواب" يعبران عن نفس المفهوم. فقد نصف جلسة لتناول الطعام بأن نقول إن الشوكة موضوعة على يسار الطبق To the left of the plate أو قد نلاحظ أن الشوكة موضوعة فى المكان الصحيح in the right place ومع ذلك، فإن الشوكة هى فى المكان الصحيح إذا، وفقط إذا كانت على يسار الطبق. ومن الواضح أن عبارة "على يسار الطبق" وعبارة "فى المكان الصحيح" لا تعنيان نفس المفهوم. فالعبارة الأولى تصف فحسب أين توجد الشوكة. بينما الثانية تطبق مجموعة من القواعد، وتقيّم موضع الشوكة، أهى مطابقة لهذه القواعد أم لا.

بل حتى لو كانت العبارات "صائبة" إذا، وفقط إذا كانت صادقة، فهذا لا يعنى بالضرورة أن "الصواب" و "الصدق" مترادفان. فقولنا إن عبارة ما صادقة هو مجرد وصف لها. فى حين أننا إذا قلنا إنها صائبة فإننا بذلك نقيّمها إيجابا بالقياس لمجموعة من القواعد. إذن، فالمقدمة الأولى للحجة ليست صحيحة بشكل واضح.

ومع ذلك، إذا سلمنا فرضا بتلك المقدمة، فلا يزال هناك مجال للشك فى (7). وهى الدعوى القائلة إن "الصواب" (بالمعنى المقبول للترادف مع "الصدق") يعبر عن مفهوم معيارى. فإذا قلنا عن "أفعال" ما إنها صائبة أو خاطئة، فنحن فى هذه الحالة نقيّمها على ضوء مجموعة ما من القواعد أو المعايير (غالبا ما تكون معايير أخلاقية). ومع ذلك، ربما تعبر كلمة "صائب" عن مفهوم مختلف عندما تستعمل فى عبارات من تلك التى تعبر عنها عندما تستعمل فى أفعال أو مكان للجلوس، تماما كما هو الحال فى تعبيرات مثل "الزاوية اليمنى" Right angle. فأنت تقول هناك سبعة أيام فى الأسبوع. وأنا أرد عليك "هذا صواب". وأنا عندما أقول ذلك، فمن المقبول أننى أعبر عن اتفاقى معك بشأن عدد

أيام الأسبوع، وليس تقييم عباراتك تقييما معياريا باعتبارها خيّرة أو شريرة، مسموحًا بها أو غير مسموح بها أو ما إلى ذلك.

غير أنه لا شيء من ذلك يبرهن على أن الصدق "ليس" خاصية معيارية، ولكنه يلقى بظلال من الشك بالفعل على الأسباب الرئيسية التى وراء اعتقاد الفلاسفة بذلك. بل حتى لو لم يكن الصدق خاصية معيارية، فنحن مع ذلك ما زلنا نميل للاعتقاد أنه يستحق الاهتمام. إذن، دعنا نأخذ بعين الاعتبار ذاك الذى يجعل الصدق جديرًا بالاهتمام. فما نوع القيمة التى يحملها الصدق؟

3 .2- ما الذى يجعل للصدق قيمة؟

على الرغم من أن الفلاسفة ناقشوا تنوعا مشوشًا من أنواع القيمة، فإن من بينها خمسة أنواع لها أهمية خاصة فى تناول قيمة الصدق. كل منها يمثل طريقة يدعى بها الفلاسفة أن للصدق قيمة، أو يستحق الحرص عليه :

القيمة الذاتية (الجوهرية) Intrinsic Value : إنه خير فى ذاته للمعتقدات أن تكون صادقة.

القيمة الغائية Final Value : للصدق قيمة بقدر ما تحرص عليه كائنات عاقلة.

القيمة الأداتية: Instrumental Value : للصدق قيمة لأنه يجعل المعتقدات أكثر فائدة.

القيمة التأسيسية Constitutive Value : الصدق يستحق الحرص عليه لأن الاهتمام به ضرورى كجزء من الحياة الخيّرة.

القيمة الهادفة Telic Value : الصدق يستحق الحرص عليه لأننا نستفيد من حرصنا عليه.

والآن، دعنا نفحصها واحدًا واحدًا.

3 - 2 - 1: هل للصدق قيمة ذاتية

يعتقد بعض الناس أن للصدق قيمة "لذاته". فالصدق لا يعني سوى شيء واحد وهو أنه ذاتيا له قيمة. فعندما تكون لشيء ما قيمة ذاتية، فهو حينئذ له قيمة في ذاته بحكم طبيعته الخاصة، وليس لعلاقته بأي شيء سواه. فمعاملة الناس بلطف قد يكون خيرًا في ذاته ولذاته بصرف النظر عما إذا كان ذلك سيجعلهم يردون لك الجميل ويعاملونك بإحسان. من ناحية أخرى، فإن قيمة المطرقة العادية ليست مستمدة منها هي ذاتها، بل مما يمكننا عمله بها. إذن، من الأرجح ألا تكون للمطرقة العادية قيمة جوهرية أو ذاتية، بينما اللطف في المعاملة له ذلك.

إن فكرة أن للصدق قيمة ذاتية هي ترجمة لفكرة أن الصدق خير "لذاته". إنها فكرة أن المعتقدات الصادقة أفضل من الكاذبة –عندما تكون الأشياء الأخرى متكافئة– وأنها ببساطة الأفضل بفضل صدقها. وأنها استمدت قيمتها من طبيعة الصدق ذاته وليس لمجرد علاقة المعتقد الصادق بالأشياء الأخرى ذات القيمة.

وإحدى طرق البرهنة على النتيجة القائلة بأن شيئا ما له قيمة في ذاته هي أن نبرهن –كحقيقة واقعة– على أننا نميل للحرص عليه لذاته. فالحرص على شيء لذاته عادة ما يتضمن الاعتقاد بأن له قيمة ذاتية. ومن ثم، إن لم نكن قد أخطأنا كثيرا في قيمنا، فإن الأمور التي نحرص عليها لذاتها ستميل لأن تكون ذاتية القيمة. وهكذا، يمكن للواحد منا أن يبرهن على أن الصدق ذاتي القيمة بوجه خاص على أساس أننا نرغب فيه بالفعل لذاته. أو أننا نميل لتفضيل المعتقدات الصادقة على الكاذبة لأنها وببساطة صادقة. ألا نفعل ذلك حقيقة؟

وقد اقترح مايكل لانش (2005 b , PP. 15-19) التجربة الفكرية التالية (المستندة إلى نوزيك Nozick (1977)) التي أراد بها البرهنة على أن معظم الناس يحرصون على الصدق لذاته. تخيل أن لديك الفرصة لتختار بين طريقين سيظل أحدهما معك بقية حياتك. فإذا أخذت بالخيار A فلن يتغير شيء. وإذا أخذت بالخيار B فستعيش حياتك وكأنك مربوط بآلة حاسبة (كمبيوتر) وكأنك مفردة في "المصفوفة". وستكون خبراتك الذاتية كما لو

كنت قد أخذت بالخيار A تماما. وستنسى أنك قمت بأى اختيار على الإطلاق. وبالتالى، وبقدر ما يحظى الأمر باهتمامك، ستعيش فى العالم الحقيقى، وتتفاعل مع أناس حقيقيين، وتأكل طعامًا حقيقيا...إلخ، ولكن كل ذلك سيكون وهما. وعلى الرغم من أنه لن يكون هناك فرق فى الطريقة التى تبدوا لك بها الأشياء، أو كيف أنت سعيد، فإن كل معتقداتك تقريبا عن العالم الخارجى ستكون كاذبة. ويعتقد لانش أن معظم الناس سيفضلون الخيار A على الخيار B. وهو يعتقد أن هذا يعنى أنهم يهتمون بالصدق لذاته. أى أنهم يعتقدون بأن للصدق قيمة ذاتية.

إن تجربة لانش الفكرية لم تبرهن على الكثير. فالمشكلة أن هناك أسبابا لتفضيل الخيار A على الخيار B لا صلة لها بقيمة الصدق. لنفرض مثلا أن بوب يحب أمه التى تعانى من سكرات الموت. ويريد أن يواسيها فى أيامها الأخيرة. وبوب لا يريد أن "يبدو مجرد" مواسٍ لأمه. بل يريد أن يواسيها حقيقة بالفعل. هو لا يريد لأمه أن تعانى سكرات الموت بمفردها، بينما هو لديه خبرات تعطيه الإحساس كما لو كان بالضبط يواسيها. هنا نجد أن بوب حتى لو لم يكن يبالى بالصدق بمعنى الكلمة فإن لديه السبب لتفضيل الخيار A، لأنه فى الخيار A سيحصل على ما يريد بدلا من أن يبدو فحسب وكأنه يحصل على ما يريد.

إن المعتقدات الصادقة ليست هى الأشياء الوحيدة التى ستفقدها إذا أخذت بالخيار B. بل إنك أيضا تستبدل بالإنجازات الفعلية لأهدافك، بوهم أنك أنجزتها. وبناءً على ذلك، نحن لا نستطيع أن نستنتج أن الناس تميل لتقييم الصدق لذاته. ولكن لأنهم ببساطة يفضلون الخيار A على الخيار B.

ويقترح جوناثان كڤانفج J. Kavanvig (2008) تجربة فكرية مختلفة تهدف للبرهنة على أننا نميل للاعتقاد بأن الصدق خير لذاته. فهو يطالبنا بأن نتخيل كائنين متساويين تماما فيما يتعلق بإنجاز احتياجاتهما وتحقيق أهدافهما. أحدهما واسع المعرفة أو ذو معرفة غير محدودة (أىْ أنه يعتقد بأن كل شىء صادق. وأنه لا شىء كاذب) بينما الآخر غير ذلك. أما الكائن واسع المعرفة فيبدو فى حال أفضل من الآخر غير ذى المعرفة. وحيث إ, الكائنين متساويان من حيث وضعهما المُرضى فى إنجاز احتياجاتهما وتحقيق

أهدافهما، فسيتضح أن صاحب المعرفة الواسعة فى حال أفضل لمجرد أن لديه معتقدات صادقة أكثر. فإذا اعتقدنا بأن المعتقدات الصادقة التى لدى الكائن واسع المعرفة قد جعلته فى حال أفضل، فقط لمجرد أنها صادقة، فإن ذلك يشير إلى أننا نعتقد بأن الصدق خير لذاته.

هذه الطريقة فى البرهنة على القيمة الذاتية للصدق لها عيبان رئيسيان. الأول هو أن كل ما يمكنك أن تأمل فى البرهنة عليه هو أن للصدق "بعض" القيمة الذاتية. ولا تستطيع أن تخبرنا كيف يكون الصدق الذى له قيمة. والثانى أن أفضل تفسير للسبب الذى يجعل صاحب المعرفة الواسعة يبدو أفضل حالا لا شأن له ولا صلة بقيمة الصدق.

وللوهلة الأولى قد يبدو العيب الأول هو الثانوى، ولكن ضع فى اعتبارك أن هناك اختلافًا فى تجربة كفانفج الفكرية. ففى هذا الاختلاف نجد أن الكائن غير ذى المعرفة يحقق تحسنا طفيفا أفضل من صاحب المعرفة الواسعة فى إنجاز احتياجاته وتحقيق أهدافه. فصاحب المعرفة الواسعة لديه معتقدات صادقة أكثر، ولكن الكائن الآخر يبدو أفضل حالا على العموم، حتى لو كان ذلك طفيفا. فى حين يبدو الأوسع معرفة فى حال أفضل عندما يكون كلاهما متكافئين فى بقية الجوانب، الأخرى كلها، إلا إذا أبلى الغير ذى المعرفة بلاءًا حسنًا إلى أى مدى وفى أى جانب آخر. وحينئذ لن يكون من الواضح أن صاحب المعرفة الواسعة هو حقيقة الأفضل حالاً مطلقا. بل حتى لو كانت معتقدات صاحب المعرفة الواسعة فائقة الصدق تنطوى على بعض القيمة، فمن السهل جدًا أن تبدو هذه القيمة مرجحة بأى خير آخر أيا كان.

فإذا سلمنا بأنه من السهل بمكان ترجيح القيمة الذاتية للصدق، فقد يتشكك الواحد منا فى أن القيمة ما هى إلا وهم وسراب فى المقام الأول. وربما كان هناك تفسير بديل للسبب الذى جعل صاحب المعرفة الواسعة يستوقفنا باعتباره صاحب الحال الأفضل فى التجربة الفكرية الأصلية. وتصادف أن كان هناك بديلان مقبولان على الأقل.

البديل الأول يبدأ من فكرة أن الصدق هو هدف المعتقدات. بمعنى أنه جزء مما نعنيه بأنه إذا كانت لدينا معتقدات، فمن الأفضل أن يكون ما نعتقده صادقا، وليس ما نعتقده

كاذبا. فإذا صحت هذه الفكرة، فإن استجابتنا للتجربة الفكرية الأصلية لن تمثل مفاجأة. فالكائن واسع المعرفة يكون على أفضل حال كمعتقد **Believer** ولكن ذلك بسبب طبيعة المعتقد وليس طبيعة الصدق. فالمعتقد الصادق –بمقتضى هذا الرأى– يشبه سباق العدو السريع. فالعداء الأسرع هو الأفضل كعداء، من العداء الأبطأ. ومع ذلك، فالسبب فى ذلك هو أن العدو بالطبيعة يسعى وراء السرعة، وليس لأن السرعة بالطبيعة هى الهدف من العدو.

إن التساؤل ما إذا كان الاعتقاد يهدف إلى الصدق بهذه الطريقة، هو مسألة مثيرة لبعض الخلافات. والتفسير البديل الثانى يعتمد على العكس من ذلك على اثنتين من الحقائق السيكولوجية المهمة. الأولى أن الناس يميلون لأن ينسبوا نجاحهم لأسباب داخلية مثل كفاءتهم أو صدق معتقداتهم، بالأحرى عن ظروف خارجية (**de Jong et. al. 1988**) ثم يقدمون التفسيرات المعاكسة لتبرير فشلهم. والحقيقة السيكولوجية الثانية أننا حينما نربط شيئا بشىء آخر له قيمته، فإننا نقيّم الشىء الأول أيضا لذاته. (**De Houwer et. al. 2001**). وعلى ضوء الحقيقة الأولى، علينا أن نتوقع أن يربط الناس المعتقد الصادق بالفعل الناجح. وعلى ضوء الحقيقة الثانية، علينا أن نتوقع ذلك الربط لجعل الناس يقيّمون الصدق لذاته. آنذاك، لا سبيل أمامنا سوى أن نتوقع أننا سنقيّم الصدق لذاته. وأننا سنعتقد أن الكائن واسع المعرفة فى أفضل حال، حتى لو لم تكن للصدق أى قيمة ذاتية. وبما أن لدينا مثل هذه المواقف التى تتعلق بما إذا كانت للصدق قيمة ذاتية، فلن نضع الكثير من الثقة فى الحدوس التى دفعت على تجربة كفانفج الفكرية.

وبالطبع، فهذا لا يثبت أن الصدق ليست له قيمة ذاتية، ولكنه يوحى بافتقارنا للسبب القوى للاعتقاد بذلك. فالتفسير السيكولوجى الذى أوردناه عاليه يدمغ بالشك أى حجة على القيمة الذاتية للصدق، تقاوم ميلنا الفطرى –وكحقيقة واقعة– لأن نحرص على الصدق لذاته. فإذا صح هذا التفسير، فإن على المدافعين عن القيمة الذاتية للصدق أن يدعموا موقفهم على أسس مختلفة.

والقيمة الذاتية ليست هى النوع الوحيد من القيمة. وهى ليست الشىء الوحيد الذى يجعل من الصدق قيمة تستحق الحرص عليها. فقد ذهب الفلاسفة إلى أن للصدق أيضا نوعا من القيمة الخارجية أو غير الجوهرية **Extrinsic Value**. وأحد هذه الأنواع وهو "القيمة الغائية" **Final Value** يعطى معنى مختلفا لكون الصدق خيرًا لذاته.

3 - 2 - 2: هل للصدق قيمة غائية

تعود فكرة القيمة الغائية لكريستين كورسجارد **C. Korsgaard (1983)** التى ذهبت إلى أن شيئا ما يمكن أن يكون خيرًا لذاته دون أن يكون ذاتيا له قيمة. وتعد كورسجارد جزءًا من التقليد الفلسفى الكانطى الذى يؤكد أنه مما له مغزى أخلاقى عميق أن تكون للكائنات العاقلة أهداف، ويرغبون فى بعض الأشياء لذاتها. فالرغبة فى شىء ما لذاته تستدعى الرغبة فيه من أجله هو وليس لمثل هذه الأسباب ككونه مفيدا أو نافعا فى الحصول على شىء آخر سواه.

فالفتاة التى تجمع الطوابع مثلا قد تريد جمع أكبر تشكيلة متنوعة من الطوابع، ولكن ليس من أجل بيعها أو أى غرض آخر. بل على العكس من ذلك، هى ببساطة تريدها، فقط لذاتها. فأحد أهداف حياتها أن تكدس أوسع تنوع فى مجموعتها. فقيمة المجموعة المتنوعة من الطوابع ليست ذاتية فيها، ولكنه يبدو شيئا جيدًا لجامعة الطوابع أنها استطاعت أن تحقق هدفها فى المجموعة المتنوعة. علاوة على ذلك، إذا قام مخرب بإتلاف المجموعة، فإن هذا المخرب سيبدو وكأنه ألحق الضرر بصاحبة المجموعة بإتلافه شيئا ذا قيمة. وسيكون هذا هو الوضع والحقيقة حتى ولو لم يوجد فى العالم شخص يهتم بالطوابع على الإطلاق. فالمجموعة ببساطة قد اكتسبت قيمتها فيما يبدو من تقييم التى جمعتها ولذاتها. "فالقيمة الغائية" هى أسلوب كورسجارد فى التعبير عن القيمة التى للأشياء بفضل كونها مرغوبة لذاتها.

ويمكننا أن نصطنع حالة يكون فيها الصدق له قيمة غائية، وذلك بطريقتين. الأولى، أننا نلاحظ – كحقيقة واقعية– أن الناس يحرصون بالفعل أو يرغبون فى الصدق من أجل

ذاته. هذا الموقف ينعكس على استجاباتنا للتجارب الفكرية كتجربة كفانفج. وكذلك ينعكس أيضا على موقف عبّر عنه لانش (2009 a) وكفانفج (2008) وهو أن السبب الوحيد الذى من أجله لا نعبأ بتعلم ضروب تافهة معينة من الصدق (مثل تلك التى نسأل فيها عن عدد أوراق العشب الموجودة فى الياردة) هو أن لدينا من الحاجات الملحة الكثير الذى يتطلب اهتمامنا.

الحالة الثانية للصدق ذى القيمة الغائية تطرح دعوى تتسم بالجرأة. فنحن لا نحرص بالفعل على الصدق لذاته فحسب، بل يجب علينا ذلك. فالواحد منا لا يمكن أن تكون لديه معتقدات دون أن تكون عونا له فى تمثيل العالم بشكل صحيح، واستخدامها بطرق مصممة بطرق تجعلها ملائمة للعالم الخارجى. فلكى تكون لديك معتقدات، عليك أن تفرض على "العقل التوافق مع اتجاه العالم" وتنبذ المعتقدات الكاذبة لا لسبب سوى أنها كاذبة. والإبقاء أو تكوين معتقدات صادقة لا لسبب سوى أنها صادقة. فلكى تكون مخلوقا عاقلا يجب – إلى حد ما – أن تكون لديك معتقدات. وبالتالى، فلا مفر أمام المخلوقات العاقلة سوى أن تقيّم الصدق لذاته. وحينئذ، لا مفر على حد سواء من أن تكون للصدق قيمة غائية.

الحجة الثانية تدور حول فكرة استحالة أن تكون لدى إنسان ما معتقدات دون أن يكون فى نفس الوقت حريصا على صدقها لذاتها. والمشكلة المحتملة هى أن المخلوق الذى لديه مفهوم الصدق هو وحده الذى يمكنه أن يقيّم الصدق لذاته. وبالتالى، وبناءً على هذا الرأى، فإن المخلوق الذى لديه مفهوم الصدق (والقابلية لتقييمه) هو الذى يمكن أن يمتلك معتقدات بعامة. وكان مصدر سعادة لبعض الفلاسفة أنهم جعلوا الصدق شرطًا أساسيا لاعتناق المعتقدات، وإن كانت يترتب على ذلك نتائج حدسية مغايرة تماما. فالشرط الذى فرضه الفلاسفة يتضمن أن الحيوانات غير البشرية (وكثير من الأطفال الصغار) ليست لديها معتقدات. وهذا يعنى – مثلا- أن الكلب لا يمكنه أن يعتقد بأن السنجاب الذى يطارده قد صعد سريعا فوق الشجرة، ولا السنجاب لديه معتقدات عن الأماكن التى خبأ فيها جوز البلوط. ألم يكن من الأفضل أن نأخذ بالطريق الأكثر قبولا وهو إنكار أن الأخذ بمعتقدات ما يتطلب الحرص على الصدق لذاته، بدلا من إنكار أن الكلاب والسناجب والأطفال الرضع لديهم معتقدات.

وما إن نضع جانبا الحجّة الثانية، حتى نستطيع أن نتبين بسهولة أكثر ما الخطأ فى السطر الأول من الحجة أيضا. فعلى الرغم من حرصنا بعامة على الصدق لذاته، فإنها طريقة بالغة الصعوبة لتحقيق الخير. فالناس يمكنهم تقييم أى شىء لذاته بدءًا من العدالة حتى الطوابع النادرة وكذلك الإحساس بآلام الآخرين. وعلى الرغم من دعاوى كورسجارد، فإن الأشياء لا تصبح ذات قيمة لمجرد أن الناس تقيمها. فمجموعات الطوابع والمعذبون فى الأرض لا يكتسبون نوعا خاصا من القيمة تأسيسا على أن الناس تقيمّها لذاتها. فما يسمى "بالقيمة الغائية" ليست مطلقا نوعًا حقيقيا من القيمة. فإذا كان هناك ما يقال بشأنها، فإننا نقول إنها طريقة للتقييم وليست طريقة تجعلها ذات قيمة.

إن فكرة القيمة الغائية تنطوى على لبس دقيق. فهناك شىء ما خير –وقد يكون ذاتى الخير أيضا– يتعلق بحصول الناس على ما يريدون. وقد يكون من العدل تماما أن يكون ما يريده شخص ما مثيرا للضجر كطابع ما أو كريها كالأطفال الرضع. ومع ذلك، ليس علينا لكى نعترف بذلك أن نفترض أن الموضوعات الفعلية لرغبات الناس لها نوع خاص من القيمة، ولكن فحسب هناك شىء ما خير فيما يؤدى إلى إشباع رغبات الناس بصرف النظر عن قيمة المرغوب فيه.

إذن هناك سبب ضعيف لافتراض أن الصدق خير "لذاته" إما من حيث كونه له قيمة ذاتية، أو كونه غائى القيمة. ومع ذلك، لا يزال للصدق قيمة بطريقة أخرى. فكل الفلاسفة تقريبا المهتمين بقيمة الصدق يعتقدون أن للصدق قيمة أداتية على الأقل **Instrumentally valuable** كأن نقول إنها تجعل المعتقدات مفيدة، أو تكون عونًا لنا فى الحصول على ما نريد. دعنا ندرس هذه الفكرة فى الفقرة التالية.

3 - 2 - 3: هل للصدق قيمة أداتية؟

المطرقة مفيدة فى دق المسامير. وهى أداتيا ذات قيمة فى بناء الأشياء. والمال أو النقود لها قيمة أداتية. وهى تستمد قيمتها من قيمة ما نستطيع أن نشتريه بها. وبنفس المنطق يميل الفلاسفة للاعتقاد بأن للصدق قيمة أداتية. فالمعتقدات الصادقة

ليست فحسب فى متناولنا وملائمة لفعل مثل تلك الأشياء كالحصول على الطعام أو علاج الأمراض، بل أيضا لأن المعتقدات الكاذبة تؤدى إلى نتائج كارثية. فالناس –مثلا– الذين يطلقون الرصاص على أنفسهم دون قصد، غالبا ما يجرحون أنفسهم نتيجة اعتقاد كاذب بأن المسدس غير محشو بالطلقات. وحيث إن المعتقدات الصادقة يمكن أن تكون مفيدة جدا، والكاذبة خطرة للغاية، فمن المفهوم أن يعتقد أى منا بأن الصدق ذاته له قيمة أداتية.

غير أن مشكلة القيمة الأداتية للصدق أعقد من ذلك بكثير. ففى بعض الأحيان تسبب لنا معتقداتنا الصادقة الضرر. فإذا كانت طائرتك على وشك أن تتحطم فى الجبال، فمن المميت أن تعتقد بصدق إجراءاتك عندما كنت تشرع فى الإقلاع (Stich 1990). فبعض المعتقدات الكاذبة مفيدة للغاية ونافعة وبخاصة تلك التى يسميها السيكولوجيون "الأوهام الإيجابية" Positive Illusions (Tylor 1989). فضلا عن ذلك، نحن نعمل حرفيًا وفق خليط من المعتقدات الصادقة والمعتقدات الكاذبة. ويتوقف نفع أى معتقد معين، صادقا كان أو كاذبا، على ما تؤمن به من معتقدات أخرى وعلى الظروف الخارجية التى تعمل فى إطارها. وقد يكون من الصعب أو من المستحيل أن تحدد ما أسهم به صدق أو كذب المعتقد المعين فى إنجاح أو إفشال فعل معين.

والبديل المقبول هو أن نفهم الصدق باعتباره علامة أو أمارة أو تقدير تقريبى لنوع من التوافق المعقد بين المعتقد وبين السلوك والبيئة الذى مهد للفعل الناجح. عندئذ، يكون من الخطأ القول بأن للصدق قيمة أداتية، بل حتى لو كانت المعتقدات الصادقة تساعدنا غالبا فى نجاح أفعالنا، فهذا لا يعنى أن صدقها هو الذى جعلها مفيدة. وعلى سبيل التشبيه، لنفرض أن كل المطارق القوية طليت باللون الأزرق، بينما طليت المطارق الرقيقة باللون الأصفر. فإن المطارق القوية على هذا النحو ستكون هى الأفضل فى دق المسامير، ولكن لونها الأزرق لم يكون عونا لها فى دق المسامير. وبالمثل، فإن المعتقدات الصادقة قد تنزع لأن تكون أكثر فائدة لنا من تلك الكاذبة. ولكن ذلك لا يستتبع أن يكون صدقها هو الذى جعلها أكثر فائدة. فشأن اللون الأزرق للمطارق، قد تكون سمة ارتبطت بالمصادفة بسمة أخرى هى التى قامت بكل العمل. فإذا كان لنا أن نتكلم بشكل دقيق، فإن خاصية الصدق لن تكون لها أى قيمة أداتية فى تلك الحالة.

بل حتى لو لم تكن للصدق قيمة أداتية بالمعنى الدقيق الذى يقصد به لعب دور فعلى فى حصولنا على ما نريد، فسنكون بالفعل – فيما يبدو- فى وضع أفضل فى حصولنا على ما نريد عندما تكون معتقداتنا أكثر وليس أقل صحة. وهذا فيما يبدو شيئا جيدًا فيما يتعلق بما لدينا من معتقدات صادقة. أما الجزء الصعب فهو أن تعثر على الطريقة الصحيحة التى تميز ذلك النوع من الخيرية.

وحديثا حّول بعض الفلاسفة المهتمون بقيمة الصدق بؤرة اهتمامهم من قيمة الصدق ذاتها إلى قيمة الحرص على الصدق. وأحد هؤلاء الفلاسفة هو مايكل لانش الذى ذهب إلى أن الصدق يستحق أن نحرص عليه، لأن الحرص على الصدق جزء من الحياة الإنسانية الخيرة (2005 b)

3 - 2 - 4: هل الحرص على الصدق خير تأسيسى؟

يستخدم لانش مصطلح "الخير التأسيسى" Constitutive good ليعنى به شيئا يمثل جزءًا ضروريا من الحياة الخيرة الناجحة (PP. 128-9). فموقف الحب –مثلا- قد لا يكون له فحسب قيمة أداتية (أى أن تجعل الناس يحبوك) ولكن أن تعيش هذا الموقف يمثل جزءًا ضروريا لما نعنيه بأن تحيا حياة مُرضية كإنسان. حينئذ، يعد موقف الحب بحسب مصطلح لانش بمثابة الخير التأسيسى.

ويعتقد لانش أن موقف الحرص على الصدق لذاته، أو باختصار "الحرص على الصدق" هو خير تأسيسى. وهو يعتقد أن ذلك هو الذى يجعل الصدق جديرًا بالحرص عليه. وهو يرى أن الصدق يستحق الحرص عليه لأنه يتوجب على الإنسان أن يحرص على الصدق لكى يحيا حياة إنسانية خيرة.

وفى رأى لانش، فإن الحرص على الصدق يعنى:

توضيح سمات شخصية معينة موجهة نحو الصدق. هذه السمات تتضمن الرغبة التلقائية فى الإنصات لكلا جانبى القصة. منفتح العقل ومتسامح مع آراء الآخرين. يهتم

بالتفاصيل ورقيق الشعور. يعطى انتباها دقيقًا للدليل والبرهان. وتتضمن هذه السمات أيضا الرغبة المخلصة لمناقشة الافتراضات، وتقديم والتماس الأسباب. غير متحيز ويمتلك الشجاعة العقلية. (Lynch 2005 b, PP. 129-30)

وبالإضافة إلى أنواع السمات التى نكرها لانش، يمكننا أن نضيف عنصرًا آخر: هو الرغبة فى تقدير إمكانية الإعتماد على طرائق الواحد منا فى تكوين الآراء. ووضع الضوابط لتلك الطرائق بهدف زيادة إمكانية الاعتماد عليها. (Wrenn 2005).

وقد عرض لانش حجته على النحو التالى (2005b, P. 136):

(1) إذا كان الكمال العقلى جزءًا ضروريا لكى يحيا الإنسان حياة خيرة. إذن فالحرص على الصدق هو أيضا كذلك.

(2) الكمال العقلى جزء ضرورى لكى يحيا الإنسان حياة خيرة.

(3) وبناء على ذلك، فإن الحرص على الصدق على هذا النحو هو جزء ضرورى لكى يحيا الإنسان حياة خيرة.

(4) إذا كان الحرص على الصدق جزءًا ضروريا من الحياة الخيرة. إذن، فالصدق على هذا النحو جدير بالحرص عليه لذاته.

(5) وبالتالى، فالصدق يستحق الحرص عليه لذاته.

ويعنى لانش بمصطلح "الكمال العقلى" **Intellectual Integrity** الرغبة فى "تأييد والدفاع عن أفضل أحكامك عن الصدق برغبتك الأكيدة فى العمل وفقا لهذا الحكم عندما تدعو الحاجة لذلك" (P.131). إنه يعتقد أنه من المستحيل أن يكون هناك كمال عقلى دون أن يصاحبه حرص على الصدق. ومن ثم، فهو يعتقد أن الحرص على الصدق جزء ضرورى من الكمال العقلى، وبالتالى الحياة حياة خيرة.

كذلك يقدم لانش سببًا آخر للاعتقاد بأن الحرص على الصدق جزء من الحياة حياة خيرة. فالحياة الطيبة –فيما يرى– تتطلب السعادة. والسعادة تتطلب احترام الذات.

واحترام الذات يتطلب من الواحد منا أن تكون لديه الرغبة فى التضحية من أجل ما يعتقد أنه صواب. تلك الرغبة –فيما يستطرد لانش– تتطلب الميل لتأسيس الحرص على الصدق (P. 150).

غير أن التفسير الذى قدمه لانش يعانى من مشكلتين لا يستهان بهما. الأولى أن التفسير يعتمد على تصور غير صحيح للكمال العقلى. والثانية أنه من المشكوك فيه أن احترام الذات يتطلب نوعا من الاهتمام بالصدق كما يزعم لانش.

فلكى يكون لدينا كمال عقلى يجب –وفقا لرأى لانش– أن تكون لدينا الرغبة فى تأييد والدفاع عن الصدق، والتى تعنى بدورها الرغبة فى العمل وفقا لحكمك على ما هو صادق عندما تدعو الحاجة لذلك. ومع ذلك، فحكمك على ما هو صادق هو حكم عادل بصرف النظر عما تصادف أن اعتقدت به. فإذا اعتقدت بأن شيئا ما صادق، فهذا لا يعنى أكثر من مجرد اعتقادك به. وهكذا، فإن ما يسميه لانش "بالكمال العقلى" يعادل كونك لديك الرغبة للفعل وفقا لما تعتقده عندما تدعو الحاجة لذلك. ومع ذلك فكلما فعل شخص ما فعلاً، فإنه يفعله بناء على ما يعتقده. بل حتى لو أرغمت على فعل شىء تحت تهديد السلاح كأن يكون **3+2=6** (شيء لا أعتقده) فإننى أقوم بهذا الفعل وفقا لاعتقادى بأن شخصا ما سيقتلنى إن لم أتظاهر بالموافقة على أن **3+2=6**. وهكذا، فإن ما يدعوه لانش "بالكمال العقلى" لا يعدو مسألة كون لديك الرغبة فى الفعل عندما تدعو الحاجة لذلك. وربما يعد ذلك فضيلة، ولكنه ليس كمالاً عقليًا. إنه بالأحرى شىء ما يقترب من الشجاعة أو الضمير الحى أو العناية والاجتهاد.

وهكذا، فالمقدمة الأولى من حجة لانش مشكوك فيها. فلماذا تستلزم الشجاعة والضمير الحى والاجتهاد أن يحرص أى منا على الصدق. ولماذا يتعين علىّ أن أعطى انتباها زائدا للدليل، وأن أكون متسامحا مع آراء الآخرين لكى أرغب فى الفعل عندما يكون الفعل ضروريا؟

كذلك يعتقد لانش أنه يجب عليك أن تحرص على الصدق لذاته لكى تكتسب احترامك لنفسك. ففكرته تقول إنك لا تستطيع أن ترغب فى التضحيات من أجل ما تعتقد أنه صواب

ما لم تكن لديك الميول لتأسيس الاهتمام بالصدق. وهذه أيضا تبدو أحد أخطائه. تخيل أحد أنصار الأيديولوجية الشمولية المتعصبين، منغلق العقل ومتزمت وغير متسامح. وهو يعتقد أنه من الصواب قمع ومراقبة الآراء المخالفة لأيديولوجية حزبه. مثل هذا الشخص يمكن أن نجد لديه الرغبة الحقيقية لتقديم تضحيات كبرى فى سبيل ما يعتقد أنه صواب. ففى حالته تلك، فإن مناصرته لما يعتقد أنه صواب، تعنى أنه يعرض النقيض تماما للميول التى وحّد لانش بينها وبين الحرص على الصدق.

فإذا كانت الحياة الخيرة تتطلب الحرص على الصدق لذاته، فإن ذلك ليس لأن ذلك الموقف ضرورى لاحترام الذات أو لتأييد ما يعتقده الإنسان أنه صواب. ففى مقدور أى إنسان أن يحترم نفسه حق الاحترام دون أن يكون مفكرًا حريصا مدققا، أو مدافعا عما يعتقد أنه صواب دون أن يلقى بالا للدليل.

إن لانش لم يبرهن على أن الصدق هو شىء ينبغى الحرص عليه، ولكن هناك مقاربة مشابهة يمكن أن يكتب لها النجاح. فبدلاً من التركيز على القيمة التأسيسية وفكرة أن الحرص على الصدق جزء ضرورى من الحياة الخيرة، يمكننا أن نركز على نوع مختلف من القيمة، والتى سأسميها "القيمة الهادفة" Telic Value. فالأشياء تكتسب قيمة هادفة عندما تكون مفيدة أو نافعة أو تساعدنا فى الحرص عليها.

3 - 2 - 5: هل للصدق قيمة هادفة؟

هناك بعض الأشياء من الخير أن تكون لك، ولتكن وجبة لذيذة أو نوع من الميول. وهناك أشياء من الخير لك أن تناضل من أجلها. تخيل معى أحد متسلقى الجبال. فتسلق الجبل يقتضى منك أن تصل إلى قمته. وقد تكون هناك قيمة ما وراء وقوفك على قمة الجبل. ومع ذلك، فبالنسبة للمتسلق نفسه، يجتاحه شعور بالارتياح والإشباع والسرور من محاولته بلوغ القمة، فضلا عن القيمة المتمثلة فى الوصول الفعلى لها.

فبلوغ قمة الجبل يتضمن نوعين من القيمة للمتسلق. الأول له شيء يشبه القيمة الأداتية بما يثيره فى المتسلق من مشاعر. ومع ذلك، فالثانى له قيمة هادفة. فعندما جعل المتسلق من بلوغ القمة هدفًا له، استفاد بطرق أخرى. لقد استفاد الإشباع من عملية التسلق، والذى يختلف عن الإشباع الذى يحسه من بلوغ القمة، ويختلف أيضا عما يشعر به من إشباع عندما يتجول هنا وهناك على جوانب الجبل.

ومع أخذنا بمفهوم القيمة الهادفة، يمكننا أن ننحى جانبا أو نحيِّد كل التساؤلات الخاصة بقيمة المعتقدات الصادقة ذاتها، ونركز بدلا من ذلك على الطريقة التى نستفيد بها من الحرص على الصدق. فالحرص على الصدق يعنى امتلاكك لملكات كثيرة متنوعة كالعقل المنفتح والاهتمام بكفاءة المناهج التى تستخدمها فى البحث... إلخ. بل حتى لو لم تكن مثل هذه الملكات ضرورية لكى نحيا حياة خيرة، فقد تفيدنا. فإن تحققت الفائدة، فإن الصدق حينئذ يكتسب قيمة هادفة. وبالتالى، هل استفدنا من امتلاكنا لتلك الملكات؟

والإجابة الأولية عن هذا السؤال هى بنعم. وهى تجيء من دراسة قامت بها عالمة النفس نانسوك بارك **N. Park** وزميلاها كريستوفر بيترسون **C. Peterson** ومارتين سليجمان **M. Seligman** **(Park, Peterson & Seligman 2004)**. فقد وجدوا أن الناس الذين سجلوا معدلا عاليا على مقاييس الفضول أو حب الاستطلاع والانتفاح العقلى والتفكير النقدى وحب المعرفة سجلوا أيضا مستويات عالية من الإشباع فى حياتهم. فإذا كانت هذه السمات هى التى تؤسس الحرص على الصدق. إذن سيتبين لنا أن الناس الأكثر حرصا على الصدق يعيشون أيضا حياة مفعمة بالإشباع.

ومع ذلك، لم تكن النتائج التى انتهى إليها السيكولوجيون هى الكلمة الأخيرة فى الموضوع. فنتائجهم كانت منسجمة مع كثير من البدائل الممكنة. فربما كانت الحياة الخيرة هى السبب فى أن يصبح الإنسان أكثر فضولاً وتفتحا عقليا، ومحبة للمعرفة أكثر، وصاحب تفكير نقدى أعمق. أو يجعلك الحرص على الصدق أشد رغبة فى تقبل حياتك كما هى، ويزيد من شعورك بالإشباع دون أن يجعلك فى حال أفضل. ونحن لا نستطيع أن نستبعد مثل هذه البدائل الممكنة دون بذل جهد أكبر.

وعلى الرغم من غموض نتائج السيكولوجيين، نستطيع أن نضع أيدينا على بعض الفوائد التى يمكن أن نكتسبها من الحرص على الصدق. بل حتى لو افترضنا أن الصدق لا يحمل قيمة أداتية بالمعنى الدقيق للكلمة، فإننا بالفعل –فيما يبدو– نكون فى وضع أفضل لإنجاز أهدافنا، كلما كانت معتقداتنا وثيقة الصلة بها أكثر صحة. فالسبب فى الحرص على الصدق يماثل بالضبط ميل المطارق القوية أن تكون زرقاء، والذى يعطينا سببا للاهتمام بلون المطرقة التى سنستخدمها. فالحرص على الصدق يمكن أن يساعدنا بأن نكون فى الوضع الصحيح لإنجاز أهدافنا من خلال مساعدتنا على اكتساب والحفاظ على وجهة نظر صحيحة عما تكون عليه الأشياء.

كذلك فإن الحرص على الصدق يسهل لنا الاستمتاع بنوع معين من الخيرات الجماعية. والخير الجماعى هو ذاك الذى يقوم بإنجازه فريق عمل. وهو يتطلب ثلاثة أشخاص آخرين ليخلق نوعا من الانسجام الرباعى. ذلك الانسجام الرباعى هو ما نعنيه بالخير الجماعى. وبعض الخيرات الجماعية تشمل اللغة وألعاب كرة السلة وخدمات الرعاية الصحية التطوعية المتاحة.

وللاستمتاع بالخيرات الجماعية علينا بالتنسيق بين أنشطتنا والتى غالبًا ما تكون معقدة بشكل كبير. فإذا كنت أنا حريصا على الصدق وأنت كذلك، إذن فنحن نمتلك أداة مفيدة للغاية لتوقع أفعال أحدنا الآخر والتنسيق فيما بيننا. تخيل مثلا أنك تقوم بعمل خطط مع شخص لا يحرص على وجه الخصوص على صدق معتقداته. فربما تتفق معه على الإلتقاء فى مقهى شوك **Chuck's Café** ولكن صديقك هذا يخطئ فى معرفة أين يقع هذا المقهى. فلكى يصل صاحبك إلى المكان الصحيح، فهو يحتاج لأن يحرص بما يكفى على الصدق لكى يصحح معتقده الكاذب. وإن لم يحدث هذا، ستظل منتظرا فى مقهى شوك، فى الوقت الذى يجلس هو فيه فى ردهة قسم السيارات، مندهشا أين عساك تكون، ومتجاهلا كل الأمارات والدلائل التى تؤكد أنه موجود فى المكان الخاطئ.

فإذا كنت أنت وأنا، حريصين على الصدق، سنميل للاعتقاد بشكل أفضل بنفس الإشياء فى نفس الظروف. فإذا تصادف واختلفنا، فسنكون فى وضع يسمح لنا بحل

خلافاتنا بالعقل. وبالعقل المنفتح سنلتمس الدليل ونقدر أهميته. وهذا سيسهل عملية التنسيق بين سلوكنا. وسيكون فى مقدورك أن تتوقع سلوكى لأنك تستطيع أن تتوقع معتقداتى. ويمكنك أن تتوقع معتقداتى لأنها ستكون تقريبا نفس معتقداتك.

إن الميول المتضمنة فى الحرص على الصدق هى ميول تستأصل الخطأ، وتساعد على ضمان صحة معتقداتنا، ولا تقتصر فائدة مثل هذه الميول على أهداف الواحد منا الشخصية، بل تساعدنا أيضا على توقع سلوك الآخر والتنسيق فيما بيننا فى السعى وراء الخيرات الجماعية.

3-3: النتيجة

نحن نحرص على الصدق. ونحن نريد من الناس أن يقولوا لنا الصدق بأمانة وإخلاص. ونحن جميعا نحاول – إلى حد ما على الأقل– أن نكون على ثقة من أننا نعتقد بما هو صادق بالأحرى عما هو كاذب. والحرص على الصدق يعطينا سببا لرغبتنا فى إجابة حسنة عن السؤال: "ما الصدق؟" والإجابة الحسنة عن هذا السؤال، يجب أن تكون على أقل تقدير منسجمة مع نوع قيمة الصدق الخاص به مهما تكن، ثم تتجاوز ذلك بأن توضح كيف أن الصدق هو نوع من الخيرية للمعتقدات والعبارات.

وقد قام هذا الفصل بعملية تقييم لمختلف الطرق إلى تفهم بها قيمة الصدق. إحدى هذه الطرق أن الصدق نفسه هو خاصية معيارية، لأن كون المعتقد أو العبارة صادقة معناه أن تكون هى ذاتها خيرة بطريقة معينة. وعلى الرغم من أن الحجج بما فيها حجة دومّت فشلت فى البرهنة على أن الصدق خاصية معيارية، فإن الفكرة نفسها تركت أثرًا فى عمل حديث عن طبيعة الصدق سنتناوله فى الفصول المتأخرة.

وبصرف النظر عما إذا كان الصدق معياريا، فلا تزال له قيمة تأسيسية وغائية وأداتية وهادفة. بمعنى أن يكون موقف الحرص على الصدق جزءًا من الحياة الإنسانية الخيرة. وقد عرض هذا الفصل بعض الأسباب التى جعلت الفلاسفة يعتقدون بقيمة الصدق

فى كل هذه الطرق. وفى معظم الحالات كانت الحجج ضعيفة. ولكن هناك سببًا وجيهًا للاعتقاد بأن للصدق قيمة هادفة على الأقل.

قراءة إضافية

واحدة من أفضل المناقشات الحديثة لقيمة الصدق وأسهلها تناولا، نجدها فى كتاب مايكل لانش "الحياة الصادقة" True life (لانش 2005 b).

مناقشة دومّت للتشابه بين الصدق وبين الفوز فى كتابه عام 1958 وفكرة أن الصدق هو بالضرورة نوع من النجاح، نجدهما فى الفصل الأخير من كتاب سيرل Searle (1995). اعتمد كريسبن رايت C. Wright على فكرة دومّت فى تطوير ضرب من نظرية التعدد فى الصدق (انظر الفصل السابع من كتابه) وقارب الخلافات القائمة بين الواقعية وبين نقيض الواقعية. كذلك اعتمد باسكال إنجل أيضا P. Engle (2002) على استبصارات دومّت، وإن كان قد انتهى إلى نتائج مختلفة تماما عما توصل إليه رايت.

للمناقشات الخاصة بالقيمة التأسيسية للصدق، انظر لانش (2009 a) وكفانفج (2008). نقد ورين Wrenn (2010) الرأى القائل بأن للصدق قيمة أداتية. وضمن ماكجراث Mcgrath اعتراضات إضافية لفكرة لانش القائلة بأن للحرص على الصدق قيمة تأسيسية.

الفصل الرابع

النظريات الإبستمولوجية فى الصدق

نستطيع الآن أن نقوم بعملية تقييم شامل للإجابات عن السؤال: "ما الصدق". وسوف نقوم بتقييم كل إجابة على ضوء كل من النقاط التالية:

إلى أى حد تعتبر النظرية نفسها مقبولة؟ وهل توجد حجج قوية لصالحها؟

هل تحافظ النظرية على الأمثلة غير المتناقضة ظاهريا للصورة التخطيطية للتكافؤ؟

هل النظرية منسجمة مع المذهب الواقعى، وهل هى منسجمة مع نقيض الواقعية؟

هل النظرية مفيدة فى جعل قيمة الصدق مفهومة؟

ويتعلق هذا الفصل بما يسمى بالنظريات الإبستمولوجية فى الصدق. وكلمة إبستمولوجى مشتقة من الكلمة اليونانية التى تعنى المعرفة. وهذه النظريات تفسر طبيعة الصدق باللجوء إلى تصورات المعرفة، أو باللغة العادية، المعتقد المبرّر.

4 - 1: الشك وما تقيسه اختباراتنا

هناك استبصار أساسى واحد وراء النظريات الإبستمولوجية للصدق. هذا الاستبصار سنسميه "مبدأ الاختبار" **Test Principle** والمبدأ يقول:

مبدأ الاختبار: أيا كان الصدق الذى نعنيه، فإن مبدأ الاختبار هو ما تقيسه اختباراتنا للصدق. ومن ثم فهو خاصية تمتلكها الدعاوى إن نجحت فى اجتياز تلك الاختبارات، وتفقدها إن فشلت فى ذلك.

"واختباراتنا للصدق" تمثل مجموعة متنوعة. وهى تشمل اكتشاف كل ما يجرى حولنا فى العالم بدءًا من اكتشاف هل بقى شىء من اللبن فى البراد، إلى القيام بعمليات برهنة رياضية، وصولاً إلى الجهاز بالغ التعقيد للعلم الحديث. ولكنها جميعها تخدم هدفا مشتركا. فنحن نستخدمها جميعها للعثور على الإجابات الصادقة للأسئلة التى نحرص عليها.

والواضح أنه من الصعب أن نفهم كيف تكون المعرفة ممكنة إن كان مبدأ الاختبار كاذبا. فطريقتنا الوحيدة لاكتساب المعرفة هى أن نطبق مناهجنا فى البحث. فإن لم تكن مناهجنا مكافئة لاختبارات الصدق، فلن يكون لدينا ما يبرر قبول ما تزكيه مناهجنا فى البحث على أنها دعاوى صادقة. فإن نجحت الدعوى الصادقة فى اجتياز اختباراتنا وقبلناها، فسنكون محظوظين، ولكننا لن "نعرف" أن الدعوى صادقة. فالمعرفة تتطلب ما هو أكثر من الحظ الحسن. ومع ذلك، فالشك ليس موقفا مقبولا ولا معقولا. فنحن نعرف كل أنواع الأشياء. ونحن نعرفها على أساس مناهجنا فى البحث. إذن من الضرورى أن يكون مبدأ الاختبار، أو أى شىء شديد الشبه به صادقا.

فإذا أخذنا بمبدأ الاختبار، ففى وسعنا أن نسأل: ما الذى تقيسه اختباراتنا فى الصدق؟ وما الخاصية المشتركة التى تتمتع بها الدعاوى التى نجحت فى اجتياز اختباراتنا فى الصدق، والتى تتميز بها عن الدعاوى التى فشلت فى ذلك؟ فإذا إستطعنا أن نعّين ماهية تلك الخاصية، سنستطيع – فيما يعتقد فلاسفة الإبستمولوجيا– أن نفهم طبيعة الصدق. علاوة على ذلك، فهم يعتقدون أن هناك إجابة صريحة ومباشرة عن السؤال عما تكونه تلك الخاصية : إنها خاصية اجتياز اختباراتنا فى الصدق.

وأهم نظريتين إبستمولوجيتين فى الصدق هما نظرية الإحكام المنطقى **Coherence Theory** ثم النظرية البراجماتية **Pragmatic Theory** وهما تختلفان فى التفاصيل الخاصة

بكيفية فهم اختباراتنا فى الصدق، وما معنى أن تجتاز هذه الاختبارات. ولكنهما يتشاركان فى فكرة أن اجتياز اختباراتنا فى الصدق هو كل ما هو مطلوب لكى تكون صادقة.

ولكى نفهم طريقة عمل هذه النظريات، من المفيد أن نقارنها بحالة أخرى مشابهة. فوفقا لإحدى النظريات عن الألوان، فإن "الاحمرار" **Redness** هو خاصية ما يراه الملاحظون العاديون أحمر فى ظروف الرؤية العادية. ولكى نختبر ما إذا كان شىء ما لونه أحمر، فإننا ننظر إليه فى الظروف العادية ونرى ما إذا كان لونه أحمر أم لا. وفى مثل هذا المشهد عن الألوان، لا فرق بين كون الشىء أحمر وبين اجتيازه الاختبار. وبنفس الطريقة يتصور فلاسفة الإبستمولوجيا الصدق. ونحن لدينا طرقا متنوعة لاختبار دعاوى الصدق. ولن يكون هناك فرق بين اجتياز تلك الاختبارات وبين صدق دعوى ما.

4 - 2: نظرية الإحكام المنطقى للصدق

تعد نظرية الإحكام المنطقى للصدق من النظريات المهمة تاريخيا للصدق. ويمكننا أن نعرضها كالتالى:

نظرية الإحكام المنطقى للصدق: لكى تكون دعوى ما صادقة يجب أن تكون جزءًا من منظومة محكمة وشاملة مناسبة من المعتقدات.

وقبل أن نقيّم هذه النظرية، علينا أن نوضح ما نعنيه بكلمة إحكام منطقى **Coherence** وكلمة الشمول **Comprehensiveness**.

من الناحية التقليدية، يتصور الفلاسفة أن الإحكام المنطقى يتطلب فى حده الأدنى الاتساق المنطقى أو عدم التناقض **Logical Consistency**. فالمنظومة المحكمة من المعتقدات لا ينبغى أن تناقض نفسها. فمنظومة المعتقدات التى تتضمن كلا من: "عمر الأرض ملايين السنين" و "عمر الأرض ليس ملايين السنين" ليست منظومة متسقة. ولهذا السبب هى ليست محكمة منطقيا. ولكن الاتساق وحده لا يكفى لتحقيق نوع الإحكام الذى يفترض أنه يولدّ الصدق: بل لا بد للمعتقدات أيضا أن تشكّل وحدة متماسكة فى الاتجاه

الصحيح Right sort of way. هذا الطريق الصحيح يتضمن عادة روابط تفسيرية بين المعتقدات. فالمنظومة التالية من المعتقدات –مثلا– متسقة. ولكنها تفتقد نوع الروابط التى يتطلبها الصدق كما يتصوره أصحاب مبدأ الإحكام المنطقى.

(1) كل الكلاب من نوع البودل[*] لا شعر لها.

(2) 1+1=12.

(3) الإلكترونات لها شحنة موجبة.

ولكى تكون منظومة من المعتقدات محكمة، يجب أن يجد كل عضو فى المنظومة تفسيره فى بقيتها، وفى نفس الوقت يلعب دورًا فى تفسير الأعضاء الآخرين فى المنظومة.

ويعتقد بعض الفلاسفة أن نظرية الإحكام المنطقى فى الصدق ملائمة بشكل خاص للأخلاق (مثال ذلك كواين 1981). فمعتقداتنا الأخلاقية تشمل مبادئ أخلاقية تتعلق بالسمات التى تجعل الأشياء حسنة أو سيئة أخلاقيا، بالإضافة لأحكام معينة تتعلق بالقيمة الأخلاقية لأفعال معينة أو شأن من الشئون. فنحن نستطيع أن نفسر أو نبرّر أحكامنا بالاعتماد على المبادئ العامة. ونستطيع أن نفسر أو نبرّر المبادئ العامة بالبرهنة على أنها وحدة متماسكة كنظرية أخلاقية محكمة، وأنها منسجمة مع أحكامنا الخاصة على الحالات. ويعتقد بعض الفلاسفة أنه القول المعقول الذى يمكن أن يقال عن الصدق الأخلاقي. وأخيرًا وبشكل أساسى، يعتقدون أنه لا شىء يجعل المعتقد الأخلاقى صادقا صوى الطريقة التى يتماسك بها مع المعتقدات الأخرى، وأنه لا يجعل المعتقد الأخلاقى كاذبا سوى فشل الطريقة التى يتماسك بها مع المعتقدات الأخرى.

وأصحاب مبدأ الإحكام المنطقى يميلون أيضا لاشتراط أن تكون منظومة المعتقدات التى نحن بصددها شاملة ومحيطة بكل مجالها. بمعنى ضرورة أن تؤلف نسقا يغطى كل الموضوعات. فإذا كانت هناك ثمة دعوى قابلة لأن توصف بالصدق أو بالكذب، فيجب أن

(*) تشتهر الكلاب من نوع Poodle بشعرها الكثيف المجعد. المترجم .

يكون إثباتها أو نفيها جزءًا من النسق. هذا الشرط يؤكد أن أى نسق محكم ومناسب من المعتقدات ستكون لديه القدرة على حسم قيم الصدق لكل الدعاوى التى لها هذه الصفة.

والآن، لماذا يتوجب على أحدنا أن يتصور الصدق على أنه محكم؟ وكإجابة عن هذا السؤال، قدم براند بلانشارد **B. Blanshard** سببا رئيسيا، وتجرى حجته على النحو التالى:

(4) اختبارنا الوحيد لصدق دعوى ما هو أن نفهم كيف تتوافق بشكل جيد أو تتماسك بإحكام مع بقية ما نعتقد به (تصوريا). والدعاوى التى تلتحم منطقيا مع معتقداتنا (بما فى ذلك تلك التى نحصل عليها من خلال الملاحظة) فإننا نقبلها باعتبارها صادقة. ونرفض الدعاوى التى تتناقض مع بقية معتقداتنا باعتبارها كاذبة.

(5) لكى تكون دعوى ما صادقة يجب أن تجتاز اختبارنا فى الصدق. وتكون كاذبة إذا فشلت فى ذلك.

(6) وبالتالى، أن تكون دعوى ما صادقة معناه أن تتماسك منطقيا بإحكام مع بقية ما نعتقد به (تصوريا).

والمقدمة الأولى تشير إلى ما نعتقده "تصوريا" **Ideally**. ذلك لأن معتقدات أى منا "الفعلية" لا هى متسقة منطقيا ولا هى شاملة. وهكذا، فهناك متسع أمام الدعاوى لأن تكون متسقة منطقيا مع المعتقدات الفعلية لشخص ما دون أن تكون صادقة. ومع ذلك، فالطريقة الوحيدة – فى رأى بلانشارد– التى نستطيع بها اختبار صدق أى دعوى هى أن نفهم كيف تتوافق بشكل جيد مع ما نعتقده. وبمزيد من الوقت سنضبط مجموعة معتقداتنا لتقترب شيئا فشيئا من تصورنا للإحكام المنطقى والشمول ككل. إن فكرة الصدق لا تعدو أن تكون فكرة كون الشىء جزءًا من نسق تصورى من المعتقدات التى نهدف إليها.

4 - 3: مشكلات تواجه نظرية الإحكام المنطقى

أحد الاعتراضات بالغة الأهمية التى توجه لنظرية الإحكام المنطقى هى مشكلة "الأنساق المحكمة البديلة" Alternative Coherent systems وتنشأ هذه المشكلة ما دمنا نفترض أن هناك أكثر من طريقة يمكن أن يكون بها العالم. بل لو كان هناك –مثلا– لبن فى البراد، فهذا لا يمثل بحال من الأحوال ضرورة ميتافيزيقية. فالعالم يمكن أن يكون مختلفا بطرق متنوعة بحيث يشمل عدم وجود لبن فى البراد، أو حتى عدم وجود البراد نفسه مطلقا.

تخيل أن هناك وصفين تامين للعالم، سأسميها الوصف "اللبنى" Milky والوصف "الجاف" Dry. أما اللبنى فهو الوصف التام للكيفية التى يكون عليها العالم من جميع النواحى إن كان هناك لبن فى البراد. وأما الجاف فهو الوصف التام للكيفية التى يكون عليها العالم من جميع النواحى إن لم يكن هناك لبن فى البراد. ومن الممكن أن يكون كلاهما –اللبنى والجاف– أنساقا شاملة ومحكمة منطقيا من المعتقدات.

ها كم مشكلة نظرية الإحكام المنطقى. أنظروا للدعوى التالية :

(7) يوجد لبن فى البراد.

إنها متوافقة مع الوصف اللبنى. وحيث إن الوصف اللبنى هو منظومة محكمة منطقيا، شاملة ومناسبة من المعتقدات. إذن بناء على نظرية الإحكام المنطقى فإن (7) يجب أن تكون صادقة. ومع ذلك، فشلت (7) فى التوافق مع منظومة الوصف الجاف مع أنها أيضا منظومة محكمة منطقيا، شاملة ومناسبة من المعتقدات. فإذا أخذنا بنظرية الإحكام المنطقى، فإن (7) يجب أن تكون كاذبة أيضا. وهكذا نجد أنفسنا فى موقف منافى للعقل، تكون معه الدعوى "يوجد لبن فى البراد" صادقة وكاذبة فى آن واحد (وبالمثل يتضح لنا أنه "لا يوجد لبن فى البراد" صادقة وكاذبة معا، ما دام أنها متوافقة مع الوصف الجاف، ولكن ليس مع اللبنى).

ونستطيع أن نعمم هذه المشكلة. وتقريبا بالنسبة لأى دعوى غير متناقضة، توجد منظومة محكمة وشاملة ممكنة من المعتقدات تتضمن هذه الدعوى، وأيضا منظومة أخرى تتضمن نفيها. وبالتالى، فنظرية الإحكام المنطقى تقتضى ضمنا –فيما يبدو– أن كل شىء تقريبا صادق، وكل شىء تقريبا كاذب. إذن، من الواضح أن هناك خطأ ما.

ولتجنب هذه المشكلة، يحتاج أصحاب نظرية الإحكام المنطقى أن يعيّنوا منظومة ما. أقصد منظومة خاصة من المعتقدات بحيث يكون التوافق بإحكام مع تلك المنظومة وليس مع غيرها، هو الذى يكوّن الصدق. ولكن، ماذا عساها تكون تلك المنظومة ؟ والرد هو أن الخيارين الأكثر شيوعا هما المعتقدات التى لدى أى منا بالفعل، ثم المنظومة التصورية من المعتقدات.

أما المعتقدات التى لدى أى منا بالفعل، فهى لا تفيد فى تحقيق الغرض. فمعتقداتنا الفعلية لا هى متسقة ولا شاملة. فكل إنسان لديه على الأقل بعض المعتقدات المتناقضة. وليس ثمت إنسان له رأى فى كل دعوى لها قيمة صدق. تصور دعوى تقول أن هناك عددًا فرديًا من أوراق الأعشاب الموجودة فى الفناء الخلفى لمنزلى. سنجد أن هذه الدعوى ونفيها يتوافقان تماما مع بقية ما أعتقده. ومع ذلك، فإحداهما صادقة والأخرى كاذبة.

وتتمثل إستراتيجية بلانشارد فى أن يلجأ للمنظومة "التصورية" للمعتقدات بدلاً من المعتقدات الفعلية لأى منا. هذه المقاربة تواجهها مشكلتان رئيسيتان.

الأولى أننا نحتاج لتفسير للسبب الذى يجعل منظومة من المعتقدات، منظومة "تصورية". إنها ليست ببساطة مسألة السمات الداخلية للمنظومة كأن تكون محكمة وشاملة، لأن منظومات المعتقدات الأخرى المتعارضة يمكنها أيضا أن تحقق نفس هذه السمات. ولكننا لو تأملنا فى بعض السمات الخارجية لمنظومة من المعتقدات، كالتطابق مثلاً مع الطريقة التى تكون عليها الأشياء حقيقة، أو تكون منظومة شاملة متفردة من المعتقدات الصادقة، فإننا سنتخلى تمامًا عن نظرية الإحكام المنطقى.

وكما أشار برتراند رسل (1912)، فإن أصحاب نظرية الإحكام المنطقى ليست لديهم طريقة غير اعتباطية يميزون بها نسقا معينا من المعتقدات باعتباره نسقا "تصوريا".

لنفرض أن الوصف "اللبنى" هو النسق التصورى. وبالتالى، من الصدق أن يكون الوصف اللبنى هو النسق التصوري. فإذا أخذنا بنظرية الإحكام المنطقى، فإن كل ما نعنيه من قولنا بأنه من الصدق أن الوصف اللبنى هو نسق تصورى، هو فى تلك الحالة:

(8) "الوصف اللبنى هو النسق التصورى" الذى يتوافق مع الوصف اللبنى.

ثم ماذا؟ "الوصف الجاف هو النسق التصورى" الذى يتوافق بالمثل تماما مع الوصف الجاف برغم كل شيء. إن مجرد القول بأن الوصف اللبنى هو نسق تصورى بحكم حقيقته فى ذاته لا يمثل صفة يختص بها وحده دون غيره. ولا يعتبر أساسا متينا لاختيار الوصف اللبنى على أنه نسق المعتقدات الوحيد من بين عدد لا محدود من الأنساق المحكمة والشاملة المكافئة له التى تؤلف الصدق. ويلفت رسل نظرنا إلى أن المشكلة هى أن نظرية الإحكام المنطقى لم تترك للعالم نفسه متسعا ليلعب دورًا فى تحديد ما هو صادق.

والمشكلة الأخرى والخاصة باللجوء "للنسق التصورى" للمعتقدات هى أنها تجعل المقدمة الأولى من حجة بلانشارد غير مقبولة. ومع ذلك، ربما تكون هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن اختبار صدق معتقد ما يتطلب مراجعة إلى أى حد يتوافق مع ما نعتقده فعليا. فتقول المقدمة الأولى من حجة بلانشارد أننا نرى إلى أى حد يتوافق المعتقد بشكل جيد مع منظومة تصورية ما من المعتقدات. تلك المنظومة من المعتقدات يجب تشمل معتقدات لا نأخذ بها فعليا، وتستبعد أى من معتقداتنا الفعلية الكاذبة. بل لو كان من المقبول أننا نقوم باختبار الدعاوى بمعرفة كيف تتوافق مع ما نعتقده فعلا، فإن المقدمة الأولى من حجة بلانشارد تزعم بأننا نختبر الدعاوى بمعرفة مدى توافقها مع أشياء لا نعتقد بها. وهذا فيما يبدو خطأ.

ومن الواضح أن حجة بلانشارد على نظرية الإحكام المنطقى يجب أن تكون بها مقدمة كاذبة واحدة على الأقل. فكثير مما نعتقده فعليا كاذب. وهكذا، فالصدق يجب أن يكون شيئا ما مختلفا عن مجرد اختبار التوافق مع ما نعتقده فعليا. فإذا كان اختبارنا للصدق هو مسألة ما إذا كانت معتقداتنا تتوافق بشكل محكم مع معتقداتنا الفعلية. فى هذه الحالة تكون المقدمة الثانية من الحجة كاذبة: فالصدق ليس هو نفسه اجتياز ذلك الاختبار.

فإذا لجأنا لمنظومة تصورية من المعتقدات، بحيث يكفى التوافق معها لتكوين الصدق. إذن ستصبح المقدمة الأولى من الحجة كاذبة. فنحن لا نختبر صدق الدعاوى بمعرفة مدى توافقها مع أشياء نحن لا نعتقد بها. فإذا كانت اختباراتنا للصدق تعادل مراجعة مدى إحكام المعتقدات مع بعضها بعضًا، فإن الخيار الوحيد المقبول هو أن تكون المعتقدات التى نتكلم عنها هى معتقدات نؤمن بها فعلا.

هذه المشكلة تدل على أن نظرية الإحكام المنطقى فى الصدق، هى نظرية لا تصلح للتطبيق. ولكن نظرية الإحكام المنطقى ليست هى النظرية الإبستمولوجية الوحيدة فى الصدق. فالنظريات البراجماتية تقدم لنا البديل.

4 - 4: النظريات البراجماتية فى الصدق

الفلسفة البراجماتية هى منظومة من الآراء ترتبط بشكل وثيق بالفلاسفة الأمريكيين، وهم تشارلس بيرس C.S. Peirce ووليم جيمس W. James فضلا عن آخرين. وإحدى سماتها المميِّزة هى نظريتها فى المفاهيم. وكما جاء على لسان بيرس:

انظر ما النتائج التى يمكن أن تكون لها آثار عملية، تستطيع أن تتصور ما يملكه منها موضوع تصورنا. حينئذ، يكون تصورنا لهذه النتائج هو كل ما لدينا من تصورنا للموضوع (1878/1982, P. 88).

وبعبارة أخرى، فإن معنى مفهوم ما يكمن فيما يحدثه من فارق عملى حال تطبيقه أو عدم تطبيقه على شىء ما. هذا الفارق العملى هو فارق فى الطريقة التى تتجاوب بها الأشياء مع أفعالنا.

ويوضح بيرس هذه الفكرة بمفهوم الصلابة Hardness. فإذا افترضنا أن شيئا ما صلب، فإننا فى هذه الحالة نفترض أن مختلف الطرق التى سنتفاعل بها مع هذا الشىء ستبوء بالفشل بطرق معينة. فمحاولات خدشه بمختلف المواد ستنتهى بالفشل. وهو لا يتفتت إلى مسحوق عندما نلمسه...إلخ. وفى رأى بيرس أن هذه النتائج العملية الخاصة بكون الشىء صلبا تستنفد مفهومنا عن الصلابة.

ويعتقد بيرس أننا نستطيع أن نفسر مفهوم الصدق بطريقة مشابهة. بمعنى أن نسأل: ما النتائج العملية التى تترتب على كون دعوى ما صادقة؟ وجاءت إجابة بيرس على النحو التالى: إذا كان لنا أن نبحث الدعوى بعناية وبعقل منفتح، فإننا جميعا سنقبلها فى آخر الأمر. "إن الرأى الذى قدّر له أن يحظى فى النهاية بموافقة جميع من بحثوه – فيما يقول– بيرس (Perice 1878/1982, P. 97) هو ما نعنيه بالصدق. والموضوع الذى يمثله هذا الرأى حقيقى وواقعى". إن المسألة هنا ليست أن الصدق هو ما نعتقد به جميعا كحقيقة واقعة. بل هى بالأحرى ما "سنعتقد به" عند النهاية التصورية لكل بحث، عندما نبحث كل شىء بمنتهى العناية. وتلتقى آراؤنا جميعا على اتفاق جماعى متحرر من الشك.

وكما هو الحال مع بلانشارد، يبدأ بيرس بافتراض أن الصدق هو مسألة اجتياز لاختباراتنا فى الصدق. ومع ذلك، فهذه الاختبارات عند بيرس تتجسد فى الممارسة المستمرة والمتطورة للبحث العلمى. واجتيازها معناه الفوز بالقبول من كل الذين بحثوا الدعوى علميًا على المدى التصورى البعيد. وقد أسس بيرس فكرة أن الصدق هو مسألة اجتياز لاختباراتنا على الفكرة الأكثر عمومية التى تقول أن معنى "أى" مفهوم يتمثل فى الفرق العملى الذى يحدثه المفهوم عندما يطبق على شىء ما. فبحث دعوى ما بحثا علميًا معناه أن ترى ما إذا كان قد حدث تغير حقيقى فى أفعالنا إذا كانت الدعوى صادقة. وهكذا نستطيع أن نؤلف حجة نظرية بيرس البراجماتية الشبيهة بحجة بلانشارد عن نظرية الإحكام المنطقى كما يلى:

(9) ما دام معنى الصدق تستنفذه النتائج العملية لكون دعوى ما صادقة، وأن النتائج العملية لكون دعوى ما صادقة لا تعدو مجرد اجتياز لاختباراتنا. إذن، فكل المطلوب من أجل الصدق هو اجتياز اختباراتنا فى الصدق..

(10) إن اجتياز دعوى ما لاختباراتنا فى الصدق معناه بالنسبة لها أن تكون دعوى يعتقد بها كل إنسان عند النهاية التصورية للبحث، عندما يتم بحثها بعناية واجتهاد من جميع الجوانب. وتلتقى عندها آراؤنا جميعا فى اتفاق جماعى متحرر من الشك.

(11) وبناءً عليه، فإن صدق دعوى ما يعنى بالنسبة لها أن تكون واحدة من الدعاوى التى سيعتقد بها كل إنسان عند النهاية التصورية للبحث.

إن موقف بيرس البراجماتى يحتكم "للنهاية التصورية للبحث" The ideal end of inquiry. مثل هذا الاحتكام قد يكون ضروريا لتجنب النتائج غير المعقولة عن تغير الصدق كلما تغير الإجماع العلمي. فقبل كوبرنيقوس كان الإجماع بين الباحثين أن الشمس تدور حول الأرض الساكنة مرة كل يوم. وفيما بعد أصبح الإجماع العلمى أن الأرض تدور حول محورها وتدور فى مدار حول الشمس. والاحتكام "للنهاية التصورية للبحث" يسمح لنا بأن نتجنب أن نقول أنه عندما تغير الإجماع العلمى، تغيرت تبعا له حركات الأرض والشمس أيضا.

وبالرغم من ذلك، من الصعب أن نفهم بالضبط ماذا عساها تكون النهاية التصورية للبحث. ومن الصعب بشكل خاص أن نفهم لماذا يتعين علينا أن نتخيل أنه إذا أخذ البحث حقه كاملاً من طول الدراسة، ومن العلماء القائمين عليه من ذوى العقول المنفتحة، فإن الآراء لابد فى نهاية المطاف أن تلتقى بنوع من الإجماع. هذا الذى نقوله نجده بشكل خاص فى حالات الصدق المتعلقة بالأشياء البعيدة جدا فى المكان أو الزمان: بمعنى هل كسر آخر ديناصور إحدى أسنانه قبل عشر دقائق من نفوقه ؟ وبفرض أنه فعل ذلك أو لم يفعل، فلا يوجد أى سبب يبرر الاعتقاد بأن البحث يمكن أن يحسم ما حدث أو يؤدى إلى الإجماع.

وقد كان بيرس على وعى بهذه المشكلة، ولكن استجابته لها كانت ضعيفة. فزعم أنه:

تفكير غير فلسفى أن نفترض -بالنسبة لأى مسألة معطاة (ليس لها معنى واضح) - أن البحث العلمى لن يتوصل إلى حل لها إذا أخذ حقه كاملاً من الوقت والجهد (Peirce 1878/1982, P. 98).

حتى لو كان عدم القدرة على التفلسف سببًا للاعتقاد بخطأ رأى ما، فمن عدم القدرة على التفلسف أيضا أن نفترض ببساطة أن الباحثين سيعجزون عن حل مسألة ما إن لم يعطوها الوقت الكافى لذلك.

أما رؤية وليم جيمس للنظرية البراجماتية للصدق، فهى تختلف عن رؤية بيرس، ولكنها تقترب من نفس الفكرة القائلة بأن معنى مفهوم الصدق يتألف من النتائج العملية المترتبة على كون الدعوى صادقة. ومع ذلك، فقد فهم جيمس معنى النتائج العملية بشكل مختلف عن بيرس. ففى رأى جيمس أن "الصدق" ما هو إلاّ بطاقة نلصقها بمعتقدات معينة لأننا وجدنا تلك المعتقدات تؤدى مهامها على خير وجه. بمعنى أننا ننجح عندما نطيعها ونعمل وفقا لها. فكتب يقول:

"الصدق" هو وحده الملائم والمناسب لطريقة تفكيرنا، تماما "كالصواب" **The Right** الذى هو وحده المناسب لطريقتنا فى السلوك. والمناسب تقريبا فى كل زى (موضة) والمناسب على المدى البعيد، والمناسب على الجملة بالطبع، لأن ما يوافق كل خبراتنا على المدى القريب، لن يفى بالمرام بالضرورة بالنسبة كل خبراتنا القادمة بنفس القدر من الاقتناع (**James 1907a**)

وإذا كانت وجهة نظر جيمس تتجنب الاحتكام لإجماع الباحثين عند نهاية البحث، فإنها تواجه مشكلات خطيرة من داخلها. والاعتراض العادى على هذه الوجهة من النظر –وبشكل مباشر– هو أن المعتقدات الكاذبة كثيرًا ما تكون مناسبة، والمعتقدات الصادقة غالبا ما تكون سيئة بالنسبة لنا. وهذا يعنى أن الصدق لا يمكن أن يكون مناسبا لنا.

فكرّ معى فى الحالة التى قدمها ستيفن ستيتش عن هارى المسكين الذى اصطدمت طائرته بالجبال، وقتل كل من كان على متنها (ستيتش **1990**) لقد كان الاعتقاد الصادق لهارى عن الوقت الذى تقلع فيه الطائرة "على المدى البعيد وعلى الجملة" غير مناسب له بالإطلاق. إن ركوبه الطائرة عمل جيد لا غبار عليه. ولكن كان من الأفضل كثيرًا أن يتجنب الإقلاع. بل حتى –وكما هى القاعدة– لو أنجزنا أهدافنا –كما هو مرجح– بالعمل وفق المعتقدات الصادقة وليست الكاذبة، فمن الخطأ أن نساوى الصدق بما هو مناسب أو ملائم على النحو الذى يطالبنا به جيمس.

4 - 5: النظريات الإبستمولوجية ومبدأ التكافؤ

بحكم معناهما ذاتهما، لا تبدو نظريتا الإحكام المنطقى والبراجماتية مقبولتين كنظريتين فى الصدق. ونستطيع أن نوضح أوجه القصور فيهما من خلال الصورة التخطيطية للتكافؤ Equivalence Schema "من الصدق أن -إذا وفقط إذا –". إذا كانت نظرية الإحكام المنطقى صحيحة، إذن لابد أن نكون قادرين على استبدال عبارة "تتوافق مع نسق محكم وشامل من المعتقدات" بعبارة "صادق" فى الصورة التخطيطية، لكى نحصل على:

(12) الدعوى التى – تتوافق مع نسق محكم وشامل من المعتقدات، إذا وفقط إذا–.

وعلينا حينئذ أن نتوقع أن تكون أمثلة تلك الصورة التخطيطية صحيحة. وبفضل مشكلة الأنساق المحكمة البديلة، من السهل تماما أن نصل إلى الأمثلة غير الصحيحة فى الصورة التخطيطية. وأى شىء يتصف بأنه متسق منطقيا هو جزء من نسق "ما" محكم وشامل من المعتقدات. وهكذا، إذا ملأنا الفراغات بالقول "سميث يملك سيارة شيفروليه" و "سيمث لا يملك سيارة شيفروليه" سيكون لدينا:

(13) الدعوى بأن سميث يملك شيفروليه تتوافق مع نسق محكم وشامل من المعتقدات إذا، وفقط إذا كان سميث يملك شيفروليه.

و(14) – الدعوى بأن سميث لا يملك شيفروليه تتوافق مع نسق محكم وشامل من المعتقدات إذا، وفقط إذا كان سميث لا يملك شيفروليه.

وحيث إن كلا من "سميث يملك شيفروليه" و "سميث لا يملك شيفروليه" يتوافقان مع نسق محكم وشامل من المعتقدات، فإننا نستطيع أن نستنتج "سميث يملك شيفروليه" و "سميث لا يملك شيفروليه" كليهما معا. وهكذا نرى أن ارتباط نظرية الإحكام المنطقى بالصورة التخطيطية للتكافؤ يؤدى إلى عدد كبير من المتناقضات.

والمشكلات الأساسية للنظرية البراجماتية هى أيضا كذلك. فرؤية بيرس للصورة التخطيطية للتكافؤ هى:

(15) – إن الدعوى أن – ستكون بإجماع الباحثين فى نهاية البحث إذا، وفقط إذا –.

ولكن ما دام أن هناك أشياء لا يجدى أى قدر من البحث فى اكتشافها، فإن جهة "إذا" ستفشل. وإذا كان من المحتمل أن يقع الباحثون فى خطأ ما حتى لو اقتربوا من الإجماع على المدى التصوري البعيد، فإن جهة "فقط إذا" ستفشل أيضا.

أما رؤية جيمس للصورة التخطيطية للتكافؤ فهى :

(16) الدعوى أن – مناسبة للاعتقاد إذا، وفقط إذا –.

والأمثلة العكسية واضحة وأحد أمثلة الصورة التخطيطية هو :

(17) أن الدعوى بأن طائرة هارى أقعلت الساعة 8:15 صباحًا هى دعوى مناسبة للاعتقاد إذا، وفقط إذا كانت طائرة هارى أقعلت فى الساعة 8:15 صباحًا.

ولنفرض أن طائرة هارى ستصطدم بالجبال، وسيقتل كل من كان فيها. حينئذ، سيكون من غير المناسب الاعتقاد بأن الطائرة أقلعت الساعة 8:15 صباحًا. ولكن يترتب على المثال عاليه والخاص بالصورة التخطيطية للتكافؤ أن طائرة هارى أقلعت الساعة 8:15 صباحًا، ولكن فقط إذا كان من المناسب الاعتقاد أن هذا حدث فعلا. ومن ثم، نستطيع أن نستنتج أنه ما دامت الطائرة ستصطدم، إذن فهى لم تقلع الساعة 8:15 صباحًا.

4 - 6: النظريات الإبستمولوجية والواقعية ونقيض الواقعية

إن ربط نظرية إبستمولوجية فى الصدق – وخاصة نظرية بيرس البراجماتية– بشكل من أشكال نقيض الواقعية يمكن أن يخفف بعضًا من مشاكلها. ودعونا نتذكر بأن نقيض الواقعية هى الرأى القائل بأن الصدق ليس مستقلاً عن عقولنا، وخاصة بمعنى أن كل شىء صادق قابل للمعرفة. فصدق دعوى ما من وجهة نظر براجماتية بيرس هو ما يتفق عليه جمهور الباحثين عند النهاية التصورية للبحث. هذا الرأى –وكما هو واضح– يلتزم بالرأى القائل بأن كل ما هو صادق قابل للمعرفة.

ونقيض الواقعية تعطى لأصحاب براجماتية بيرس الخيار فى التعامل مع الاعتراضات الخاصة بالدعاوى غير القابلة للمعرفة، كالدعوى التى تقول بأن آخر ديناصور كسر إحدى أسنانه قبل عشر دقائق من نفوقه. وبناءً على مذهب نقيض الواقعية، فهذه لا تعد أمثلة عكسية أو مضادة لوجهة النظر البراجماتية فى الصدق. إنها بالإجمال دعاوى تنقصها قيم الصدق.

وبوجه عام، فإن النظريات الإبستمولوجية فى الصدق ستلتزم بنقيض الواقعية. ذلك أنهما يوحّدان الصدق باجتياز اختباراتنا فى الصدق. والدعاوى القابلة للمعرفة وحدها هى التى يمكنها اجتياز هذه الاختبارات. هذه الحقيقة ستترتب عليها نتيجتان هامتان.

الأولى، أنها تعنى أن أى اعتراضات يمكن أن توجّه لنقيض الواقعية، كتلك التى ناقشناها فى الفصل الثانى، هى آليا اعتراضات موجّهة أيضا للنظريات الإبستمولوجية عن طبيعة الصدق. فنقيض الواقعية –إذا تذكرنا– تواجه مشكلات لأنها من ناحية تعتبر بعض الدعاوى التى يبدو أن لها قيم صدق، نقول تعتبرها لا تملك قيم صدق على الإطلاق. وهى من ناحية أخرى تطالبنا بالتخلى عن مثل هذه المبادئ المنطقية كقانون الثالث المرفوع (أى إما P أو لا – P). كذلك تواجه نقيض الواقعية مفارقة القابلية للمعرفة. وهى النتيجة غير المقبولة التى تقول أنه: إنه كان كل ما هو صادق قابل للمعرفة، فإن كل ما هو صادق هو فى الحقيقة معروف.

أما النتيجة الثانية، فهى على العكس تعنى أن على الواقعيين أن يبحثوا فى مكان آخر عن نظرية عن طبيعة الصدق. إنهم سيحتاجون لنظرية فى الصدق لا تربطه بشدة بالمعرفة ولا باختباراتنا فى الصدق. وفى الفصل القادم، سنتناول عائلة من نظريات الصدق نقصد بها خصيصا أن تكون مناسبة تماما لوجهة النظر الواقعية. ولكن علينا أن نتذكر أن أحد المحركات الأصلية للنظريات الإبستمولوجية فى الصدق هو : إن لم يكن هناك ارتباط وثيق بين الصدق وبين المعرفة، فسنقع تحت تهديد خطير من الشك.

4 - 6: النظريات الإبستمولوجية وقيمة الصدق

على الرغم من المشكلات الأخرى التى تواجهها النظريات الإبستمولوجية فى الصدق، فقد أبلت بلاءًا حسنا عندما بلغت قيمة الصدق. والحقيقة أن الفكرة التى حركت هؤلاء الإبستمولوجيين أمثال وليم جيمس أكثر من غيرها هى أنه من الأفضل أن نعتقد بما هو صادق خير من أى شىء سواه. "فالصدق هو اسم أى شىء يثبت أنه خير على طريق الاعتقاد" فيما يقول جيمس. ويستطرد قائلا: إنه لكى يكون المعتقد خيرًا، يجب بالمعنى العملى أن يكون مناسبا ونافعا فى حصولنا على ما نريد. وقد بنى جيمس تفسيره للقيمة بشكل أساسى على طبيعة الصدق (James 1907 b).

وتعتبر نظريات الإحكام المنطقى ونظريات بيرس فى الصدق أقل وضوحًا، ولكن ليس من الصعب أن نرى كيف سيتسنى لأى منا أن يفسر قيمة الصدق بلغتهما. ولنبدأ من فكرة أن معتقداتنا قابلة للتفسير عن طريق قواعد للتبرير **Rules of Jusitifcation**. فنحن نقع فى الخطأ عندما تكون معتقداتنا غير مبررة. ونفعل الصواب عندما تكون مبررة. فما الذى يجعل معتقدًا ما مبررًا؟ وفى هذا الصدد، قدم الإبستمولوجيون منظومة واسعة من النظريات، ولكننا نستطيع أن نتصور أنواع المسائل التى يميل للتكلم عنها أصحاب الإحكام المنطقى والبراجماتيون من أنصار بيرس. أما أصحاب الإحكام المنطقى فسيزعمون أن المعتقدات تستند فى تبريرها لارتباطها ببعضها بعضًا. فعندما تكوّن كيانا محكمًا ومناسبًا من المعتقدات ، حينئذ ستجد تبريرها. والمعتقدات التى لا ترتبط ببقية معتقدات أى إنسان بشكل محكم لا تكون مبررة. من ناحية أخرى، سيؤكد البراجماتيون من أنصار بيرس على الدور الذى يلعبه اختبار معتقداتنا تجريبيا فى تبريرها. فنحن نضع معتقداتنا موضع الاختبار عن طريق تحديد نتائجها العملية. ثم نرى هل حصلنا على هذه النتائج. وكلما اجتازت المعتقدات ذلك الاختبار، إزداد نصيبها من التبرير.

فإذا كان الصدق هو مجرد تصور عقلى أو دراسة محكمة للتبرير، فمن السهل أن نرى كيف يمكن للصدق أن يكون خاصية معيارية. فتبرير المعتقد الخاص بشخص ما معناه أن يكون من المسموح به عقليا أن يعتقد به بحسب ظروفه. بهذا المعنى، سيكون

الصدق هو عملية تصور أو دراسة محكمة لنوع من الجواز أو الرخصة العقلية. وسيكون ذلك بالضرورة تنوعًا فى الخيرية والصحة Correctness.

ولن يحتاج الإبستمولوجيون لأن يتخذوا موقفا حيال ما إذا كان الصدق له قيمة ذاتية أم أداتية أم غائية أم هادفة، أو ما إذا كان الحرص على الصدق له قيمة تأسيسية. فإذا كانوا يعتقدون أن المعتقد المبرر له قيمة تأسيسية فسيميلون للاعتقاد بالأمر نفسه بالنسبة للصدق. وإذا كانوا يعتقدون أن الصدق هو هدف المعتقد، كما هو مرجح تماما أن يحدث، حينئذ سيكونون قادرين على تقديم تفسير للصدق باعتبار أن له قيمة غائية ما دام أن القيمة الغائية هى فحسب مسألة تتعلق بما تسعى إليه الكائنات العاقلة. وتلك ميزة تحسب للمقاربة الإبستمولوجية. أقصد أنها متسقة مع منظومة واسعة من تفسيرات قيمة الصدق. وتعطينا تفسيرًا واضحا للسبب الذى يجعل الصدق يبدو أن له بعض أشكال القيمة. فنحن نلتزم بمعتقداتنا القابلة للتفسير على ضوء قواعد التبرير. أما كونها صادقة فهو أمر يرجع إلى أنها مبررة جيدًا (أو متصورة) بشكل خاص.

4 - 8: التقييم النهائى للنظريات الإبستمولوجية

إذا وضعنا فى اعتبارنا مشكلات نظرية الإحكام المنطقى ومشكلات النظرية البراجماتية فى الصدق، فقد نجد أنفسنا منجذبين لنظرية إبستمولوجية شاملة فى الصدق. مثل هذه النظرية الإبستمولوجية الشاملية تخبرنا بأن معتقدًا ما يكون صادقا إذا، وفقط إذا كان مبررًا أو مسوّغًا بالدليل المتاح لصاحب المعتقد. غير أن النظرية الإبستمولوجية الشاملة تنطوى على عيوب خطيرة.

أولها أن مختلف الناس لديهم ما يبرر أو يسوغ اعتقادهم بمختلف المسائل. مثل هذه النظرية الإبستمولوجية الشاملة ستكون حينئذ وثيقة الصلة بالنسبية الذاتية Subjectivist Relativism : بمعنى أنه أيا كان الذى تعتقد به، فما دام مبررًا فهو صادق بالنسبة لك. وأيا كان الذى أعتقد أنا به، فهو صادق بالنسبة لى ما دام مبررًا. مثل هذا النوع من الذاتية يصعب الدفاع عنه. خذ مثلا الدعوى القائلة بأن هناك لبنا فى البراد. ثم افرض أن لديك

دليلاً قويا على صدق ذلك (كأن تكون واقفا على مقربة من البراد وتنظر إليه) بينما لدى أنا أيضا دليل قوى على عدم صدق وجود اللبن فى البراد (لأنى – مثلك تماما- على مقربة من البراد وانظر إليه ولا أجد فيه لبنًا). فى هذه الحالة، من السخف أن أفترض أن وجود لبن فى البراد صادق بالنسبة لك، وكاذب بالنسبة لى فى آن واحد. فإما أن يكون هناك لبن أو لا يكون. ومكان اللبن لا يمثل مبررًا لأى منا فيما يعتقد.

ومشكلة أخرى موجودة ضمنا فى الأولى. فنحن نريد نظرية فى الصدق تستوفى مبدأ التكافؤ. وبالتالي تعطينا دعاوى صدقها ثنائى شروط الصدق وبأى عدد يمكننا الحصول عليه. وإحدى دعاوى الصدق ثنائى شروط الصدق تلك هى:

(18) "يوجد لبن فى البراد" دعوى صادقة إذا، وفقط إذا كان هناك لبن فى البراد.

ولكن إذا كان الصدق يضمن الاعتقاد، سيكون لدينا حينئذ ما يلى:

(19) المعلومات المتاحة لشخص ما تضمن الاعتقاد بوجود لبن فى البراد إذا، وفقط إذا كان هناك لبن فى البراد.

ومع ذلك، فدعاوى الصدق ثنائى الشروط تنطوى –فيما يبدو- على خطأ ما. فمن الممكن لأى منا أن يجد ما يضمن الاعتقاد بوجود لبن فى البراد على الرغم من عدم وجوده (ربما أعاد آخر شخص شرب اللبن العبوة الفارغة للبراد). وقد يكون هناك لبن فى البراد ولكننا لا نضمن لأنفسنا الاعتقاد بوجوده. وبوجه عام، فإن الضمان ربما كان علامة حسنة أو مؤشرًا على الصدق ولكنه لا يمكن أن يكون هو الصدق ذاته.

وفى النهاية نقول إن النظريات الإبستمولوجية فى الصدق غير مقنعة. فالدعامة التى تستند إليها لا تعدو مجرد حجج ضعيفة، وتعانى من مشكلات داخلية، وفشلت فى اختبار مبدأ التكافؤ، وورثت كل مشكلات نقيض الواقعية. غير أن ذلك لا يمنع من ملاحظة أنها كانت متسقة مع عدد من الآراء الخاصة بقيمة الصدق. وجعلت الدور الذى يلعبه الصدق كمعيار للاعتقاد واضحًا صراحة. وهكذا. عندما نرفض النظريات الإبستمولوجية، فإننا نستطيع أن نرى أيضا أهمية التحدى الذى ستواجهه النظريات الأخرى الخاصة بطبيعة الصدق : بمعنى كيف نفسر قيمة الصدق دون التخلى عن مبدأ التكافؤ وعن الواقعية؟

قراءة إضافية

قدم بلانشارد (1939) تفسيرًا للحالة الخاصة بنظرية الإحكام المنطقى بوضوح تام. وأوجز برتراند رسل (1913) بعض الاعتراضات الكلاسيكية على النظريات الإبستمولوجية. ودافع برادلى F. H. Bradley (1914– الفصلان الخامس والسابع) عن نظرية الإحكام المنطقى ضد نظرية التطابق بشكل خاص (انظر الفصل الخامس) واتفق رسل مع برادلى فى نقده لهذا الرأى (1906). واستطاع ديل دورسى D. Dorsey (2006) أن يوضح بتفاصيل موسعة اقتراح كواين (1981) بأن الأخلاق تستلزم نظرية محكمة فى الصدق. وبالنسبة لتصورات الإحكام التى تخفف من مطلب الاتساق، انظر بريست Priest (2006) ولانش (الفصل الثامن 2009 b).

المصدر الكلاسيكى لنظرية بيرس البراجماتية فى الصدق هو كتابه "كيف نجعل أفكارنا واضحة" (1878). وقد فصلت هيلارى بوتنام H. Putnam (1981) نوعا من الفهم للصدق بحدود مما يبرر الاعتقاد فى ظروف نظرية أو مثالية، يشبه من بعض الجوانب نظرية بيرس البراجماتية فى الصدق. أما وليم جيمس فقد لخص رؤيته للبراجماتية وموقفها من الصدق فى (1907 a).

وكالعادة عرضت دائرة ستانفورد للمعارف الفلسفية عديدا من المقالات المرتبطة بموضوعات هذا الفصل، مع قائمة مراجع مطولة. انظر بشكل خاص "الصدق" (GLanzberg 2009) و "البراجماتية" (Hookway 2010) و "نظرية الإحكام المنطقى فى الصدق" (Young 2013).

الفصل الخامس

الصدق القائم على نظريات التطابق

5 - 1: فكرة اعتماد الصدق على العالم

أخطأت النظريات الإبستمولوجية حينما لم تعط للواقع سوى دور ضئيل للغاية فى تقرير أيّ الدعاوى هى الصادقة وأيها هى الكاذبة. فصدق أو كذب الدعوى التى تقول -مثلاً- أن الثلج أبيض يجب أن يعود للثلج نفسه، وليس لأن الدعوى تنسجم مع دعاوى أخرى، أو تنسجم مع ما نعتقده نحن عن الثلج. وهذه هى الفكرة التى أخذتها ما تسمى بنظريات التطابق بجدية شديدة. وكان هدفها هو تفسير الصدق بوصفه علاقة بين الدعاوى من ناحية وبين العالم من ناحية أخرى. مثل هذه النظريات هى الحليف التقليدى للمذهب الواقعى، والمنافس التقليدى للنظريات الإبستمولوجية.

وينصب هذا الفصل على ثلاثة أنواع من نظريات التطابق وهى: نظريات التطابق الكلاسيكية ونظريات التطابق السببية ثم نظريات صانع الصدق **Truthmaker Theories**. وسوف نقيّم كل نظرية منها بنفس الطريقة التى اتبعناها فى تقييم النظريات الإبستمولوجية فى الصدق: أى بحدود من ميزاتها وعيوبها الحقيقية، وبانسجامها مع مبدأ التكافؤ، ونتائجها المتعلقة بالواقعية، وكذلك قدرتها على أن تجعل لقيمة الصدق معنى.

5 - 2: نظريات التطابق الكلاسيكية

الفكرة الرئيسية لنظريات التطابق أن الصدق ما هو إلاّ تطابق **Correspondance** (أو توافق **Fit** أو اتفاق **agreement**) دعوى ما مع الواقع. ومع ذلك، هناك طرق عديدة متنوعة لفهم هذه الفكرة.

مثال ذلك، أننا نستطيع أن نفهم "التطابق مع الواقع" باعتباره مجرد تعبير عما هو "صادق" دون أن نعطى هذا التعبير أى مغزى ميتافيزيقى عميق. وبالتالى، قد يقول صاحب نظرية الإحكام المنطقى إن الصدق هو التطابق مع الواقع، بينما التطابق مع الواقع يعنى كونه جزءًا من نسق محكم مناسب. أو يقول صاحب النظرية البراجماتية إن التطابق مع الواقع مقدّر له أن يتفق مع النهاية التصورية للبحث. كل ذلك لا يمت بصلة لما يقصده أصحاب نظرية التطابق.

فأصحاب نظرية التطابق يفهمون "التطابق مع الواقع" بمعنى التطابق مع الحقائق الواقعية أو الوقائع **Facts**، أو التوافق مع الوقائع أو الاتفاق مع العالم، و كل التعبيرات المماثلة لذلك بجدية شديدة. وهم يفسرون الصدق بأنه "خاصية تمثل علاقة". أى خاصية شىء ما يكتسبها بفضل علاقته بشىء آخر. ولشرح طبيعة مثل هذه الخاصية، علينا أن نشرح هذه العلاقة.

وربما أمكننا ببعض الأمثلة أن نجعل هذه النقطة أوضح. لنفرض أن لك خاصية كونك زوجا (أو زوجة). فلكى تكون زوجا يجب أن تكون متزوجا من شخص آخر. وتلك هى الخاصية العلاقية **Relational property**، وخاصية كونك أخًا أو أختًا أو نسيبًا هى أيضا خاصية علاقية. فلكى تكون أخا لشخص ما يجب أن يكون كلاكما منتسبين لنفس الوالدين. والخصائص العلاقية لا تقتصر على مجال العائلات وحدها. فإذا قلنا عبارة "أكبر قطعة من الكعكة" فهى أيضا تمثل خاصية علاقية. فكون قطعة ما هى أكبر قطعة من الكعكة معناه أنها أكبر من **Larger than** كل قطع الكعكة الأخرى. وكون قطعة ما هى الأكبر لا يعنى مجرد أنها ذات حجم معين. ولكن المقصود أن حجم هذه القطعة "أكبر من" حجم بقية القطع.

ونظرية طبيعة الخاصية العلاقية تحتاج لفعل شيئين. أولهما أن تخبرنا ما أطراف العلاقة **Relata** – أى أنواع الأشياء التى تدخل فى علاقة مع أنواع أخرى من الأشياء. والثانى أن تخبرنا ماذا يعنى بالنسبة لهذه الأشياء أن تدخل فى علاقة على هذا النحو.

لنفرض مرة أخرى أنك زوج. فلكى تكون زوجا، فأنت تفسر كونك متزوجا بعلاقة بينك وبين شخص آخر. وبالنسبة لاثنين من الناس، يجب استيفاء شروط معينة يقرها العرف لكى يكونا زوجين.

ولنفرض أنك سائق أو قائد معّدة معينة. وكونك قائدا معناه أن لك علاقة قيادة بالمعّدة أو المركبة. وأطراف العلاقة لعلاقة القيادة هم الناس (الذين يقومون بمهمة القيادة) من ناحية، ثم المركبات (التى تُقاد) من ناحية أخرى. ووظيفة الشخص الذى يقود المركبة أن يوجه حركتها. ومن ثم، فكون شخص ما قائدا يعنى خاصية علاقية يمكن أن يمتلكها الناس بفضل توجيههم حركة المركبات.

وبناءً على نظريات التطابق، يعتبر الصدق أيضا خاصية علاقية. وتكون الدعاوى صادقة بفضل احتمالها لعلاقة "التطابق" مع شىء آخر مختلف، وإن كانت النظريات تختلف فيما بينها حول ما يعتبرونه أطراف العلاقة فى علاقة التطابق، وحول الطريقة التى يميزون بها طبيعة العلاقة. ومع ذلك، فهذه النظريات بوجه عام تفسر الصدق بأنه الخاصية التى تمتلكها الدعاوى بفضل الطريقة التى ترتبط بها بأى شىء تدور حوله.

وبناءً على نظريات التطابق الكلاسيكية، فإن أطراف العلاقة فى علاقة التطابق هى الدعاوى من ناحية، ثم الوقائع من ناحية أخرى. فالدعوى الصادقة هى التى تدخل فى علاقة تطابق مع واقعة ما أو حقيقة واقعية. ومن ثم، فهذه النظريات لديها تفسير عما تكونه الوقائع، ولديها أيضا تفسير عن معنى أن تتطابق دعوى ما مع واقعة.

ونحن فى أحاديثنا العادية نستخدم كلمة واقعة **Fact** بطرق مختلفة. ولكن الكثير من هذه الاستخدامات تختلف عما يعنيه أصحاب نظريات التطابق الكلاسيكية. فنحن مثلاً نستخدم كلمة "واقعة" أو حقيقة واقعية لنعنى بها الدعوى الصادقة أو "القضية الصادقة" كما فى:

(1) عرضت أليس عديدا من الوقائع وثيقة الصلة بالاقتصاد.

فإذا تصورنا أن الحقائق الواقعية هى كالدعاوى الصادقة، إذن فنحن بالمثل نتصور أن التطابق مع حقيقة واقعية هو ببساطة حقيقة واقعية. بينما يتصور أصحاب نظريات التطابق الكلاسيكية الصدق باعتباره ناشئا عن علاقة دعوى ما بالعالم وليس بنفسها. وليس هذا هو المعنى الذى يقصدونه "بالحقيقة الواقعية".

وفى بعض الأحيان نميز "الحقائق الواقعية" عن "الآراء" **Opinions** بالقول بأن الحقائق الواقعية "لا تقبل الجدل، أو هى معارف لا يختلف عليها أحد. فى حين أن الآراء هى معتقدات قد تستند إلى وقائع، ولكنها معتقدات خلافية قابلة للمناقشة وإعادة النظر، أو غير يقينية. فقد نقول إن الناتج المحلى الإجمالى **G.D.P** قد انخفض فى الأشهر الستة الماضية، ولكن الناس المعتدلين ربما تكون لهم آراء أخرى حول أفضل استجابة يمكن أن نواجه بها هذا الموقف. وفى بعض الأحيان قد يتحدث الناس عن "الحقائق الواقعية والأرقام" كمعطيات يمكن أن تستند إليها النظريات أو المعتقدات. وبمثل هذه المعانى، تظل "الحقيقة الواقعية" تشير لنوع معين من الدعاوى، ولكنه بحال من الأحوال ليس المعنى الذى يقصده أصحاب نظريات التطابق الكلاسيكية.

إن ما يقصده أصحاب نظريات التطابق هو أن "الواقعة أو الحقيقة الواقعية" هى "الطريقة التى يكون عليها العالم" أو "ما تكون عليه الأشياء". وهم فى ذلك يتبعون لودفيج فتجنشتاين **L. Wittgenstein** فى تصوره للعالم ذاته بأنه "المجموع الكلى من الوقائع" **The totality of facts** (فتجنشتين **1922, Sec. 1.1**). والفكرة التى يقوم عليها التطابق الكلاسيكى هى أنه: بالنسبة لأى دعوى صادقة، توجد طريقة لتطابقها مع العالم. وتكون الدعوى صادقة لأن العالم هو هذه الطريقة. وهذا يقودنا إلى الترجمة البسيطة التالية لنظرية التطابق الكلاسيكى:

(2) تعتبر دعوى صادقة إذا، وفقط إذا كانت هناك واقعة مطابقة لهذه الدعوى.

ومن التفسير (2) ينبثق سؤالان. الأول هو كيف يتسنى لنا تفسير الكذب وأيضا الصدق؟ والثانى هو: ما الذى يجعل واقعة معطاة تتطابق (أو لا تتطابق) مع دعوى معطاة؟

والإجابة الطبيعية عن السؤال الثانى هو أن الدعوى "تمثل" العالم باعتباره طريقة معينة. والواقعة التى تتطابق مع دعوى ما تكون حينئذ أى طريقة تمثل بها الدعوى العالم كما هو عليه. مثال ذلك أن الدعوى التى تقول أن هناك حيوانات جرابية (الكنغر) فى أستراليا تمثل العالم باعتباره يحتوى على حيوانات جرابية فى أستراليا. والواقعة التى تتطابق مع تلك الدعوى هى واقعة وجود حيوانات جرابية فى أستراليا. ولكن، انظر الآن لهذه الدعوى الكاذبة:

(3) جميع الزواحف تحمل صغارها الحية.

فإذا تصورنا الدعاوى الصادقة باعتبارها تمثل الوقائع فستواجهنا مشكلة السؤال: ما الذى تمثله الدعاوى الكاذبة إذن؟ فهى لا يمكن أن تمثل وقائع. فإذا كانت الدعوى (3) تمثل واقعة، فسنجد مثل هذا الشىء، كالواقعة التى تقول: جميع الزاحف تحمل صغارها الحية. وبالتالى ستكون (3) صادقة وليست كاذبة. من ناحية أخرى، يبدو من الخطأ على حد سواء أن نقول أن الدعاوى الكاذبة لا تمثل شيئا على الإطلاق. فنحن إن فعلنا ذلك فسيكون على حساب فقد نوعين مهمين من الاختلاف. خذ هذه الدعوى الكاذبة.

(4) بعض الأشكال المربعة لها ثلاثة أضلاع فقط.

هنا، لا بد أن نكون قادرين على التمييز بين ما تمثله (3) وما تمثله (4). ولكن إن لم يكن أى منهما يمثل أى شىء، فسيختفى هذا الاختلاف. ويبدو أيضا أننا نفقد الفرق بين الدعاوى التى لها معنى ولكنها كاذبة مثل (3) و (4) وبين الدعاوى الزائفة التى لا معنى لها، كالدعوى التى يقول فيها لويس كارول **L. Carroll**:

(5) **The mome raths outgrabe**(*)

فلا (3) ولا (4) ولا (5) تمثل وقائع. ولكننا ما زلنا بحاجة لأن نقول شيئا عما تمثله (3) و(4) بالفعل. إن (3) و (4) دعاوى لها معنى. وبالتالى، فهى –فيما يبدو– تمثل شيئا ما. بينما (5) التى لا معنى لها لا تمثل أى شىء على الإطلاق.

(*) تعمد المؤلف أن يأتى بجملة لا معنى لها ولا تقبل الترجمة. المترجم.

إن ما تمثله (3) ليس حقيقة واقعية. ولكنها قد تكون كذلك ظاهريا. والعالم قد يكون على النحو الذى يجعل كل الزواحف تحمل صغارها الحية. ومن ثم، فإن (3) لا تمثل –فيما يبدو– الطريقة التى يكون عليها العالم، ولكن الطريقة التى "قد يكون عليها".

مثل هذه الاعتبارات قادت الفلاسفة لافتراض أن هذه الحالات هى الأشياء التى تمثلها الدعاوى. بعض هذه الحالات –وليس كلها– يتم "الحصول عليها أو إحرازها". وعندما يتم الحصول على حالة من هذه الحالات تصبح واقعة. وبالتالى، بالنسبة لوجود واقعة أن الثلج أبيض، يعنى بالضبط الحصول على حالة كون الثلج أبيض. والدعوى القائلة بأن الثلج أبيض تمثل حالة كون الثلج أبيض. وما دامت الحالة قد حصلنا عليها، فقد أصبحت واقعة. وهذا هو معنى تطابق "الثلج أبيض" مع واقعة ما.

ولكن هناك بعض الحالات التى لا نحصل عليها. وإحدى تلك الحالات التى لا نحصل عليها هى أن جميع الزواحف تحمل صغارها الحية. تلك الحالة التى تمثلها الدعوى (3) لا تعتبر واقعة. فالذى جعل (3) كاذبة هو أن الحالة التى تمثلها ليست واقعة. وفى المقابل، فإن الدعوى الزائفة التى لا معنى لها مثل (5) لا تمثل أى حالة على الإطلاق. وهذا هو السبب فى أنها لا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة. فهى لا تمثل أى حالة بالمرة، فلا هى تمثل حالة يتم الحصول عليها ولا هى تمثل حالة لا يمكن الحصول عليها.

وهناك بعض الحالات التى تعتبر ضرورية. فهى لا تتجه للحصول على أى حالة مهما تكن. ويكفى أن نضرب مثالاً واحدًا على تلك الحالات هو الحالة التى تقول "كل العزاب غير متزوجين". وهناك حالات أخرى غير ضرورية. فهى موجودة ولكن لا يمكن الحصول عليها. ومن أمثلة تلك الحالات المستحيلة حالة بعض المربعات التى لها ثلاثة أضلاع فقط. مثل هذه الحالة لا نحصل عليها فحسب، بل يستحيل ذلك وإن كانت موجودة بالفعل. والدعوى (4) عاليه تمثل تلك الحالة.

فإذا قلنا أن الدعاوى تمثل الحالات، فسيظل السؤال الذى يلح علينا هو: ما الذى يجعل دعوى ما تمثل حالة بعينها دون أخرى. فلماذا تمثل الدعوى "الثلج أبيض" مثلاً، حالة أن الثلج أبيض وليس حالة أن الكبريت أصفر. وما الذى يجعل (3) تمثل حالة مختلفة عن (4) التى هى كاذبة مثلها؟

هذه المشكلة تؤدى إلى التساؤل عما إذا كنا نتصور الدعاوى بوصفها قضايا أو بوصفها جملاً. فإذا قلنا إن الدعاوى جمل، فسنواه مشكلة السبب الذى يجعل جملة ما تمثل العالم بوصفه طريقة معينة دون أخرى. وإن قلنا إن الدعاوى قضايا، فقد نتصور أن كل دعوى تمثل حالة معينة لا بديل لها، لأن ماهية القضية تتوقف على الحالة التى تمثلها. فالدعوى القائلة بأن العشب أخضر لا يمكن أن تمثل حالة أن الثلج أبيض مثلاً. بل حتى لو افترضنا أنه من الضرورى للدعوى أن تمثل حالة بذاتها، فنحن مع ذلك ما زلنا لم نصل للتفسير الدقيق لما نعنيه بعلاقة التمثيل.

والخطوة الطبيعية والمألوفة هى أن نأخذ بجدية شديدة الحقيقة التى تقول: إننا بقولنا ما الواقعة أو الحالة التى تمثلها الدعوى P، فنحن –فيما يبدو– ملزمون بالإشارة إليها بوصفها الواقعة أو الحالة الخاصة بالدعوى P. مثال ذلك الدعوى التى تقول أن الثلج أبيض تمثل حالة كون الثلج أبيض. والدعوى التى تقول إن الشمس عربة ذات عجلات تمثل حالة أن الشمس عربة ذات عجلات. والدعوى التى تقول إن بوب سيحضر الحفل ولكن فقط إذا حضرته كارول تمثل حالة أن بوب سيحضر الحفل ولكن فقط إذا حضرته كارول، وهلم جرا. فالدعاوى الصادقة تعطينا –فيما يبدو– صورًا للوقائع. فتكرار P مرتين فى "واقعة أن P" ثم "الدعوى أن P" له معنى واضح. فهو يبين لنا أن هناك تماثلاً. بمعنى وجود تماثل تام فى البنية بين الدعاوى وبين الأحوال. هذا التماثل يجعل الدعاوى قادرة على تمثيل الأحوال بتصورها أو تخيلها. وعندما يتم الحصول على تصور للأحوال تكون واقعة، وتكون الدعوى صادقة. وإن لم نحصل على التصور، تكون الدعوى كاذبة.

وتتمتع نظريات التطابق الكلاسيكى بميزات مهمة. وأهم هذه الميزات أنها تستند إلى حدس قوى. ذلك الحدس هو أنه حينما تكون دعوى ما صادقة، فإن صدقها يعود إلى أنها متصلة بالعالم (وبخاصة ذلك الجزء من العالم المتصل بالدعوى) بطريقة معينة. وحينما تكون الدعوى كاذبة، لا يكون العالم هو بالطريقة التى تخبرنا بها الدعوى. وفى فقرة من كتابه عن "الميتافيزيقا" اقتبسناها فى الفصل الأول، عبّر أرسطو عن هذ الحدس بقوله:

أن تقول ما الذى لا يكونه هذا الشىء، أو الذى بدونه لا يكون الشىء، هو قول خاطئ. ولكن الصواب أن تقول ما الذى به يتقوم وجود شىء ما.

لقد أنصفت نظريات التطابق الكلاسيكية الفكرة القائلة بأن صدق دعوى ما أو كذبها يتوقف على شيئين: الأول هو الطريقة التى يكون عليها العالم كما تخبرنا بها الدعوى. والثانى هو ما إذا كان العالم هو على هذه الطريقة. هذه النظريات نجحت تماما فى إعطاء العالم الخارجى دور تحديد ما هو صادق، والذى فشلت فى حسمه النظريات الإبستمولوجية.

غير أن ذلك لا يمنع من القول بأن نظريات التطابق الكلاسيكية واجهت مشكلات خطيرة. وأحد هذه المشكلات تتعلق بطبيعة علاقة التطابق ذاتها. فربما يكون لدينا إدراك حدسى لكيفية "أن القطة فوق السجادة" تتطابق مع حالة فى العالم تتضمن قطة معينة متموضعة فى مكان معين ذى صلة بسجادة معينة. ولكن عندما يتعلق الأمر ببعض الدعاوى الخاصة بالرياضيات والأخلاق والاحتمال، فإن المسائل تكون أقل وضوحا. انظر مثلا لهذه الدعاوى الثلاث:

(6) الجذر التربيعى للرقم 100 هو 10.

(7) لقد أخطأ جيسى جيمس(*) حينما أطلق النار على جون شيتس.

(8) إن غاندى لم يقتل أى إنسان بالمرة، ولكن كان يمكنه ذلك

فمن وجهة نظر التطابق الكلاسيكى، فإن كل من هذه الدعاوى الصادقة يجب أن تتطابق مع واقعة ما. ولكن كيف يتسنى للدعاوى (6) و (7) أو (8) أن تفعل ذلك؟

تخيل أن التطابق هو التماثل. إذن، فالدعاوى تتطابق مع الأحوال بفضل مشاركتها فى بنيتها. وعندما يتم الحصول على تلك الأحوال، فإن الدعاوى تكون صادقة. ولكن المشكلة هنا أن الواقع لا يأتى كأجزاء مكتنزة لها شكل الجمل. والجمل ليست صورًا، وهى

(*) جيسى جيمس هو أحد نجوم أفلام الغرب الأمريكى فى منتصف القرن العشرين. المترجم.

ليست مماثلة لما تصوره بأى وسيلة فلسفية لها معنى. وعلى الرغم من ذلك، فالجملتين "الثلج أبيض" و "العشب أخضر" أكثر تماثلا مع بعضهما بعضًا بنيويا من بياض الثلج أو اخضرار العشب.

وكما يقول أوستن J.L Austin (1950)، فإن تصورك للتطابق على أنه تماثل يعنى أن أوهام اللغة قد ضللتك. فالتعبيرات التى نستخدمها لتعيين الدعاوى ولتعيين الوقائع متماثلة من حيث البنية. بمعنى أننا نتحدث عن الدعوى القائلة بأن الثلج أبيض، ثم نتحدث عن الواقعة الخاصة بأن الثلج أبيض. ومع ذلك، فهذا لا يترتب عليه أن الدعوى والواقعة ذاتهما يتشاركان فى تلك البنية. علاوة على ذلك، فإن افتراض أنهما يتشاركان فى البنية، يفرض علينا أن نأخذ بوجهة نظر غير مقبولة عن العالم بوصفه مجموعة هائلة من "الموضوعات التى لها شكل الجمل" مما يحط من قدره –فيما يقول ستراوسن P.F Strawson (Rorty 1995).

وكلما حاولنا أن نستزيد من الوضوح أكثر فأكثر بالنسبة لهذه الموضوعات التى لها شكل الجمل، أصبحت أقل قبولا أكثر فأكثر. خذ مثلا حالة أن السجادة هى شىء ما تحت القطة. هل هذه الحالة هى نفس حالة أن القطة فوق السجادة؟ فبنية الدعوى بأن القطة فوق السجادة تبدو مختلفة عن بنية الدعوى بأن السجادة هى شىء ما تحت القطة. ولكن إذا كانت هاتان الدعويان مختلفتين، ولهما بنيتان مختلفان. إذن من الواضح أنهما تحتاجان لواقعتان مختلفتين بالمثل فى البنية لكى تتطابقا معهما. أى واقعة أن القطة فوق السجادة، وواقعة أن السجادة شىء ما تحت القطة. ومشكلة أخرى مشابهة تتعلق بالدعوى (6). بمعنى، هل واقعة أن 10 هى الجذر التربيعى للرقم 100 هى نفسها واقعة أن 10x10=100 أم مختلفة عنها، أو واقعة 5x2x2x5=99+1؟ فإذا كانت جميعها نفس الشىء إذن فإن التماثل ليس هو ما يجعل الدعاوى تمثل الحالات. وإن كانت مختلفة، فإن الوقائع ستبدو أيضا شبيهة بالجمل لدرجة يصعب معها أن نراها سوى أن تكون شيئا من صنع لغتنا. أى مجرد ظلال أو أوهام من سبك الألفاظ.

والمشكلة الثانية لنظريات التطابق الكلاسيكية تشبه الأولى. بمعنى أن وجهة نظر التطابق الكلاسيكى تحولت –فيما يبدو– إلى أنطولوجيا مكتظة ومترهلة. (نظرية الأنطولوجيا "هى مجموعة من الأشياء تخبرنا النظرية بأنها موجودة). فالقطة فوق السجادة ليست هى الواقعة الوحيدة الموجودة. بل تضاف إليها واقعة أن 10 هى الجذر التربيعى للرقم 100، و 10x10=100، و 5x2x2x5=99+1. فإذا تطابقت الدعاوى مع الحالات فنحن نحتاج لحالات لكى تتطابق معها، بل ونحتاج إلى الكثير منها. ونحتاج إلى طرق يكون عليها العالم لكى تتطابق مع الدعاوى الصادقة. ونحتاج أيضا إلى طرق لا يكون عليها العالم لكى تتطابق مع الدعاوى الكاذبة. ونحتاج إلى حالات لا نحصل عليها لكى تتطابق معها "المثلثات ذات الأربعة أضلاع". ونحتاج أيضا إلى الحالات التى نحصل عليها والتى تتطابق مع "المثلثات التى ليس لها أربعة أضلاع". لذلك، قد يكون من الأفضل أن نخفّض شيئا ما من الاكتظاظ الإنطولوجى، ونبحث عن وسيلة تسمح للكائنات الأقل بالقيام بالعمل النظرى الضرورى.

وهناك نوع آخر من الاكتظاظ الإنطولوجى تأتّى من غموض بعض الوقائع والحالات التى تفترضها نظريات التطابق الكلاسيكى. فمن غير الواضح على الإطلاق ما نعنيه بقولنا أن واقعة 10 هى الجذر التربيعى للرقم 100 هى أحد مكونات الواقع، أو أن جيسى جيمس أخطأ بإطلاقه النار على جون شيتس، أو أن غاندى لم يقتل إنسانا مطلقا وإن كان يمكنه ذلك. بل حتى لو تصورنا أن العالم ينقسم إلى أجزاء تنطوى على مواقع القطط وألوان النباتات والترسبات، فإن معرفة أى أجزاء الواقع يخص أيًا من تلك الأنواع الأخرى من الوقائع مسألة غاية فى الغموض.

إن افتراض أن هناك حالات لا نحصل عليها، يواجه أسوأ مشكلة محتملة من نفس النوع. نعم، ربما أمكننا أن نفهم معنى الحصول على حالات، وربما أمكننا أن نتصور العالم وكأنه مكون من الحصول على حالات. ولكن ماذا عن الحالات التى لم يتم الحصول عليها، وما معنى أن نقول أن حالة معينة موجودة على الرغم من عدم الحصول عليها؟ ولنأخذ مثلا حالة أن إبراهام لينكولن قد ولد على القمر. حينئذ سينحصر فهمنا للفكرة باعتبارها واقعية، وإن كانت حالة لا يمكن الحصول عليها، من حيث إنها جاءت –فيما يبدو– عن

طريق فكرة أن "إبراهام لينكولن ولد على القمر"(*)، هى جملة ذات معنى ولكنها كاذبة. غير أن ذلك لن يساعدنا إذا كان هدفنا تفسير الكذب بحدود من وجود حالات لا يمكن الحصول عليها. وحتى نستطيع أن نصل إلى فهم ماذا يفترض أن تكونه الحالات التى لا يمكن الحصول عليها دون افتراض مسبق بفهم الصدق والكذب، فنحن نعتبرها إضافة شاذة وغريبة لأنطولوجيتنا غير مرحب بها.

5 - 3: من التطابق الكلاسيكى إلى التطابق السببى

التحديان الأكبر اللذان واجها وجهة النظر الخاصة بالتطابق الكلاسيكى هما: الأول هو تقديم تفسير مقنع لماهية الوقائع والحالات. والثانى هو تقديم تفسير مقنع لما نعنيه بتطابق دعوى مع أخرى. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، سعت ما يسمى بنظريات التطابق السببى للصدق لحل المشكلتين معًا. وترتكز إستراتيجيتهما العامة على شعبتين. الأولى أنهم عرّفوا صدق الجمل بحدود من العلاقة بالمرجع **Reference** أو الدلالة **Designation** فكلمة "ثلج" تشير لشىء ما فى العالم، أى الثلج. وبالمثل تشير كلمة "أبيض" لصفة البياض. وإبراهام لينكولن يشير إلى إبراهام لينكولن. والشعبة الثانية أنهم تبنوّا نظرية سببية للمرجعية. هذه النظرية تقول إن "الثلج" مثلا يشير إلى الثلج بفضل علاقة سببية خاصة بين الثلج وبين استخدامنا لكلمة "الثلج".

الشعبة الأولى –وهى تعريف الصدق بحدود من الدلالة– تقودنا إلى عمل هام وحاسم فى المنطق الرياضى قام به ألفرد تارسكي. وحيث إن تفاصيل مشروع تارسكى تقنية وشديدة التعقيد، فسنكتفى هنا بتفسير موجز غاية فى البساطة. (قراء تارسكى ربما يجدون أنه من الأهمية بمكان أن يلاحظوا أن الطرق التى قدمنا بها هذا التفسير تختلف عن طرق تارسكى، وكيف أن جهازه المنطقى المعقد كان ضروريا).

(*) إبراهام لينكولن، الرئيس ١٦ للولايات المتحدة الأمريكية. ولد فى ١٢ فبراير عام ١٨٠٩.

فبعض الحدود تقوم بوظيفة الأسماء – "فالثلج" يعَين الثلج، وإبراهام لينكولن يعين إبراهام لينكولن، والمنحدر العظيم(*) The grand canyon يعين المنحدر العظيم، وهلم جرا. دعنا نقول إن مثل هذه الحدود تعين أو تدل على الأشياء التى تسميها. وسنسميها "الحدود المفردة أو الشخصية" Singular terms أما الحدود الأخرى والتى تعرف "بالحدود العامة" General terms فلا تستخدم لتمييز أو لتعيين المفردات، بل لتمييز الصفات أو الخصائص التى تمتلكها أو لا تمتلكها المفردات. "فالأبيض" –مثلا– يدل على صفة البياض. و "عاش فى القرن التاسع عشر" تدل على صفة "العيش فى القرن التاسع عشر" وكلمة "عميق" تدل على صفة "العمق". دعنا أيضا نقول إن الحدود العامة تعيّن الصفات التى تميزها أو تدل عليها.

ونحن نستطيع تكوين بعض الجمل البسيطة بربط هذين النوعين من الحدود. فنحن نستطيع –مثلا– ربط كلمة "الثلج" وكلمة "أبيض" (بعد إضافة كلمة الكينونة is بالطبع مراعاة لقواعد اللغة) لتكوين جملة "الثلج أبيض" Snow is white. ونستطيع أيضا ربط "عاش فى القرن التاسع عشر" باسم "إبراهام لينكولن" لتكوين جملة "عاش إبراهام لينكولن فى القرن التاسع عشر" وهلم جرا. والجمل التى من هذا القبيل تسمى جملاً "ذرية" Atomic sentences.

ولكننا نستطيع أيضا تكوين جمل أكثر تركيبا باستخدام الجمل الذرية. إذ يمكننا – مثلا– نفى جملة ذرية، فنقول "الثلج ليس أبيض" أو "المنحدر العظيم لم يعش فى القرن التاسع عشر" ويمكننا كذلك ربطهم بأدوات مثل "و" and و "أو" or، و "إذا" if "إذا... إذن". بل نستطيع تكوين جمل بدون استخدام أسماء مطلقا. أقصد استخدام ما يسمى "بالمكممات" quantifiers مثل "شىء ما" و "كل شىء" جنبا إلى جنب مع الحدود العامة. وهكذا نستطيع أن نقول "كل شىء أبيض" و "شىء ما عاش فى القرن التاسع عشر". يضاف إلى ذلك قدرتنا على تكوين حدودًا عامة مركبة باستخدام حدود أبسط بأدوات

(*) مضيق فى نهر كلورادو شمال أريزونا بطول ٢٠٠ ميل وعمق من ٢٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ قدم. المترجم.

مشابهة. وبالإضافة إلى "أبيض" و "عميق" مثلا، لدينا هذه الحدود العامة مثل "أبيض" أو "عميق" و "عاش فى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر" و "يفسد إذا ترك خارج البراد لمدة أسبوع" و "لا يفسد".

فلا توجد حدود لكمّ الجمل التى نستطيع ربطها، ثم إعادة ربطها، أو الحدود العامة لتكوين جمل تزداد تركيبا. ولا يهم ما بلغته جملتان من التركيب، إذ يمكننا منهما تكوين جملة أشد تركيبا بربطهما معا بكلمة "و" and و "أو" or أو "إذا...إذن"، ويمكننا أيضا نفيهما. ونفس الشيء ينطبق على الحدود الكلية.

إلى هنا، نحن عرّفنا نوعين من الحدود العامة، هما الحدود البسيطة والحدود المركبة. كذلك عرّفنا سبعة أنواع من الجمل:

- الجمل الذرية، وهى التى تربط حدًا مفردًا أو شخصيًا وحدّ عام.
- (*) الكليات، وهى التى تربط "كل شيء" وحدً عام، و.
- الجمل الوجودية، وهى التى تربط "شيئا ما" وحدّ عام.
- نفى الجمل.
- الجمل المتصلة، وهى التى تربط جملتين بالأداة "و".
- الجمل المنفصلة، وهى التى تربط جملتين بالأداة "أو".
- الجمل الشرطية، وهى التى تربط جملتين بالأداة "إذا...إذن".

والآن، دعنا نقول إن الموضوع الذى يستوفى حدًا عاما هو الذى تكون لديه الصفة أو الخاصية التى يعّينها الحد العام. وحيث إن الثلج له خاصية كونه أبيض. لذا فهو يستوفى

(*) العام general يقابله الخاص أو الفردى. والكلى universal يقابله الجزئى. والعام قد يكون جمعيًا أو استغراقيًا. والفرق بين الكلى وبين العام أن الكلى يصدق على جميع أفراد النوع بلا استثناء. فى حين أن العام قد يصدق على جميع أفراد النوع أو على معظمه. المترجم.

الحد "أبيض". وحيث إن إبراهام لينكولن يملك خاصية كونه "عاش فى القرن التاسع عشر. لذا فهو يستوفى كونه عاش فى القرن التاسع عشر. وحيث إن المنحدر العظيم ليست له خاصية كونه موجودًا على القمر. لذا فهو لا يستوفى "كونه موجودًا على القمر". والآن، دعنا نفترض أن كل الجمل هى أحد النماذج المذكورة عاليه. حينئذ، يمكننا أن نعرف الصدق على النخو التالى:

(9) تكون الجملة صادقة، وفقط صادقة فى حالة ما إذا كانت :

(a) جملة ذرية، ويكون الموضوع الذى يدل عليه الحد المفرد مستوفيًا للحد العام. أو

(b) تكون جملة كلية، ثم كل شىء مستوفٍ للحد العام. أو

(c) تكون جملة وجودية، ثم شىء ما **something** مستوفى للحد العام. أو

(d) أن تكون نفيا، والجملة المنفية كاذبة. أو

(e) تكون جملة متصلة. وتكون كلتا الجملتان المتصلتين صادقة.أو

(f) تكون جملة منفصلة. وتكون أى من الجمل التى تتكون منها صادقة. أو

(g) تكون جملة شرطية، فإذا كانت الجملة السابقة على "إذا" صادقة كانت الجملة التالية على "إذن" صادقة كذلك.

وعلى الرغم من أن كلمة "صادق" تظهر فى مضامين (d) من خلال (g) فإن التعريف ليس دائريا. والسبب فى ذلك أن كل جمل النفى والاتصال والانفصال والشرط مبنية بشكل أساسى من الدعاوى الذرية والكلية والوجودية. وصدق هذه الدعاوى تم تعريفه دون الإستفادة مطلقا من كلمة "الصدق".

هذه الطريقة فى تعريف الصدق تحافظ على فكرة أن الصدق هو أمر يتعلق بالكيفية التى تكون بها دعاوانا متصلة سببيا بالعالم. أما ما إذا كانت الجملة صادقة أو غير صادقة فهى مسألة تتوقف فى النهاية على أى الموضوعات فى العالم تستوفى (أو تفشل

فى استيفاء) أى من الحدود العامة. ولكنها تمر من دون إقحام وقائع كمقولة جديدة فى الواقع. فاستيفاء شروط الحد العام معناه أن تكون لديك الصفة أو الخاصية التى يدل عليها. وهكذا، فصدق الجملة معلق بما تعنيه، وبأى الموضوعات التى لها أى من الخصائص.

وهكذا، فعلى الرغم من أن الصدق يتوقف على العلاقة السببية بين دعوى ما وبين الواقع، فإن هذه العلاقة السببية ليست مسألة تطابق مع كائنات ميتافيزيقية موضع شك مثل "الوقائع" أو "الحالاتِ".

هذه المقاربة لا تقوم بعملها بدون الاستعانة بالوقائع الميتافيزيقية المشكوك فيها فحسب، بل وأيضا تقوم بذلك بدون علاقة "التطابق" التى يحيط بها الشك. وبدلا من فهم الصدق مباشرة بوصفه علاقة التطابق مع الوقائع، فإن النظرية تعالج علاقة الدلالة بوصفها المهمة بالنسبة للصدق. فالصدق بوجه عام يعتمد على أىّ الموضوعات هى التى لها أىّ الخصائص. ومع ذلك، فصدق دعوى شخصية يعتمد على ما إذا كانت الموضوعات التى تدل عليها الحدود المفردة أو الشخصية لها الخصائص التى تدل عليها حدودها العامة (أو فى حالة الدعاوى الكلية أو الوجودية، فإننا حينئذ سنتكلم عن كل الموضوعات أو بعض الموضوعات على التوالى). فنحن لسنا بحاجة لنظرية علاقة التطابق مادامت لدينا نظرية علاقة الدلالة **Designation** (أو المرجع **Reference**).

وذلك ما كان الجزء الثانى من نظرية التطابق السببى يهدف إلى تقديمه. فوفقا له، فإن طبيعة الدلالة تعتبر طبيعة سببية. فتعيين حد ما لموضوع أو خاصية معناه أن يرتبط سببيًا بذلك الموضوع أو بتلك الخاصية بالطريقة الصحيحة. فلماذا –مثلا– تدل كلمة "الثلج" على الثلج وليس على العشب أو إبراهام لينكولن؟ والسبب –بناءً على النظرية السببية للدلالة – هو أن استخداماتنا لكلمة "الثلج" مسببة بطريقة معينة للثلج، ولكنها ليست مسببة بهذه الطريقة للعشب أو لإبراهام لينكولن.

وقد قدم الفلاسفة العديد من التفسيرات المختلفة للنظرية السببية للدلالة يهدف كل منها لشرح بعض أوجه ما نعنيه باستخداماتنا لكلمة ما، لكى ترتبط سببيا بموضوع أو

خاصية "بالطريقة الصحيحة" لكى تدل عليها. "ومع النجاح الذى حققته النظرية السببية للعلاقة، فقد ساعدت على التخلص من الغموض الذى يكتنف تطابق دعوى مع الواقع. فإذا كان لدينا فهم واضح للكيفية التى تدل بها الحدود على الموضوعات والخصائص، فلن نكون آنذاك بحاجة لنظرية فى التطابق منظورًا إليها كعلاقة بين الدعاوى ككل وبين الوقائع. فنظرية الدلالة ستفسر لنا الارتباط بين الجمل وبين الواقع. ويمكن أن تكون كافية لتقديم تعريف للصدق.

5 - 4: مشكلات تواجه التطابق السببى

على الرغم من قدرتها على تجنب بعض مشكلات التطابق الكلاسيكى، فلا يزال أمام نظرية التطابق السببى صعوباتها الخاصة التى يتعين عليها مواجهتها. بعض هذه الصعوبات نتجت عن طريقتها فى تعريف الصدق بحدود من الدلالة والاستيفاء. والبعض الآخر نتج عن التزامها بالنظرية السببية للدلالة. كلتا المجموعتين من الصعوبات هما أمثلة لما سيناقش تحت عنوان "مشكلة مجال التطبيق" فيما بعد فى هذا الفصل.

والحقيقة إن عمل تارسكى الأصلى لم يكن يهدف لإنتاج نظرية فى التطابق السببى فى الصدق. وإنما هو بالأحرى هارترى فيلد **H. Field** (**1972**) الذى تبنى عمل تارسكى وأضاف إليه نظرية سببية فى الدلالة، وتم تفصيلها أولاً كنظرية فى التطابق السببى للصدق. وإنما كان مشروع تارسكى هو البرهنة على أن "الجملة الصادقة" يمكن تعريفها بلغات صورية رياضية معينة. والحقيقة، أن الأهمية بالنسبة لتارسكى لم تكن فى تقديم تعريف للصدق بوجه عام، بل فى البرهنة بالتحديد على كيفية تعريف "الصادق فى اللغة ل" باللغة الرياضية ل بخصائص معينة شديدة الدقة. ومن بين تلك الخصائص أن تكون كل جملة من جمل اللغة هى واحدة من النماذج السبعة التى عرضناها آنفا. وأن يتم إيجاد الحدود العامة المركبة عن طريق ربط الحدود العامة بأدوات مثل "و" "أو" "ليس" "إذا... إذن" بنفس الطريقة بالضبط التى يتم بها إيجاد الجمل المركبة. وألاّ تتضمن اللغة وسائل للحديث عن الدلالة أو الاستيفاء لتعبيراتها الخاصة بها.

وتعتمد المقاربة التارسكية لتعريف الصدق على فكرة أن صدق الجملة المركبة يتوقف فقط على صدق مكوناتها، أو على الأقل على أيّ الموضوعات التى تستوفى الحدود العامة البسيطة فى الدعوى. هذه المقاربة كافية بالنسبة للأنواع السبعة من الدعاوى التى عرضناها من قبل، وإن كانت هناك دعاوى مركبة ليست من بين هذه الأنواع. وها كم بعض العينات:

(10) ذهب جاك إلى الحديقة العامة لأن بارت كان فى المكتبة.

(11) المنحدر العظيم لم يوجده غرباء قادمون من ألفا سنتورى(*)

(12) إبراهام لينكولن لم يعطل العمل بالوثيقة الرسمية أو بالقانون(**) أثناء الحرب الأهلية الأمريكية.

بل حتى إذا عرفنا أن جاك استوفى "ذهابه إلى الحديقة العامة" وأن بارت استوفى "وجوده فى المكتبة" فإن هذه المعلومات لا تكفى لإخبارنا بأن جاك ذهب إلى الحديقة العامة، "لأن" بارت كان فى المكتبة. وأن القول بأن المنحدر العظيم لم يوجده غرباء قادمون من ألفا سنتورى لم تخبرنا ما إذا كان حدوث ذلك ممكنا، وأن إبراهام لينكولن عطل العمل بوثيقة رسمية أو قانون خلال الحرب الأهلية الأمريكية، هو قول لا يكفى لتحديد ما إذا كان غير مسموح له بأن يفعل ذلك.

إن الجمل المركبة التى تتضمن كلمات من نوع "because" و "should" و "could" وغيرها من التكوينات اللغوية تفرض تحديا لتعريفات الصدق على طول الخط التارسكي. ومن المشكوك –فيما يبدو– أن تكون لدينا القدرة بالمرة على تعريف الصدق لمثل هذه الجمل بحدود من الدلالة والاستيفاء ببساطة، وإن كانت تلك الجمل –فيما يبدو– لها قيم صدق بالفعل. فالصعوبة أننا حتى لو ثبّتنا دلالات أجزاء الجمل، بل أيضا لو حسمنا مسألة أى الموضوعات هى التى تستوفى أى الحدود العامة، فلا يزال لا يكفى لتثبيت قيم صدق

(*) ألفا سنتورى هو أقرب نجم من المجموعة الشمسية. المترجم.

(**) وثيقة رسمية أو أمر قضائى يلزم المتهم بالمثول أمام القاضى أو المحكمة للتحقق من أنه قد تم تقييد حريته. المترجم.

الجمل. فتقرير ما إذا كانت (10) صادقة ربما يتوقف -مثلا- على شيء ما يتعلق بحالة جاك العقلية حينما ذهب إلى المكتبة. ولكن ذلك لم يكن من بين الموضوعات والخصائص التى تدل عليها حدود (10).

ولكن (10) إما أن تكون صادقة أو كاذبة. ونفس الشيء بالنسبة لـ (11) و (12). إن التعريف التارسكى الذى يضعف من تثبيت نظرية التطابق السببى للصدق لا يناسب التعامل مع دعاوى من هذا النوع. إذن، نستطيع أن نقول إن نظرية التطابق السببى - وفى أحسن الأحوال- فشلت فى تفسير المجال الكامل للدعاوى الصادقة والكاذبة. مثل هذا الفشل له أهميته بالنسبة لنظرية تعتزم أن تكون نظرية عن الطبيعة الحقيقية للصدق.

ولنفرض أننا نحينا المشكلة السابقة جانبا، سنجد أمامنا صعوبة أخرى نتجت عن تطبيق نظرية التطابق السببى للنظرية السببية للدلالة. تلك النظرية تقول إن الحدود تعين الأشياء التى تدل عليها بفضل ارتباطها بها سببيا "بالطريقة الصحيحة". ومع ذلك، هناك بعض الحدود تبدو وكأنها تدل على موضوعات وخصائص من دون أن ترتبط بها سببيا "بأى طريقة" على الإطلاق.

والأمثلة الرئيسية هى الحدود الخاصة بالموضوعات المجردة كالأعداد والخصائص الأخلاقية كالظلم. فالعدد اثنا عشر هو موضوع مجرد مختلف تماما عن الموضوعات العينية الجزئية كجرف دوفر الصخرى، وكالتفاح والسيارات. والموضوعات المجردة لا توجد فى المكان ولا فى الزمان. بمعنى أننا لو قمنا بعملية إحصاء شامل لكل ما هو موجود فى العالم الفيزيائى، فلن نلمح ولو بالمصادفة العدد أثنا عشر. وعلى الرغم من أن السببية هى أمر فيزيقى بحت، فإن الموضوعات المجردة غير متضمنة فى التبادلات السببية. فالعدد اثنا عشر لا يقوم بأى فعل، ولا يتسبب فى حدوث أى شيء. بل إن أى شيء نفعله لا يؤثر فى العدد اثنا عشر بأية طريقة. دعنا إذن نقولها ببساطة، إنه فحسب النوع الخطأ من الأشياء فى هذا الارتباط. ويترتب على ذلك أن استخداماتنا لكلمة "اثنا عشر" لا ترتبط سببيا بالعدد اثنا عشر بأى طريقة كانت، والأدهى أن تكون "بالطريقة الصحيحة" حتى ندل عليه.

وبالمثل، فإن خاصية الخطأ الأخلاقى تبدو حقيقية بما يكفى. فالهولوكوست هو كذلك، وحبك لطفلك ليس كذلك، ولدينا الحد "خطأ" **Wrong** الذى يبدو أنه يدل عليه ويعينه. ففى النظرية السببية للدلالة، تدل كلمة "خطأ" على هذه الخاصية لأن استخدامنا لهذه الكلمة مرتبط سببيًا بطريقة خاصة بالظلم أو البطلان فى العالم. والآن، لنفرض وقوع فعل خاطئ ما، وليكن تعذيب بعض المراهقين لقطة، فقط لمجرد التسلية (**Harman 1977**) فى هذه الحالة نستطيع أن نحكى قصة فيزيقية سببية عما حدث بالضبط وما نتج عن ذلك. ونستطيع أن نقدم تفسيرًا فيزيقيا بكليته عن كيف تسببت تلك الحادثة فى جعل الناس يقولون أشياء من قبيل "هذا فعل خاطئ" ! ونحن فى حكايتنا لهذه القصة سنحتاج للإشارة لأشياء متنوعة عن أحداث فى عقول المراهقين، وعما حدث للقطة، وعن الفوتونات(*) التى وثبت مرتدة من القطة ثم اصطدمت بالمشاهدين، ونبهتهم محدثة مختلف الأحداث العقلية التى أدت إلى النطق بعبارة "هذا فعل خاطئ"، واستدعاء الشرطة لإلقاء القبض على الأولاد. ومع ذلك، فتلك القصة الفيزيقية السببية يستحيل أبدًا أن تشير إلى "بطلان أو خطأ" **wrongness** الفعل حتى فى تفسير الحوادث الفيزيقية للمشاهدين الذين يقولون "هذا فعل خاطئ". فما فعله الأولاد كان خطأ. ولكن بطلانه ليس من نوع الخاصية التى تشارك فى علاقات سببية متبادلة. وبالتالى، فإن النظرية السببية للمرجعية تواجه صعوبة فى تفسير كيف يمكننا الإشارة إلى تلك الخصائص بأية حال.

إذن، فقد اصطدمت نظرية التطابق السببى للصدق بمشكلات تفسير الصدق والكذب حال تطبيقهما على الموضوعات المجردة وخصائصها. أقصد الدعاوى الخاصة بالخصائص الأخلاقية، والدعاوى المركبة التى تتضمن حدودا من قبيل "**because**" أو "**Could**" أو "**Should**". ولكن يمكن للمدافع عن النظرية أن يبادر ببساطة بإنكار أن تلك دعاوى حقيقية لها قيم صدق مطلقا. غير أن ذلك يمثل رأيا متطرفا. فهو يقتضى التخلى عن فكرة أن أى شىء حقيقى يجب أن يكون صائبا أو خاطئا أخلاقيا، وعن فكرة وجود حقائق رياضية. إن رأيا كهذا يتخلى عن كل ذلك هو فى حقيقته خطة بارعة أو مناورة للحفاظ على

(*) الفوتون هو وحدة الكم الضوئى.المترجم.

النظرية المفضلة لديه، أكثر منه الكشف الحقيقى بأن بعضًا من حدوسنا التى نعتز بها عن الصدق يتعارض مع ما تعلمناه عن الطبيعة الحقيقية للصدق.

5 - 5: صانعو الصدق

كلا من نظريتى التطابق الكلاسيكى والسببى -كل بطريقته- هما نظريتان سيمانطيقيتان فى الصدق. بمعنى تربطان بعلاقة شديدة ومحكمة بين صدق الدعاوى وبين معناها. ففى نظرية التطابق الكلاسيكى، يكون التطابق هو علاقة بين الدعوى وبين الحالات الخاصة بها. وتكون الدعوى صادقة تماما عندما نحصل على الحالات.

من ناحية أخرى، فإن نظرية التطابق السببى تعالج معنى جملة ما كدالة على ما تدل عليه مكوناتها، وكيف تربطان معا. وتعرف الصدق بحدود من الدلالة. ومعانى الحدود المفردة والعامة فى جملة ما (أى ما تدل عليه أو تعيّنه) جنبا إلى جنب مع بنية الدعوى هما اللذان يحددان ما يجب أن يكون عليه العالم لكى تكون الجملة صادقة.

وقد اكتشف بعض الفلاسفة حديثًا إمكانية فهم الصدق بطريقة تشبه طريقة التطابق، ولكن بارتباط فضفاض أكثر بين الصدق وبين المعنى. بمعنى أن صدق أو كذب دعوى ما يعتمد بالطبع على معناها بالفعل، ولكن وفقا لنظريات صانع الصدق تلك الجديدة **truthmaker theories**. أقصد أن مشروع فهم طبيعة الصدق هو فى المقام الأول مشروع ميتافيزيقى أكثر منه مشروعا سيمانطيقيا.

إن صانع الصدق لدعوى ما هو شىء ما يجعل الدعوى صادقة **makes the claim true**. والمعنى المناسب هنا لكلمة "يصنع" **Make** هو أنه يجعل صدق الدعوى ضروريا ملزما. لنفرض أن لدينا الفكرة التى تقول إن بياض الثلج هو الذى يجعل الدعوى "الثلج أبيض" صادقة. هذه الفكرة معناها أن وجود بياض الثلج يحتّم صدق الدعوى بأن الثلج أبيض: إذا كان بياض الثلج موجودا، إذن فالدعوى بأن الثلج أبيض صادقة بالضرورة. ففى تفسير صانع الصدق، أن صدق دعوى ما يستلزم دائما وجود شىء ما: أى إذا كانت دعوى ما صادقة، إذن هناك شىء ما (a) يوجد، (b) وأن وجوده يحتم صدق الدعوى.

وكثيرًا ما يؤكد منظرو صانع الصدق أن علاقة صناعة الصدق لا تحتاج لعلاقة واحد بواحد بين الدعاوى وبين الأشياء الموجودة. فقد يأتى صدق دعوى واحدة على يد عديد من الأشياء. مثال ذلك أن أى وكل إنسان فان قد يكون صانع الصدق للدعوى القائلة بأن بعض الناس فانون. ويمكن أيضا لشىء واحد أن يجعل عديدًا من الدعاوى صادقة. فبياض الثلج مثلا لا يجعل من "الثلج أبيض" وحدها الصادقة. بل تضاف إليها الدعوى: إما أن يكون الثلج أبيض أو العشب أخضر، والدعوى بأن شيئا ما أبيض. وهذا هو السبب الذى جعل نظريات صناعة الصدق تعالج مسألة طبيعة الصدق بشكل مستقل عن مشكلات المعنى. فالقول "الثلج أبيض أو المربعات لها خمسة أضلاع" يعنى أن الثلج أبيض أو المربعات لها خمسة أضلاع، ولكن بياض الثلج هو الذى يصنع صدقها وليست المربعات ذوات الأضلاع الخمسة (التى لا وجود لها).

إن أحد أسباب مشكلات وجهة النظر الكلاسيكية للتطابق هو احتياجها لمعالجة التطابق كعلاقة بين الدعاوى من ناحية وبين الحالات من ناحية أخرى، بما فى ذلك الحالات التى لا نحصل عليها. فإمكانية وجود حالة دون الحصول عليها يبدو شيئا غامضا ومبهما. والطبيعة الدقيقة لعلاقة التطابق تبدو بالمثل غامضة. ومفهوم صانع الصدق يمكنه تجنب هذه المشكلات. فما يجعل الدعوى صادقة هو وجود شىء ما. ولأن صناعة الصدق هى مسألة ضرورة ملزمة، لذلك نحن لسنا بحاجة سوى أن نستوثق من أن "بعض الناس فانون" صادقة بفضل وجود بعض الناس الفانين لكى نفهم الدور الذى يلعبه العالم فى جعل "بعض الناس فانون" صادقة.

وفكرة صانع الصدق يمكنها أيضا تجنب بعض صعوبات نظرية التطابق السببى. انظر مثلاً لمشكلة تفسير صدق دعوى مثل "تحطمت النافذة لأن جاك قذفها بحجر". مثل هذه الدعوى يمكن أن تمثل مشكلة لنظرية التطابق السببى ما دام صدقها متوقف على أكثر من مجرد قيم الصدق ودلالات أجزائها. أما صاحب نظرية صانع الصدق فقد يكون فى وسعه -من ناحية أخرى- أن يفسر صدق "تحطمت النافذة لأن جاك قذفها بحجر" بافتراض وجود شىء ما يحتم صدق الدعوى، كرابطة سببية مثلا بين تحطم النافذة وبين قذف الحجر. يضاف إلى ذلك، أن المشكلات التى تصادف نظرية التطابق السببى فى تفسير

صدق الدعاوى الخاصة بالموضوعات المجردة لا تشغل بال أصحاب صانع الصدق كثيرا. فقد يكون سؤالا صعبا لفلسفة اللغة فيما يتعلق بقدرتنا على الإشارة للأعداد الأولية. ولكن عندما يتعلق الأمر بصدق الدعوى بوجود أعداد أولية أكبر من 2، فإن صاحب نظرية صانع الصدق سيلفت نظرنا إلى أن الدعوى لن تعجز صانعو الصدق. فالأعداد الأولية الأكبر من 2 والتى لا حصر لها تجعل القول بوجود أعداد أولية أكبر من 2 صادقا.

غير أن ذلك لا يمنع من أن مقاربة صانع الصدق تعانى من بعض المشكلات الخاصة بها. وأهم مشكلاتها اثنتان هما: (a) إن توفير صانعى الصدق لكل الدعاوى الصادقة يبدو أنه يقتضى تضخم أنطولوجيتنا بشكل غريب. و (b) إن النظرية قد لا تكون نظرية عن طبيعة الصدق بالمرة.

دعنا نتناول المشكلة الأنطولوجية أولاً. انظر لهذه الدعوى: "إذا ذهب جاك إلى الحفل، فقد يخسر لعبة الاحتكار". فمن وجهة نظر صانع الصدق أنه إذا كانت هذه الدعوى صادقة، فلابد من وجود شىء ما يجعلها صادقة. ولكن ذلك قد لا يمس المشكلة كثيرًا. فربما كان هناك مركب ما من خصائص الاحتكار والحفل وجاك يحتم وجوده خسران جاك للعبة إذا كان فى الحفل. ولكن الصعوبة الحقيقية أمام نظريات صناعة الصدق ترتبط بالدعاوى السالبة والدعاوى الكلية. انظر مثلا للدعوى التى تقول إن جاك لا يملك حصانا. ولنفرض أنها دعوى صادقة. فإن فكرة صانع الصدق تستلزم وجود شىء يجعل الدعوى صادقة. وعلى الرغم أنه من المنطقى صراحة وبوضوح أن نفهم كيف يمكن لعلاقة الملكية بين جاك وبين الحصان أن تجعل القول بأن جاك يملك الحصان بالفعل قولاً صادقا، فمن الصعب أن نفهم ما هو نوع وجود الشىء الذى يحتم "عدم" ملكية جاك للحصان.

ونستطيع أن نجعل المشكلة أشد وضوحا إذا اقترحنا دعاوى وجودية سالبة مثل "لا يوجد حصان يملكه جاك". وبحسب رأى صانع الصدق، فإن كل الدعاوى الصادقة تستلزم صانعو الصدق، بما فى ذلك أيضا الدعاوى الخاصة بما لا يوجد، والتى يكون صدقها مرهونا بأشياء موجودة. ولكن ما هو نوع وجود الشىء الذى يستتبع أن شيئا ما من نوع معين لا يوجد؟

إن مشكلة الموجودات السالبة تتصل أيضا بمشكلة العثور على صانعى الصدق للدعاوى الكلية. لنأخذ الدعوى القائلة بأن "كل الناس فانون". إن عدم فناء إنسان واحد فقط بمفرده يحتم أن "كل" الناس فانون. علاوة على ذلك، فإن فناء جاك وجيل وهانك وسارة وكل شخص آخر لا يكفى معا لأن يجعل كل الناس فانون حتما وبالضرورة بدون إضافة شرط أن هؤلاء هم "كل" الناس الموجودون. ولكن ما الذى يجعل قولنا بأن هؤلاء هم كل الناس الموجودين قولاً صادقا؟ من المحتمل أن الصدق هنا يستند إلى عدم وجود أى أشخاص آخرين بخلاف من وردت أسماؤهم بالقائمة السابقة. وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى بحاجة لافتراض وجود شىء ما غير موجود (مزيد من الناس فى هذه الحالة).

هنا نجد طريقة عامة يتعامل بها أصحاب صانع الصدق مع الدعاوى السالبة والكلية. فهم يقرّون نوعا من الأنطولوجيا الأساسية. أى قائمة بأشياء تكفى لجعل كل الدعاوى الإيجابية والوجودية صادقة. ثم أضافوا لتلك القائمة عبارة "وهذا هو كل شيء" **That's all** كحقيقة تؤكد صدق عدم وجود أى شىء خارج القائمة الأساسية. وهكذا، توفر لنا عبارة "وهذا هو كل شىء" صانعى الصدق الذين نحتاجهم للدعاوى السالبة والكلية. وفيما يتصل بفناء كل شخص، فإن هذه العبارة تجعل الدعوى بأن كل إنسان فإن صادقة. وفيما يتصل بصانعى الصدق لكل دعوى خاصة بما يملكه جاك فعلا، فإن هذه العبارة تجعل الدعوى بأن جاك لا يملك حصانا صادقة.

غير أن بعض الفلاسفة أبدوا عدم إرتياحهم لفكرة "وهذا هو كل شيء" كحقيقة. أولاً عدم إرتياحهم للفكرة ذاتها، فضلا عن أنها قد تكون غير مجدية. فإذا كانت المشكلة التى نواجهها هى تفسير السبب الذى يجعل الدعاوى الكلية صادقة، فإن افتراض حقيقة تؤدى هذا الغرض يبدو حلاً غير مجدٍ. فما الذى يجعل "وهذا هو كل شىء" هى نفسها صادقة؟ سيقال لنا أن "وهذا هو كل شيء" حقيقة. فنعود فنسأل، ما حقيقة "وهذا هو كل شىء" ؟ فيأتينا الرد بأنها الشىء الذى يجعل الدعوى "وهذا هو كل ما يوجد" صادقة.

كذلك كانت فكرة صانع الصدق عرضة أيضا للاتهام بأنها حقيقة ليست نظرية فى الصدق مطلقا، بل بالأحرى مبدأ ميتافيزيقى. فبدلاً من أن تخبرنا بشىء ما عن طبيعة

الصدق، فإن فكرة صانع الصدق تخبرنا ببساطة أن كل دعوى صادقة لها صانع صدق واحد على الأقل. ومن الممكن أن يكون ذلك استبصارًا مهمًا ومفيدا. فهو يوجّهنا لأن نأخذ بجدية المضامين الميتافيزيقية لآرائنا عن الصدق أو الكذب. لنفرض أنك تعتقد أنه من الصدق أن العامل الزراعى يعامل الحيوانات بقسوة وبطريقة غير أخلاقية. فإن فكرة صانع الصدق تشجعنا بأن نسأل: ما الذى يجب أن يوجد بحيث يجعل اعتقادك صادقا. وما الذى يجعل معاملة الحيوانات بهذه الطريقة قاسيا وغير أخلاقى؟ والإجابة عن هذا السؤال قد تقتضى افتراض خصائص أخلاقية خاصة، بالإضافة إلى الخصائص الدنيوية والفيزيقية لمعاملة الحيوانات. وربما تتطلب نظرية تفصيلية للأساس الميتافيزيقى للحقائق الأخلاقية. وبصرف النظر عن أى الاقتراحين هو الذى سنأخذ به، فإن فكرة صانع الصدق تنصحنا بأن نلاحظ الالتزامات الميتافيزيقية التى يجب أن نضعها فى اعتبارنا حال قبول دعوى باعتبارها صادقة، أو رفضها باعتبارها كاذبة.

فإذا كان لشخص ما اهتمام بسؤالنا "ما الصدق؟" فإن مقاربة صانع الصدق يمكنها أن تخبرنا فحسب بأن ما هو صادق يتوقف على ما هو موجود. وربما يمثل ذلك نوعا من التقدم، ولكنه فى نفس الوقت تغيير للموضوع. فإذا أردنا أن نعرف ماذا عساها تكون طبيعة الصدق، فنحن حينئذ نريد أن نعرف شيئا عن الطريقة التى يستطيع بها وجود شىء ما أن يحتم بالضرورة صدق الدعوى. هنا، فإن فكرة صانع الصدق لا تملك إلاّ القليل الذى يمكنها أن تقوله فى هذا الصدد. وصاحب فكرة صانع الصدق يكون أميل للاعتراف بأنه ببساطة ليس لديه ما يقوله. فالضرورة هى علاقة ميتافيزيقية غير معقولة، ليست من نوع الأشياء التى تسمح طبيعتها بأن تكون موضوعا للبحث الفلسفي. فبعض منظرّى صانع الصدق المعاصرين مثل ديفيد آرمسترونج **D. Armstrong** إستلهموا فكرتهم من الاستبصارات المبكرة للودفيج فتجنشتين الذى قام بدراسة أسئلة من نوع "ما طبيعة الضرورة؟" أو "ما طبيعة الصدق؟" باعتبارها شكلا من أشكال سوء استخدام اللغة. وأى إجابة عن هذين السؤالين هى محاولة لقول شىء أساسى للغاية لعملية ممارسة اللغة بوصفها ذاتها غير قابلة لأن تقال. أى المكافئ اللغوى لمحاولة رؤية عينيك دون استخدام المرآة. "فحيثما لا يستطيع أى منا أن يتكلم، فعليه أن يركن إلى الصمت" هكذا كتب فتجنشتين (**sec7, 1922**).

وفى الفصل التالى، سنرى اختلافًا فى موضوع عدم التنظير بخصوص طبيعة الصدق. غير أنه يكفينا عند هذه النقطة أن نلاحظ أن نظريات صانع الصدق تؤكد حرفيا إيجاد صانعى الصدق بالنسبة لمختلف أنواع الدعاوى، دون أن نتطرق لتفسير علاقة صناعة الصدق ذاتها، ودون وصفها بأنها مسألة وجود الأشياء التى تحتم صدق الدعاوى. وباعتبار أن هذه الآراء لا تخبرنا سوى بالقليل عن طبيعة علاقة صناعة الصدق ذاتها، فقد أصبحت عرضة للهجوم ممن لا يفسرون حقًا طبيعة الصدق نهائيا.

5 - 6: مشكلة مجال التطبيق

كل التفسيرات الخاصة بنظرية التطابق تواجه ما أصبح يعرف بمشكلة مجال التطبيق The Scope Problem. وكان السبب وراء نشأة هذه المشكلة هو أن الفكرة تبدو كافية بالنسبة لبعض أنواع الدعاوى، وأيضا فى نفس الوقت غير كافية لدعاوى من أنواع أخرى. فإذا شئنا أن تكون لدينا نظرية فى الصدق مقنعة تماما لكل الدعاوى، فيجب أن تكون عامة بمعنى الكلمة. ويجب أن تخبرنا بطبيعة الخاصية المشتركة بين كل الدعاوى الصادقة وحدها. ومن الناحية النظرية، ستقوم بذلك بطريقة تلقى الضوء أيضا على ما هو مشترك بين كل الدعاوى الكاذبة وحدها. غير أن نظرية التطابق فشلت –فيما يبدو– فى تحديد ما هو مشترك بين كل الدعاوى الصادقة. وقد نشأت مشكلة مجال التطبيق بطرق مختلفة لتنوعات مختلفة من نظرية التطابق.

خذ مثلا نظرية التطابق الكلاسيكية، وانظر للدعوى القائلة بأن بيل كلينتون ليس نمرًا. إن الدعوى صادقة. وبالتالى فالنظرية تتطلب أن تكون الدعوى مطابقة للحصول على حالة ما. ولكن ما عساها تكون تلك الحالة؟ إن لدينا –فيما يبدو– ثلاثة خيارات. فبالإضافة إلى كون بيل كلينتون هو إحدى حالات ثلاث، وهى أنه إنسان وأنه فان وأنه من الثدييات، هناك حالات أخرى تتمثل فى كونه "ليس" نمرًا ولا كنغرًا، وأنه ليس عددًا أوليا. وهناك خيار آخر هو أن نفسر صدق أن "بيل كلينتون ليس نمرًا" عن طريق عدم الحصول على حالات تدل على أن بيل كلينتون نمر. ومع ذلك، فكل من هذين الاقتراحين يتطلب أن يشمل

كل منهما بالتأكيد كائنات غريبة على أنطولوجيتنا. إما أن تكون حالات سالبة خالصة، نحصل عليها (من كون بيل كلينتون ليس نمرا مثلا علاوة على كونه إنسانا) أو حالات موجودة دون الحصول على (كون بيل كلينتون نمرا).

الإمكانية الثالثة هى أن نسلم بحقيقة أن بيل كلينتون إنسان (الخاصية التى تحول دون كونه نمرا) التى تتطابق معها الدعوى بأن بيل كلينتون ليس نمرا. وعندئذ، نتجنب الإسراف الأنطولوجى، وإن كان هذا الحل غير مقنع. فلنفرض أن الدعوى "بيل كلينتون ليس نمرا" تتطابق مع حالة كون بيل كلينتون إنسانا. فبالطبع، فإن "بيل كلينتون إنسان" تتطابق مع تلك الحالة. فربما كان فى وسعنا أن نعتقد بأن تطابق دعويان مع نفس الحالة، يجعلهما صادقتين تحت نفس الظروف بالضبط. أى أن كلاً منهما يتضمن الآخر. فإذا كان ذلك كذلك، فإن "بيل كلينتون ليس نمرا" لا يمكن أن تتطابق مع نفس الحالة مثل "بيل كلينتون إنسان" وبالتالى، لا يمكن أن تتطابق مع كون بيل كلينتون إنسانا برغم كل شىء.

صفوة القول هنا، أنه إذا كانت نظرية التطابق الكلاسيكى تقوم بعملها على خير وجه فيما يتعلق بصدق الدعاوى الموجبة، كالقول بأن "بيل كلينتون إنسان" فإنها فيما يبدو فشلت فى التعامل مع الدعاوى السالبة. يضاف إلى ذلك أيضا أن لديها مشكلات مع مجالات خاصة معينة من الموضوع مثل الأخلاق. وكثير من الفلاسفة يعتقدون أن الخصائص الأخلاقية بالإضافة إلى ذلك هى خصائص وصفية خالصة للأفعال. لنفرض أن بيف **Bev** استولت على محفظة الجيب الخاصة بمارى **Mary** وكان ذلك فعلا خاطئا من جانبها. فبناء على هذا الرأى، لن تكون هناك طريقة لتحليل خاصية "الخطأ" **wrongness**. لذلك ستختزلها إلى مركب من الخصائص الوصفية الخالصة. ففى هذه الحالة لا توجد حالات وصفية خالصة تتطابق مع "من الخطأ أن تسرق بيف محفظة الجيب الخاصة بمارى". وعلاوة على كل الوقائع الوصفية الخاصة بالسرقة، نحن بحاجة أكثر من ذلك لحقيقة أخلاقية لحسم الدعوى بأنه من الخطأ التطابق معها. ومع ذلك، قد يكون من الصعب مرة أخرى أن نتخيل ماذا عساها تكون تلك الحالات الأخلاقية الخالصة. وما الفرق الذى يحدثه الحصول أو عدم الحصول عليها للعالم المستقل عن العقل.

إن فكرة التطابق الكلاسيكى تحتاج أن تتطابق كل دعوى صادقة مع حالة من الحالات. وهناك بعض الأنواع من الدعاوى (خاصة الدعاوى السالبة ودعاوى التقييم) تتطلب افتراض أنواع غريبة من الحالات التى لا وظيفة لها سوى الحفاظ على نظرية التطابق. إن مشكلة مجال التطبيق بالنسبة للتطابق الكلاسيكى تنشأ من عدم قدرتها على تفسير صدق الدعاوى من قبيل "بيل كلينتون ليس نمرًا" و "لقد ارتكبت بيڤ خطأ حينما سرقت محفظة الجيب الخاصة بمارى".

وما قلناه عن مشكلة مجال التطبيق بالنسبة للتطابق الكلاسيكى يسرى بالمثل على نظرية التطابق السببى، وربما بشكل أكثر وضوحا. ففكرة التطابق السببى تصطدم بالمشكلة سيان من حيث تطبيقها على تعريف تارسكى للصدق بحدود من الدلالة، أو من حيث تطبيقها للنظرية السببية للدلالة. هذه الصفات جعلت النظرية مناسبة للغاية فى تفسير معنى أن تكون دعاوى معينة صادقة. أقصد الدعاوى التى تشير لموضوعات فيزيقية عادية وخصائص، وأن ما تتصف به من تركيب ناتج عن المعجم اللغوى المنطقى مثل "و" **and**، و "ليس" **Not** و "أو" **or**، و "شىء ما" **something**. ولكن لديها مشكلة تتعلق بتفسير صدق الدعاوى الخاصة بالموضوعات المجردة كالأعداد، والدعاوى المتعلقة بالخصائص الرياضية أو الأخلاقية، لأن النظرية السببية للدلالة تعانى من مشكلة تفسير كيف يمكن للحدود أن تعّين مثل هذه الأشياء. كذلك فالنظرية تعانى من مشكلة تفسير صدق الدعاوى المركبة الخاصة بما قد يحدث ولكنه لم يحدث، والدعاوى المركبة التى تتضمن حدودًا مثل "لأن أو بسبب" **Because** ما دامت الطريقة التارسكية فى تعريف الصدق بحدود من الدلالة تتعثر فى تلك الدعاوى. وهكذا يبدو أن النظرية السببية فى التطابق عاجزة عن تقديم تفسير عام وشامل للصدق يصلح للدعاوى الصادقة من كل الأنواع.

إن الترجمة التى قدمها صانع الصدق لنظرية التطابق فى الصدق يمكن تطبيقها على الدعاوى من كل الأنواع تقريبا. غير أن ذلك لا يمنع من أنها لا تزال لديها صعوبات مع الدعاوى الكلية والدعاوى السالبة التى تتطلب بشكل أساسى افتراض حقيقة "وهذا هو كل شىء" لجعلها صادقة. ولكن حقيقة "وهذا هو كل شىء" يمكن أن تبدو مرة أخرى كفرضية خالصة نسلم بها، تنحصر أهميتها فى أن نظرية صانع الصدق تتطلبها. إذن،

فتصور صانع الصدق لتفسير مشكلة مجال التطبيق أنها تقوم بوظيفة أكثر إقناعًا فى تفسير الدعاوى الموجبة واللا كلية أكثر مما تفعله فى تفسير الدعاوى السالبة أو الكلية. فهى لا تعمل بشكل جيد كنظرية فى الصدق بعامة.

وفى استجابتهم لمشكلة مجال التطبيق، كان لأصحاب نظرية التطابق ثلاثة خيارات متاحة أمامهم. الأول (والذى يعد ناجحا بالنسبة للتطابق الكلاسيكي وصانع الصدق) أن يتشبث بحقه فى افتراض ما شاء له أن يفترض من أنواع الأشياء التى يحتاجها لجعل الدعاوى الصعبة صادقة. فالحالات السالبة وحالات التقييم والحالات الموجودة ولكن لا يمكن الحصول عليها، وحقيقة "هذا هو كل شىء" قد تبدو جميعها غريبة. ولكن أصحاب نظرية التطابق قد يلفتون نظرنا إلى أن مجرد الغرابة ليس سببًا كافيا لأن ننفض أيدينا من هذه الكائنات، وأن نصرف النظر عنها، ما دام أن افتراضها يبدو ضروريا لنجاح نظرية الصدق.

أما الخياران- الثانى والثالث- اللذان حققا نجاحا مع نظرية التطابق السببى أكثر منه مع التطابق الكلاسيكى أو صانع الصدق، فهما يتضمنان رفض الواقعية فيما يختص بالدعاوى التى تمثل إشكاليات. وبدلاً من ذلك، يمكن للخيار الثانى تبنى وجهة نظر نقيض الواقعية، والتى بناءً عليها يعتمد صدق الدعاوى الإشكالية على ما يعتقده الناس أو يعرفونه. وعلى الرغم من أن نقيض الواقعية تلك كانت غير مقبولة بالنسبة لدعاوى مثل "جاك لم يركب إمو(*) أبدًا". والتى تسبب صعوبات بالنسبة للتفسيرات الكلاسيكية وصانع الصدق، فقد حظيت بجاذبية أكبر بالنسبة للدعاوى الرياضية والدعاوى المتعلقة بالأخلاق ودعاوى الموجهات **Modal Claims** (الدعاوى الخاصة بالضرورة والإمكان) والدعاوى التفسيرية التى تستخدم حدودًا من نوع "لأن أو بسبب" **Because**. ولكى يجعل هذا التصور ناجحا، على صاحب نظرية التطابق أن يفسر كيف يمكن لمعتقدات الناس (أو مقدرتهم على معرفة الأشياء) أن تزوّد نظرية التطابق بما تحتاجه. ومن ثم، فإن الدفاع عن

(*) الإمو Emu طائر أسترالى يشبه النعامة ولكنه أصغر منها حجما. المترجم.

التطابق السببى –مثلا– عليه أن يعالج كلمة "خطأ" **wrong** بوصفها لا تدل على خاصية أفعال فى ذاتها، ولكن الخاصية النسبية التى تكتسبها الأفعال بفضل الطرق التى يميل الناس إليها فى الحكم عليها.

أما الخيار الثالث فهو ينكر ببساطة أن للدعاوى الإشكالية قيم صدق. فلا هى صادقة ولا هى كاذبة. غير أن ذلك لا يساعد النظرية الكلاسيكية ولا صانع الصدق، لأنه يحرم دعوى مثل "بيل كلينتون ليس نمرًا" من قيم الصدق. ولكنه قد ينجح مع نظرية التطابق السببى لأنه لا يتطلب سوى أن نعتبر الدعاوى الخاصة بالموضوعات المجردة والخصائص، والدعاوى التقيمية ودعاوى التفسير أو دعاوى الموجهات، نقول أن نعتبرها لا هى بالصادقة ولا هى بالكاذبة.

على أى الأحوال، فإن هذه الاقتراحات تواجه نفس الاعتراضات. فدعاوى من قبيل "أحد عشر عدد أولى" و "من الخطأ عادة سرقة الطعام من الجوعانين" و "بيل كلينتون ليس نمرا" تبدو حرفيا وبشكل مستقل عن العقل صادقة. والمحافظة على ذلك الحدس يتطلب نظرية فى الصدق تنسجم مع الواقعية فيما يتعلق بالصدق الرياضى والصدق الأخلاقى وصدق الدعاوى السالبة. هذه الاستجابات اللاواقعية لمشكلة مجال التطبيق تنقذ نظريات التطابق للصدق، ولكنها تفعل ذلك على حساب الواقعية. وهو ثمن باهظ يصعب دفعه.

5 - 7: مبدأ التكافؤ، والواقعية، وقيمة الصدق

لتقييم نظرية فى الصدق كما ينبغى، علينا أن نضع فى اعتبارنا ما سيؤول إليه الحال –نجاحا أو إخفاقا– بالنسبة لمبدأ التكافؤ وبالنسبة للواقعية ولقيمة الصدق. دعنا نفحص نظريات التطابق بالنسبة لهؤلاء الثلاثة بالترتيب.

للوهلة الأولى، يبدو أن نظريات التطابق قد أبلت بلاءً حسنا بالنسبة لمبدأ التكافؤ. والسبب فى ذلك أن "التطابق مع الوقائع" هو تعبير نستخدمه أحيانا كمرادف لفظى لكلمة

"صادق". وهكذا، ربما نتوقع أن تكون أمثلة "أن الدعوى أن– تتطابق مع الوقائع إذا – وفقط إذا، أمثلة صحيحة ما دامت تعنى نفس الشىء عندما نقول "من الصدق أن – إذا، وفقط إذا". وبرغم ذلك، ما أن نستنبط التفاصيل الخاصة بما يكونه التطابق، وما معنى أن تتطابق دعوى ما مع الوقائع، حتى تصبح الأشياء أقل وضوحا.

وفكرة التطابق الكلاسيكى التى تفترض الحصول على حالة لكل دعوى تقوم بعمل جيد هنا. فالحالات التى نحصل عليها هى وقائع. والدعاوى الصادقة تتطابق مع الوقائع بتأكيد الحصول على الحالات التى حصلت عليها. وطالما أننا ننتوى افتراض كل الوقائع التى تتطلبها النظرية، بما فى ذلك الوقائع السالبة والوقائع الأخلاقية والوقائع الرياضية والوقائع الموجّهة، سينتهى بنا الأمر إلى أن تكون كل الدعاوى الصادقة وحدها والمطابقة للوقائع ومبدأ التكافؤ مستوفاة. أما إذا أخطأنا فى افتراض كل الوقائع المطلوبة. فسنجد بعض الدعاوى غير المتناقضة ظاهريا ثنائية شروط الصدق، غير صادقة.

وبالمثل، فإن فكرة التطابق السببى كان لها إنجازها الموفق مع مبدأ التكافؤ، ولكن ليس بشكل كامل. ففكرة أنه يجب أن تكون لدينا نظرية فى الصدق لكى نحرر الدعاوى ثنائية شروط الصدق، نقول إن هذه الفكرة تعود إلى تارسكى. وأحد أهم إسهاماته هو البرهنة على أن تعريف الصدق بحدود من الدلالة يتضمن بالفعل ثنائية شروط الصدق بالنسبة لكل الدعاوى التى يطبق عليها التعريف. ولو أن نظرية التطابق السببى بأنواعها والخاصة بمشكلة مجال التطبيق، تشير أيضا إلى صعوبات يمكن أن تواجهها مع مبدأ التكافؤ. خذ مثلا الدعوى التى تقول "انكسر الزجاج لأن جاك ضربه بمطرقة". هذا هو نوع الدعاوى الذى يؤدى به تعريف الصدق بحدود من الدلالة إلى اصطدامه بالصعوبات. بينما ما يلى ربما كان متسقا مع نظرية التطابق السببى للصدق:

(13) من الصدق أن الزجاج إنكسر لأن جاك ضربه بمطرقة، إذ، وفقط إذا كان الزجاج انكسر لأن جاك ضربه بمطرقة.

فتعريف الصدق بحدود من الدلالة لا يدل عليه ضمنا. ولفهم السبب، لنفرض أننا حددنا ما تدل عليه ألفاظ "زجاج" "انكسر" "جاك" "ضرب" "مطرقة". ومن ثم حددنا

قيم الصدق لـ "انكسر الزجاج" و "جاك ضرب الزجاج بمطرقة" فإنه لا يزال لا يكفى أن تخبرنا بما إذا كان الزجاج قد انكسر "بسبب" ضرب جاك له بالمطرقة. فنحن لا نستطيع أن نقدم شروط صدق لدعاوى لها شكل **A** بسبب أو لأن **B**، ببساطة بحدود من شروط الصدق الخاصة بـ **A** و **B**.

ومع ذلك، فنظرية الصدق التى تفى بالمراد تماما، لا ينبغى فحسب أن تكون متسقة مع الدعاوى ثنائية شروط الصدق، بل يجب أن تتضمنها. وهناك مشكلات أخرى تنشأ للدعاوى المتعلقة بالموضوعات المجردة والخصائص والتى فشلت فيها النظرية السببية للدلالة.

ومع ذلك، فالنظرية التى اصطدمت بأكثر مشكلات مبدأ التكافؤ صعوبة وعنتا هى نظرية صانع الصدق. فالنظرية متسقة مع الدعاوى ثنائية شروط الصدق، ولكنها لم تفعل شيئا لتفسير اسباب هذ الاتساق. ولا يوجد فى النظرية ذاتها ما يستلزم ذلك. فوفقا لنظرية صانع الصدق، فإن صدق دعوى ما يعتمد على وجود شىء ما، والذى وجوده يحتم صدق الدعوى بالضرورة. غير أنك لكى تقدم لنا الدعاوى ثنائية شروط الصدق، فالأمر يحتاج لأكثر من ذلك.

لنفرض أن لدينا دعوى تقول "إيف (حواء) تملك تفاحة". فوفقًا لنظرية صانع الصدق، فإن الدعوى بأن حواء تملك تفاحة صادقة، إذا، وفقط إذا وجد شىء ما. وأن وجوده يحتم صدق الدعوى بالضرورة. هذا الشرط بذاته فقط غير كافى لأن يقدم لنا :

(14) الدعوى بأن حواء تملك تفاحة صادقة، إذا، وفقط إذا كانت حواء تملك تفاحة.

وسبب ذلك أن التالى، هو كل بذاته وبمفرده :

(15) يوجد شىء ما، وجوده يحتم أن الدعوى: حواء تملك تفاحة صادقة.

لا يتضمن أن:

(16) حواء تملك تفاحة.

فلا "حواء تملك تفاحة" التى هى كل بذاتها تتضمن "شيئا ما يوجد. وأن وجوده يحتم صدق الدعوى بأن حواء تملك تفاحة بالضرورة". وللحصول على هذه المضامين الإضافية التى تحتاجها نظرية صانع الصدق لكى تتضمن الدعاوى ثنائية شروط الصدق، نحتاج لبعض الفروض الإضافية. وفى هذه الحالة، نحن نحتاج لافتراض:

(17) إذا كانت الدعوى القائلة بأن حواء تملك تفاحة صادقة. إذن حواء تملك تفاحة.

بالإضافة إلى:

(18) إذا كانت حواء تملك تفاحة، إذن فالدعوى القائلة بأن حواء تملك تفاحة صادقة.

إذن، هنا تكمن المشكلة. بمعنى أننا لا نستطيع أن نستدل الدعاوى ثنائية شروط الصدق من نظرية صانع الصدق ذاتها، اللهم إذا أضفنا فروضا مثل (17) و (18). غير أن إضافة هذه الفروض يعادل إضافة الدعاوى ثنائية شروط الصدق ذاتها. فإذا أخذنا (17) و (18) معا، فهما يقولان لنا بالضبط: إن الدعوى بأن حواء تملك تفاحة صادقة، إذا، وفقط إذا كانت حواء تملك تفاحة. وهذا يبرهن على أنه على الرغم من أن نظرية صانع الصدق منسجمة مع أمثلة الصورة التخطيطية للتكافؤ، فإنها لم تكلف نفسها بتفسيرها. ولم تثبت فى النهاية أنها نتائج منطقية للنظرية.

وقد يحاول الواحد منا تجنب هذه المشكلة بتعديل أو التخفيف شيئا ما من صرامة نظرية صانع الصدق. فبدلا من القول بأن صناعة الصدق لدعوى ما هى شىء ما، وجوده يحتم صدق الدعوى، فإن صاحب نظرية صانع الصدق يمكنه أن يقول إن صناعة الصدق لدعوى ما هى إلاّ شىء ما يحتم الدعوى ذاتها. مثال ذلك، أن صناعة الصدق للدعوى: حواء تملك تفاحة، هى أى شىء يحتم أن حواء تملك تفاحة، وليس أى شىء يحتم أن الدعوى بأن حواء تملك تفاحة صادقة. ومع ذلك، ربما يتساءل أى منا عند هذه النقطة –وله كل العذر فى ذلك– أين ذهب الصدق فى ترجمة صانع الصدق لفكرة التطابق. فنحن لا نزال بحاجة لتفسير كيف يمكن للشىء الذى يجعل ملكية حواء للتفاحة ضروريا، أن يكون كافيا لتفسير صدق الدعوى بأن حواء تملك تفاحة. ومع ذلك، فخاصية امتلاك حواء لتفاحة مختلفة جدا عن خاصية كون الدعوى صادقة. فنحن حينما نربط ملكية حواء لتفاحة بصدق الدعوى،

نكون بذلك قد لجأنا –وبوضوح– لمبدأ التكافؤ ذاته. وبالتالى، تظل المشكلة الأصلية كما هي.

أما نظريات التطابق فقد أصابت نجاحا مع الواقعية أكثر مما أصابته مع مبدأ التكافؤ. فقد كانت الحدوس الواقعية هى المحرك الرئيسى لنظريات التطابق فى الصدق. فبناء على المذهب الواقعى، تكون بعض الدعاوى صادقة بشكل مستقل عن العقل. أى بصرف النظر عما يعتقده أى منا أو يمكن أن يعرفه. ونظريات التطابق تفسح مكانا للدعاوى بأن تكون صادقة أو كاذبة بفضل ما تكون عليه الأشياء فى العالم المستقل عن العقل. فصدق الدعوى بأن الإلكترونات ذات شحنة سالبة –مثلا– هو أمر يختص بعلاقتها بشحنة الإلكترونات وليس بعلاقتها بما نعتقده، أو ما يمكن أن نعرفه. ونظرية الصدق تعدنا بتفسير لطبيعة الصدق بحدود من العلاقات بين الدعاوى وبين موضوعها بالأحرى عن العلاقات بين الدعاوى وبيننا نحن الذين نعتقد ونؤكد أو نحاول أن نعرفها، وخاصة بالنسبة للدعاوى العلمية أو الدعاوى الخاصة بالموضوعات الفيزيقية والخصائص.

وعلى الرغم من ذلك، فقد رأينا كيف يمكن لتفسيرات نظرية التطابق أن تفشل، بل وفشلت بالفعل أحيانا فى تنفيذ وعدها الواقعي. فدعاوى التقييم ودعاوى الموجّهات والدعاوى التفسيرية والدعاوى الرياضية، بل وكذلك الدعاوى السالبة، كلها تمثل حالات صعبة بالنسبة لتفسيرات نظرية التطابق التى بحثناها فى هذا الفصل. ويمكن للمدافعين عن نظرية التطابق أن يضعوا فى اعتبارهم خيار نقيض الواقعية بالنسبة لهذه الدعاوى، وإن كان ذلك يحد من فرصتهم فى بلوغ واقعيتهم. فنظرية التطابق متسقة مع بعض الدعاوى من حيث كونها صادقة بشكل مستقل عن العقل. ولكنها فى نفس الوقت قد لا تكون كذلك مع كثير منها كما اعتقدنا فى البداية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن نظرية التطابق تنسجم أيضا مع معظم أشكال نقيض الواقعية. وليس على الواحد منا سوى أن يأخذ بالرأى القائل بأن ما تتطابق معه الدعاوى الصادقة هى –بمعنى ما– كائنات عقلية أو أشياء يعتمد وجودها على طرائقنا فى التفكير فيها. فإذا كان الحصول على حالات يتوقف على ما يعتقده الناس، فإن تفسير نقيض

الواقعية لوجهة نظر التطابق الكلاسيكى يمكن صياغته فى الحال. وإذا كانت حدودنا تعين أو تدل على الموضوعات التى تتشكل جزئيا بما نعتقده أو بما يمكن معرفته. حينئذ، يكون تفسير نقيض الواقعية لوجهة نظر التطابق السببى ممكنا. وبالمثل تكون وجهة نظر صانع الصدق لنقيض الواقعية ممكنة، حيث تكون الحالات العقلية هى صانعة الصدق لكل الدعاوى الصادقة.

وقد رأينا فى الفصل السابق أن النظريات الإبستمولوجية للصدق ليست منسجمة مع الواقعية، وأن نظريات التطابق تنسجم مع كل من الواقعية ونقيض الواقعية معا. وكان ذلك لصالحها وثقة بها. وهذا يعنى أنه أصبح فى وسعنا حسم الأسئلة الخاصة بالدعاوى المستقلة عن العقل من مختلف الأشكال واحدًا فواحدًا. وبدلا من أن تكون لدينا نظرية فى الصدق تشير منذ البداية إلى أن الصدق دائما ما يكون (أو أبدًا لن يكون) معتمدا على العقل، يمكننا أن ندع نظرية الصدق باقية فى الخلفية. ثم نضطلع بأسئلة معينة مباشرة مثل: هل الدعوى القائلة بأن تعذيب الأطفال من أجل المزاح خطأ، صادقة صدقا موضوعيا. ولكن –وكما رأينا فى هذا الفصل– فإن الأشياء قد لا تنجح بسهولة من الناحية العملية. فالنظرية السببية للتطابق –مثلا– قد تتطلب منا تبنى تصور نقيض الواقعية للأخلاق.

والآن، دعنا نأخذ بعين الاعتبار الطريقة التى فسّرت بها نظريات التطابق قيمة الصدق. هنا تبدوا هذه النظريات وقد قامت بعملها على نحو ردىء. لنفرض أن الصدق هو التطابق بالمعنى الذى تقصده إحدى النظريات التى ناقشناها فى هذا الفصل. ولكننا ما زلنا نندهش للسبب الذى يستوجب منا الاهتمام بما إذا كانت معتقداتنا تتطابق مع الواقع بهذا المعنى. فلماذا يجب أن تكون المعتقدات التى تتطابق أفضل من تلك التى لا تتطابق، ذاتيا وأداتيا أو من حيث الهدف؟ فبينما تربط النظريات الإبستمولوجية فكرة الصدق بشكل مباشر تماما بفكرة الخيرية –تذكّر ملاحظة جيمس بأن الصدق هو الخير على طريق المعتقد– فإن الربط بين الصدق وبين القيمة هو الخاسر الأكبر فى مفهوم التطابق.

ويمكن لصاحب نظرية التطابق أن يحاول تقديم تفسير ما لقيمة الصدق. وعلى الرغم من أنه لا يوجد شىء له قيمة ذاتية واضحة فيما يتعلق بعلاقة التطابق، فلا يزال أمام

أصحاب نظرية التطابق العديد من الفرص لتبنى تفسير إضافى ما لقيمة الصدق كهدف للاعتقاد، أو تكون لقيمة الصدق قيمة ذاتية أو هادفة. وعادة ما تكون مثل هذه التفسيرات الإضافية متعلقة بطبيعة الاعتقاد والفعل أو التأكيد أكثر منها بطبيعة الصدق. بمعنى أن قيمة الصدق تنجم عن الدور الذى تلعبه فى إرشاد الاعتقاد أو الفعل أو التأكيد، أكثر منها من طبيعتها مباشرة. وهؤلاء الذين يتوقعون نظرية فى طبيعة الصدق من أجل تقديم تفسير أيضا لقيمته قد يصابون بالإحباط وخيبة الأمل لهذه النتيجة. ولكن أصحاب نظرية التطابق يمكنهم الرد بأن الخطأ يكمن فى التوقع. ويمكنهم إن يقولوا أن قيمة الصدق خارج نطاق طبيعته.

وعلى الرغم من أن نظريات التطابق قد تدخل تحسينات على النظريات الإبستمولوجية بعديد من الطرق، فهى لا تزال تواجه مشكلات مستعصية. وقد شهد القرن العشرون ظهور بعض الأنواع الجديدة من نظريات الصدق. والبديل الأكثر شيوعا هو "التفريغية" Deflationism. وهو موضوع الفصل القادم.

قراءة إضافية

دافع ڤتجنشتاين (1922) ورسل (1906:1912) عن تنوعات مما نسميه بالتطابق "الكلاسيكى". وقام آرمسترونج بتوسيع وتفصيل ميتافيزيقا الحالات. وفى دراسته عام (2004) طوّر نظرية فى صناعة الصدق. وقدم رودريجز بيريرا R. Pereyra مناقشة جيدة لصناعة الصدق.

وفى عام 1944 عرض تارسكى مقاربته لتعريف الصدق بحدود من الدلالة. ووسع فيلد (1972) Field المقاربة ليطور نظرية فى التطابق السببى. والقراء المهتمون بهذا الموضوع عليهم مراجعة تلك المقالات من أجل مزيد من العرض التقنى لإستراتيجية تارسكى فى تعريف الصدق، الذى هو بكثير من الطرق أجدر بالقراءة من عرضه المختصر فى هذا الفصل.

دافع فيليب كيتشر P. Kitcher (2002) عن الرأى القائل بأن نظرية التطابق فى الصدق مطلوبة لتفسير الارتباط بين الاعتقاد الصادق وبين الفعل الناجح. ولكن ورين Wrenn (2011) اعترض علي مقاربة كيتشر.

تعتبر نظرية الصدق باعتبارها "تطابقا غير مباشر" مقاربة غير تقليدية لنظرية التطابق. وهو الرأى الذى دافع عنه تيرنس هورجان T. Horgan (Horgan & Potrc. 2000) (Horgan 2001).

للاستزادة من الكثير من الموضوعات التى تمت تغطيتها فى هذا الفصل، انظر المواد التالية التى وردت بدائرة المعارف الفلسفية لجامعة ستانفورد: نظرية التطابق فى الصدق (David 2013)، "الوقائع" (Mulligan & correia 2013) "صناع الصدق" (MacBride 2013) "الحالات" (Textor 2012) وثبت المراجع الخاص بها.

الفصل السادس

النظريات التفريغية فى الصدق(*)

6 - 1: طريقة جديدة للتفكير فى الصدق

تبدأ النظريات الإبستمولوجية فى الصدق من فكرة أن الصدق هو ما تقيسه اختباراتنا فى الصدق. ولذلك وقعت فى مشكلات لأنها لم تعط للواقع المستقل عن العقل سوى دورًا صغيرًا للغاية فى تحديد ما هو صادق. أما نظريات التطابق فقد بدأت من فكرة أن الصدق هو مسألة تطابق مع ما هو عليه العالم. وبدت وكأنها غير قادرة على تقديم تفسير لبعض أنواع الدعاوى، وأنها أيضا قد تواجه بعض مشكلات الشك.

وفى القرن العشرين، ظهرت بعض الطرق الجديدة فى التفكير بالنسبة للصدق. هذه الطرق تسعى لتجنب مشكلات النظريات الإبستمولوجية، وأيضا مشكلات نظريات التطابق. وقد استمدت عائلة النظريات الأكثر تأثيرا – أقصد النظريات التفريغية فى الصدق Deflationist Theories إلهامها من التطورات التى لحقت بالمنطق الصورى. وتبدأ النظريات التفريغية حرفيا من الفكرة القائلة بأن الحكم على دعوى ما بأنها صادقة

(*) نظرية التفريغ فى الصدق هى واحدة ضمن عائلة من النظريات تشمل نظرية الترهل أو الإسراف المنطقى ونظرية التلاشى ونظرية اللا صدق ونظرية اللا استشهاد أو اللا اقتباس ونظرية الحد الأدنى. وهى تجتمع على أن محمول الصدق الذى يضاف لدعوى ما لا ينسب لها خاصية تسمى الصدق. وأنه حد زائد لا لزوم له يمثل إسرافًا مرفوضا. المترجم .

لا يختلف إلا اختلافا طفيفا للغاية عن تأكيد الدعوى ذاتها ببساطة. فيمكننى أن أخبرك بأن الثلج أبيض، أو يمكننى أن أقول لك نفس الشىء ببراعة بكلمات أكثر، بأن أقول لك "من الصدق أن الثلج أبيض". فإذا كان هناك تكافؤ بين العبارتين، فماذا يعنى ذلك بالنسبة للصدق؟

أما الفلاسفة فغالبا ما يسعون لوصف الطبائع الضرورية للخصائص. لنفرض أننا نتكلم عن نظرية فى العدالة، حينئذ سنجد الفلاسفة يسعون -مثلاً- لتفسير السبب الذى يجعل حالات ما عادلة (أو غير عادلة). وما العامل المشترك الذى يجمع كل الحالات العادلة. ولكن ما أن تدخل هذه المقاربة فى مجال الصدق حتى يسارع أصحاب نظرية التفريغ برفضها. فهم لا يحتاجون لأى شىء مشترك تجتمع عليه كل الدعاوى الصادقة بفضل كونها صادقة. وعلى العكس من ذلك، هم يعتقدون بأن السلوك المنطقى لتعبيرات مثل "صادق" **is true** تخبرنا بكل شىء تجب معرفته عن طبيعة الصدق كما هى. ففهم الصدق هو فهم للعلاقة المنطقية بين "من الصدق أن" **it is true that**، وبين العبارة التى تملأ الفراغ الذى يليها.

وهناك تنوعات كثيرة من التفريغية تختلف عن بعضها فى تفاصيل الطريقة التى تفسر بها الوظيفة المنطقية لتعبيرات من أمثال كلمة "صادق" **it true**. وسيقوم هذا الفصل بعملية تقييم لثلاثة تفسيرات مؤثرة للتفريغية: تلك هى نظرية الإسراف المنطقى **Redundancy theory** لفرانك رامزى، ونظرية اللا اقتباس **Disquotational theory** لكواين، ثم نظرية الحد الأدنى **Minimalist theory** لبول هورويش.

6 - 2: نظرية الإسراف المنطقى (أو الترهل المنطقى) (*)

واحدة من العبارات المبكرة التى تتعلق بفكرة التفريغية فى الصدق تعود لفرانك رامزى (1927). فقد ذهب إلى أن هناك نوعين من الحالات، والتى سنسميها "النسبة المباشرة" ثم "غير المباشرة" للصدق. أما فى النسبة المباشرة للصدق، فإننا نوضح الدعوى صراحة ونقول أنها صادقة. وكل من الدعاوى التالية هى من النوع الذى ننسب له الصدق مباشرة: "من الصدق أن الثلج أبيض" –والدعوى القائلة بأن "قيصر مات مقتولا صادقة" – "الحقيقة الواقعية تخبرنا بأن النمر الأمريكى من آكلى اللحوم". وعلى العكس من ذلك، فإن الدعوى التى ننسب لها الصدق بشكل غير مباشر لا توضح صراحة محتوى الدعوى. وبدلا من ذلك، فهم يحددون معانى هذه الدعاوى بطريقة أخرى ما، ثم يقولون إن هذه الدعاوى صادقة. وإليكم بعض الأمثلة لنسبة الصدق غير المباشر: "الدعوى الأخيرة لجاك سبرات عن القيمة الغذائية للدهون صادقة" –"ما قاله لك بروتس بالأمس صادق"– "كل نظريات بيانو فى علم الحساب صادقة".

ففى حالة النسبة المباشرة للصدق، يعتقد رامزى أن التعبير "صادق" (بكل تنوعاته) هو إسراف تام. فالقول إنه "من الصدق أن قيصر مات مقتولاً" يعنى بالضبط نفس الشىء وهو "قيصر مات مقتولا". وإذا استخدمنا الصياغة اللفظية. فإن ذلك فقط كان لدواعى الأسلوب أو التأكيد، ما دام لا يوجد فرق فى المعنى بين الاثنين.

(*) يعتبر جوتليب فرجة أول فيلسوف منطقى يعبر عن شىء قريب من فكرة أن المحمول "صادق" لا يعبر عن أى شىء يزيد على العبارة التى ألحق بها. ومع ذلك، فأول محاولة جادة لصياغة نظرية فى الصدق تحاول بشكل منظم تعريف محمول الصدق خارج الوجود تنسب لفرانك رامزى. فقد ذهب رامزى –بعكس الاتجاهات السائدة فى عصره– أنه ليس فحسب من غير الضرورى بناء نظرية للصدق على أساس نظرية أولية فى المعنى، ولكن ما إن تصاغ نظرية فى المحتوى بنجاح، فلن نكون بحاجة لنظرية إضافية فى الصدق، حيث سيكون محمول الصدق زائدًا على الحاجة. ولذلك يشار إلى تفسيره للتفريغية بنظرية الإسراف. فقد لاحظ رامزى أنه فى السياقات العادية التى ننسب فيها الصدق لقضية ما مباشرة، فإن المحمول "من الصدق" لا يقوم بأى عمل على الإطلاق.

وبالتالى، فبناء على نظرية الإسراف فى الصدق، فتأكيد أن عبارة ما صادقة، يكافئ تماما تأكيد العبارة ذاتها بلا أى زيادة. وهذا يعنى أن مفهوم الصدق مفهوم زائد لا حاجة لنا به. إنه مجرد لفظ تعارفنا على استخدامه فى سياقات معينة من الحوار. ولكنه لا يشير إلى أى شىء حقيقى فى الواقع. فمعظم المحمولات تنسب صفاتا لموضوعاتها. ولكن المحمول "صادق" لا يفعل ذلك. إذن فاستخدامه يعبر عن إسراف منطقى. المترجم.

لقد كانت وجهة نظر رامزى أكثر جرأة ووضوحا من الملاحظة التافهة بأن قيصر مات مقتولا إذا، وفقط إذا كان من الصدق أن قيصر مات مقتولا. فهو يعتقد أن العلاقة بين "قيصر مات مقتولاً" وبين "من الصدق أن قيصر مات مقتولاً" تكافئ العلاقة بين "شخص ما سرق النقود" وبين "سُرقت النقود عن طريق شخص ما". إنها علاقة الترادف التام. أى أنهما معا يحملان نفس المعنى بالضبط.

ولتقدير مدى جرأة ووضوح هذه الدعوى وإعطائها حقها، لاحظ هذا الاختلاف الواضح بين "قيصر مات مقتولاً" وبين الدعوى "من الصدق أن قيصر مات مقتولاً". الجملة الأولى تقول إن شخصا ما (قيصر) له خاصية كونه مات مقتولاً. فإذا تجاوزنا عن بنيتها السطحية سنجد الجملة الثانية مختلفة تماما. فهى تقول إن دعوى ما (أى الدعوى بأن قيصر مات مقتولاً) لها خاصية كونها صادقة. فالجملة الأولى لم تقل شيئا عن الدعاوى أو الصدق، بينما تشير الثانية لقيصر والقتل بطريقة ملتوية. فبنيتهما السطحية توحى بأن هاتين الجملتين لهما محتوى مختلف.

وعندما أخبرنا رامزى بأن التعبير "صادق" تعبير زائد يمثل إسرافا، إنما كان يخبرنا بأن البنيات السطحية فى هذه الحالات مضللة. "فمن الصدق أن قيصر مات مقتولاً" لم تعد تنسب خاصية الصدق لأى شىء. إنها مجرد طريقة لفظية لنسبة خاصية القتل لقيصر.

إذن، نحن لسنا بحاجة لتعبيرات من قبيل "صادق" (التى تسمى محمولات الصدق) إذا كان كل الصدق الذى ننسبه مباشرًا. فمحمول الصدق يكون ضروريًا عندما –وبصرف النظر عن السبب– نكون غير قادرين صراحة على تقرير صدق الدعوى أو الدعاوى التى نتكلم عنها. أما فيما يتعلق بنسبة الصدق غير المباشرة فنحن نتكلم عن أشياء من نوع "ما أخبرك به (شخص ما) صادق" أو "كل نظريات بيانو الحسابية صادقة". ومع ذلك، يعتقد رامزى أنه بوسعنا تفسير هذه الاستخدامات لمحمول الصدق دون افتراض أن مثل هذه الدعاوى تقوم بمهمة نسبة خاصية للدعاوى.

فمن وجهة نظر رامزى أن ما ننسبه من صدق غير مباشر يعبر عن اقترانات غير محددة من الدعاوى. فالدعوى "إن ما أخبرك به (شخص ما) صادق" هى مجرد طريقة

للتعبير عن الاقتران غير المحدود لكل الأمثلة التى من نوع: "إذا كان قد أخبرك أن ــــ، إذن من الصدق أن ــــ" حيث ينبغى ملء الفراغين بنفس الجملة.

(1) إذا كان قد أخبرك بأن الماء مغذٍ. إذن من الصدق أن الماء مغذٍ، AND.

إذا كان قد أخبرك بأن السماء زرقاء. إذن من الصدق أن السماء زرقاء AND.

إذا كان قد أخبرك بأن بيترسون اختلس النقود. إذن من الصدق أن بيترسون اختلس النقود AND.

انظر للجانب الأيمن من كل هذه الجمل. ستجد أن كلا منها ينسب صدقا مباشرا، الذى يعنى فى رأى رامزى أن الملحق "من الصدق أن" هو تعبير زائد لا لزوم له ويمثل إسرافا. أى أن "ما أخبرك به (شخص ما) صادق" يعنى فى النهاية نفس الشىء كاقتران طويل غير محدود يتضمن عبارات على شاكلة:

(2) إذا كان قد أخبرك بأن الماء مغذٍ. إذن فالماء مغذٍ.

إذا كان قد أخبرك بأن السماء زرقاء. إذن فالسماء زرقاء.

إذا كان قد أخبرك بأن بيترسون اختلس النقود. إذن فقد اختلس بيترسون النقود AND...

إن أحد الجوانب الفلسفية بالغة الأهمية لمقاربة رامزى أنها –فيما يبدو- قدمت تفسيرًا لاستخدامنا لمحمول الصدق دون أى محاولة للتعامل مع كلمة "صادق" باعتبارها تنسب خاصية لشىء ما. فإذا نجحت اقتراحات رامزى، فإنها حينئذ ستبرهن إلى أى حد نحن قادرون على تفسير المنطق، واستخدام محمول الصدق دون أن نفترض فعليا وجود خاصية كتلك التى يسمونها الصدق! إن "من الصدق أن..." بكل أشكالها ستصبح جزءًا من المعجم المنطقى العادى مثل "شىء ما" Something و "لا شىء" Nothing و "و" and.

فإذا صح كل ذلك، إذن فنحن ليست لدينا مشكلة فى فهم طبيعة الصدق. فما إن نفسر قتل قيصر تفسيرًا تامًا، فلن يكون أمامنا شىء آخر نفسره فيما يتعلق بصدق الدعوى بأن قيصر مات مقتولاً، لأن صدق الدعوى بأن قيصر مات مقتولا لا يزيد شيئا على كون قيصر قد قتل.

ومع ذلك، هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن فكرة الإسراف المنطقى لا يمكن أن تنجح مع نسبة الصدق غير المباشر. فقد تساور أحدنا الشكوك فيما إذا كانت فكرة الاقتران غير المحدود للدعوى تحمل معنى مفهوما بشكل عام. فنحن معتادون على الدعاوى ذات المكونات الكثيرة ولكنها محدودة، ومعتادون كذلك على الاقترانات ذات الطول المحدود فقط. فى حين أن نظرية الإسراف المنطقى تؤكد أن نسبة الصدق غير المباشر تمثل اقترانات طويلة إلى ما لا نهاية، مع أن أيًا منا لم ينطق أبدًا أو يفهم مثل هذا الاقتران. إذن، كيف يمكننا أن نفهم ما ننسبه من صدق غير مباشر؟

وهناك مشكلة أخرى تواجه نظرية الإسراف المنطقى أيضا فيما يختص باستطاعتنا فهم نسبة الصدق غير المباشر. انظر لهذه الدعوى:

(3) الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز صادقة.

حدسيا، يبدو أنى أستطيع فهم (3) فهما تامًا دون أن أعرف أبدًا ما الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب جونز عن علم الأسماك. ولكن، تخيل أن الجملة التى نتكلم عنها هى:

(4) بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous(*)

تلك جملة لا أفهمها، وتلك هى التى تكمن فيها المشكلة. فبناء على نظرية الإسراف المنطقى، فإن (3) تعبر عن اقتران غير محدود من الدعاوى التى لها شكل:

(*) كلمة لا معنى لها ومقصودة من المؤلف. المترجم.

(5) إذا كانت الجملة الثالثة فى الصفحة 42 من كتاب جونز عن علم الأسماك تقول إن ـــ، إذن ـــ

إن الاقتران الحاسم فى هذا الاقتران اللا محدود هو هذا:

(6) إذا كانت الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب جونز عن علم الأسماك تقول إن بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**. إذن بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**.

وحيث إننى لا أستطيع فهم (4) فلن أستطيع فهم (6) أيضا. ولكن (6) هى الاقتران الأكثر أهمية فى الاقتران اللا محدود الذى تعبر عنه (3). إنه الوحيد الذى حدّه الأول أو مقدم الشرط صحيح. فإذا أخذنا بنظرية الإسراف المنطقى، سيظهر أننى لا أستطيع فهم (3) بدون فهم (6). ولأننى لا أستطيع فهم (6) سيترتب على ذلك أنى لن أستطيع فهم (3) برغم كل شىء! إن المشكلة التى تواجهها نظرية الإسراف المنطقى هى تفسير كيف يمكن لشخص ما أن يفهم نسبة صدق غير مباشر دون أن يفهم صدق الدعوى التى تخبرنا النظرية بصدقها.

هذه المشكلة تمتد أيضا للدعاوى التى ننسب لها صدقًا مباشرًا. فأنا أستطيع أن أفهم "الدعوى بأن بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous** صادقة" دون أن يكون فى مقدورى أن أفهم معنى "بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**". فإذا كان محمول الصدق زائدًا، فلن أستطيع فهم صدق النسبة دون أن يكون فى استطاعتى أيضا فهم الدعوى التى ينسب لها الصدق.

وتلحق بهذه المشكلة مشكلة أخرى تنشأ عن الاعتبارات الخاصة بالبرهان. انظر للأشياء التى قد تكون دليلا على (3). بعض هذه الدلائل قد يتضمن وقائع تقول بأن جونز نفسه يعد عالما حريصا ذا مستوى رفيع فى علم الأسماك، نادرًا ما يرتكب أخطاء. وأن الكتاب قد كتب بكل عناية ودقة وتمت مراجعته عن طريق هيئة مستقلة من الخبراء، وأن الناشر ألحق بالكتاب جدولاً بالأخطاء المطبعية لا يتضمن أى تصويب محتمل للأخطاء فى صفحة 42، وهلم جرا. ونحن نستطيع جمع الكثير من الأدلة على أن الجملة التى فى صفحة 42 صادقة دون معرفة ما تخبرنا به الجملة أو الاستعانة بأى معطيات خاصة

بعلم الأسماك. من ناحية أخرى، فكل هذه الأشياء التى ذكرناها يمكن أن تكون دليلاً على أن بعض أسماء الأقيانوس ovoviviparous. فلاكتشاف ما إذا كانت أسماك الأقيانوس ovoviviparous نحن بحاجة لأن تكون لدينا معرفة بالأسماك وليس بتاريخ نشر كتاب عن الأسماك. ومع ذلك، ففى نظرية الإسراف المنطقى، إما أن تختصر (3) إلى : بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous، أو أنها تعبر عن اقتران لا محدود من الأمثلة من (5). ففى الحالة الأولى، سنكون ملتزمين بمعالجة الدليل الخاص بتاريخ نشر كتاب جونز عن علم الأسماك كدليل يعتمد على ما إذا كانت أسماك الأقيانوس لها وجود، وأن ذلك قد يبدو خطأ. أما فى الحالة الثانية، فنحن لسنا فى حال أفضل كثيرًا. فنشر تاريخ الكتاب قد لا يكون دليلا على أن بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous، ولكن قد يصبح دليلاً إما على أن بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous، أو أن الجملة الثالثة فى صفحة 42 فى كتاب جونز عن علم الأسماك لم تخبرنا بأنها موجودة، وأنه ليس أكثر من حدس مضاد.

كذلك واجهت نظرية الإسراف المنطقى مشكلة تتعلق بالتفسير. بمعنى أنه إذا كانت لدينا ميول واقعية بخاصة، فمن الطبيعى أن نفترض:

(7) يكون الماء سائلاً فى درجة حرارة الغرفة، دعوى صادقة لأن الماء يكون سائلاً فى درجة حرارة الغرفة.

ومع ذلك، ففى نظرية الإسراف المنطقى، فإن (7) تعنى نفس الشىء وهو:

(8) يكون الماء سائلاً فى درجة حرارة الغرفة، لأن الماء يكون سائلاً فى درجة حرارة الغرفة.

والمشكلة هنا أن (7) تبدو تفسيرًا واضحًا. ولكن (8) تبدو كاذبة، أو على أحسن تقدير تقع فى خطأ الدور المنطقى ولا تقدم لنا معرفة جديدة. ومع ذلك، إذا كان كلاهما يعنى نفس الشيء، فإن (7) لا يمكن أن تكون صادقة أو تعطينا خبرًا جديدا، فى حين أن (8) ليست كذلك. فإذا قبلنا نظرية الإسراف المنطقى، فسنكون مرغمين على استنتاج: إما أن تكون (7) غير مقبولة شأنها شأن (8) أو تكون (8) مقبولة شأن قبولنا لـ (7). وكلا الخيارين غير مغرٍ.

6 - 3: نظرية اللا اقتباس

أقرب أقرباء نظرية الإسراف المنطقى هى نظرية اللا اقتباس **Disquotationalism**. وأكثر المدافعين البارزين عنها هم كواين **W.V Quine** وهارترى فيلد **H.Field**. وكما فعل رامزى، ذهب كواين إلى أن محمول الصدق يقوم بوظيفة منطقية خالصة. ففى حالات نسبة الصدق المباشر، تكون هذه الوظيفة هى "اللا اقتباس" (عدم الاستشهاد) أو "السقوط السيمانطيقى".

وأصحاب نظرية اللاَ اقتباس يرون أن الجمل ما هى إلاّ حاملات أولية للصدق. فلأسباب متنوعة، نجد أنفسنا أحيانًا نتحدث عن الجمل. ونحن لكى نفعل ذلك نحتاج طرقًا تمكننا من أن نعطى الجمل أسماءً. وإحدى هذه الطرق هى استخدام علامات الاقتباس. وبالتالى:

(9) الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة.

تقول شيئا عن الماء. بينما :

(10) "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" جملة تتكون من 6 كلمات.

و

(11) "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" جملة صحيحة بحسب قواعد اللغة الإنجليزية.

(10) و (11) ليستا عن الماء مطلقا. إنهما كلاهما يتكلمان عن الجملة "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة". فالفعل الذى قامت به علامات الاقتباس هو إيجاد اسم للجملة. وكما جاء على لسان كواين: إن محمول الصدق يلغى فعل علامات الاقتباس. فإذا قلنا:

(12) "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" صادقة.

فإن استخدامنا كلمة "صادقة" يلغى الفعل الذى قامت به علامات الاقتباس فى الأصل. دعنا نهبط من الحديث عن الجمل لنتحدث مرة أخرى عن العالم. يقول كواين، إن

"محمول الصدق يفيد فى أنه يشير إلى الواقع من خلال الجملة. إنه يفيدنا بأن يذكّرنا بأنه على الرغم من أن الجمل قد تمت الإشارة إليها والتنويه عنها، فإن الواقع يظل هو المقصد والغاية" (1970, P.11).

وبقدر ما يعد كل ذلك شديد الشبه بنظرية الإسراف المنطقى، فلا يزال بينهما اختلاف دقيق. فصاحب نظرية الإسراف المنطقى قد يقول أن "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" صادقة، تعني نفس الشيء كقولنا "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة". من ناحية أخرى، قد يظل صاحب نظرية اللا اقتباس مثل كواين صامتا فيما يتعلق بمسألة المعنى، ويكون مطمئنا مرتاح البال عندما يلفت نظرنا إلى أنه مهما تكن العلاقة بين معانيهما، فإن" الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" "صادقة" تكافئ منطقيا (مع التسليم بمعنى "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة") نقول تكافئ منطقيا "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة".

ولكى نفهم هذا الاختلاف، تخيل معى مناقشة تدور بين ثلاثة أفراد، هم أليس وبوب وكارول، حول العلاقة بين:

(13) الزجاجة فارغة

و

(14) إنها ليست الحالة التى تكون فيها الزجاجة غير فارغة.

أما أليس فتعتقد بأن الجملتين تعنيان أشياء مختلفة. فبينما (13) تؤكد أن الزجاجة فارغة، فإنها تقول إن (14) تنكر أن الزجاجة فارغة. ولكن بوب لا يوافق على ذلك. فبناء على رأيه، فإن الجملة ونفيها المزدوج دائمًا ما تعطينا بالضبط نفس المعنى. وبذلك، فإن (13) و (14) وفقًا لهذا الرأى يعنيان نفس الشيء. وأخيرًا تؤكد كارول أن السؤال ما إذا كانت (13) و (14) يعنيان نفس الشيء، سؤال لا قيمة له ما دام الجميع متفقون على أن الجملة ونفيها المزدوج يساويان بعضهما بعضًا منطقيًا. فكل منهما يستلزم الآخر.

أما أصحاب نظرية الإسراف المنطقى مثل رامزى، فقد اتخذوا موقفا شبيها بموقف بوب. فرامزى يعتقد أن "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" ثم "من الصدق أن الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" لهما نفس المعنى. أما صاحب نظرية اللا اقتباس مثل كواين، فقد يرى أن السؤال ما إذا كانت الجمل تحمل نفس المعنى هو سؤال بلا قيمة، على الأقل فى هذا السياق. فما إن نفهم أن كل منهما يستلزم الآخر (مفترضين معنى "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة") حتى نفهم كل ما يهمنا عن علاقتهما.

إن ما يعنينا من هذا الاختلاف هو تناول النوعين من التفريغ لنسبة الصدق غير المباشر. فصاحب نظرية اللا اقتباس يمكنه تجنب بعض المشكلات التى تسببها هذه النسبة لنظرية الإسراف المنطقي. انظر لرقم (3) عاليه. أقصد "الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز، صادقة". أما صاحب نظرية الإسراف المنطقى، فسيعالج هذه الجملة باعتبارها تعبر عن اقتران لا محدود من أمثلة (5). فى حين أن صاحب نظرية اللا اقتباس يمكنه أن يأخذ اتجاها مختلفا. فبالنسبة لصاحب نظرية اللا اقتباس فإن ما يعنيه من (3) هو أن المقصود منها أن تكون قابلة للتبادل المنطقى مع الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب جونز عن علم الأسماك. فإذا افترضنا تلك الجملة، فإنها مع (3) يسلتزم كل منهما الآخر. كذلك بالمثل، فإن "كل نظريات بيانو الحسابية صادقة" تستلزم، وفى نفس الوقت هى نتيجة "لكل نظريات بيانو الحسابية" (مع التسليم فى الخلفية بافتراض نتيجة أن هؤلاء هم كل نظريات بيانو الحسابية). هذا النوع من التكافؤ المنطقى ليس هو نفس الشيء كالتماثل فى المعنى. ولكن صاحب نظرية اللا اقتباس لا يحتاج لإقامة أى دعوى تتعلق بتماثل المعنى على الإطلاق.

ويؤكد كواين أن محمول الصدق يقدم لنا آلية لقول أشياء ما كنا نستطيع قولها لولاه، وفقا لمصادرنا المحدودة. فهناك –مثلا– كثرة غير محدودة من نظريات بيانو الحسابية، وليس فى استطاعتنا تأكيدها كلها جميعها واحدة فواحدة. وعلى الرغم من ذلك فى وسعنا أن نعمم الحكم عليها جميعها ونقول: كل نظريات بيانو الحسابية هى كذا وكذا. فمحمول الصدق يسمح لنا بالتعميم على كل الجمل التى هى نظريات بيانو الحسابية. ومن ثم، لا نقتبسها بحركة واحدة. وبذلك نقول شيئا عن الأعداد ما كنا نستطيع قوله إلاّ بالحديث أولاً عن الجمل وعن الأعداد.

وشأن نظرية الإسراف المنطقى، أخذت نظرية اللا اقتباس مأخذ الجد فكرة أن محمول الصدق هى جزء من المعجم المنطقى، تقوم بوظيفة شبيهة بكلمات "كل" all، و "و" and، أو "ليس" not، أكثر منها وظيفة تشبه المحمولات مثل "أخضر". فلا يوجد مثل هذا الشىء الذى نقول إنه "طبيعة الاقتران" أو "طبيعة التعميم الكلى" حتى نفهمه بجانب منطق الاقترانات والتعميمات الكلية. وبالنسبة لصاحب نظرية اللا اقتباس، لا يوجد مثل هذا الشىء الذى نسميه "طبيعة الصدق" لكى نفهمه بجانب فهمنا لمنطق محمول الصدق. يضاف إلى ذلك، أن صاحب نظرية اللا اقتباس يعتقد بأن منطق محمول الصدق هو منطق اللا اقتباس. فما أن نقول أن كذا ــــ صادق، حتى يكافئ ذلك منطقيا الجملة –أيا كانت– التى نملأ بها الفراغ ــــ وأن "كل جملة التى هى كذا وكذا صادقة، تستلزم، وفى نفس الوقت هى نتيجة لكل جملة هى كذا وكذا (مع التسليم بفرضية فى الخلفية أن تلك هى كذا وكذا من الجمل)". وأن فهمنا لكل ذلك يعنى أننا نفهم الصدق.

ومع ذلك، فنظرية اللا اقتباس لم تحل كل مشكلات نظرية الإسراف المنطقى. فأولاً، ذهب هارى فيلد إلى أنه يجب على أصحاب نظرية اللا اقتباس أن يسلمّوا بأنهم لم يفهموا حقيقة معنى أن ننسب الصدق لجمل لا يفهمونها. لنفرض –مثلا– أن "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة". ولنفرض أن شهادة فرانز بكليتها كانت باللغة الألمانية، وهى اللغة التى لا أعرفها.هنا، يرى صاحب نظرية اللا اقتباس بأن فهم الجملة "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة" هى مسألة إدراك بأنها تستلزم شهادة فرانز، وأنها هى نفسها نتيجة هذه الشهادة (مع التسليم فى الخلفية بفرضية أن تلك هى شهادة فرانز)، وحيث إننى لم أفهم شهادة فرانز، فإننى لذلك لست فى موقف يسمح لى بإدراك أنها تستلزم، أو هى نتيجة لأى شىء. وهكذا، ففهمى "لشهادة فرانز أمام المفوضية صادقة" هو فهم ناقص على أحسن الاحتمالات.

غير أن بعض المناصرين لنظرية اللا اقتباس يميلون للاعتقاد بأن تلك ليست بالمشكلة العويصة جدًا. تذكّر مسألة أن امتلاكنا لمحمول الصدق معناه السماح لنا بأن نقول أشياء ما كنا نستطيع قولها لولاه. وعادة ما يلفت أصحاب نظرية اللا اقتباس نظرنا بأن محمول الصدق يتيح لنا تأكيد دعاوى أو مجموعات من الدعاوى ما كنا قادرين على تأكيدها ولو

بذلنا قصارى جهدنا. ومع ذلك، هم يشيرون أيضا لوظيفة مفيدة أخرى لمحمول الصدق: أقصد أنه يسمح لنا بتأكيد (أو على الأقل، الاتفاق مع) دعاوى لا نفهمها.

وهناك استجابة أخرى محتملة من جانب صاحب اللا اقتباس وهى اللجوء للترجمة. فعندما أقول "الثلج أبيض" فقد قلت شيئا يكافئ منطقيا جملة باللغة الإلمانية لا أفهمها. ومع ذلك، لا يوجد سبب للذعر لأننا نعرف أن الجمل الإنجليزية والجمل الألمانية قابلة للترجمة إلى بعضها بعضًا. وبالتالى، ليس عليّ أن أقلق إذا لم أفهم الجملة الألمانية ما دمت أستطيع أن أفهم ترجمتها الإنجليزية. وقد يقول صاحب نظرية اللا اقتباس أن الموقف هو نفسه فيما يتعلق بما ننسبه من صدق غير مباشر. فإذا قلت (بالإنجليزية) أن "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة" فقد قلت شيئا يكافئ منطقيا الترجمة الإنجليزية لشهادة فرانز، وقدرتى على فهم تلك الترجمة (وفهم أنها ترجمة شهادة فرانز) تكفى لأن تجعلنى قادرًا على فهم نسبة الصدق.

واللجوء للترجمة يضعنا فى مواجهة مباشرة مع ما يسمى "بالترجمة الغامضة أو غير المحددة". وهو الرأى الذى يقول (والذى هو موضع خلاف) أننا ما لم نلجأ للقضايا بوصفها حاملات للصدق الأوّلى، وكمعان للجمل، فستكون هناك لا محالة أكثر من طريقة واحدة لترجمة الجمل من لغة إلى أخرى. ولن تكون الترجمات الناتجة عن ذلك مكافئة لبعضها بعضًا. فإذا سلمنا بالترجمة غير المحددة. وهو الأمر الذى يقبله كلا من كواين وفيلد، فسيصبح ما قلته عندما كنت أقول أن شهادة فرانز صادقة، أقول سيصبح قولى هذا غير محدد وغامض. بمعنى أنه لن تكون هناك حقيقة واقعية عن الموضوع تدعم ما قلته، أو ما إذا كانت دعواى صادقة! وقد يحاول أحدنا تجنب هذه المشكلة بأن يختار طريقة ما لترجمة اللغة الألمانية إلى اللغة الإنجليزية ويعتبرها الطريقة الصحيحة والمعترف بها للترجمة. وبذلك تكون دعواى مكافئة للترجمة المعترف بها لشهادة فرانز.

غير أن اللجوء للترجمة القانونية الصحيحة له أيضا مشاكله. أولاً فيما يتعلق بالترجمة الغامضة أو غير المحددة، فإن الشىء الوحيد الذى يجعل الترجمة قانونية مقبولة، هو أننا نقبلها بوصفها قانونية. وهذا يشجع على نوع من النسبية بالنسبة للصدق. فحكمنا على

شهادة فرانز بما إذا كانت صادقة أم غير ذلك، يتوقف على ما إذا كنا سنقبل ترجمتها على أنها قانونية أم لا. وهذا ما يجعل الصدق معتمدًا علينا. الأمر الذى بدوره يجعل أصحاب الميول الواقعية عرضة لعدم قبولها. ثانيا، ولأننى لا أتكلم الألمانية، فأنا ليست لدى أى فكرة عن الطريقة التى تتم بها الترجمة من الألمانية إلى الإنجليزية. وبجهلى بالطريقة التى تتم بها الترجمة من الألمانية إلى الإنجليزية، أكون قد رجعت إلى الموقف الذى كنت فيه لا أعرف ما قلته عندما قلت إن شهادة فرانز صادقة.

وهناك مشكلة أخرى وإن كانت مستقلة عن غموض الترجمة، وأقصد بها ما يفعله صاحب نظرية اللا اقتباس من وضع العربة أمام الحصان إذا لجأ إلى الترجمة. فمن الناحية الحدسية، هناك علاقة بين صحة الترجمة وبين الصدق. بمعنى أن الترجمة الجيدة لشهادة فرانز يجب أن تكون صادقة تحت نفس الظروف بالضبط التى حدثت خلالها شهادة فرانز الأصلية. ونستطيع أن ننقد الترجمة ونصفها بأنها سيئة أو لم تحافظ على المعنى الذى قصده فرانز، إذا كانت ظروف صدقها مختلفة بالفعل عن تلك التى قال فيها فرانز شهادته. ومع ذلك، لا أحد من تلك التخمينات يمكن أن يكون له معنى ما لم نكن نستطيع أن نطبق مفهومنا عن الصدق على شهادة فرانز مباشرة، وليس فقط بطريقة غير مباشرة من خلال الترجمة القانونية. فإذا كانت فكرة الترجمة الجيدة تعتمد على فهمنا بأن الكلام الأجنبى يمكن أن يكون صادقا، فنحن لا نستطيع تفسير كيف يمكن لمحمول الصدق أن يطبق على الكلام الأجنبى باللجوء للترجمة.

وهكذا، فأصحاب نظرية اللا اقتباس أمامهم خيارات عديدة، أىٌّ منها لا يعتبر مغريا بطريقة أو بأخرى. فيمكنهم التخلى عن التخمين القوى القائل بأننى أستطيع فهم "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة" دون فهم اللغة الألمانية. ويمكنهم التأكيد بأنه لا توجد حقيقة واقعية تؤكد قيمة الصدق للدعوى بأنها "شهادة فارنز أمام المفوضية صادقة". ويمكنهم أن ينسبوا الصدق للصورة التخطيطية للغة والترجمة. وبذلك يمكن أن تكون هناك قيمة صدق محددة للجمل التى لها شكل "ترجمة شهادة فرانز إلى لغتى وفقا للنظام S[*] صادقة" ما دام ذلك يسمح بأن تكون الجملة صادقة بالنسبة لبعض قيم S وليس

(*) S يشير لعبارة الصورة التخطيطية Schema. المترجم .

لغيرها، أو يمكنهم تجنب مشكلة غموض الترجمة بافتراض قضايا باعتبارها حاملات الصدق الأساسى ومعانى الجمل.

هذا الخيار الأخير يبدو أنه الأفضل، ولكن الثمن الذى دفعه أصحاب نظرية اللا اقتباس كان باهظا، فأصحاب نظرية اللا اقتباس يرون فى محمول الصدق أداة منطقية للحديث عن العالم عن طريق الحديث عن الجمل. فإذا كانت القضايا هى حاملات الصدق الأساسى، فإن نظرية اللا اقتباس قد غفلت –فيما يبدو– عن الغاية من نظرية الصدق. إذ سنواجه فى الحال بالسؤال: ما الذى يجعل قضية ما صادقة؟ فالنظرية الخاصة بالكيفية التى يعمل بها محمول الصدق بالنسبة للجمل، لا تخبرنا بشىء عن ذلك بالمرة.

كذلك تمثل مشكلة التفسير لنظرية الإسراف المنطقى إزعاجًا لنظرية اللا اقتباس:

(15) "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" صادقة لأن الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة.

تكافئ منطقيا:

(16) الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة لأن الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة.

وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن (15) صادقة، بينما (16) غير ذلك، مما يتناقض مع نظرية اللا اقتباس.

وأفضل استجابة يمكن يرد بها صاحب نظرية اللا اقتباس على هذه المشكلة، هى إما أن ينكر أن (15) صادقة، أو ينكر أن (15) و (16) متكافآن منطقيا. ولكن كيف يمكن أن تكون (15) كاذبة؟ ويمكن لصاحب نظرية اللا اقتباس أن يقول إن (15) تبدو صادقة، ولكن فقط لأننا افترضنا خطأ أن محمول الصدق ليس أداة منطقية خالصة. وعلى العكس من ذلك، فإن (15) لا تنسب خاصية الصدق للدعوى "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" أكثر مما تنسبه "لا يوجد شىء فى الصندوق" لموضع شىء لا وجود له. فما أن نفهم أن كلمة "صادق" هى أداة منطقية خالصة، سنفهم أن (15) كاذبة. "فالماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" ليست صادقة لأن الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة. ولكن لأن تفسير

صدقها هو نفسه تفسير سيولة الماء فى درجة حرارة الغرفة. أما البديل الآخر فهو أن ننكر أن الدعاوى متكافئة. فحينما نؤكد (15) فنحن نقول بشكل غير دقيق ما يمكن أن نقوله بشكل أكثر دقة بالطريقة التالية:

(17) "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" صادقة لأن (a) "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة" تعنى أن الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة، و (b) الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة.

ومع ذلك، فمن الواضح أن تلك الدعوى لا تكافئ (16).

فإذا رأينا أن جزءًا من محتوى (15) يتضمن دعوى بأن "الماء سائل فى درجة حرارة الغرفة"، فهذا حينئذ يعنى أننا لسنا بحاجة لأن نعتبرها مكافئة للتفسير الكاذب للسبب الذى يجعل الماء سائلاً فى درجة حرارة الغرفة.

6 - 4: نظرية الحد الأدنى

دافع بول هورويش (1998) عن تفسير ثالث لنظرية التفريغ يسميه بنظرية الحد الأدنى **Minimalism**. هذا التفسير يختلف عن نظرية اللا اقتباس فى اثنتين من الطرق المهمة. أولاهما أن نظرية الحد الأدنى تعتبر حاملات الصدق الأساسى قضايا أكثر منها جمل. والثانى أن نظرية الحد الأدنى تتفق مع الرأى القائل بأن الصدق خاصية من نوع ما، ولم تعالج محمول الصدق بوصفه أداة منطقية خالصة.

وعلى الرغم من اتفاق نظرية الحد الأدنى مع مفهوم أن الصدق خاصية، فهى لا تلتزم بهذا المفهوم. ونظرية الحد الأدنى تتضمن ثلاث دعاوى أساسية:

(18) الصدق خاصية منطقية على أكثر تقدير. وهو على وجه الخصوص ليس خاصية حقيقية أو جوهرية تقتضى طبيعته تفسيرًا من نظرية فلسفية.

(19) بمجرد أن نفهم القواعد التى تحكم مفهوم الصدق، نكون قد فهمنا كل شىء يتعلق بفهم طبيعة الصدق.

(20) مفهوم الصدق هو المفهوم الذى يحكم تطبيقاته التزام أوّلى **apriori** بالأمثلة غير المتناقضة "للقضية التى تقول إن **P** صادقة، إذا، وفقط إذا **P**". والمجموعة من هذه الأمثلة هى كل نظرية الصدق التى يمكن على أى حال أن نحتاجها.

والآن، دعنا نتناول هذه الدعاوى واحدة فواحدة. فالدعوى الأولى التى تقول إن الصدق خاصية منطقية على أكثر تقدير تجعل نظرية الحد الأدنى نوعًا من أنواع نظرية التفريغ. "والخاصية الحقيقية أو الجوهرية" هى خاصية ذات طبيعة أساسية. والطبيعة الأساسية للخاصية تفسر كيف ترتبط الأشياء التى لها هذه الطبيعة بالأشياء الأخرى. خذ –مثلا– خاصية كون درجة الحرارة **30** درجة مئوية. فإن طبيعة درجة الحرارة ترتبط بمتوسط الطاقة الحركية للجزئيات التى تكوّن شيئا ما. فعندما تكون درجة حرارة شىء ما هى **30** درجة مئوية، فإن اكتسابه لدرجة الحرارة تلك جاء بسبب الطاقة الحركية لجزيئاته. علاوة على ذلك، فإننا نستطيع تفسير السبب الذى يجعل الأشياء التى درجة حرارتها **30** درجة مئوية تتصرف على نحو معين، بحدود من تلك الطاقة. مثال ذلك، أننا نستطيع استخدام الطاقة الحركية للجزئيات فى تفسير لم– تبذل كمية معينة من الغاز قدرًا معينا من الضغط عندما يكون الغاز فى درجة حرارة **30** مئوية. فدرجة الحرارة تمثل خاصية حقيقية وجوهرية.

والصدق من وجهة نظر صاحب نظرية الحد الأدنى (بل فى الحقيقة من وجهة نظر أى قائل بنظرية التفريغ) ليس خاصية من هذا النوع. والخطأ الذى وقعت فيه نظريات التطابق والنظريات الإبستمولوجية أنها حاولت العثور على نوع ما من الطبيعة الأساسية للصدق. تلك الطبيعة التى ستفسر شيئا ما من علاقة الدعاوى الصادقة ببقية العالم. ولكن بناءً على نظرية الحد الأدنى، لا توجد مثل هذه الطبيعة الأساسية التى نبحث عنها. وبدلاً من ذلك، يوجد المحمول "صادق" **is true** ليقوم بنفس أنواع الوظائف المنطقية التى يقول أصحاب نظرية اللا اقتباس وأصحاب نظرية الإسراف المنطقى أنه يقوم بها. فهو يسمح

لنا بأن ننسب صدقا غير مباشر يجعلنا قادرين على قول أشياء ما كان فى استطاعتنا قولها من دونه، مثل "كل نظريات بيانو الحسابية صادقة" أو "مهما يكن ذاك الذى أخبرتك به جدتك عن ادخار المال فهو صادق".

فإذا لم يكن الصدق خاصية حقيقية، وإذا كان محمول الصدق يلعب دورًا منطقيا خالصًا، فإن ذلك يعنى أن الصدق هو مجرد خاصية منطقية أو لا خاصية على الإطلاق. وكلا من نظرية اللا اقتباس ونظرية الإسراف المنطقى ملتزمتان بأن الصدق ليس خاصية بالمرة. أما أصحاب نظرية الحد الأدنى فيمكنهم الاتفاق معهم فى ذلك، ولكن دون التزام من جانبهم. ففى رأى صاحب نظرية الحد الأدنى أن محمول الصدق يمكن أن يكون محمولاً وصفيا حقيقيا أكثر منه مجرد عامل منطقى. فما يهم صاحب نظرية الحد الأدنى أنه لا يوجد شىء مشترك بين كل القضايا الصادقة وحدها بفضل صدقها. وصاحب نظرية الحد الأدنى ليس بحاجة لاتخاذ موقف إزاء ما إذا كان ذلك يعنى أن الصدق ليس بخاصية أم لا.

والدعوى الثانية تتصل اتصالاً وثيقا بالأولى، وهى أيضا مشابهة لدعاوى صنعتها أشكال أخرى من نظرية التفريغ. فلكى نفهم الصدق كما يراه صاحب نظرية الحد الأدنى، نحتاج لفهم كيف يعمل مفهوم الصدق، وبخاصة القواعد التى تحكم تطبيقنا للمفهوم على القضايا. وهذا يشبه أفكار صاحبى نظريتى الإسراف المنطقى واللا اقتباس عن أن كل ما نحتاجه لفهم الصدق هو فهم الدور المنطقى لمحمول الصدق.

وهذا يجعل فهم الصدق مختلفًا نوعًا ما عن فهم بعض الخصائص الفلسفية الهامة الأخرى كالصواب الأخلاقى مثلا. ففى معظم الآراء الشائعة عما بعد الأخلاق (ميتا أخلاق) يفترض فى النظرية الفلسفية للصواب الأخلاقى أن تخبرنا بسمات وصفات الأفعال التى جعلتها صوابا أو خطأ. وهكذا تدّعى نظريات اللزوم المنطقى أن ما يجعل فعلاً ما صوابا أو خطأ لا بد أن تكون له صلة بخيرّية أو شرّية نتائجه، ونظريات الواجب الأخلاقى التى تدعى بأن ما يجعل الفعل صوابا أو خطأ لا بد أن تكون له صلة بما إذا كان يؤدى الواجب أو ينتهكه.

قارن ذلك بالمفهوم المنطقى للاقتران Conjunction. ففهم هذا المفهوم يعنى فهم شيئين فى المنطق: (i) الأول أن اقتران أى اثنتين من الدعاوى A و B ينتج عن هاتين الدعويين معا. و (ii) كل من هاتين الدعويين A و B ينتج من اقترانهما. وما أن يفهم الواحد منا ذلك حتى يفهم كل ما يتعلق بفهم الاقتران. المكوِّن الثالث لنظرية الحد الأدنى هو تصور خاص يتعلق بالقواعد التى تحكم مفهوم الصدق هنا، فنظرية الحد الأدنى تعطى دورًا محوريا لتفسير الصورة التخطيطية للتكافؤ. فبناء على تصور الحد الأدنى، فإن مفهوم الصدق يحكمه ميلنا لقبول كل الأمثلة غير المتناقضة ظاهريا لهذه الصورة التخطيطية.

(21) < P > صادقة إذا، وفقط إذا P.

حيث < P > هى فراغ يجب أن يملأ باسم القضية. و 'P' هى فراغ يجب أن يملأ بجملة تعبر عن تلك القضية. وسوف نشير إلى (21) على أنها "الصورة التخطيطية للتكافؤ القضائى" أو Propositional Equivalence Schema : PES ويسمى هورويش مجموع أمثلة الصور التخطيطية غير المتناقضة بنظرية الحد الأدنى للصدق. وتكون نظرية الحد الأدنى بهذا المعنى هى الرأى القائل بأن نظرية الحد الأدنى للصدق هى كل نظرية الصدق التى يمكننا أن نأمل بها ونرجوها.

وكما هو الحال مع أصحاب نظرية الإسراف المنطقى وأصحاب نظرية اللا اقتباس، يرى أصحاب نظرية الحد الأدنى أن الغرض من مفهوم الصدق هو أنه يمكّننا من التعبير أو التفكير فى دعاوى ما كان لنا أن نفعل ذلك من دونه. خذ مثلا الدعوى "كل نظريات بيانو الحسابية صادقة" (نظريات بيانو الحسابية هى منظومة من البديهيات بالنسبة للحساب الأساسي). فنحن نحتاج لمحمول الصدق من أجل التعبير عن تلك الدعوى ما دامت هناك كثرة لا محدودة من نظريات بيانو الحسابية. وجنبًا إلى جنب مع PES، فإن الدعوى تتضمن كل مثال من نوع:

(22) إذا < P > هى نظرية حسابية لبيانو. إذن P

ومن دون محمول الصدق، لا يمكننا تأكيد دعوى تتضمن بدقة أمثلة (22)، بينما محمول الصدق يجعل مثل هذا التأكيد ممكنا.

(من المهم أن نضع فى ذهننا أن (22) هى صورة تخطيطية **Schema** وليست جملة. ومجموعة **P'S** هى مجرد بطاقات لفراغات يجب أن تملأ بنفس الجملة فى كل حالة. ونستطيع بسهولة أن نكتبها على صورة "إذا كانت نظرية حسابية لبيانو التى، إذن ـــ، والتى لا تشبه جملة مطلقا).

وفى كتابه "الصدق" لم يألُ هورويش جهدا فى محاولة البرهنة على أن مفهوما يحكمه **PES** يمكنه أن يقوم بكل العمل الذى نريده من مفهوم الصدق دون أن يتطلب منا ذلك افتراض وجود شىء مشترك بين كل الدعاوى الصادقة وحدها بفضل كونها صادقة.

ونظرية الحد الأدنى تتفادى بعض مشكلات نظريتى الإسراف المنطقى واللا اقتباس. فبدلا من اللجوء لاقترانات طويلة لا محدودة يمكن أن تمثل إشكالية، تعتمد نظرية الحد الأدنى على قبولنا لأمثلة الصور التخطيطية للصدق، **T-Schema** لتفسير كيف يمكن أن تنتج نسبة الصدق غير المباشر. كذلك لا تحتاج نظرية الحد الأدنى لحصر محمول الصدق فى نطاق الجمل التى يفهمها أى منا. ذلك أن نظرية الحد الأدنى قد تشكلت بحدود من القضايا وليس الجمل. خذ مثلا حالة شهادة فرانز أمام المفوضية. فإذا قلت إن "شهادة فرانز أمام المفوضية صادقة" فإن الصورة التخطيطية للتكافؤ علاوة على تأكيدى تتضمن كل أمثلة:

(23) "إذا شهد فرانز أمام المفوضية بأن ـــ، إذن ـــ

ولا يهم أننى لم أفهم كلام فرانز بالألمانية. ولكن ما يهمنى حقيقة أننى قلت شيئا يتضمن كل القضايا التى أكدها فرانز بصرف النظر عن اللغة التى استخدمها فى تأكيدها.

هذه المرونة تعطينى الفرصة لتأكيد قضايا لا أعرف كيف أعبر عنها بطريقة مباشرة. لنفرض أننى قلت "الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب جونز عن علم الأسماك صادقة" فإن الجملة الثالثة فى صفحة 42 طرحت دعوى فى علم الأسماك أنا أفتقر للمفاهيم التى تجعلنى أؤكدها بشكل مباشر. حينئذ يمكننى أن أؤكد تلك القضية على نحو غير مباشر عن طريق نسبة الصدق غير المباشر.

بيد أن هذا لا يعنى القول بأن نظرية الحد الأدنى قد تجنبت "كل" مشكلات الأنواع الأخرى من نظرية التفريغ. بل تظل هناك المشكلة التفسيرية والمشكلة البرهانية. فما يلى يبدو صحيحا:

(24) القضية التى تقول إن الماء بليل (أو مبلل) صادقة لأن الماء بليل.

ولكن هذا شيء لا يمكن لنظرية الحد الأدنى أن تتكيف معه بسهولة. فدعوى مثل تلك تتطلب رابطة تفسيرية بين كون الماء بليل وبين صدق قضية أن الماء بليل. ومن الصعب أن نفهم كيف يمكن لأى رابطة تفسيرية أن تفسر استخدام **PES** وأمثلته فقط.

والمشكلة البرهانية هى أيضا بالمثل. خذ مرة أخرى الدعوى (3) "الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز صادقة" مفترضين أن الجملة التى نتكلم عنها هى (4) "بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**" ويبدو أن هناك قدرًا غير محدود يعتبر برهانا لصالح (3) ولا يعد برهانا لصالح (4). فإذا أخذنا بنظرية الحد الأدنى، فإن النتيجة التى سيسفر عنها تأكيد أن "الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز صادقة" هى تأكيد كل أمثلة:

(25) إذا كانت الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز تقول أن ــ إذن ــــ

وكثير من هذه الأمثلة صدقها صدق فارغ (أقصد الأمثلة التى تملأ الفراغات بجملة لا تؤكدها الجملة الثالثة فى صفحة 42). ولكن لو قلنا إن (4) هى الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب علم الأسماك لجونز، فإن مثال (25) الذى يهمنا هو ذاك :

(26) إذا كانت الجملة الثالثة فى كتاب علم الأسماك لجونز أن بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**. إذن بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**

فإذا سلمنا بأن ذلك هو ما تقوله لنا الجملة الثالثة فى صفحة 42، فإن الدليل أو البرهان الوحيد الذى بين أيدينا لصالح (26) يجب أن يكون برهانًا على أن بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**. والمشكلة هى أن أنواع الأشياء التى تجعلنا نقبل (3) تتعلق

بمثل هذه الأمور التى يعول عليها جونز والتاريخ المنشور لعلم الأسماك والتى لا تمثل دليلاً على أن أيًا من أسماك الأقيانوس ovoviviparous.

6 - 5: حل المشكلات التفسيرية والبرهانية

الترجمات الثلاث لنظرية التفريغ تلقى بنظرة شاملة على موقف كل ترجمة من المشكلات التفسيرية والبرهانية. ومع ذلك، فهذه المشكلات تتضمن بعض الافتراضات الخاصة بالتفسير والبرهان والتى يجوز لكل فريق من أصحاب نظرية التفريغ أن يرفضها (وربما يجب عليه ذلك).

وتنشأ المشكلة التفسيرية من فكرة أن أصحاب نظرية التفريغ لا يمكنهم تفسير كيف يمكن للدعوى التالية:

(27) الماء بليل .

أن تكون صادقة "لأن" الماء بليل.

والسبب فى ذلك، أن أصحاب نظرية التفريغ يعتبرون "من الصدق أن الماء بليل" مكافئة لرقم (27). وبالتالى، فالقول بأن (27) صادقة لأن الماء بليل يعادل التفسير التالى غير المقبول:

(28) الماء بليل لأن الماء بليل.

وعلى الرغم من ذلك، فأصحاب نظرية التفريغ يمكنهم تفسير معنى ضعيف تكون معه (27) صادقة لأن الماء بليل، بينما يرفضون وجود أى معنى مشروع أكثر قوة تكون نظريتهم بحاجة لتفسيره.

ها كم الطريقة التى قد يمضى بها أحد هذه التفسيرات. فنحن نبدأ بأن نأخذ بنوع آخر من دعوى "لأن أو بسبب" Because بحيث يعطى معنى ويبدو صحيحًا :

(29) جاك أعزب لأنه رجل غير متزوج.

أما إحدى القراءات فتخبرنا بأن (29) غير مقبولة بالطبع كتفسير لعزوبية جاك. فالقول بأنه أعزب لأنه رجل غير متزوج، هو نفسه القول بأنه رجل غير متزوج لأنه رجل غير متزوج. ولكن هناك قراءة أخرى. فالتفسيرات هى إجابات عن أسئلة "لماذا" Why. والسؤال "لماذا" المرتبط بالموضوع قد يكون "لماذا ينطبق مصطلح أعزب على جاك؟" والإجابة المقبولة عن هذا السؤال يمكن أن تكون تفسيرًا يحدد ما صفات جاك التى جعلت الكلمة تنطبق عليه.

والآن، لنفرض أن لفظ "المواطن" قد تم تعريفه بأنه الشخص الذى ولد فى بلد ما أو تجنّس بجنسيتها. ثم تخيل أن أليس ولدت فى البلد، وبوب تجنّس بجنسية البلد. مرة أخرى فإن القول بأن أليس مواطنة لأنها ولدت فى البلد، وأن بوب مواطن أيضا لأنه تجنّس بجنسية البلد، له معناه التام والمفهوم وأنه ليس وقوعًا فى الدور المنطقى(*).

كلا النموذجين من التفسير يتضمن الإشارة إلى الشرط الكافى لحد ما لكى ينطبق على شيء ما. ففى الحالة الأولى، أشرنا للشرط الكافى للحد "أعزب" لكى ينطبق على جاك. وفى الحالة الثانية، أشرنا للشروط الكافية (والتى حدث أن كانت مختلفة فى الحالتين) "للمواطن" لكى ينطبق على آليس وبوب. ولكن صاحب نظرية التفريغ يمكنه أن يقول إن هذا هو المعنى الوحيد المنطقى والمشروع الذى تكون معه (27) صادقة لأن الماء بليل. فالقواعد التى تحكم استخدامنا "للصدق" تلزمنا بأنها تنطبق على (27) إذا، وفقط إذا كان الماء بليلاً. وحيث إن الماء بليل، إذن فالصدق ينطبق على (27). ولن تكون بنا حاجة لتفسير حقيقى (كذاك الذى يتكلم عن التطابق أو الإحكام المنطقى).

والآن دعنا نتحول للمشكلة البرهانية. فلكى تستحوذ هذه المشكلة على أى قدر من الاهتمام، علينا أن نفترض أن الدليل على أن "الجملة الثالثة فى صفحة 42 من كتاب علم

(*) الدور المنطقى علاقة بين حدين يمكن تعريف كل منهما بالآخر. أو علاقة بين قضيتين يمكن استنتاج كل منهما من الأخرى. أو بين شرطين يتوقف ثبوت أحدهما على ثبوت الآخر. المترجم.

الأسماك لجونز، صادقة" مشروط بأن الجملة "بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**" ليست دليلاً على أن أى سمكة هى **ovoviviparous**. ولكن هذا الافتراض هو نفسه موضع شك. فما يعد دليلاً على شىء ما يعتمد فى جانبه الأكبر على ما يعرفه الشخص بالفعل. لنفرض أننى غير متأكد من وجود أى من أسماك الأقيانوس **ovoviviparous** ولكنى مدرك تماما أن كتاب جونز عن علم الأسماك يقول أنها موجودة. فى هذه الحالة، فإن أى دليل يمكننى أن أجمعه عن الثقة فى نص جونز سيساعدنى فى تبرير قبولى لدعوى جونز عن أسماك **ovoviviparous**. وانطلاقًا من هذه الوجهة من النظر، فإن الدليل على أن جونز موضع ثقة، وبالتالى الدليل على أن الجملة الثالثة فى صفحة 42 صادقة، هو فى الحقيقة بالنسبة لى دليل لصالح الدعوى بأن بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**.

ولنفرض الآن أننى أحد النقاد العلميين الخبراء لكتاب جونز. فإننى فى هذه الحالة أؤدى عملى بشكل ردىء إذا أخذت مأخذ الجد أشياء من قبيل سمعة جونز العلمية أو عدد الطبعات السابقة للكتاب، كدليل على أن بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**. إننى أريد أن أعرف الدليل بشكل مستقل عما يقوله جونز وعن تاريخ نشر الكتاب وهل هو مع أو ضد الدعوى. وأريد أن أعرف نوع الدليل الذى يستخدمه علماء الأسماك. ومع ذلك، مما هو جدير بالذكر فى مثل هذه الحالة أن الاعتبارات الخاصة بسمعة جونز العلمية أو عدد الطبعات السابقة للكتاب لا تمثل دليلاً على أن الجملة الثالثة فى صفحة 42 صادقة ! فكل ما يمكننى أن أرجوه فى هذه الحالة فيما يتعلق بالدليل أن يكون صدق الجملة دليلا على وجود بعض **ovoviviparous** من أسماك الأقيانوس.

إذن، بالنسبة للمشكلة البرهانية، يمكن لصاحب نظرية التفريغ أن يسدد طعناته ويؤكد ببساطة أنه بالنسبة لأى ظروف خاصة، فإن الدليل الذى يمكن أن يقدمه شخص ما على أن الجملة الثالثة فى صفحة 42 صادقة هو بالضبط نفس الدليل الذى يمكن أن يقدمه الشخص نفسه على أن بعض أسماك الأقيانوس **ovoviviparous**. والسبب فى أن الأمر قد يبدو مختلفًا هو الفشل فى أن نكون واضحين فيما يتعلق بالموقف الإبستمولوجى للشخص الذى نأخذ دليله بعين الاعتبار. فعندما تكون مثل هذه الأشياء كالسمعة العلمية وتاريخ النشر وثيقة الصلة بالدليل على صدق الجملة الثالثة فى صفحة 42، فهى بالمثل

وثيقة الصلة بالدليل على صدق وجود أسماك الأقيانوس ovoviviparous وعندما يكون الدليل الوحيد وثيق الصلة بوجود مثل هذه الأسماك هو من النوع الذى يقبله علماء الأسماك بمقتضى صفتهم العلمية كعلماء متخصصين فى علم الأسماك، فسيكون هو نفسه الدليل الوحيد وثيق الصلة بصدق الجملة الثالثة فى صفحة 42.

6 - 6: نظرية التفريغ ، ومبدأ التكافؤ، والواقعية

حان الوقت لنأخذ بعين الاعتبار ما سيصير إليه حال نظرية التفريغ بالنسبة لمبدأ التكافؤ وكذلك الواقعية. أما علاقة نظرية التفريغ بقيمة الصدق فستناقش فى الفقرة القادمة.

إن ما نتمناه هو أن تكون علاقة نظرية التفريغ بمبدأ التكافؤ هى الأوضح. أما نظرية الإسراف المنطقى، فقد قدمت بالفعل ثنائية شروط الصدق ما دامت تعتبر أن "من الصدق أن ـــ" تعنى نفس الشىء كالجملة التى تملأ الفراغ. وبالتالى، فإن "من الصدق أن ـــ إذا، وفقط إذا ـــ" تعنى نفس الشىء وهو "إذا ـــ وفقط إذا ـــ" والذى من الواضح أنه صحيح إذا ملأنا الفراغات بجملة غير متناقضة ظاهريا. وأما بناءً على نظرية اللا اقتباس، فإن "من الصدق أن ـــ" تكافئ منطقيا الجملة التى تملأ الفراغ. فهما يساويان نفس الشيء، كالقول بأن أمثلة "من الصدق أن ـــ إذا، وفقط إذا ـــ" صادقة منطقيا، تماما مثل "شيء ما هو ـــ إذا، وفقط إذا لم تكن تلك هى الحالة أن لا شىء هو ـــ" صادقة منطقيا. وبالنسبة لنظرية الحد الأدنى، فإن الرابطة بين نظرية الصدق وبين ثنائية شروط الصدق منقطعة تماما. فالمفهوم الحقيقى للصدق يتألف من قبولنا لأمثلة الصورة التخطيطية للتكافؤ القضائى. وبدلاً من البداية من النظرية الحقيقية للصدق بهدف أن نشتق منها ثنائيات شروط الصدق، فإن نظرية الحد الأدنى تبدأ من ثنائيات شروط الصدق. ثم بعد ذلك لا تجد نفسها بحاجة لنظرية حقيقية فى الصدق.

ثم ماذا بعد عن الواقعية ؟ هناك سبب ما يدعو للاعتقاد بأن نظريتى اللا اقتباس والإسراف المنطقى تواجهان مشكلة تفسير كيف تكون الدعاوى صادقة بينما هى غير قابلة

للمعرفة. فقد توجد بعض الدعاوى التى لا يمكن معرفتها لأنه من المستحيل علينا فهمها. غير أن ذلك ليس لأنها لا معنى لها، بل بالأحرى بسبب محدودية معرفتنا. ومن المؤكد أنه من الصعب إلى حد بعيد أن نتوصل لمثال من مثل هذه الدعاوى، ولكننا سنحاول. فقد ذهب بعض الفلاسفة أمثال (كولين ماك جن C. McGinn على وجه الخصوص) إلى أن هناك حلاً حقيقيا لمشكلة العقل / الجسم، ولكن من المستحيل من حيث المبدأ على أى إنسان أن يفهمه. وبالتالى من المستحيل من حيث المبدأ على أى إنسان أن يعرفه. فهناك بعض الجمل تستوفى تماما قواعد النحو والصرف للغة الإنجليزية، ولكنها بلغت من الطول والتعقيد حدًا يستحيل معه على أى إنسان أن يعربها فى الزمن المتناهى بين الإنفجار العظيم وبين الانسحاق العظيم(*). وقد تكون هناك دعاوى بحيث تكون أقصر عبارة لها هى واحدة من تلك الجمل. فإذا افترضنا أن P هى إحدى هذه الدعاوى، فنحن لن نستطيع ألبتة معرفة هذه الـ P لأننا لن نستطيع فهمها بأية حال.

فإذا كان محمول الصدق ينطبق فقط على الجمل التى يفهمها كل منا، إذن فقد أسلمنا أنفسنا لمجموعة منوعة من نقيض الواقعية. وبدلاً من القول بأن الدعاوى القابلة للمعرفة هى وحدها التى يمكن أن تكون صادقة، فإن هذا التفسير يقول بأن الدعاوى القابلة للفهم هى وحدها التى تمتلك قيم صدق. فحدود الواقع ليست هى حدود معرفتنا، ولكنها حدود قدرتنا على إدراك معانى الدعاوى. وفى مثل هذا النوع من الآراء، تحول موقف ماك جن من أن مشكلة العقل / الجسم لها حل حقيقى ولكنه غير قابل للفهم، نقول تحول ليصبح تناقضا بسيطا. إذ لا يمكن أن يوجد مثل هذا الحل لأن ما يمكننا فهمه هو وحده المؤهَّل لأن يكون صادقا.

(*) نظرية الإنفجار العظيم تعود للعالم الفلكى چورج جاموف، وهى تقرر أن الكون بدأ ككتلة صغيرة من المادة شديدة الكثافة. ثم حدث انفجار هائل منذ فترة تتراوح بين ١٢-١٥ مليار سنة لا يزال أثره موجودًا حتى اليوم، فيما نعرفه عن تمدد الكون وتباعد المجرات. أما الانسحاق العظيم فالمقصود به عودة الكون المترامى الأطراف إلى ما كان عليه مثل قبضة اليد بعد انتهاء تأثير الانفجار العظيم. ومعنى التهكم واضح فى أسلوب الكاتب. المترجم.

هنا، نجد أمامنا استجابتين طبيعتين. الأولى أن نحسم الموقف ونقبل مضامين نقيض الواقعية. فتنوعات نقيض الواقعية التى نحن بصددها أكثر اعتدالاً من نقيض الواقعية التى ناقشناها فى الفصل الثانى برغم كل شىء. فهى تسمح بإمكانية الحقائق غير القابلة للمعرفة شريطة أن تعبر عنها دعاوى نستطيع أن نفهمها. فهى تخبرنا فقط بأن مفاهيمنا عن الصدق والكذب فشلت فى تطبيقها على الدعاوى التى لا نستطيع فهمها. ولكننا غير قادرين على فهم هذه الدعاوى، وغير قادرين أيضا على التعبير عنها، فنحن على حد سواء غير قادرين على الإقتناع بها، أو التفكير فيما يترتب عليها، أو التفكير فى المقدمات التى نتجت عنها. غير أنه يبدو أن الاحتفاظ بقيم الصدق الخاصة بمثل هذه الدعاوى غير ضار إلى حد ما.

علاوة على ذلك، ربما يصف أحدنا أيضا نقيض الواقعية المعتدلة تلك، والتى تنكر قيم الصدق للدعاوى التى لا نستطيع فهمها، نقول يصفها على أنها فى الحقيقة نوعٌ من الواقعية المعتدلة. ففى نظرية التفريغ. نحن نضمن أن:

(30) من الصدق أن ــ إذا، وفقط إذا ــ.

تسرى على أى دعوى (غير متناقضة ظاهريًا) نستطيع فهمها. ففهم دعوى ما أسهل بكثير من معرفة ما إذا كانت صادقة أم كاذبة. خذ حدس جولدباخ **Goldbach** :

(31) كل عدد زوجى أكبر من 2، يمكن التعبير عنه كمجموع عددين فرديين.

هذا الحدس سهل الفهم. ومع ذلك استغرق الأمر أكثر من 250 عامًا من جهود علماء الرياضة لحل هذه المشكلة دون أن يتوصلوا لاكتشاف دليل إثبات أو دليل نفى لها. وبالتالى تحول هذا الحدس ليصبح غير قابل للبرهنة، وفى نفس الوقت غير قابل للنفى، بحيث يكون إثباته ونفيه على حد سواء غير قابلين للمعرفة. ومع ذلك، من السهل على صاحب نظرية التفريغ الذى يقبل القانون المنطقى الكلاسيكى للثالث المرفوع، والصورة التخطيطية لتكافؤ الكذب (أى أنه من الكذب أن ــ إذا، وفقط إذا ــ) أن يبرهن على أن هذا الحدس له قيمة صدق :

(32) لنفرض أن الحرفين GC(*) هما إسم حدس جولدباخ.

(33) وبمقتضى قانون الثالث المرفوع، إما أن يكون كل عدد زوجى أكبر من 2 هو مجموع عددين فرديين، أو ليس كل عدد زوجى أكبر من 2 هو مجموع عددين فرديين.

(34) وبمقتضى مبدأ التكافؤ للصدق، فإن GC صادق إذا ـــ وفقط إذا كان كل عدد زوجى أكبر من 2 هو مجموع عددين فرديين. ·

(35) وبمقتضى مبدأ التكافؤ للكذب، يعتبر GC كاذبا إذا ـــ، وفقط إذا لم يكن كل عدد زوجى أكبر من 2 هو مجموع عددين فرديين.

(36) يترتب على (33) و (34) و (35) عاليه، إما أن يكون GC صادقا، أو يكون GC كاذبا.

ويمكن لاستدلال مماثل أن يبرهن على أن أى دعوى غير قابلة للمعرفة نستطيع فهمها، إما أن تكون صادقة أو كاذبة. (وهذا هو سبب رفض أصحاب نقيض الواقعية غالبا للقانون المنطقى الكلاسيكى للثالث المرفوع الذى ينص على أن كل دعوى إما أن تكون صادقة أو كاذبة). وصاحب نظرية التفريغ الذى يأخذ بهذا الخط الفكرى يمكنه إنكار قيم الصدق للدعاوى التى لا نستطيع فهمها، فى الوقت الذى لا يزال يسمح فيه بأن يكون للدعاوى غير القابلة للمعرفة ولكننا نستطيع أن نفهمها قيم صدق برغم كل شيء. هذا الموقف الذى يأخذ به صاحب نظرية التفريغ لا يختلف عن وجهة النظر العادية لصاحب الواقعية فيما يتعلق بالدعاوى التى نستطيع فهمها. ووجه الاختلاف الوحيد بينهما ينحصر فى الدعاوى التى لا نستطيع فهمها. فإذا افترضنا أن هناك استحالة فى فهم تلك الدعاوى، فقد يتعجب صاحب نظرية التفريغ: كيف يتسنى لصاحب الواقعية الضليع أن يكون متأكدًا تماما بأن الدعاوى لها قيم صدق.

(*) GC هما الحرفان الأولان من عبارة حدس جولدباخ Godbach Conjecture. المترجم ·

وهناك بعض الأسباب التى تبرر احتياجنا لقيم صدق للدعاوى التى لا نستطيع فهمها. دعنا –مثلاً– نأخذ حالة بيانو ونظرياته الحسابية مرة أخرى، ثم نفترض أن كل نظريات بيانو الحسابية صادقة. فهناك عدد كبير غير محدود من مثل هذه النظريات، والتى لا يمكن التعبير عن بعضها بأى جمل، ولا يمكن أبدًا لأى شخص أن يكون فى وضع يسمح له بإعرابها أو فهمها. ولكن إذا كان محمول الصدق. ينطبق فقط على الجمل التى نستطيع فهمها، بينما نحن لا نستطيع فهم كل الجمل التى تستدل من بديهيات بيانو الحسابية. حينئذ سنكون مجبرين على استنتاج أنه ليست كل نظريات بيانو الحسابية صادقة برغم كل شيء.

والمشكلة لا تنحصر فى نظريات بيانو الحسابية وحدها. فنحن أميل للاعتقاد بأنك لو قبلت بعض الدعاوى باعتبارها صادقة، فأنت ملزم منطقيا بقبول كل ما ينتج عن تلك الدعاوى على أنها صادقة أيضا. فمن التناقض أن تقول: "نعم إنها نتيجة تلزم عن دعاوى صادقة، ولكنها نتيجة غير صادقة".

علاوة على ذلك، علينا أن نعترف تقريبا بأن أى منظومة من المعتقدات شديدة الثراء تتضمن بالتأكيد بعض الدعاوى غير القابلة للفهم من خلال التطبيقات المتكررة للقوانين المنطقية التى نقبلها. وهكذا يبدو أننا ملزمون بقبول صدق هذه الدعاوى على الرغم من عدم فهمنا لها.

وهذا يقودنا للاستجابة الثانية لأصحاب نظريتى التفريغ والواقعية تجاه مشكلة الدعاوى التى لا نستطيع فهمها. فيمكنهم البحث عن طرق يستطيعون بها الامتداد "بجوهر" مفهوم الصدق، والذى ينطبق فقط على الجمل التى نفهمها بحيث ينطبق على جمل أخرى كذلك. فيمكنهم مثلا السماح بأن يكون للجمل التى لا نفهمها ولكنها مستدلة من جمل نفهمها بالفعل قيم صدق. ولكن ربما لا تزال هناك جمل بعيدة جدًا عنا، ليس فحسب من حيث أنها غير قابلة للفهم بالنسبة لنا، بل وكذلك غير مستدلة من أى جمل نستطيع فهمها. حينئذ، يمكن لأصحاب نظريتى التفريغ والواقعية أن يمتدوا "بجوهر" مفهوم الصدق ليشمل تلك الجمل أيضًا، على الأقل إلى الحد الذى يكفى لأن نقول إن مثل هذه

الجملة لها قيمة صدق، ولكننا –جدلاً– ليست لدينا أى فكرة ماذا يعنى أن تكون مثل هذه الجملة صادقة أو كاذبة.

6 - 7: نظرية التفريغ وقيمة الصدق

مشكلة تفسير قيمة الصدق يمكن أن تكون صعبة الحل وبخاصة على أصحاب نظرية التفريغ. والمسألة ليست فى أن أصحاب نظرية التفريغ لا يمكنهم أن يعتبروا أن الصدق هو هدف الاعتقاد، أو أنه من الأفضل حال كون الأشياء الأخرى متكافئة أن نعتقد بصدق الدعوى بدلاً من أن نعتقد بإنكارها. وعلى العكس من ذلك، إذا سلمنا بالطريقة التى يفهم بها صاحب نظرية التفريغ الصدق، فسيكون من الصعب للغاية تفسير السبب فى كون مثل هذه الأشياء هى على هذا النحو.

على أى الأحوال، دعنا نركز على الدعوى التى تقول إنه من الأفضل – فى حالة تكافؤ الأشياء الأخرى– أن يعتقد الواحد منا بصدق الدعوى من أن يعتقد بإنكارها. ففى أى تفسير لنظرية التفريغ يجب أن تفسَّر هذه الدعوى بأنها تؤكد تماما وفى الحال، مجموعة كل الأمثلة الخاصة بالصورة التخطيطية التالية (التى يمكننا أن نسميها بالصورة التخطيطية للقيمة **Value Schema**).

(37) إذا ــــ، إذن من الأفضل (فى حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) أن نعتقد أن ــ بالأحرى أن نعتقد ليس ــــ

ومن بين أمثلة هذه الصورة التخطيطية جمل كالتالية:

(38) إذا كان شينجاشجوك **Chingachgook** (فرد ما أو زعيم) هو آخر سلالة الموهيكان **Mohican** [*]. إذن من الأفضل الاعتقاد بأن شينجاشجوك (فى حالة كون

(*) الموهيكان قبيلة من الهنود الحمر كانت تعيش فى شمال الولايات المتحدة الأمريكية، ثم استقر ما تبقى منها فى وادى هدسون الأعلى. المترجم.

الأشياء الأخرى متكافئة) هو على الأصح آخر سلالة الموهيكان، بدلا من أن نعتقد أنه ليس كذلك.

(39) إذا كان الماء جامدا فى درجة حرارة الغرفة. إذن من الأفضل (فى حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) الاعتقاد بأن الماء جامد فى درجة حرارة الغرفة، بدلاً من أن يكون ليس كذلك.

(40) إذا كانت هناك حياة على المريخ، فمن الأفضل (فى حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) الاعتقاد بوجود حياة على المريخ، بدلا من أن لا تكون هناك حياة.

(41) إذا كان كل عدد زوجى أكبر من 2 يمكن التعبير عنه باعتباره مجموع عددين فرديين، إذن من الأفضل (فى حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) الاعتقاد بأن كل عدد زوجى أكبر من 2 يمكن التعبير عنه باعتباره مجموع عددين فرديين بدلاً من أن يكون المجموع ليس كذلك... وهكذا

وأصحاب نظرية التفريغ عندهم ما يقولونه فيما يتعلق بسبب قبولنا أمثلة الصورة التخطيطية للتكافؤ. فكل تفسير لنظرية التفريغ يقدم وجهة نظر للكيفية التى يقوم بها منطق محمول الصدق بجعل الأمثلة الخاصة بالصورة التخطيطية للصدق المنطقى تكافئ "إذا صعد جاك التل، إذن جاك صعد التل" أو "كل الورود ورود". ولكن، كيف يمكنهم تفسير قبولنا أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة؟

والسبب الأكثر وضوحا الذى يمكن تقديمه لقبول كل أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة هو اللجوء للتعميم، الذى يعد الأفضل بالنسبة للاعتقاد بالصدق أكثر من إنكاره. ذلك التعميم، جنبا إلى جنب مع الأمثلة وثيقة الصلة بثنائية شروط الصدق، سيجعلنا قادرين على استنتاج أى مثال نريده من أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة. مثال ذلك، خذ ما يلى:

(42) إذا كانت دعوى ما صادقة. إذن (فى حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) من الأفضل الاعتقاد بهذه الدعوى بدلا من الاعتقاد بإنكارها.

(43) "الماسات تدوم" صادقة إذا، وفقط إذا كانت الماسات تدوم.

ومن ذلك، يمكننا بسهولة أن نستنتج:

(44) إذا كانت الماسات تدوم، إذن من الأفضل (فى حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة) الاعتقاد بأن الماسات تدوم، بدلاً من الاعتقاد بأن الماسات لا تدوم.

ومع ذلك، فأصحاب نظرية التفريغ لا يمكنهم تقديم ذلك التفسير. ففى رأيهم أن التعميم الذى يعد هو الأفضل للاعتقاد بالصدق بدلاً من إنكاره هو مجرد طريقة للتعبير عن أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة. فإذا وضعنا فى اعتبارنا الالتزامات التى أخذها صاحب نظرية التفريغ على نفسه، فإن استخدام التعميم فى تفسير سبب قبول أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة يعتبر وقوعا فى خطأ الدور المنطقى. بمعنى أننا إذا قبلنا (42) لأننا قبلنا كل أمثلة (37)، فإننا لن نستطيع استخدام (42) لتفسير سبب قبول (37).

وأصحاب نظرية التفريغ ينكرون أن بين كل الدعاوى الصادقة شيئًا جوهريًا مشتركًا، بفضل كونها صادقة. فليست للصدق خاصية قوية تجعل من الأفضل الاعتقاد بالدعاوى. وعلى العكس من ذلك يعتقد أصحاب نظرية التفريغ غالبا أن بلل الماء (وليس صدق الدعوى) هو الذى يجعل من الأفضل الاعتقاد بأن الماء بليل. كذلك أولية العدد 7 (أى كونه عددًا أصمّ) (وليس صدق القضية) هو الذى جعل من الأفضل الاعتقاد بأن 7 عدد أولى أو فردى.. وهكذا دواليك. وصاحب نظرية التفريغ لن يكون متسقاً إذا اعتبر أنه من الأفضل الاعتقاد بالدعويين معا لأن فضل الاعتقاد بهما معا يرجع لخاصية الصدق التى تشتركان فيها.

هذه المشكلة مع بعض المشكلات الأخرى المتصلة بها تفرض ما يمكن أن يكون أهم تحدى يواجه نظرية التفريغ. وهو الدافع الأكبر وراء نظريات "التعدد" فى الصدق التى سنناقشها فى الفصل التالى. غير أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الإستراتيجيات الممكنة، يستجيب بها صاحب نظرية التفريغ لهذه المشكلة.

والحالة الوحيدة التى تنشأ بها المشكلة هى عندما نقبل التعميم بوصفه الأفضل – فى حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة– فى الاعتقاد بالدعاوى الصادقة بدلاً من إنكارها. ويمكن لصاحب نظرية التفريغ أن يرفض ببساطة قبول هذه الدعوى على مختلف الأسس. فهو قد يؤكد أن صفة "كون الأشياء الأخرى متكافئة" صفة غامضة غموض اللا معنى. أو يمكن لصاحب نظرية التفريغ أن يقول أنه ليس من الأفضل – مع كون الأشياء الأخرى متكافئة– الاعتقاد بصدق الدعاوى بدلاً من إنكارها.

وعلى الرغم من أن المقاربة الثانية تبدو غير مقبولة للوهلة الأولى تقريبا، فمن الممكن تنقيتها وصقلها. فصاحب نظرية التفريغ أولاً، لا يقول إنه من الأفضل الاعتقاد بالدعاوى الكاذبة بدلا من الصادقة. بل فقط ليس من الأفضل –مع كون الاشياء الأخرى متكافئة– الاعتقاد بالدعاوى الصادقة بدلاً من إنكارها. وثانيًا، يمكن لصاحب نظرية التفريغ أن يستخدم جملة "مع كون الأشياء الأخرى متكافئة" استخدامًا مهمًا. فمن الممكن القول بأنه جرت العادة على أن الاعتقاد بالدعوى الصادقة يكون أكثر فائدة فى إنجاز بقية ما يريده شخص ما بنجاح من إنكاره. ولكن، إذا كانت "الأشياء الأخرى متكافئة" فلا بد أن نفترض أن تكاليف وفوائد المعتقدات التى نتكلم عنها ستكون هى نفسها تماما. وإذا افترضت أنه ليس ثمة فرق بالنسبة لأى شيء آخر أهتم به، سواء إعتقدت بصدق دعوى ما أو أنكرته، إذن من الأسهل جدًا أن أتخيل أنه ليس من الأفضل أن أعتقد بدعوى ما دون أخرى، إذ لا فرق فى ذلك مطلقًا.

لذلك يجب أن يكون واضحا أن هذه المقاربة تتضمن رفض الرأى القائل بأن الصدق له قيمة لذاته، فالإستراتيجية العامة هى أن نوحّد بين قيمة الصدق وبين القيمة الأداتية للمعتقدات الصادقة. ومن ثم، نقدم من حيث المبدأ سببا لإنكار التعميم بأنه –فى حالة كون الأشياء الأخرى متكافئة– من الأفضل الاعتقاد بالدعاوى الصادقة بدلا من إنكارها. ومع ذلك، قد يتشكك البعض منا من أنه لا يزال أحد توابع هذه المشكلة يترصد فى الجوار: بمعنى كيف تسنى لصاحب نظرية التفريغ أن يفسر التعميم بأنه من الأفيد فى العادة الاعتقاد بالدعاوى الصادقة بدلاً من إنكارها، فى حين أن عليه أن يعالج ذلك باعتباره طريقة للتعبير عن أمثلة الصورة التخطيطية مثل (45) التالية:

(45) عادة، إذا ـــ إذن من المفيد أكثر أن تعتقد أن ـــ بدلا من الاعتقاد بأنه ليس ـــ

ويبدو أنه مما يبشر بالنجاح أكثر بالنسبة لصاحب نظرية التفريغ أن يقوم بخطوتين. الأولى أن يعالج التعميمات مثل "كون الأشياء الأخرى متكافئة و، من الأفضل أن نعتقد بالدعاوى الصادقة بدلاً من إنكارها" بوصفها تخبرنا بشيء ما عن الاعتقاد، بدلاً من أن تخبرنا بشيء ما عن الصدق. فلا يتوجب علينا أن نتوقع نظرية فى الصدق تفسر لنا سبب صحة التعميمات. بل يجب أن نفهم قيمة الصدق فى المعتقد باعتبارها تخص طبيعة المعتقد. وبالتالى، ينبغى أن نطور نظريات طبيعة المعتقد القادرة على تفسير السبب، بحيث يكون من الأفضل الاعتقاد بالدعاوى الصادقة بدلاً من إنكارها. ولكى تكون هذه النظرية مفيدة لصاحب نظرية التفريغ، يجب "أيضا" أن تنسجم مع نظرية التفريغ. وبخاصة يجب على نظرية الاعتقاد ألا تفترض مقدما أن الصدق خاصية جوهرية تتجاوز طبيعته منطق محمول الصدق. إنه نظام طويل، وسؤال مفتوح لا ندرى مدى قدرة أصحاب نظرية التفريغ على الإجابة عنه.

أما الخطوة الثانية فهى تشبه الأولى، ولكنها لا تؤدى إلى نظرية فى طبيعة الاعتقاد. ولكنها على العكس من ذلك تركز على القيمة الهادفة للصدق. (انظر الفصل الثالث). وهى تسعى لتأسيس مبدأ أننا نستفيد من كوننا تخلصنا من قبول أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة. وبدلاً من أن نقدم تفسيرًا فلسفيا للسبب الذى جعل جميع أمثلة الصورة التخطيطية للقيمة صادقة، ربما أمكننا أن نقدم تفسيرًا سيكولوجيا للسبب الذى يجعلنا نميل بشدة وعناد غامض لقبول أى مثال للصورة التخطيطية. فربما نكون مخطئين فى قبول بعض هذه الأمثلة، ومصيبين فى قبول البعض الآخر. ولكن لأننا ميالون بقوة لقبولها، فإن التعميم بأنه من الأفضل الاعتقاد بالأمثلة الصادقة بدلاً من إنكارها يجعلنا نعتبرها كلها صحيحة.

ولكن بعض الناس لن يجدوا هذه المقاربة مقنعة، وسيؤكدوا أنهم بحاجة لتفسير السبب الذى يجعل التعميم صحيحا، وليس تفسيرًا لميلنا بهذه القوة لقبوله. ومع ذلك، فصاحب نظرية التفريغ الذى يأخذ بهذه المقاربة يرفض أن يضمن منذ البداية أن التعميم صحيح. نعم، من المؤكد أنه "يبدو" صحيحا، ولكن صاحب نظرية التفريغ الذى إتخذ

خطوة القيمة الهادفة، لديه تفسير عن سبب ذلك. وهذا يحمل المعترض مسؤولية تقديم بعض الأسباب الحقيقية والمؤكدة لصالح التعميم، دون استجداء التشكيك ضد نظرية التفريغ.

قراءة إضافية

دراسة رامزى الكلاسيكية المفصلة لنظرية الإسراف المنطقى هى (رامزى 1927). وقد أخذ كواين بمقاربة اللا اقتباس فى مواضع عدة، بما فيها (1970) و (1992). ومناقشاته توضح أيضا العلاقة بين اللا اقتباس وبين مشروع تارسكى. وهو موضوع لم يستكشف فى هذا الفصل. المقالات فى كتاب فيلد (2001) تتضمن العمل فى تفسيرات فيلد لنظرية اللا اقتباس وجهوده فى التشبث بمشكلة نسبة الصدق لجمل لا نفهمها. أوجز هورويش ودافع عن نظريته فى الحد الأدنى فى (1998). ووجه أنيل جوبتا **A. Gupta** بعض النقد المهم لها. وكان لجوبتا بعض النقد المؤثر لنظرية التفريغ بوجه عام فى (2010)

ذهب فيليب كيتشر **P. Kitcher** (2002) إلى أن أصحاب نظرية التفريغ لم يفسروا الارتباط بين المعتقد الصادق وبين الفعل الناجح. وللدفاع عن نظرية التفريغ ضد اعتراض كيتشر، انظر ورين (2011).

انظر كون **Kunne** (2003) لمزيد من المناقشات المفصلة والنقد للأشكال المتنوعة من نظرية التفريغ. دائرة المعارف الفلسفية جامعة ستانفورد. مواد: "الصدق" (**Glanzberg 2009**) و "نظرية التفريغ فى الصدق" (**Stoljar & Damnjanovic 2012**) كذلك تحتوى على مناقشة جيدة للغاية، علاوة على ثبت مراجع مفيد جدًا.

كثير من العمل الخاص بنظريات التفريغ كانت وراءه مشكلة كيفية التعامل مع المفارقات كتلك التى تطرحها الدعوى "هذه الدعوى ليست صادقة". ونستطيع أن نجد تقديما جيدًا لهذه المقالات فى (2011) **Burgess & Burgess** وبيل **Beall** (2009) التى تكتشف طريقة جديدة لفهم المفارقات من الداخل كإطار عمل ضرورى لصاحب نظرية التفريغ.



الفصل السابع

الصدق القائم على نظريات التعدد

7 - 1: واحدية الصدق وتعددية الصدق

كل نظريات الصدق التى عرضناها حتى الآن كانت أحادية الصدق. بمعنى أنها تتعامل مع محمول الصدق باعتباره يقوم بشكل أساسى بنفس العمل كلما استخدم. ووفقًا لنظريتى التطابق والاتساق المنطقى، إذا قلنا أن دعوى ما صادقة فإننا نعنى بذلك أننا ننسب لها خاصية معينة. أى خاصية التطابق مع العالم، أو الاتساق مع منظومة مناسبة من الدعاوى. أما نظريات التفريغ فتسند لمحمول الصدق وظيفة منطقية معينة. فعندما نقول إن دعوى ما صادقة –بناءً على هذه النظريات– فإننا نعنى بذلك شيئا مكافئا للدعوى ذاتها.

وحديثا، قام بعض الفلاسفة بعملية استكشاف لإمكانية وجود مقاربة للصدق تتصف بالتعدد أكثر منها أحادية. فهناك نوعان رئيسيان من التعددية، يرتبطان أحيانًا بعمل كريسبن رايت **C.wright** أما التعددية البسيطة، فإن محمول الصدق فيها ينسب خصائص مختلفة للأقوال المختلفة **Discourses** أو الحالات المختلفة. فإذا قلنا إن الدعاوى العلمية صادقة، فربما كنا بذلك ننسب لها خاصية شديدة الشبه بالتطابق معها. أما إذا قلنا إن الدعاوى الأخلاقية أو الهزلية صادقة، فنحن فى هذه الحالة ننسب لها خاصية مختلفة، ربما تكون قريبة الشبه بما يعنيه أصحاب الاتساق المنطقى. النوع الثانى من التعددية هو وظيفية الصدق **Alethic functionalism** الذى وجد له مدافعا متحمسا هو مايكل لانش

M. Lynch. وبناء على هذه الوجهة من النظر، فإن صدق دعوى ما يتوقف على امتلاكها لخاصية تلعب "دور الصدق"، وخصائص أخرى مختلفة يمكنها أن تلعب ذلك الدور فى الأقوال المختلفة.

وهذا الفصل يصف بعض الاعتبارات التى حثت على ظهور نظريات التعدد، وفى نفس الوقت يقدم صورة موجزة لميزات ومساوئ التعددية البسيطة ووظيفية الصدق الأكثر وضوحًا. وكذلك يقيم نظريات التعدد بمعايير مبدأ التكافؤ وقيمة الصدق والتزاماتهما تجاه الواقعية ونقيض الواقعية.

7 - 2: مشكلة مجال التطبيق مرة أخرى

النظريات الإبستمولوجية ونظريات التطابق فى الصدق تشترك فى نقطة ضعف مهمة، هى مشكلة مجال التطبيق. انظر معى لهذه الدعاوى الأربع:

(1) متوسط البعد بين الأرض والشمس هو 96 مليون ميل.

(2) فيلم "مروضو الأشباح(*)" مضحك أكثر من فيلم قائمة شندلر.

(3) من الخطأ أن تسمح بالمعاناة إذا كان من السهل عليك الحيلولة دون ذلك.

(4) المرآة ليست مكسورة، ولكنها يمكن أن تنكسر.

هذه الدعاوى الأربع يمكننا أن نحكم عليها منطقيا بالصدق أو بالكذب. أما بالنسبة للنظرية الإبستمولوجية فى الصدق، فهى تبدو مقبولة إذا ركزنا على دعاوى مثل (2) أو ربما (3). والسبب الأساسى فى ذلك أن نقيض الواقعية تعد مقبولة بالنسبة لمثل هذه الدعاوى. إذ من الصعب تخيل أن يكون شيء ما مضحكا أو خطأ إن لم تكن هناك عقول لتدرك روح الدعابة فيها أو خطأها. من ناحية أخرى، تبدو النظريات الإبستمولوجية

(*) عرض هذا الفيلم فى دور السينما فى مصر بعنوان "صائدو الأشباح". المترجم.

مقبولة إذا ركزنا على دعوى مثل (1). فالمسافة بين الأرض والشمس تبدو مستقلة تماما عن قدرتنا على قياسها. وهنا يبدو أن نظرية التطابق فى الصدق تحقق نجاحا مع (1) بعكس (2) أو (3) أو (4) حيث تنتهى معها بنتائج هزيلة.

ومشكلة مجال التطبيق لنظرية فى الصدق هى مشكلة النجاح الظاهرى بالنسبة لبعض الحالات، فى مقابل النتائج الهزيلة بالنسبة لحالات أخرى. فنظريات التطابق تحقق نتائج جيدة فى الحالات التى تحقق فيها النظريات الإبستمولوجية نتائج هزيلة، والعكس بالعكس. ولكن لا توجد مقاربة تحقق نتائج جيدة فى كل الحالات. ففشلها فى التلاؤم مع كل الحالات التى نريد من نظرية الصدق أن تفسرها لنا يعد نقطة ضعف خطيرة لكلتا المقاربتين.

دعنا نتناول بمزيد من التفصيل كيف تصل مشكلة مجال التطبيق لنهايتها. بالنسبة للنظرية الإبستمولوجية فى الصدق، هناك ارتباط وثيق بين صدق دعوى ما وبين قدرتنا على معرفتها. فجزء مما يعنيه كون دعوى ما صادقة، هو قدرتنا تحت الظروف الملائمة على معرفتها. وبالتالى، فجزء مما يعنيه كون (1) صادقة هو قدرتنا فى الظروف الملائمة على معرفة أن الأرض تبعد عن الشمس مسافة 96 مليون ميل. وبالطبع، فالأخبار السيئة بالنسبة للنظريات الإبستمولوجية هى أن قدرتنا على "معرفة" المسافة بين الأرض والشمس لا صلة لها -فيما يبدو- بالمسافة بين الأرض والشمس. فسواءً كان القول بأن بعد الأرض عن الشمس هو 96 مليون ميل صادقا أو كاذبا، فالأمر مستقل تماما عن وجود أو عدم وجود أية عقول على الإطلاق. بل حتى لو افترضنا عدم وجود عقول نهائيا، فسيظل القول بأن بعد الأرض عن الشمس هو 96 مليون ميل صادقا (أو كاذبا).

والاستجابة العادية لصاحب النظرية الإبستمولوجية هى اعتناق نظرية نقيض الواقعية بعيدة المدى، ثم يؤكد بعد ذلك أن الصدق يعتمد على إمكانية المعرفة، ولو لدعوى مثل (1). فإذا كانت (1) صادقة، فسيؤكد هذا الإبستمولوجى أن سبب صدقها هو قدرتنا على معرفتها. ومع ذلك، فالمشكلة أنه من الواضح جدًا حدسيا أن المسافة بين الأرض والشمس مستقلة عن العقل مهما كانت أية نظرية إبستمولوجية فى الصدق صحيحة.

وبالنسبة لنظرية التطابق، قد يكون من السهل تفسير صدق (1) فى حين أن (2) و (3) و (4) يمثلون مشكلات أكثر صعوبة. فعلى صاحب نظرية التطابق أن يختار أحد أمرين. فإما أن ينكر إمكانية صدق (أو كذب) تلك الدعاوى، أو أن يقول لنا ما نوع الأشياء التى تتطابق معها هذه الدعاوى. ومن بين هؤلاء الثلاثة ((2) – (3) – (4)) ربما كانت (2) هى أسهلهم فى التوافق معها. فربما يستغرق الناس فى الضحك عند مشاهدتهم فيلم مروضو الأشباح، أكثر مما يفعلون عند مشاهدتهم فيلم قائمة شندلر. وربما يكون ذلك صفة العالم الذى تتطابق معه (2). غير أن ذلك قد لا يكون مقنعا تمام الإقناع، ما دام من غير الواضح أن القول "مروضو الأشباح فيلم أكثر هزلية من فيلم قائمة شندلر" يعنى نفس الشىء مثل القول "غالبا ما يضحك الناس عند مشاهدتهم فيلم "مروضو الأشباح" أكثر مما يفعلون عند مشاهدتهم فيلم قائمة شندلر".

أما الدعويان (3) و (4) فتمثلان مشكلة مستعصية لنظريات التطابق السببى. ففى نظرية التطابق السببى، فإن صدق (3) يتطلب خاصية "الخطأ" **wrongness** التى (a) تكتسبها أفعال السماح بالمعاناة مع إمكانية الحيلولة دونها. (b) تدعونا بالطريقة الصحيحة لاستخدام كلمة "خطأ" لوصف تلك الأفعال. وعلى الرغم من أننا نستطيع أن نفسر كيف يمكن لبعض الخصائص أن تدفعنا لإستعمال حدودًا معينة، مثل خصائص "لدينا شحنة سلبية أو كونى أرنب"، فمن الصعب جدا أن نفهم كيف يمكن لخصائص أخلاقية مثل مفهوم "الخطأ" أن تلائم النظام السببي. وهذا يضع أصحاب التطابق السببى فى مأزق: فإما أن ينسبوا للخصائص الأخلاقية قوى سببية غامضة، أو أن ينكروا أن (3) لها معنى حقيقى، وأنها موضوع للصدق أو الكذب. وأى من الخيارين ليس بالخيار الجيد. وهناك مأزق آخر مشابه يتعلق بالدعاوى المضادة للواقع مثل (4). عندئذ، يتوجب علينا إما أن ننكر أن للدعاوى قيمة صدق مطلقا، أو نبحث عن طريقة نختزل بها الدعاوى لتعبر عما لم يحدث ولكن يمكن أن يحدث، لتصبح دعاوى تعبر عما حدث بالفعل. وكلا الخيارين لا يبشر بالنجاح ولا أساس لهما.

أما نظرية التفريغ فقد نجت من مشكلة مجال التطبيق لأن أصحابها لم يعالجوا محمول الصدق باعتباره ينسب خاصية للدعاوى. فالحكم بأن (1) صادقة يعنى القول

بأن الأرض تبعد عن الشمس بمسافة 96 مليون ميل. وهو قول لا يتطرق لمسألة قابلية (1) للمعرفة، أو يؤكد أن (1) لها علاقة تطابق أساسية بالعالم. فتأكيد (2) معناه القول بأن مروضو الأشباح فيلم مضحك أكثر من فيلم قائمة شندلر. وبالتالى يمكننا أن نسأل السؤال الإضافى، أقصد لماذا كان الفيلم الأول مضحكًا أكثر من الثانى. أو –بشكل عام– ما الذى يجعلنا نظن أن أحد الفيلمين مضحك أكثر من الآخر. ولكن تلك أسئلة لا تحكم عليها نظرية الصدق بشكل مسبق. وعندما نقول أن (2) صادقة، لا نضعها جانبا بعيدا عن تلك الخلافات. ونفس الشىء يسرى على (3) و (4). فقد تكون هناك قضايا حقيقية عن طبيعة الخطأ، ولكن القول بأن (3) صادقة هو مجرد طريقة للقول بأنه من الخطأ السماح بالمعاناة التى يمكن الحيولة دونها، وإن كان ذلك لا يعنى أن نضع جانبا القضايا الحقيقية للميتا أخلاق. وبالمثل، فالقول بأن (4) صادقة معناه القول بأن المرآة لم تنكسر، ولكن يمكن أن تنكسر، دون أن نتخذ –بهذا المعنى– أى موقف من ميتافيزيقا التضاد مع الوقائع.

وتجنبها لمشكلة مجال التطبيق هو أحد أكبر الميزات التى تتميز بها نظرية التفريغ عن نظريات التطابق والنظريات الإبستمولوجية، وإن كان أصحاب نظرية التعدد يعتقدون أن لنظرية التفريغ من المشكلات الأخرى ما يجعلها نظرية غير مقبولة للصدق. والبدائل التى يطرحها صاحب نظرية التعدد تسعى لتجنب مشكلة مجال التطبيق، وفى نفس الوقت تجنب المشكلات الأخرى التى يجدها أصحاب نظرية التعدد لصيقة بنظرية التفريغ.

7 - 3: مشكلتان تواجهان نظرية التفريغ

ذهب كريسبن رايت إلى أن التفريغية نظرية متقلبة وغير مستقرة. ففى رأيه أننا إذا أخذنا نظرية التفريغ مأخذ الجد، فإنه يجب علينا فى نهاية الأمر أن نسلم بأن محمول الصدق يقوم بمهام أكثر من مجرد كونه وظيفة منطقية. بمعنى أنه ينسب خاصية. وحجة رايت تقوم على اعتبارات معيارية الصدق. وهى حجة معقدة بمعنى الكلمة، وإن كانت تستحق التوضيح بشىء من التفصيل.

وأحد الأفكار الأساسية التى اعتمد عليها رايت فى حجته هى فكرة القابلية المضمونة للتقرير(*) warranted assertibility فلكى تكون دعوى ما مضمونة التقرير، يجب أن تكون ملائمة، وتقدم المعلومات المتاحة والمفيدة لتقرير هذه الدعوى. مثال ذلك، أنه إذا كان الدليل المتاح يشير إلى أن القطة فوق الحصير، حينئذ، تكون "القطة فوق الحصير" هى التقرير المضمون. فإن لم يشر الدليل المتاح إلى أن القطة فوق الحصير، سيان أشار إلى أن القطة فى مكان آخر، أو لأنه غير كافٍ لأن يخبرنا بأى شىء عن مكان القطة. فى هذه الحالة تكون الدعوى "القطة فوق الحصير" غير مضمونة التقرير. فعندما تكون دعوى ما مضمونة التقرير. فيمكننا أن نقول إن تقرير هذه الدعوى تقرير "مبررّ".

ويعتقد رايت أن نظرية التفريغ يجب أن تلتزم بهاتين الدعويين الأساسيتين والمعرّفتين:

(5) محمول الصدق هو أداة منطقية خالصة، أو أداة لغوية. ونتيجة الحكم بأن دعوى ما صادقة هى نفس الشىء الذى ينجزه الواحد منا عندما يقرر الدعوى ذاتها. (رايت, 1992 (P.14

(6) الصورة التخطيطية للا اقتباس (بمعنى: P صادقة إذا، وفقط إذا P) تمدنا فعليًا بكل شىء نحتاجه لتفسير وظيفة محمول الصدق (رايت 1992, P.14).

ونستطيع أن نسمى (5) بمبدأ الهبوط السيمانطيقى The Principle of Semantic descent

ونسمى (6) بمبدأ الصورة التخطيطية للتكافؤ The Equivalence schema principle

---

(*) قرر المسألة أى وضحها وحققها. والتقرير هو الحكم بصدق القضية إيجابا وسلبا. ومنه مبدأ التقرير Principle of assertion عند كوتورا. وهو مبدأ منطقى ينص على أنه إذا أوجبت علاقة التضمن أن يلزم عن صدق الفرض صدق الدعوى. أمكن إثبات الدعوى إثباتا مستقلا عن الفرض. المترجم.

ويعتقد رايت أن (5) و (6) يفرضان على أصحاب نظرية التفريغ وجهة نظر غير متسقة، بحيث يكون الصدق والقابلية المضمونة للتقرير كلاهما "معيارين مختلفين" للتقرير وفى نفس الوقت ليسا "معيارين مختلفين" للتقرير.

ومعيار التقرير هو طريقة يمكن بها للتقرير أن يكون صحيحًا أو مقبولا. ومن الواضح أن القابلية المضمونة للتقرير هى معيار للتقرير. فإذا كان تقرير دعوى ما مضمونا بالمعلومات المتاحة، فسيكون ذلك سببا لتقرير الدعوى، أو لقبول أو التصديق على تقريرها. فهى طريقة يكون بها التقرير صحيحا أو صوابا.

وربما كان من الواضح أن الصدق هو المعيار الثانى والمختلف للتقرير. وصحة التقرير لا تنحصر فحسب فى وجود الدليل المناسب الذى يدعمه، بل يكون صحيحا أيضا عندما يكون دقيقا فى التعبير عن العالم. فإذا كانت الدعوى صادقة، فسيكون ذلك سببا لتقريرها، أو قبول أو التصديق على تقريرها.

فإذا نظرنا لمبدأ الصورة التخطيطية للتكافؤ، فسيبدو الأمر وكأن هناك اتجاها لأن يكون نوعًا من الدعاوى الصادقة دون أن يكون تقريرًا مضمونا. لنفرض –مثلا– أنه لم تتوافر لدينا معلومات عن مكان القطة. حينئذ، لن تكون لهذه الدعاوى قابلية مضمونة للتقرير:

(7) القطة فوق الحصير.

(8) القطة ليست فوق الحصير.

وعلى الرغم من ذلك، لن يكفى القول بأن القطة فوق الحصير، ولا القطة ليست فوق الحصير، ولا مبدأ الصورة التخطيطية للتكافؤ، بأن يقدم لنا ثنائية شروط الصدق تلك:

(9) "القطة فوق الحصير" صادقة إذا، وفقط إذا كانت القطة فوق الحصير.

(10) "القطة ليست فوق الحصير" صادقة إذا، وفقط إذا كانت القطة ليست فوق الحصير.

وأينما وجدت القطة، فإما أن تكون (7) صادقة أو (8) صادقة. وأيما كان أحدهما صادقا، فهو لا يمثل قابلية مضمونة للتقرير.

تلك هى الطريقة التى برهن بها رايت على أن أصحاب نظرية التفريغ مجبرون على اعتبار الصدق معيارًا مختلفًا عن القابلية المضمونة للتقرير. إذ من غير الممكن أن يكونا نفس المعيار لأن الدعوى يمكن أن تكون صادقة دون أن تكون مضمونة التقرير. ومع ذلك، ذهب إلى أن أصحاب نظرية التفريغ مضطرون أيضا لاعتبار الصدق هو نفس معيار القابلية المضمونة للتقرير. وهذا هو السبب الذى جعل رايت يعتقد أن نظرية التفريغ غير متسقة فى نهاية الأمر.

ويعتقد رايت أن على أصحاب نظرية التفريغ أن يفهموا أن الصدق والقابلية المضمونة للتقرير هما نفس المعيار الواحد، لأننا –فيما يقول– سنقرر بالضبط نفس الدعاوى –ونقبل ونصدق على، أو نسمح بتقرير نفس الدعاوى بالضبط إذا حددنا بدقة أى الدعاوى هى التى سنقررها على أساس الصدق أو على أساس الضمان. لنفرض أنك تحاول أن تحدد بدقة ما إذا كان لك أن تقرر أن القطة فوق الحصير، وأنك اتخذت قرارك هذا على أساس أنه قد يكون صادقا. بمعنى أنك تنوى أن تقرر ذلك لو كان صادقا، وأن لا تقرر ذلك فيما لو لم يكن صادقا. ويمكن أن يكون سندك فى اتخاذ قرارك هو ما تملكه من دليل، وإلى أى حد يدعم بشكل جيد الدعوى بأن القطة فوق الحصير. فإن دعمها بشكل جيد بما يكفى لتبرير اعتقادك لصدق الدعوى، فسوف تقرر الدعوى، وإلا فلن تقررها.

وعلى الرغم من أن الفضل فى ذلك يرجع جزئيا لثنائية شروط الصدق، فإن لديك ما يبرر اعتقادك بأن القطة فوق الحصير اعتقاد صادق فى نفس الظروف بالضبط التى كان لديك ما يبرر الاعتقاد بأن القطة فوق الحصير. ومن ثم، ستحكم بأن "القطة فوق الحصير" دعوى صادقة فى نفس الحالات بالضبط التى ستحكم فيها أنها مضمونة التقرير. وسواء حددت بدقة أن ما ستقرره يستند إلى اعتبارات الصدق أو الضمان فسوف تقوم أنت بنفس التقريرات بالضبط.

ويعتقد رايت أن ثنائية شروط الصدق ومعها القواعد اللغوية لمحمول الصدق لا تكفيان وحدهما لتفسير كيف يمكن للصدق والضمان أن يكونا نوعين مختلفين من الصحة عندما نعتبر نفس الدعاوى بالضبط صحيحة بالمعنيين. ولذلك فهو يعتقد أن على أصحاب نظرية التفريغ أن يعتبروا الصدق والضمان هما نفس شكل الصحة، ونفس معيار التقرير. ومع ذلك، فهذا يتناقض مع التزام نظرية التفريغ بأن الصدق والضمان شكلان مختلفان من الصحة.

وهناك بعض صور الاعتراض الممكنة والمهمة على حجة رايت سوف نرجئ مناقشتها إلى الفصل التالى (انظر فقرة 8.4) وبدلاً من ذلك، دعنا نلقى نظرة على اعتراض ثانٍ على وجهة النظر التفريغية عرضه مايكل لانش فى إطار تطويره لرؤيته الخاصة لنظرية التعدد.

وكما هو الحال مع رايت، كان الدافع وراء لانش جزئيا هو التفكير العميق فى الجوانب المعيارية للصدق. ففى اعتقاده أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للمفهوم الحقيقى للصدق على وجه الخصوص: (a) أن يكون الصدق هو هدف الاعتقاد. (b) أن تكون للصدق قيمة. يضاف إلى ذلك، وربما على نحو أكثر أهمية، اعتقاده بأن على مفهوم الصدق أن يقوم بوظيفة تفسيرية ذات أهمية خاصة. وهو يرى أن نظرية التفريغ لا تنسجم مع أى من هذه الأفكار.

دعنا نبدأ بفكرة أن الصدق هو هدف الاعتقاد. والفكرة تقول أن هناك نوعًا من النجاح أو الفشل يلحقان بشكل خاص بالمعتقدات التى نميزها بألفاظ مثل "صحيح" و "غير صحيح" Correct & Incorrect. وكما هو الحال فى لعبة الشطرنج عندما نحرك قطعة ما بهدف الفوز فى المباراة، فنقول هذه الحركة صحيحة أو غير صحيحة، كذلك المعتقدات توصف بأنها صحيحة أو غير صحيحة بالنسبة لغاية معينة أو هدف. وبالطبع يكون المعتقد صحيحا عندما يكون صادقا، ويكون غير صحيح عندما يكون كاذبًا.

وعلى النحو الذى فهم له لانش الأمر، فإن المسألة ليست ببساطة أن بياض الثلج يجعل اعتقادنا بأن الثلج أبيض صحيحًا، واخضرار العشب يجعل اعتقادنا بأن العشب أخضر صحيحا، وأولية الرقم 17 يجعل اعتقادنا بأن 17 رقم أوّلى اعتقاد صحيح. بل على

العكس من ذلك، هناك تصور للصحة يطبق على معتقداتنا بصرف النظر عن محتواها، وأنه -للأهمية- هو نفسه بالنسبة لأى معتقدين صحيحين أيا كانا. ولكى يكون لفكرة المعتقد الصحيح أو غير الصحيح معنى، نحن بحاجة لتعيين خاصية ما أو صفة تكون مشتركة بين كل المعتقدات الصحيحة وحدها. ويرى لانش أن هذه الصفة هى الصدق (2009b, P.. 112).

ولكن، لماذا يتوجب علينا الاعتقاد بأن هناك صفة واحدة تتشارك فيها كل المعتقدات الصحيحة وحدها؟ لنفرض أنك اكتسبت معتقدًا جديدًا، وليكن الاعتقاد بأن:

(11) بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous.

هذا المعتقد قد يكون صحيحا أو غير صحيح، ولكننا نعرف ماذا يعنى للمعتقد أن يكون صحيحًا حتى لو لم نعرف ماذا تعنى (11). وهو أمر له أهميته عند لانش لأننى إن لم أعرف ماذا تعنى (11) فلن أستطيع أن أعرف أن:

(12) الاعتقاد بأن بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous اعتقاد صحيح إذا، وفقط إذا كانت بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous

ولكنى أستطيع أن أعرف أن:

(13) المعتقد بأن بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous صحيحًا إذا، وفقط إذا كان صادقا.

ولكن من وجهة نظر نظرية التفريغ أن (13) تكافئ (12). وبالتالى، يبدو أن نظرية التفريغ مجبرة على شىء مستحيل. بمعنى أننا نستطيع أن نعرف (12) دون أن يكون فى مقدورنا أن نفكر فى مسألة أن بعض أسماك الأقيانوس ovoviviparous. من ناحية أخرى، لو كان الصدق خاصية حقيقية تتشارك فيها كل المعتقدات الصحيحة وحدها، فلن تكون هناك مشكلة. فربما لا أعرف ماذا تعنى (11). ولكنى أعرف معتقدا له هذا المحتوى، وأنه صحيح إذا، وفقط إذا كان صادقا.

ويرى لانش أيضا أن نظرية التفريغ غير قادرة على أن تضع فى اعتبارها الدور الذى يلعبه مفهوم الصدق فى التفسيرات. فهناك نوعان من التفسيرات لهما أهمية خاصة فى هذا المقام. أحدهما هو تفسيرات "المعنى". فوفقا لأكثر صور الفهم الفلسفى شيوعا لمفهوم المعنى، فإن تفسير ما تعنيه جملة تصريحية، هو تفسير للشروط التى تكون بمقتضاها صادقة، والشروط التى تكون بمقتضاها كاذبة. وهو ما يسمى تقديم "شروط الصدق" للجملة. ولكن انظر الآن للعلاقة بين شروط الصدق لهاتين الجملتين:

(14) الثلج أبيض.

(15) يوجد كعك فى برطمان الكعك.

فإذا كان الصدق قويا، فسيكون هناك شىء مهم تشترك فيه شروط الصدق تلك. فكون الثلج أبيض مسألة ضرورية وكافية لكى تمتلك الدعوى "الثلج أبيض" هذه الخاصية القوية. وكون الكعك فى برطمان الكعك مسألة ضرورية وكافية للدعوى "يوجد كعك فى مرطبان الكعك لكى تمتلك نفس الخاصية الحقيقية. فنحن نفهم معانى الجمل بحدود من علاقتهابخاصية الصدق. ولكن بالنسبة لنظرية التفريغ، فإن الصدق لا يمكنه أن يلعب مثل هذا الدور التفسيرى. فهى لا تحتاج لأى شىء مشترك هام بين علاقة جملة ما بشروط صدقها، وبين علاقة أى جملة أخرى بشروط صدقها الخاصة بها.

ويلعب مفهوم الصدق –فيما يبدو– دورًا أيضا فى تفسير أفعالنا الناجحة. لنفرض أننا –أنا وأنت– اتفقنا على موعد نلتقى فيه فى مقهى شوك **Chuck's Cafe** الساعة الثالثة. وأنا لدى اعتقاد صادق عن زمن ومكان التقائنا. وأن صدق هذا الاعتقاد مهم فى تفسير كيف يتم الالتقاء بنجاح. أما الرؤية التفريغية لهذا التفسير فتقول ببساطة إننا نجحنا لأن (a) لدينا موعدًا نلتقى فيه فى مقهى شوك الساعة الثالثة. ولأننى (b) أعتقد أن لدينا موعدًا نلتقى فيه فى مقهى شوك الساعة الثالثة. ولكن ما أهمله هذا التفسير هو أنه إذا كان الموعد فى زمان ومكان مختلفين، ثم ظل اعتقادى صادقا، فنحن قد نجحنا أيضا. فالتفسير التفريغى يعتمد على تفصيلات معينة عن متى وأين، أعتقد أننا سنلتقى وفقا لها. وهو لا يفسر –وبصرف النظر عن تلك التفصيلات– حقيقة أن صدق اعتقادى يلعب دروًا فى نجاحنا.

وعلى الرغم من أن أصحاب نظرية التفريغ يمكنهم أن يستجيبوا لهذه الاعتراضات (انظر الفصل السابق والفصل اللاحق)، فإن لانش يرى أن الموقف النظرى العام هو كما يلى: تواجه النظريات الإبستمولوجية ونظريات التطابق مشكلة مجال التطبيق. ولكن نظرية التفريغ فشلت فى إنصاف فكرة أن الصدق هو نوع من الصحة، وفشلت أيضا فى إنصاف الوظيفة التفسيرية لمفهوم الصدق. وهو يؤمن بأن نوعا معينا من التصور التعددى للصدق يمكنه تجنب تلك المشكلات.

7 - 4: التعددية البسيطة ووجهة نظر رايت

أقصر الطرق لمحاولة حل مشكلة مجال التطبيق هو التعددية البسيطة. ففى التعددية البسيطة تختلف طبيعة الصدق باختلاف الموضوعات. ففى بعض الأحيان يكون الصدق هو التطابق، وفى أحيان أخرى يكون الصدق إبستمولوجيا بطريقة ما. حتى كواين الذى عادة ما يدافع عن اللا اقتباس، لاحظ مرة أن شيئا ما يشبه نظرية التطابق فى الصدق يستخدم فى العلم، فى حين أن الأخلاق تتطلب نظرية فى الاتساق المنطقى (Quine 1981)

ورؤية كريسبن رايت للتعددية هى تطوير للفكرة الأساسية البسيطة للتعددية. فقد قدم تفسيرًا لما تحتاجه خاصية ما لكى تكون خاصية صدق لموضوع معطى، أو –بمصطلح رايت– "لمقال" Discourse. تضاف إلى ذلك رغبته فى فعل ذلك فى الوقت الذى يضع فى حسابه البعد المعيارى للصدق الذى تكشف عنه حجته عن الوضع المتقلب لنظرية التفريغ.

وكانت إستراتيجية رايت هى تعيين عدد من "الملاحظات المبتذلة" عن الصدق، بما فيها هذه : (1990, P.34).

(16) لكى تقرر دعوى ما، اعرضها بوصفها صادقة.

(17) إذا أمكن لدعوى ما أن تكون صادقة أو كاذبة، فلديها بالمثل إمكانية نفى كونها صادقة أو كاذبة.

(18) لكى تكون دعوى ما صادقة، يجب أن تتطابق مع الوقائع.

(19) قد يكون لعبارة ما تبريرها دون أن تكون صادقة، والعكس بالعكس.

وربما تحتاج (18) لبعض التوضيح، أقصد الملاحظة المبتذلة عن أن الصدق هو التطابق مع الوقائع. إنها ليست تقريرًا لنظرية التطابق فى الصدق. دعنى أذكرك بما جاء فى الفصل الخامس من أن التطابق لا خلاف حوله. وأنه محايد من بين كل نظريات الصدق. وبهذا المعنى، فإن عبارة "التطابق مع الوقائع" هى مجرد تعبير آخر لكلمة "صادق"، دون أن تورطنا آليا فى ميتافيزيقا الوقائع، أو علاقة تطابق بعينها. هذه الثانية، أى المعنى الذى لا خلاف حوله هو الذى له صلة بالملاحظة المبتذلة **Platitude**.

وأى خاصية تستوفى "الملاحظات المبتذلة" لمقال معطى، هى خاصية صدق لهذا المقال فيما يرى رايت. ومن الممكن تماما أن تكون الخصائص المختلفة هى خصائص صدق لمقالات مختلفة. ومن بين خصائص الصدق التى ناقشها رايت، اثنتان: هما القابلية الأكبر للتقرير **Super assertibility** والثانية هى التى سأسميها "التطابق القوى" **Robust correspondence**

وتعتبر دعوى ما قابلة للتقرير عندما تكون هناك حقائق أو معلومات نستطيع أن نبرر بها تقريرها. ومع ذلك، لاحظ أن الدعوى يمكن أن تكون قابلة للتقرير أيضا على الرغم من وجود حالة أفضل من المعلومات من شأنها أن تحول دون إمكانيتنا على تبرير تقريرها. لنفرض مثلا أن لدينا معلومات بأن جونز قال بأنه يريد أن يكون فى فانكوفر هذا الأسبوع، حينئذ سيكون لدى مبرر لتقرير أن جونز فى فانكوفر. ولكن إذا رأيت جونز يتجول أيضا فى ألامو فى سان فرانسيسكو المكسيك، فإن تطور معلوماتى سيقوض أى تبرير كان لدى لتقرير أن جونز فى فانكوفر.

وتكون الدعوى ذات قابلية أكبر للتقرير، ليس فحسب عندما تتوافر حالة من المعلومات تبرر تقريرها، بل وسيظل تبريرها قائما أيضا مهما يكن التطور أو التوسع الذى يلحق بحالة المعلومات (**1992, P.47**، رايت). وبالنسبة لبعض المقالات فإن القابلية الأكبر للتقرير قد تبرر الملاحظات المبتذلة. والمثال الذى يضربه رايت مثال هزلى يبعث

على الضحك. دعنا نرى كيف يمكن للقابلية الأكبر للتقرير أن تبرر (13) – (16). وبالتالى تقوم بوظيفة خاصية الصدق لمقال عما هو هزلى. ضع فى اعتبارك بشكل خاص دعوى أن نكتة بيل مضحكة.

فمن غير المحتمل لنكتة ما أن تكون مضحكة بينما هى غير قابلة للمعرفة، أو غير قابلة للمعرفة بأنها غير مضحكة. فالشئ يكون مضحكا إذا، وفقط إذا كان من الممكن معرفة أنه مضحك. علاوة على ذلك، فأى دعوى قابلة للمعرفة هى أيضا ذات قابلية أكبر للتقرير. وقد برهن رايت على أن هذه المسائل تتضمن أن نكتة بيل مضحكة إذا، وفقط إذا كانت ذات قابلية أكبر للتقرير بأن نكتة بيل مضحكة. وهذا –فيما يبدو– كافيا للبرهنة على أن القابلية الأكبر للتقرير تبرر (18)، ملاحظة التطابق المبتذلة (معرّبة بدقة).

والدعوى بأن نكتة بيل مضحكة يمكن تبريرها دون أن تكون لديها قابلية أكبر للتقرير. فقد سمعت أن بيل حكى النكتة لجمهرة من الناس، الذين ما لبثوا أن أغرقوا فى الضحك، ولكن بعد أن كنت قد سمعت النكتة بنفسى من قبل ولم أجدها مضحكة. ثم علمت أن المستمعين الأصليين قد تعاطوا عقاقير تجعلهم يستجيبون لأى شىء يسمعونه كما لو كان مضحكا. وحيث إن الدعوى يمكن تبريرها دون أن تكون لديها قابلية أكبر للتقرير. إذن، فالقابلية الأكبر للتقرير تبرر (19) فيما يبدو.

والقابلية الأكبر للتقرير تطبق على الجمل التصريحية **Declarative Sentences**. وأى جملة تصريحية يمكنها أن تكون قابلة أكبر للتقرير أو لا. وهذا هو سبب أن القابلية الأكبر للتقرير تبرر (17)، أى الملاحظة المبتذلة بأن أى شىء يمكنه أن يكون صادقا أو كاذبا يملك أيضا نقيض إمكانية أن يكون صادقا أو كاذبا.

وأخيرًا، دعنا نعتبر (16) هى الملاحظة المبتذلة التى تقول بأن تقرير شىء ما معناه أن تقدمه بوصفه صادقا. فلنفرض أن شخصا ما قرر أن نكتة بيل مضحكة. فهل قدمها بوصفها ذات قابلية أكبر للتقرير؟ وفى رأى رايت أن ذلك ممكن. والتفسير هو أن شخصا ما عندما يعمل تقريرا، فإنه يقدم نفسه باعتبار أن لديه معلومات تبرر ذلك التقرير. ومن ثم، يقدم الدعوى بوصفها قابلة للتقرير على أدنى تقدير. أضف إلى ذلك، أنه لو توقع شخص

ما أن تطرأ تحسينات على معلوماته مستقبلا بحيث تقوض تبريره فى تقرير الدعوى. حينئذ يفقد تبريره لهذه الدعوى الآن. فإذا توقعت أن أعلم فيما بعد أن نكتة بيل ليست مضحكة، حينئذ لن أكون مخولا بتبرير التقرير بأنها مضحكة الآن. هذه النقطة الأخيرة يمكن تقويتها. بمعنى أنه لا يجب علىّ فحسب أن أتوقع فى المستقبل أى معلومات تقوض تبريرى، بل يجب علىّ أيضا أن أتوقع أى معلومات فى المستقبل لا تؤدى إلى تقويض تبريري. فإذا اعتقدت أن تبريرى قد يقوض فى المستقبل، فلا ينبغى لى أن أقول صراحة إن نكتة بيل مضحكة. ولكن بدلاً من ذلك أقول شيئا ما بحذر، كالقول بأن نكتة بيل "تبدو" مضحكة، أو نكتة بيل "يحتمل" أن تكون مضحة، أو "بقدر ما أستطيع" أن أعبر فإن نكتة بيل مضحكة. ويترتب على ذلك أننى لو قررت صراحة أن نكتة بيل مضحكة، فإننى فى هذه الحالة أقدم الدعوى بأن نكتة بيل مضحكة ليس فحسب بوصفها مضمونة القابلية للتقرير، بل وكذلك دعوى متينة. إننى أقدمها بوصفها ذات قابلية أكبر للتقرير.

بل حتى لو كانت القابلية الأكبر للتقرير هى الصدق فى بعض المقالات، فقد لا تكون هى الصدق فى كل المقالات. ففى المقالات التى تبدو الواقعية مناسبة لها، فإنها تقتضى شيئا يفوق القابلية الأكبر للتقرير. وربما كان تخمين جولدباخ صادقا دون برهان. وفى هذه الحالة لن تكون القابلية الأكبر للتقرير، برغم صدقها. فبعض الدعاوى الخاصة بحالات الأشياء البعيدة فى الزمان أو المكان قد لا تكون لها قابلية أكبر للتقرير، ومع ذلك قد تظل صادقة. وفى مثل هذه المقالات يبدو الصدق وكأنه شىء أكثر من مجرد القابلية الأكبر للتقرير. إنه شىء آخر يستحق اسم "التطابق القوى".

والتطابق القوى هو التطابق الذى يعنيه أصحاب نظرية التطابق. وهو ما يشير إليه القول بأن الصدق هو تطابق مع الوقائع عندما نفهمه بأنه يخبرنا بأكثر من أن دعوى ما صادقة ببساطة، عندما (وفقط عندما) تكون الأشياء هى ما تخبرنا به عن نفسها. والتطابق القوى يتضمن اثنين من المكونات المهمة، هما علاقة التطابق ثم الوقائع أو الحالات فى العالم التى تتطابق معها الدعاوى الصادقة.

فلماذا يتوجب علينا أن نعتقد بأن الصدق بالنسبة لمقال ما (كالعلم مثلا) هو تطابق قوى أكثر منه مجرد قابلية أكبر للتقرير؟ ويناقش رايت عديدًا من الأسباب، ولكن واحدًا من أهمها هو ما يلى: تصور حالات ما، يظهر أن مقالاً ما يشغل نفسه بها، وليكن: ما هى الأشياء المضحكة، وما هى الأشياء الصحيحة أخلاقيا، وما هى كمية الحرارة التى تولدها التفاعلات الكيميائية، وما هو طقس الغد..إلخ. فما الدور الذى تلعبه هذه الحالات فى التفسيرات؟ وما نوع الأشياء التى تفسرها طرافة نكتة بيل وما تثيره من ضحك؟

هاكم بعض الاحتمالات:

(20) إن ما تثيره نكتة بيل من ضحك يفسر سبب اعتقاد كل إنسان بأنها مضحكة. (ربما – اللهم إلا إذا كانت النكتة مضحكة لأن كل إنسان يعتقد أنها كذلك).

(21) إن ما تثيره نكتة بيل من ضحك يفسر سبب ضحك كل إنسان منها (بشكل غير مباشر– يضحكون لأنهم يعتقدون أنها مضحكة، ويعتقدون أنها مضحكة لأنها كذلك).

(22) إن ما تثيره من ضحك يفسر سبب حضور الشرطة للحفل. (بشكل غير مباشر– حضرت الشرطة استجابة لشكوى الجيران من الضوضاء التى يحدثها ضحك الناس على النكتة المضحكة).

لاحظ أن ما تثيره النكتة من ضحك فى كل حالة، إما أنه يفسر أحكام الناس على طرافتها، أو –إذا كانت تفسر شيئا آخر– فإنها تفعل ذلك بطريقة غير مباشرة عن طريق تفسير أحكام الناس عليها.

قارن ذلك بحالة كوننا تحت إغراء أن نكون واقعيين بالنسبة للدعوى بأن السماء أمطرت طوال الليل فى الليلة السابقة. فإن مطر الليلة السابقة لا يفسر فحسب اعتقادات بعض الناس عن نتيجة أنها أمطرت فى الليلة السابقة، بل يمكنه أيضا أن يفسر أشياء أخرى من قبيل:

(23) فاض الجدول على ضفتيه لأنها أمطرت طوال الليل فى الليلة السابقة.

(24) توجد بركة صغيرة عند نهاية طريق السيارات، لأنها أمطرت طوال الليل فى الليلة السابقة.

(25) النباتات التى فى الحديقة سقيت جيدًا لأنها أمطرت طوال الليل فى الليلة السابقة.

(26) زحفت ديدان الأرض على الفناء، لأنها أمطرت طوال الليل فى الليلة السابقة وهكذا.

فكون السماء أمطرت الليلة السابقة يفسر بوضوح منظومة واسعة من الأشياء، بشكل مستقل عن علاقتها باعتقادنا أنها أمطرت الليلة السابقة. فعندما يظهر أن مقالاً ما يعالج مثل هذه الحالات، فإن لدينا –فيما يرى رايت– سببًا للاعتقاد بصدق هذا المقال عندما يتجاوز مجرد القابلية الأكبر للتقرير، ويتضمن بدلا من ذلك علاقة تطابق قوى مع وقائع مستقلة عن العقل.

وهكذا، فالحجة الإجمالية لنظرية التعدد لها أجزاء عدة. أولا، يعتقد رايت أن نظرية التفريغ عاجزة عن إنصاف فكرة أننا لا نطمح أن تكون تقريراتنا مبررة فحسب، بل أيضًا صادقة. وهذان هما الهدفان المختلفان. وثانيا، هو يعتقد أن هناك بعض المجالات الخاصة بالمقال، كالمناقشات المتعلقة بما هو مضحك، يبدو الصدق فيها صدقا إبستمولوجيا. ومجالات أخرى كالمناقشات حول المسائل العلمية للواقع، حيث لا يبدو الصدق فيها إبستمولوجيا، بل أقرب ما يكون مما يخبرنا عنه أصحاب نظرية التطابق. وفى رأيه أن وجهة النظر الأفضل هى أن بعض المقالات يكون الصدق فيها إبستمولوجيا، والبعض الآخر يكون له شكل من أشكال التطابق. ووجهة نظره تلك نجدها منفتحة على إمكانية نظرية تعددية أكثر شمولا، حيث يتغير الصدق الإبستمولوجى من مقال لمقال، ونفس الشىء بالنسبة لصدق التطابق.

7 - 5: التعددية البسيطة، والمركبات المختلطة، والاستدلالات المختلطة

تواجه التعددية البسيطة، حتى كما فصّلها رايت، مشكلتان غاية فى الأهمية. هاتان المشكلتان دفعتا لانش لرفض أسلوب رايت فى التعددية، وأيضًا فى الشكل الوظيفى للتعددية، الذى صممه خصيصا لحلهما.

الأولى هى مشكلة "المركبات المختلطة" **Mixed Compounds**. لنفرض – كما يدعونا رايت لذلك– أن الصدق له القابلية الأكبر للتقرير للدعاوى الخاصة بما هو مضحك، ولكن الصدق هو التطابق بالنسبة للدعاوى الخاصة بالأعداد الذرية للعناصر. والمركبّ المختلط هو جملة تربط دعاوى مكونة من اثنتين أو أكثر من المقالات المختلفة. والجملة التالية هى مثال على المركب المختلط.

(27) الواحد الخاص بالراهبة فى مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية، والعدد الذرى للذهب هو 79.

The one about the nun at the dude ranch is very funny, and the atomic number of gold is 79.

فما عساه يكون الصدق بالنسبة لمركب مثل (27) ؟ فالجملة تضم شيئين مقترنين. وتكون صادقة إذا، وفقط إذا كان كل من جزئيها صادقا. وهذا يعنى أن الجملة عاليه تكون صادقة إذا كان الواحد الخاص بالراهبة فى مزرعة المواشى المتأنقة مضحكًا للغاية وصادقًا، وكان العدد الذرى للذهب هو 79 هو أيضا صادقا.

فإذا افترضنا أن الصدق بالنسبة لهذا المركب هو التطابق، فإن هذا الثنائى المقترن سيكون صادقا إذا، وفقط إذا كان كل من جزئيه له خاصية صدق التطابق. غير أن "العدد الذرى للذهب هو 79" قد تكون له هذه الخاصية، بينما "الواحد الخاص بالراهبة فى مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية" ليس له هذه الخاصية. إنه جزء من مقال حيث لا يوجد مثل هذا الشىء الذى يمكن أو لا يمكن أن يتطابق مع واقعة. فالصدق فى هذا المقال صدق

إبستمولوجى. وبالتالى، إذا كان الصدق بالنسبة لهذا المركب هو صدق تطابق، فسيكون هذا المركب لا محالة كاذبًا.

إذن، فلنفرض أن صدق هذا المركب هو القابلية الأكبر للتقرير. إذن من المعقول أن يكون الجزآن كلاهما، لديهما القابلية الأكبر للتقرير. وأقصد بهما الواحد الخاص بالراهبة فى مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية" ثم "العدد الذى للذهب هو 79". إلى هذا الحد، الأمر حسن للغاية. ولكن ماذا لو استبدلنا بالجزء الثانى من الجملة شيئا صدقه غير قابل للمعرفة ؟ مثال ذلك، ما الذى بوسعنا أن نفعله مع مركب كهذا:

(28) الواحد الخاص بالراهبة فى مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية، ويوجد كوكب غير مأهول خارج المخروط الضوئى للأرض.

(إننى افترض أن وجود مثل هذا الكوكب صادق وغير قابل للمعرفة. فإن لم تكن تلك هى الحالة، إذن استبدلها بأى صدق آخر غير قابل للمعرفة). والآن نحن لدينا ما يعادل نفس المشكلة كالتى كانت لدينا من قبل. بل حتى لو كان "الواحد الخاص بالراهبة فى مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية" له القابلية الأكبر للتقرير، فإن "يوجد كوكب غير مأهول خارج المخروط الضوئى للأرض" ليس له هذه القابلية. وبالتالى، يبدو أن الدعوى محكوم عليها بالكذب بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود كوكب غير مأهول خارج المخروط الضوئى للأرض.

إن المشكلة بالنسبة للمركبات المختلطة أنها تربط بين جمل من مقالات مختلفة ذات خصائص صدق مختلفة، ولا توجد طريقة نحسم بمقتضاها أى ترجمة صدق للمقال هو الذى يطبق على المركب. وأحد الطرق المنطقية لتجنب هذه المشكلة أن نشترط أن لا تنتمى المركبات المختلطة للمقالات الخاصة بمكوناتها، بل تنتمى لمقال آخر بتنوعاته الخاصة للصدق. مثال ذلك، أن الواحد منا يمكنه أن يتبنى الرأى الذى يقول (i) الصدق الخاص بالكوميديا ذو قابلية أكبر للتقرير (ii) الصدق الخاص بالأعداد الذرية للعناصر هو صدق

تطابق (iv) [*] الصدق بالنسبة للمركبات المختلطة هو خاصية تتركب من القابلية الأكبر للتقرير جنبا إلى جنب مع التطابق على غرار ما يلى:

(29) إذا كانت P دعوى عن الكوميديا، وQ دعوى عن الكيمياء، إذن Q و P صادقتان إذا، وفقط إذا كانت كل من P ذات قابلية أكبر للتقرير و Q تتطابق بقوة مع الوقائع.

(30) إذا كانت P دعوى عن الكوميديا، وQ دعوى عن الكيمياء. إذن P أو Q صادقة إذا، وفقط إذا، إما أن تكون P ذات قابلية أكبر للتقرير، أو Q تتطابق بقوة مع الوقائع.

وهكذا...

والآن، دعنا نفترض أن إستراتيجية كتلك يمكن أن تنجح. ولكننا مع ذلك يمكن أن نصطدم بمشكلة أخرى (ظلت كامنة فى الخلفية طوال الوقت) وهى مشكلة الاستدلالات المختلطة Problem of mixed inferences انظر للحجتين التاليتين (Tappolet 1997) :

(31) قطط مبتلة

P1 القطط المبتلة مضحكة

P2 تابى Tappy قطة مبتلة

C [**] إذن تابى مضحكة

(32) الراهبات والأعداد

P1 الواحد الخاص بالراهبة فى مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية.

P2 العدد الذرى للذهب هو 79.

(*) هكذا جاء النص من دون (iii). المترجم .

(**) حرف C يرمز للنتيجة Conclusion وحرف P يرمز للمقدمة Premise. المترجم .

C إذن الواحد الخاص بالراهبة فى مزرعة المواشى المتأنقة مضحك للغاية، والعدد الذرى للذهب هو 79.

ففى الاستدلالات المختلطة، تأتى المقدمات من مقالات مختلفة. "فالقطط المبتلة" تستدل نتيجة عما هو مضحك، من مقدمة عما هو مضحك، ومقدمة عن أن تابى مبتلة (حيث يميل صاحب نظرية التعدد للقول بأن الصدق هو التطابق). ونتيجة "الراهبات والأعداد" هى مركب مختلط. وأن مقدمات تلك الحجة جاءت من مقالين مختلفين.

وحدسيا، فإن الاستدلالين كلاهما صحيح. والاستدلالات الصحيحة يفترض أن تكون حافظة للصدق. والتعريف (اللا تعددى) العادى لحفظ الصدق هو ببساطة أنه عندما يكون هناك استدلال حافظ للصدق، فإن صدق كل مقدماته تضمن منطقيا صدق النتيجة أيضا. ويرى بعض الفلاسفة مثل لانش أنه من المهم لفكرة حفظ الصدق أن "تحفظ" الاستدلالات الصحيحة الصدق بمعناه الحرفي. بمعنى أنه يجب أن يكون لدينا ما يضمن أنه إذا كانت للمقدمات خاصية صدق ما، فإن النتيجة يجب أن يكون لها نفس خاصية الصدق عينها.

ومقدمات "قطط مبتلة" لها خاصيتا صدق مختلفتان. ومن ثم، لا توجد خاصية صدق منفردة يمكن حفظها حينما نستدل النتيجة منهما. ولكن إن لم توجد مثل هذه الخاصية، فلن يكون الاستدلال حافظا للصدق، وبالتالى غير صحيح. وهنا تكمن المشكلة. "فالقطط مبتلة" صحيحة، وفى نفس الوقت لا ينبغى لنظريتنا أن تفرض علينا القول بأنها ليست كذلك.

كذلك "الراهبات والأعداد" لها مقدمات ذات خصائص صدق مختلفة. غير أن نتيجة "قطط مبتلة" على العكس من ذلك هى مركب مختلط. وبينما خاصية الصدق لنتيجة "قطط مبتلة" هى على الأقل نفس خاصية الصدق لإحدى مقدماتها، فإن خاصية الصدق لنتيجة "الراهبات والأعداد" ليست هى نفس خاصية الصدق لأى من مقدماتها. والنتيجة هى نفسها كما كانت من قبل: أى لا توجد خاصية صدق محفوظة فى الانتقال من المقدمات للنتيجة. ومن ثم، تظهر النتيجة وكأنها غير صحيحة. ولكن الحجة صحيحة. ولا ينبغى لنظريتنا فى الصدق أن تقول إنها ليست كذلك.

7 - 6: النظرية الوظيفية للصدق

تتمثل استجابة لانش لمشكلات المركبات المختلطة والاستدلالات المختلطة فى نظريته عن وظيفية الصدق. والفكرة الأساسية لنظريته هى أن هناك خاصية منفردة للصدق، ولكن هناك طرق كثيرة لكون شىء ما صادقا. أو – إذا استعملنا مصطلحات لانش المفضلة لديه– هناك طرق مختلفة "لإثبات" الصدق. ففى بعض المقالات يمكن إثبات الصدق بالقابلية الأكبر للتقرير، وفى مقالات أخرى يمكن إثباته بالتطابق السببى. وفى مقالات غير ذلك، يمكن إثبات الصدق بما يسميه لانش "بالانسجام أو الاتفاق" **Concordace** وهو نوع من الإحكام المنطقى **Coherence**. ففى المركبات المختلطة يمكن إثبات الصدق بخاصية مركبة يمكن تعريفها بحدود من الخصائص التى تثبت الصدق فى المكونات.

هذه الرأى يتصف بصفتين مهمتين. الأولى أنه بالنسبة لأى مقال معطى، توجد طريقة مميزة يمكن بها للدعاوى أن تكون صادقة، بينما لا تحتاج الدعاوى التى فى مقالات مختلفة أن تكون صادقة بنفس الطريقة. وهذا هو المعنى الذى قصده لانش من قوله "الصدق كثير أو متعدد" **Truth is many**. ومع ذلك، تظل كل هذه الطرق عن كون (شىء ما) صادقا، هى طرق عن كونه صادقا **being true**. فالخصائص المتنوعة التى تثبت الصدق، كلها تثبت خاصية منفردة، أى خاصية الصدق. وهو المعنى الذى قصده لانش بقوله "الصدق واحد" **Truth is one**.

وهناك ثلاث حالات أخرى لا شأن لها بالصدق، ولكنها يمكن أن تساعد فى توضيح الطريقة التى يفترض أن تعمل بها النظرية الوظيفية للصدق. أولاً، تصور معى دور هاملت. لقد لعب هذا الدور الكثير من الممثلين المختلفين أمثال كينيث براناجه وسير لورانس أولڤييه ومل جيبسون وكينو ريڤيه وسارة برناربيت وريتشارد بورباج. لقد لعب دور هاملت أشخاص مختلفون من خلال عمليات إنتاج مختلفة. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان دورًا واحدا لعبه كل هؤلاء الأشخاص. وكما أن هاملت هو دور قد يلعبه ممثلون مختلفون فى عمليات إنتاج مختلفة، كذلك يرى أصحاب النظرية الوظيفية للصدق أن الصدق دور يمكن أن تلعبه خصائص مختلفة فى مقالات مختلفة.

التناظر الوظيفى الثانى يمكن أن يوجد فى العلاقة بين الخصائص "كونه أحمر" Being red، "كونه قرمزيًا" Being crimson ، "كونه لونًا قرمزيًا" Being scarlet. فالقرمزى ليس هو نفسه خاصية اللون القرمزى. ومع ذلك، فكلاهما طريقة للإشتقاق من الأحمر. والانسجام والتطابق ليسا نفس الخاصية، ولكنهما كليهما (فى المقالات المناسبة) طرقا لكون (شىء ما) صادقا.

التناظر الوظيفى الثالث الذى اشتق لانش منه اسم "النظرية الوظيفية للصدق" يعتمد على وجهة النظر الوظيفية فى فلسفة العقل. فبناء على النظرية الوظيفية، فإن الخاصية العقلية مثل "الشعور بالألم" يمكن أن تتحقق بطرق مختلفة، فى الأنواع المختلفة من الكائنات. فالألم فى الثدييات مثلا يتحقق بنوع خاص من نشاط المخ، ولنسمّه نشاط المخ x. ثم تخيل معى أن هناك كائنات من المريخ ليس لها مخ، ولكن لها مادة لزجة خضراء فى أقدامها تقوم بنفس الوظائف كلها التى يقوم بها المخ فى الثدييات. حينئذ، فإن الألم عند الكائنات المريخية يتحقق بخاصية مادتها اللزجة، ولنسمِّها خاصية المادة اللزجة y. فألم الثدييات هو نشاط فى المخ x ، بينما ألم المريخيين هو خاصية المادة اللزجة y. ومع ذلك. فكلاهما ألم. وعندما تشعر الثدييات والمريخيون بالألم، فهما يملكان بالفعل خاصية مشتركة. وبالمثل، فالصدق فى أحد المقالات قد يكون انسجاما، وفى مقال آخر تطابقا، ولكن أى اثنتين من الدعاوى الصادقة تملكان بالفعل خاصية مشتركة، وهى خاصية الصدق.

والنظرية الوظيفية للصدق مصممة بحيث تحافظ على استبصار التعددية البسيطة، فى الوقت الذى تتجنب فيه مشكلات المركبات المختلطة والاستدلالات المختلطة. فهى تتجنب مشكلة المركبات المختلطة بالسماح بأن ما يثبت الصدق لها هو خاصية مركبة تدمج الخصائص التى تثبت الصدق فى مكوناتها. وتتجنب مشكلة الاستدلالات المختلطة بالتمييز بين الصدق وبين الخصائص التى تثبت الصدق. فالاستدلالات الصحيحة لا تحتاج للحفاظ على ما يثبت الصدق فى الانتقال من المقدمات إلى النتيجة.بل على العكس من ذلك، فإن ما نحتاج للحفاظ عليه هو الصدق نفسه. أى خاصية امتلاك خاصية تلعب دور الصدق. فصدق مقدمات "قطط مبتلة" تضمن أن نتيجتها ستكون لها خاصية تلعب دور

الصدق. وبطريقة مماثلة، فإن مقدمات "راهبات وأعداد" تضمن أن نتيجتها ستكون لها خاصية تثبت الصدق، على الرغم من أن خاصيتين مختلفتين تثبتان الصدق فى مقدمات مقالات شبيهة، وخاصية ثالثة تثبت الصدق للنتيجة.

وكما أن صاحب التعددية البسيطة يدين بتفسير لما يجعل مقالاً ما له خاصية صدق، كذلك يدين أصحاب النظرية الوظيفية للصدق بتفسير لتصورنا أن خاصية ما تلعب دور الصدق لمقال ما. وكما فعل رايت، فهم لانش هذه المشكلة عن طريق ما اعتبره "إبتذال"(*) Platitude بالنسبة للصدق. وهو لم يقدم قائمة شاملة لكل هذه الابتذالات، ولكنه يعتقد بالفعل أن هناك حفنة من الابتذالات "الجوهرية" بما فيها:

(33) الموضوعية: الاعتقاد بأن P صادقة إذا، وفقط إذا، بالنسبة للاعتقاد بأن P، الأشياء تكون كما يعتقد أنها كائنة هكذا

(34) معيار الاعتقاد: من البدهى أن نعتقد بصحة القول أن P، إذا، وفقط إذا كانت القضية P صادقة.

(35) هدف التحقق: عندما تكون الأشياء الأخرى متكافئة، فإن المعتقدات الصادقة هدف يستحق التحقق.

ويعتقد لانش أن الابتذالات تقدم "وصفًا وظيفيًا تقريبيًا" للصدق. ولكنه لا يعتقد أنه يتعين على الخاصية أن تستوفى كل الإبتذالات لكى تثبت الصدق للمقال. ولكنه على العكس من ذلك يرى أنه أيا كانت الخاصية التى تستوفى الإبتذالات داخل المقال بشكل أفضل، فإنها هى التى تثبت الصدق لهذا المقال. غير أنه من غير الواضح تماما ما يعنيه القول بأن تستوفى خاصية ما الابتذالات بشكل أفضل. ولكن بنوع من التقريب المبدئى الجيد، فإن هذا القول قد يعنى أن الخاصية التى تستوفى "معظم" الابتذالات، وبخاصة الجوهرية منها، بالنسبة للدعاوى التى فى المقال، هى الخاصية التى تثبت الصدق لهذا المقال.

(*) الابتذال قد يكون جملة أو عبارة ذات مضمون أخلاقى فى الغالب تستخدم كما لو كانت لها أهمية خاصة أو تدعو للتفكير العميق. المترجم.

7-7: اعتراضات على النظريات التعددية فى الصدق

صُممت النظرية التعددية فى الصدق من أجل تجنب مشكلة مجال التطبيق بتأكيدها على فكرة أن محمول الصدق يعبر عن أكثر من مجرد كونه خاصية منطقية. ومع ذلك، واجهت العديد من المشكلات الخاصة بها. ومن بين أكثر هذه المشكلات أهمية تمييز المقالات Individuating (أى إضفاء السمات التى تميز المقالات) وهو الاتهام بالتطرف والغلو الميتافيزيقيين، وميراث الضعف لكل نظريات الصدق الأخرى.

وتمييز المقالات يعنى تحديد الشروط التى بمقتضاها تكون جملتان مختلفتان جزءًا من نفس المقال أو جزءًا من مقالين مختلفين. فبطريقة حدسية قد نفترض أن "العدد الذرى للذهب هو 79" و "القطط المبتلة مضحكة" تنتمى لمقالات مخلتفة، ويمكننا أن نفترض أن "الرصاص عنصر كيميائى" ينتمى لنفس المقال الذى ينتمى إليه "العدد الذرى للذهب هو 79". ولكن هناك بالتأكيد حالات صعبة. انظر مثلا "القطط المعذبة وحشية" و "تعذيب القطط خطأ". هل هما أعضاء فى نفس المقال، مثل "القطط المبتلة مضحكة" ؟ فمن ناحية، فإن الجمل الثلاث تتكلم عن القطط. ومن ثم تبدو وكأنها أجزاء من مقال القطط. ولكن من ناحية أخرى، لا يوجد إجماع فلسفى فيما إذا كان تقييم الأشياء مثل "مضحك" هو من نفس نوع تقييم الأشياء مثل "وحشى" أو "خطأ". وهل الأحكام الجمالية والأخلاقية هى ببساطة أنواع لشىء أكثر عمومية، أقصد "أحكام القيمة"، أم أنها مختلفة بطرق مهمة بما يكفى لجعل الحديث عن الأخلاقية والحديث عن الكوميديا يدخلان فى مقالات مختلفة، مع احتمال أن تكون لها خصائص صدق مختلفة؟ فهناك مساحة للخلاف الفلسفى حول ما إذا كانت فكرة الخطأ تدخل فى صميم فكرة "التوحش". فإذا كان ذلك كذلك، فإن "القطط المعذبة وحشية" و "تعذيب القطط خطأ" ينتميان لنفس المقال. ومع ذلك، إن لم يكن الأمر كذلك، فإن "القطط المعذبة وحشية" ستصبح وصفا أخلاقيا محايدًا لقطة معذبة، وقد تكون جزءًا من مقال لا صلة له بالأخلاق فى نهاية المطاف.

وكلا من التعددية البسيطة والنظرية الوظيفية للصدق يؤكدان أن الخصائص المختلفة يمكن أن تكون صادقة (أو تثبت) الصدق فى المقالات المختلفة. وقد ذهب رايت

ولانش أبعد من ذلك إلى حد ما فى توضيح ما الذى يجعل خاصية ما خاصية صدق لمقال ما، ولكن من غير الواضح لم تنتم دعوى ما لمقال بعينه دون آخر. فيقول لانش (2009b , PP. 79-81) إن المسألة تتعلق بنوع المفاهيم التى تتكون منها الدعوى، ولكنه لم يقدم تفسيرًا للسبب الذى يجعل مفهوما ينتمى "لنوع معين" أو آخر (انظر أيضا وليمسون 1994 فيما يتعلق بهذا الاعتراض).

وهناك طريقتان على الأقل لحل هذه المشكلة الخاصة بالنظرية التعددية. الأولى وهى الأكثر عمومية، أن تصور مقال ما هو جزء مهم بشكل أساسى لمقاربة التعددية للصدق. إذن، علينا أن نتوقع أن يكون لدى أصحاب النظرية التعددية ما يقولونه عن السبب الذى يجعل مجموعة من الدعاوى تعد مقالا، وعن السبب الذى يجعل دعوى ما تنتمى لمقال معين دون آخر. فإن لم يفعلوا، فسيجد أصحاب نظرية التعدد أنفسهم –وببساطة– قد استبدلوا مشكلة تفسير السبب الذى يجعل الدعاوى صادقة أو كاذبة، بمشكلة تفسير السبب الذى يجعلها تنتمى لمقال معين دون آخر. وهذا معناه أنهم لم يحققوا أى تقدم.

وتمييز المقال يطرح نوعا ثانيا من المشكلات أمام نظرية التعدد، إذا افترضنا أن فهم الجملة يتطلب معرفة الشروط التى بمقتضاها تكون صادقة. فإذا أخذنا بنظرية التعدد، فلن نستطيع أن نعرف شروط صدق الجملة ما لم نعرف المقال الذى تنتمى إليه، وما الذى يشكل الصدق بالنسبة لذلك المقال. تخيل أن (a) الصدق هو التطابق فى المقالات الوصفية الخالص، وهو (b) القابلية الأكبر للتقرير أو الانسجام فى المقال الأخلاقي. ولكننا (c) لسنا على يقين ماذا عساه يكون المقال الذى يتضمن "القطط المعذبة وحشية". وإلى أن نقرر ما هو المقال الذى تنتمى إليه، لن نستطيعّ أن نعرف ما المطلوب من "القطط المعذبة وحشية" لكى تكون صادقة. وبالتالى، لن نستطيع أن نفهم الجملة من دون أن نعرف بالفعل المقال الذى تنتمى إليه.

وهذا فيما يبدو فهم خاطئ تمامًا للمسائل. فافتراض أن فهم جملة ما يتطلب معرفة شروط صدقها، افتراض مقبول إلى أبعد الحدود كنظرية فى الفهم، ونكون حينئذ قادرين –فيما يبدو– على فهم "القطط المعذبة وحشية" بشكل جيد حتى من دون أن يكون لنا

موقف مما إذا كان الخطأ الأخلاقى متأصلاً فى الوحشية، وفيما إذا كان الصدق شىء مختلف عن التطابق فى المقال الأخلاقى. إن نظرية التعدد تطالبنا –فيما يبدو– أن نعرف أكثر مما ينبغى قبل أن نستطيع فهم الجملة.

وقد يرد علينا صاحب نظرية التعدد بأن هذا الاعتراض يدمج المفهوم العادى للصدق مع الأساس الذى يقوم عليه وهو الميتافيزيقا التعددية. فلكى استخدم مفهوم الصدق فإننى لا أحتاج إلا لفهم الابتذالات الجوهرية. فإدراك (أو قبول!) الميتافيزيقا التعددية للصدق ليس ضروريا بالنسبة لى لأستخدم المفهوم، كما أننى لا أحتاج لإدراك (أو قبول) أى شىء عن الكيمياء لكى أكون مؤهلاً لاستخدام مفهوم الماء. ولكن صاحب نظرية التعدد قد يجادل بأن إدراك شروط الصدق لدعوى ما لا يعدو ببساطة إلا مسألة استخدام المفهوم العادى للصدق، وليس استخدام نظرية ميتافيزيقية فى الصدق. بمعنى أننا نستطيع إدراك شروط صدق "القطط المعذبة وحشية" دون أن نحسم ما إذا كانت هذه الشروط هى شروط للدعوى لكى تتطابق مع العالم، أو لكى تكون لديها القابلية الأكبر للتقرير، أو غير ذلك.

هذا الرد قد لا يساعد صاحب نظرية التعدد كثيرًا. بمعنى أننا إذا أمكننا أن نعرف شروط صدق "القطط المعذبة وحشية" دون أن نعرف ما إذا كانت هذه الشروط هى شروط تطابق أو شروط قابلية أكبر للتقرير أو انسجام أو غير ذلك، إذن فما الذى نعرفه "بالفعل" عندما نعرف شروط صدق الدعوى؟ إننا ما أن نستبعد معرفة ما يثبت الصدق فى دعوى المقال الرئيس، فإن كل ما يتبقى لنا سيكون شيئا كهذا :

(36) "القطط المعذبة وحشية" صادقة إذاء وفقط إذا كانت القطط المعذبة وحشية.

ومع ذلك، فإن هذا يبدو كحق موقوف على النظرية التفريغية. فهى تسمح بإمكانية أن نستخدم محمول الصدق لتفسير ما هو متضمن فى فهم دعوى ما دون أن نلزم أنفسنا بأى نظرية ميتافيزيقية عن طبيعة الصدق.

وأفضل استجابة طبيعية لصاحب نظرية التعدد لمشكلة تمييز المقال هى الالتفاف حول نظام التفسير. فما يجعل دعويين اثنيين تنتميان لنفس المقال هو أن نفس خاصية الصدق تستخدم معهما كلتاهما. وعلى الرغم من أن ذلك يؤدى بالفعل لتمييز المقالات عن

بعضها بعضًا، فإنه لا يساعدنا على أن نكتشف ما هى خاصية الصدق التى تستخدم مع دعوى معطاة. فنحن لا نستطيع أن نبدأ بفحص أى المقالات التى تنتمى إليها الدعوى، لأن كل ما نستطيعه هو أن ننسب الدعاوى للمقالات بأن نتكشف ما خاصية الصدق التى تستخدم معها. فلكى نقرر ما إذا كانت "القطط المعذبة وحشية" تنتمى لمقال أخلاقى أو وصفى، علينا أولا –على سبيل المثال– أن نكتشف ما إذا كان صدقها هو مسألة تطابق أو قابلية أكبر للتقرير أو انسجام أو ما سوى ذلك. هذه المقاربة قد تحل مشكلة نسبة الدعاوى للمقالات، ولكنها فى نفس الوقت ستحرم نظرية التعدد من إحدى ميزاتها. بمعنى أننا لو فسرنا عضوية مقال ما بحدود من الخاصية التى تشكل الصدق للدعاوى الشخصية، فإننا سنقع فى الدور المنطقى عندما نفسر الخاصية التى تشكل الصدق للدعوى المميزة بحدود من المقال الذى تنتمى إليه.

كذلك تواجه نظرية التعدد مشكلة الغلو (Sainsbury 1996). عد معى من جديد للدعاوى القائلة بأن العدد الذرى للذهب 79، وأن القطط المبتلة مضحكة. فأصحاب النظرية التعددية يرون أن الصدق ليس هو نفس الخاصية بالنسبة لهاتين الدعويين. بل على العكس من ذلك، فإن الصدق الكيميائى هو خاصية مختلفة عن الصدق الجمالي. وغير التعدديين، وبخاصة أصحاب نظرية التفريغ يميلون للرد بأن النظرية التعددية تفترض كثرة من الخصائص المختلفة أكثر مما نحتاجه لإنجاز عملية التفسير. فوفقا لاعتراضهم، فإن الاختلاف بين خاصية امتلاك الذهب للعدد الذرى 79، وخاصية كون القطط المبتلة مضحكة، يكفى لتفسير كل شىء يحتاج لتفسير. فإمتلاك العدد الذرى 79 هو نوع الخاصية التى يمكن لشىء ما أن يمتلكها حتى لو لم يفكر فيها أحد أو يتصورها أحد، وحتى لو لم توجد عقول على الإطلاق. وكون شىء ما مضحكا هو نوع الخاصية التى يمكن أن يمتلكها الشيء، ولكن فقط بفضل علاقته بعقول الناس. فإذا سلمنا بالاختلافات بين هذه الخصائص فلن نكون بحاجة لافتراض أن الصدق هو خاصيتان مختلفتان للدعويين المختلفتين. فالصدق يمكن أن يكون لا اقتباسيا فى كلتا الحالتين، أو حتى يمكن أن يكون شكلاً من أشكال التطابق فى كلتا الحالتين. "فالعدد الذرى للذهب 79" يتطابق مع حالة أن لذرات الذهب 79 بروتون، "والقطط المبتلة مضحكة" تتطابق مع حالة تتضمن العلاقة بين القطط المبتلة وبين عقول الناس.

وللرد على الاعتراض الخاص بالغلو الميتافيزيقى، سيحتاج أصحاب نظرية التعدد لتقديم سبب لافتراض أن الاختلافات بين الخصائص أمثال "كونه مضحكا" و "له العدد الذرى 79" لا تفسر الاختلافات المفترضة بين مثل هذه المقالات كالكوميديا والكيمياء. ومن غير الواضح ما إذا كان أصحاب نظرية التعدد يمكنهم مواجهة هذا الاعتراض فى الوقت الراهن.

المشكلة الأخيرة أمام نظرية التعدد جاءت من الطريقة التى تعاملت بها مع نظريات الصدق الأخرى. خذ مثلا وجهة النظر الوظيفية عند لانش. فهو يرى أن التطابق السببى يثبت الصدق فى العلم، ولكن الانسجام (النوع الأكثر طلبا من الاتساق المنطقي) يثبت الصدق فى المقال الأخلاقى. وهكذا يرث تفسير لانش كثير من مشكلات وجهة نظر التطابق السببى، وكذلك نظرية الاتساق المنطقى للصدق.

وكثير من هذه المشكلات تم تقييمها فى الفصول السابقة. فوجهة نظر التطابق السببى –مثلا– لديها مشكلة معالجة مضادات الوقائع **Counterfactuals** والدعاوى التى تشتمل على كلمة "بسبب" **because**. وهى تعتمد على نظرية المرجعية السببية التى تجعل من الصعب تفسير صدق الدعاوى التى تتضمن أرقاما (بما فى ذلك الدعاوى العلمية المحضة مثل : الطاقة = الكتلة × مربع سرعة الضوء) ولديها أيضا صعوبة فيما يتعلق بما عساها تكون المرجعية الثابتة للروابط السببية.

ونظرية الاتساق المنطقى تعانى من مشكلة الأنساق المتسقة البديلة. ففى البداية، قد يرى أحدنا أنه لا ضرر من السماح بأن تكون أنساق المعتقدات المختلفة والمتعارضة فيما يتعلق بما هو مضحك كلها صادقة. ولكن عدم الضرر قد لا يصمد أمام الفحص الدقيق. خذ مثلا "القطط المبتلة مضحكة". ولنفرض أنها متسقة مع ما تعتقده أليس عما هو مضحك ولا تتسق مع ما يعتقده بوب. فقد نقول إنه صادق بالنسبة لأليس، ولكنه غير ذلك بالنسبة لبوب، ولكن يبدو حقيقة أننا تخلينا عن تقييمها بالصدق أو بالكذب على الإطلاق. فالقول بأنها صادقة بالنسبة لأليس لا يعنى سوى أنها متسقة مع ما تعتقده بالفعل. والقول بأنها صادقة بالنسبة لبوب يعنى أنها متسقة مع ما يعتقده بالفعل. هذا حسن، ولكن إن أنا لم

أشارك أليس وبوب فى أنساق معتقداتهما بشأن الكوميديا، فإن الأنباء عن أن "القطط المبتلة مضحكة" صادقة بالنسبة لأليس وحدها تخبرنى شيئا عن أليس. ولكنها لا تخبرنى بأى شىء عن روح أو نوع الفكاهة فى كون القطط مبتلة.

ومشكلة الأنساق البديلة تنطبق أيضا على وجهة نظر لانش التى تقول أن الصدق الاخلاقى إنسجام. ونحن لا نريد الدخول فى التفاصيل عما يعنيه الانسجام هنا، بصرف النظر عن إشارتنا بأن (ا) هناك معنى وراء سماح الانسجام بأقل عدد من الأنساق البديلة، مقارنة مع الاتساق العادى. ولكن (ii) الانسجام لا يستبعد البديل. أى أنساق الاعتقاد المنسجمة بنفس القدر تمامًا مع كونها غير متسقة تبادليا. ولكن بقدر ما تسمح بإثنين من أمثال هذه الأنساق البديلة "على الأقل" فإن المشكلة هى مشكلة حقيقية. فإذا كنت أعرف أن "تعذيب القطط خطأ" منسجمة مع نسق أليس، وغير منسجمة مع نسق بوب، فإن ذلك لا يزال حتى الآن لا يخبرنى بأى شىء عن موطن الخطأ فى تعذيب القطط، اللهم إلا بعض الحقائق السيكولوجية عن أليس وبوب. إنه لم يعطنى سببا لعدم تعذيب القطط. علاوة على ذلك، إذا ثبت فى النهاية بالنسبة لأى دعوى أخلاقية معطاة، وجود نسق منسجم من المعتقدات يتضمن هذه الدعوى وغيرها، ونسق منسجم بنفس القدر يتضمن نفيه أو إنكاره. حينئذ، سنجد أنفسنا أمام شكل من أشكال النسبية الأخلاقية التى ستأخذ المقال الأخلاقى فى نهاية الأمر، بعيدا عن لعبة الصدق.

7- 8: ما حققته نظرية التعدد من نجاحات

فى عملية تقييم أى نظرية فى الصدق، يجب أن نضع فى اعتبارنا ليس فحسب مظاهر القوة والضعف الكامنة فيها، بل وأيضا علاقاتها بقضايا الواقعية ونقيض الواقعية ومبدأ التكافؤ وقيمة الصدق. وأبرز المدافعين عن نظرية التعدد وهم رايت ولانش تناولوا هذه القضايا بجدية تامة، وصممت آراؤهم لتؤدى عملا جيدًا لإحراز المكاسب.

ولنبدأ بقضية الواقعية ونقيض الواقعية. فالعمل الذى قدمه رايت يقوم على الاستبصار الهام بأننا عندما نتكلم عن هذه القضية، فنحن بالفعل نكون مهتمين بعائلات

معينة من الدعاوى. فنحن نريد أن نعرف ما إذا كانت دعاوى العلم أو دعاوى الأخلاقية مستقلة عن العقل. فنحن نستطيع أن نتكلم عن تلك القضايا –بالنسبة لمقال معطى– على أساس ما إذا كان من الضرورى أن نعتبر الصدق أكثر من مجرد قابلية أكبر للتقرير. وقد اهتم لانش بالدفاع عن موقف واقعى بالنسبة للعلم. أما حينما كان الأمر يتعلق بالأخلاق، فلم يكن واقعيا، وفى نفس الوقت لم ينكر أن تكون للدعاوى الأخلاقية قيم صدق.

وقد أعطت نظرية التعدد لرايت الطريقة التى يصوغ بها مسألة الواقعية فى مقابل نقيض الواقعية، وبالتالى الطريقة التى يوجه إليها مقالاً معينا بمقال معين بدلا من المستوى الأعلى من التجريد والعمومية. والنظرية التعددية تجيز الحلول المختلفة لمسألة الواقعية / نقيض الواقعية فى مختلف ميادين التنافس. وربما كانت الواقعية صادقة فى العلم، ولكن نقيض الواقعية صادقة فى الكوميديا. كذلك تعطى نظرية التعدد للانش ما كان يبحث عنه بالضبط. فقد سمحت له بأن يفهم فكرة أن الصدق أحيانا ما يتطلب التطابق، وأحيانا أخرى لا يتطلب ذلك، مع أنه هو نفسه الصدق دائما.

ويمكننا القول أن نظرية التعدد قد أبلت إلى حد ما بلاءً حسنا بالنسبة لمبدأ التكافؤ. فنظرية التكافؤ ترى أن المقالات المختلفة يمكن أن تكون لها خصائص صدق مختلفة. فالصدق بالنسبة لمقال ما يمكن أن يكون التطابق أو القابلية الأكبر للتقرير أو الاتساق أو الانسجام مثلا –فإذا افترضنا أن الصدق لمقال معطى هو X. فإن التكافؤ:

(37) الدعوى بأن P هى X إذا، وفقط إذا P.

صدقها مضمون بشرط أن تكون X هى الصدق للمقال الذى يتضمن P. فإذا كانت P تنتمى لمقال مختلف فلن يجدى التطابق، ولكن ذلك لا يقلق صاحب نظرية التعدد. فإذا كانت P جزءًا من مقال معين، فهناك سبب ضئيل للاهتمام بما إذا كانت لها خاصية صدق مقال آخر ما، وما إذا كانت تمتلك أو تفتقر لخاصية صدق مقال آخر، لأنها لا صلة لها بصدق P.

والآن، دعنا ننظر إلى أى حد نجحت نظرية التعدد أو أخفقت فيما يتعلق بالمعيارية وكذلك قيمة الصدق. فقد أخذ رايت ولانش كلاهما بهذا الجزء الخاص بما يجعل خاصية

ما مؤهلة لأن تكون خاصية صدق لمقال ما، وهو أن تكون خاصية بفضل التقريرات أو المعتقدات الصحيحة، وافتقارها يجعل التقريرات أو المعتقدات غير صحيحة. وقد ضمّن رايت "أن تقرر يعنى أن تعرض أنه صادق" كواحد من ابتذالاته. وضّمن لانش "الصدق هو هدف الاعتقاد" كابتذال جوهرى أو أساسى. هذه الترجمات لنظرية التعدد ليس لديها مشكلة بهذا المعنى تتعلق بتفسير دور الصدق كهدف للاعتقاد أو التقرير، أو بالمعنى الذى تكون معه المعتقدات الصادقة أو التقريرات أفضل من الكاذبة. وكونه ذا قيمة بهذه الطريقة هو جزء مما يجعل خاصية ما هى خاصية صدق، وجزء مما نعنيه عندما نقول عن دعوى ما إنها صادقة هو أن نقيّمها بوصفها صحيحة لكى نقررها أو نعتقد بها.

ونظرية التعدد تعالج الصدق كخاصية معيارية. أما ما إذا كنا سنعتبر ذلك ميزة، فهو أمر سيعتمد على ما إذا كنا مقتنعين (بالحجج شأن حجج دوميت التى أوجزناها فى الفصل الثالث، أو التى وصفها رايت فى هذا الفصل) بأن الصدق هو معيارى حقيقة، بالأحرى أن تكون خاصية غير معيارية لدينا ما يبرر الاهتمام بها. ونظرية التعدد لم تقل لنا بشكل مباشر تقريبا ما هو نوع قيمة الصدق التى تمتلكها، أهى أساسية جوهرية أم وظيفية أو غائية أو تكوينية أو هادفة. وعلى الرغم من ذلك، لا يبدو أن نظرية التعدد تريد أن تقول لنا أى شىء عما يبطل أو يلغى أى من هذه الاحتمالات. والحقيقة، فإن نظرية التعدد تبدو متسقة مع فكرة أنه فى بعض الميادين، توجد خاصية أداتية لها قيمتها هى الصدق، بينما فى ميادين أخرى تكون خاصية الصدق ذات قيمة جوهرية أو هادفة. وتتسق أيضا مع إمكانية أن تكون بعض خصائص الصدق ذات قيمة غائية فقط، بشرط أن تكون القيمة الغائية برغم كل شىء قيمة من النوع الحقيقى.

إذن، وعلى الرغم من مشكلاتها الداخلية، يمكننا القول أن نظرية التعدد نجحت بشكل جيد بالنسبة للمقاييس التى وضعناها لقياس نظريات الصدق. وعلى ضوء مشكلة مجال التطبيق، فإن أكثر مقاربات الصدق قبولاً إما أن تكون نظرية التفريغ أو نظرية التعدد. والفصل القادم سيعطينا لمحة عن الكيفية التى ندافع بها عن تشكيلة من نظريات التفريغ مما تواجهه من تحدى نظرية التعدد.

قراءة إضافية

دائرة معارف ستانفورد الفلسفية. مادة : "نظريات التعدد فى الصدق" (Pedersen & Wright, 2013) نظرة عامة متقنة لنظرية التعدد ومشكلاتها، وتتضمن ثبتا بالمراجع مفيد للغاية. كذلك انظر بيدرسن (2012) من أجل نظرة عامة جيدة لعمل حديث.

حشد كريسبن رايت اعتراضاته على نظرية التفريغ فى الفصل الأول من "الصدق والموضوعية" (1992). ومناقشة أخرى لنظرية التعدد وعلاقتها بنظريات الصدق الأخرى نجدها عند رايت (2001). وبالنسبة لأى صياغة مبكرة للوظيفة الهادفة عند لانش، انظر لانش (2001). وأكثر صياغات لانش المطولة والدفاع عن نظريته الوظيفية، نجدها فى "الصدق كواحد وكتعدد" (2009b).

ذهب مارك سانيسبورى (1996) أن مشكلة مجال التطبيق قد لا تكون بهذه الدرجة من الأهمية كما يعتقد رايت ولانش فيما يبدو. ويرى أن الاختلافات الظاهرية بين الطرق التى يكون بها "الماء مبتل" و "الشفقة جديرة بالثناء" صادقة، لها علاقة بالاختلافات بين البلل والثناء، وليس الاختلاف فيما يتضمنه الصدق ذاته. ففى نقده لكتاب "الصدق كواحد وكتعدد" (2009) ذهب ستيوارت شابيرو إلى أن هناك عديد من الأشكال المتنوعة من الدلالات، ولكن يوجد نوع واحد من الصدق.

لفتت مشكلات المركبات المختلطة والاستدلالات المختلطة إنتباه الكثيرين حديثا بمن فى ذلك تابولت (1997) وشير (2005) وبيدرسن (2006) وإدواردز (2008) وكتنوار (2009) ولانش (2005a , 2009b).

الفصل الثامن

عودة من جديد لنظرية التفريغ

8 - 1: تطور المناقشات

قامت الفصول السابقة بتقييم كثير من الطرق المختلفة للإجابة عن السؤال: "ما هو الصدق". وعلى الرغم من أن نظرية التطابق السببى، جنبا إلى جنب مع مختلف أشكال نظرية التفريغ كانت هى أكثر المقاربات تداولاً بين الفلاسفة المعاصرين، فإن نظرية التعدد كانت هى الرائجة أكثر من غيرها. والفصل فى هذه الآراء يقتضى منا أن نزن ميزات ومساوئ كل منها، ثم نقارن ما يستحقه كل منها من جدارة بما حققه الآخرون.

والهدف الرئيسى من هذا الفصل هو أن نوضح كيف يمكننا أن نستمر فى تحقيق تقدم فى المناقشات الدائرة حول طبيعة الصدق. وأفضل طريقة لفعل ذلك –فيما أعتقد– هى أن نشارك فعليا فى هذه المناقشات، ونحاول أن نسهم فيها بجهد. وهذا هو السبب فى أن هذا الفصل سينحى جانبا مقاربة الإيجابيات والسلبيات التى تناولناها فى الفصول السابقة، ونتبنى بدلاً من ذلك دورًا أكثر جدلية. وسيلخص هذا الفصل بعض الاعتبارات التى أرى من وجهة نظرى أنها تساعد فى توضيح أن المقاربة التفريغية للصدق بعامة هى المفضلة عن مقاربات التطابق السببى ونظرية التعدد. ومن المؤكد أن الحجج التى سترد هنا لن تحسم المسألة بشكل نهائى، ولكنها تساعد بالفعل فى إلقاء الضوء على بعض المسائل المهمة فى المناقشات المعاصرة.

وتبدأ المناقشة بما يمكن أن نعتبره القاسم المشترك بين نظريات التفريغ والتطابق السببى والتعدد. ذلك القاسم المشترك يساعدنا على تحفيز الرؤية الخاصة بالتفريغية المنهجية Methodological deflationism. وهو الرأى القائل بأن علينا أن نقبل نظرية التفريغ مالم، وإلى أن نجد أن هناك مهمة يجب على مفهوم الصدق أن يقوم بها، ليس لها تفسير عند المنطق الذى يحكم محمول الصدق. ثم بعد ذلك سأناقش مسألة أن نظرية التطابق السببى ليست لها ميزة تفسيرية تتفوق بها على نظرية التفريغ، وسأناقش مسألة أن الأسباب التى قدمها كريسبن رايت ومايكل لانش لتفضيل نظرية التعدد على نظرية التفريغ أسباب غير كافية. هذه المناقشات تقول لنا إنه إذا كان لنا أن نجد عملاً لمفهوم الصدق يتطلب أكثر مما تقدمه له نظرية التفريغ فإنه سيتوجب علينا أن نتابع البحث.

8 - 2: القاسم المشترك والتفريغية المنهجية

أى نظرية مقبولة فى الصدق ستستوفى مبدأ التكافؤ. وستضمن صحة ثنائية شروط الصدق غير المتناقضة، مثل:

(1) "العشب أخضر" إذا، وفقط إذا كان العشب أخضر.

و

(2) من الصدق أن الهيدروجين معدن إذا، وفقط إذا كان الهيدروجين معدنًا.

فضلا عن ذلك، فهذه الدعاوى ثنائية شروط الصدق تعتبر كافية لتفسير دور محمول الصدق فى اللا اقتباس وفى التعميم.

مثال ذلك، انظر لثنائية شروط الصدق هذه:

(3) "الثلج أبيض" صادقة إذا، وفقط إذا كان الثلج أبيض.

ونحن نستطيع أن نستدل على كل واحدة من تلك الدعاوى من الأخرى:

(4) الثلج أبيض.

(5) "الثلج أبيض" صادقة.

وتلك هى الطريقة التى يمكن بها لمحمول الصدق أن يلعب دوره فى اللا اقتباس. ونستطيع أن نستعمل "الثلج أبيض" صادقة، جملة عن جملة، لتقول شيئا عن بياض الثلج. كذلك تتعهد عائلة ثنائيات شروط الصدق بالقيام بدور محمول الصدق فى التعميمات. فالتعميم بواسطة الجمل وعدم اقتباسها مع محمول الصدق، يسمح لنا بصياغة دعاوى عن العالم، ما كنا نستطيع صياغتها بصياغة دعاوى عن الجمل.

وحيث إن أى نظرية مقبولة فى الصدق ستقرر ذلك كثيرا، فإنه يكون هو القاسم المشترك بين أصحاب نظريات التفريغ والتطابق السببى والتعدد. فإذا أخذنا بمبدأ التكافؤ مثلا، فلن نجده على خلاف بأن محمول الصدق يمكنه أن يكون أداة للا اقتباس. وعلى العكس من ذلك، فأصحاب نظرية التفريغ لا يتفقون مع المدافعين عن الآراء الأخرى –والذين سنسميهم "أصحاب الادعاءات الضخمة" – **Inflationists** فيما إذا كان مفهوم الصدق يقوم بعمل مهم يتطلب أكثر من اللا اقتباس والتعميم. وفى حين ينكر أصحاب التفريغ ذلك، فإن المضخّمين يؤكدونه.

والفكرة الجوهرية التى تقوم عليها نظرية التفريغ هى أن الوظيفة المنطقية لمحمول الصدق –وخاصة دوره كأداه للا اقتباس والتعميم– هى كل شىء يتعلق بطبيعة الصدق. وإجابة نظرية التفريغ عن السؤال "ما هو الصدق؟ " ليست نظرية فلسفية عن طبيعة خاصية الصدق، بل هى بالأحرى إجابة عادية أو حتى تافهة: فالصدق هو ما يكون صادقا، وتكون الجملة صادقة حينما، وفقط حينما تكون الأشياء هى كما تعبر عن نفسها. وكما هو واضح فى الفصل السادس، فإن التشكيلات الخاصة لنظرية التفريغ حققت بنجاح تفصيلات هذه الفكرة على اختلاف فيما بينها. ولكن هذه التفصيلات لا تعنينا فى شىء فيما يتعلق بمناقشات هذا الفصل.

والتفريغية المنهجية (فيلد **1994**) أكثر تواضعا من نظرية التفريغ التى وصفناها عاليه. فهى لا تقرر أن الصدق ليست له ماهية، أو أنه لا يوجد شىء بالنسبة لطبيعة الصدق

أكثر من منطق محمول الصدق. وإنما على العكس من ذلك، تلتزم التفريغية المنهجية الصمت بالنسبة لهذه الموضوعات (فى البداية على أى الأحوال). فصاحب التفريغية المنهجية يعتبر نظرية التفريغ بمثابة الفرض العامل الذى يحاول أن يفهم –إن كان ثمة شىء– ما الذى نحتاج من أجله مفهوم الإدعاء المتضخم للصدق. فقد يثبت فى النهاية وجود أعمال تفسيرية مهمة قد لا يستطيع الصدق التفريغى أن يؤديها، ولكن يمكن ذلك لتصور آخر كالصدق التعددى أو صدق التطابق السببى. فإذا كان ذلك كذلك، فنحن إذن لدينا سببًا لافتراض أن الصدق هو أكثر مما تخبرنا عنه نظرية التفريغ. ولكن العبء يقع على كاهل صاحب الادعاء المتضخم. فنحن علينا أن نفترض أن نظرية التفريغ هى المقاربة الصحيحة إلى أن نعثر على السبب الذى يجبرنا على أن نغّير رأينا.

ويبدو أن صاحب نظرية التفريغ يكدس الأدلة التى تعزز موقفه، فيوصينا بأن نعتبر التفريغية وجهة نظر مهملة يجب أن نتخلى عنها، ولكن بشرط أن تتوافر لدينا الأسباب القوية لقبول وجهة نظر إحدى النظريات المنافسة لها، مع أنه لا يوجد فيها ما يعيبها. فكل الأطراف متفقة على أن محمول الصدق مفيد للاقتباس وللتعميم. دعنا إذن نرمز لمنطق محمول الصدق الذى يتعهد دوره فى اللا اقتباس والتعميم بالرمز L. أما أصحاب نظرية التفريغ فيتبنون L بشكل أساسى باعتباره نظريتهم فى الصدق. فى حين أن نظرية الإدعاء المتضخم تتكون من L + X، حيث X هى منظومة إضافية من الدعاوى تتجاوز منطق محمول الصدق، سواء كانت تلك الدعاوى خاصة بنظرية التطابق السببى أم خاصة بنظرية التعدد. فإذا كانت L بمفردها قادرة على تفسير كل العمل الذى يقوم به مفهوم الصدق، فلن تكون X سوى تصور نظرى لولبى تافه لا جدوى منه. وهذا هو السبب الذى يجعل للتفريغية المنهجية معنى. فالتفريغية المنهجية تقول "دعونا نفسر كل ما نستطيع تفسيره بالاستعانة بـ L وحده. ثم دعونا نرى ما إذا كان هناك عمل متبقٍ يجب أنْ يتم. فإذا حدث ذلك، فسوف نرفض نظرية التفريغ لصالح الإدعاء المتضخم المنافس. وإن لم يحدث ذلك، فسوف نبقى مع نظرية التفريغ لأننا لا نملك سببًا وجيها لقبول وجهة نظر الادعاء المتضخم للصدق"..

8 - 3: نظرية التفريغ فى مقابل نظرية التطابق السببى

وفقا لآراء بعض المؤيدين لنظرية التطابق السببى، فإن مفهوم الصدق لا يعد عملاً تفسيريًا مهمًا بحيث (a) لا تستطيع المقاربات التفريغية القيام به، فى حين (b) تستطيع ذلك نظريات التطابق السببي. مثال ذلك ما ذهب إليه فيليب كيتشر P. Kitcher (2002) من أن نظرية التطابق السببى وليس نظرية التفريغ، تستطيع تفسير الارتباط بين المعتقدات الصادقة وبين الفعل المنهجى الناجح. فإذا أخذنا بالتفريغية المنهجية، فإن ذلك سيمثل سببا له وزنه لتفضيل مقاربة التطابق السببى إذا كانت صحيحة. والفحص الدقيق للطريقة التى تعمل بها نظريات التطابق السببى يدل على أنها غير قادرة على تقديم تفسيرات غير متاحة بالفعل لأصحاب نظرية التفريغ.

ولنظرية التطابق السببى ثلاثة أجزاء. الأول هو نظريتها السببية للمرجعية، التى بناءً عليها تقوم الحدود بتعيين الموضوعات والخصائص بفضل ارتباطها بعلاقات سببية معينة بالغة التعقيد بتلك الموضوعات والخصائص. والثانى هو تعريفها للصدق بحدود من المعنى بطريقة تارسكى. ذلك التعريف يعتمد على مثل هذه الجمل:

(6) الجملة الذرية صادقة إذا، وفقط إذا كان الموضوع الذى يعّينه حدها المفرد له الخاصية التى يعينها حدها العام.

(7) الجملة التى على صورة P و Q صادقة إذا، وفقط إذا كانت P صادقة، و Q صادقة.

(8) الجملة التى على صورة "لا – P" صادقة إذا، وفقط إذا كانت P ليست صادقة.

(9) الجملة ذات التكميم الوجودى صادقة إذا، وفقط إذا وجد شيء له الخاصية التى يعبر عنها حدها العام.

... وهلم جرا .

أما الجزء الثالث من نظرية التطابق السببى فنادرًا ما يشار إليه. إنه الدعوى القائلة بأن الجزءين الأول والثانى من النظرية هما اللذان يميزان ماهية الخاصية الجوهرية وليست المنطقية فحسب، التى تحمل وزنا تفسيريا مهمًا. فنظرية التطابق السببى هى نظرية تحمل مضمونا متضخما Inflationary كل ما تتميز به عن نظرية التفريغ هو أن صدق التطابق السببى –كما هو مفترض– يمكنه أن يقوم بعمل تفسيرى لا يستطيع الصدق التفريغى أن يقوم به.

وليس من الضرورى أن يكون كل إصدار للنظرية السببية للمرجعية منسجمًا مع نظرية التطابق السببى فى الصدق. مثال ذلك أن بعض النظريات السببية للمرجعية تفترض أن الصدق خاصية جوهرية، وتفسر المرجع بحدود من الصدق والسببية. وقد يكون نوعا من الدور المنطقى غير المقبول أن نفسر الصدق بحدود من المرجع فى الوقت الذى نفسر فيه المرجع بحدود من الصدق.

إن النظرية السببية فى الصدق تحتاج لنظرية سببية للمرجع تتصف بصفتين مهمتين. الأولى أنه لا يجب عليها أن تفترض بالفعل أن الصدق خاصية جوهرية. والثانية أن تقدم لنا –من ناحية– خريطة صحيحة ومفصلة من الحدود، للموضوعات والخصائص التى تعيّنها من الناحية الأخرى. والجمل مثل (6) ذات التعريف للصدق على طريقة تارسكى تعتمد على مثل هذه الخريطة. والغرض من نظرية المرجع هو أن تمدنا بها.

فلنفرض أن لدينا نظرية سببية للمرجعية تيسّرت لها هذه الصفات، ثم انظر ماذا يحدث عندما نربط هذه النظرية فى المرجعية بنظرية تفريغ فى الصدق. ولتجسيد الصورة، افترض نظرية فى التفريغ بحيث تكون "نظريتها فى الصدق" هى مجرد مجموعة من الأمثلة غير المتناقضة للصورة التخطيطية:

(10) س صادقة إذا، وفقط إذا س.

حيث س (الكبيرة) استبدلت بإسم الجملة، وس (الصغيرة) استبدلت بتلك الجملة (أو بترجمتها إلى الإنجليزية إذا اقتضى الأمر). والنتيجة أن صاحب نظرية التفريغ يمكنه حينئذ أن يستنتج تعريف الصدق بطريقة تارسكى التى تعتمد عليها نظرية التطابق السببى.

وإليكم الطريقة. ولنبدأ بثنائية شروط الصدق:

(11) "الهيدروجين معدن" صادقة إذا، وفقط إذا كان الهيدروجين معدنًا.

النظرية السببية للمرجعية تمدنا بهذه الدعاوى:

(12) الهيدروجين هو الموضوع الذى يعيّنه "الهيدروجين".

(13) كونه معدنا هو الخاصية التى يعيّنها – "أنه معدن" is a metal.

فإذا جمعنا (11)، (12) و (13) معا، فإنهم يدلّون ضمنا على:

(14) "الهيدروجين معدن صادقة" إذا، وفقط إذا كان الموضوع الذى يعيّنه "الهيدروجين" له الخاصية التى عينتها له – "أنه معدن".

هذا مثال على النموذج العام الكامل. خذ أى جملة لها صورة "a هى F" "a is F" فإن نظريتنا التفريغية فى الصدق تقدم ثنائية شروط الصدق:

(15) "a هى F" صادقة إذا، وفقط إذا كانت a هى F.

وتخبرنا نظرية المرجع بأن a هى الموضوع الذى تم تعيينه، وأن F هى الخاصية "F" التى تُعيِّن. وبالتالى:

(16) a هى F إذا، وفقط إذا كان الموضوع الذى اسمه "a" له الخاصية التى تعبّر عنها "F".

و (15) و (16) بدورهما يتضمنان:

(17) "a هى F" صادقة إذا، وفقط إذا كان الموضوع الذى اسمه "a" له الخاصية التى تعبّر عنها "F".

ولكن "a هى F" هى أى جملة ذرية تربط حدًا مفردًا "a" بحد عام "F" وهكذا، يمكننا أن نستنتج:

(18) الجملة الذرية صادقة إذا، وفقط إذا كان الموضوع المشار إليه بحده المفرد له الخاصية المعبّر عنها بحدها العام.

وهذا يطابق (6) الخاصة بتعريف الصدق عند صاحب التطابق السببى، وبالمثل يمكن لصاحب التفريغ أن يستنتج بقية جمل التعريف.

والنظرية السببية للمرجعية، التى تعتبر نظرية مفيدة لأصحاب التطابق السببى، قد تكون أيضا مقبولة عند صاحب نظرية التفريغ لأنها لا تفترض أن الصدق خاصية جوهرية. وهناك نظريات تفريغية مقترحة للمرجعية (انظر هورويش مثلاً 2010) ولكن لا يوجد شىء بذاته فى نظرية التفريغ يقتضى إنكار الروابط السببية بين الأسماء وبين الأفراد، أو بين المحمولات وبين الخصائص التى تكوّن المعنى أو الدلالة. يضاف إلى ذلك أن صاحب نظرية التفريغ الذى يقبل مثل هذه النظرية السببية للمرجعية يمكنه أيضا أن يعزز موقفه بالنسبة للجمل التى لها تعريف للصدق على طريقة تارسكى، التى يقبلهاصاحب التطابق السببى. وهذا يبرهن على أن أصحاب نظرية التفريغ يمكنهم أن يعزّزوا موقفهم بالنسبة للجزءين الأوليين من نظرية التطابق السببى دون التنازل بقبول الحل الوسط بالنسبة لنظريتهم التفريغية مع النظرية السببية للمرجعية وتعريف الصدق بطريقة تارسكى.

وقد يثبت فى النهاية أننا نحتاج لهذه الأجزاء من نظرية التطابق السببى من أجل تقديم تفسيرات معينة، كالتفسيرات الخاصة بالعلاقة بين المعتقد الصادق وبين الفعل الناجح. وما دامت هذه التفسيرات لا تعتمد أيضا على الجزء الثالث من نظرية التطابق السببى (الدعوى بأن الصدق خاصية جوهرية ذات ماهية معينة) على الرغم من أنها ستكون متاحة بنفس القدر لكل من أصحاب التطابق السببى وأصحاب التفريغ. ولكن، هل هناك تفسيرات تتطلب تلك الدعوى الإضافية، وهى الجزء الوحيد من نظرية التطابق السببى غير المتسقة مع نظرية التفريغ؟

وهناك سبب وجيه يدعونا للإجابة بالنفى. فدعوى أصحاب التطابق السببى التضخمية تقول إن الصدق خاصية جوهرية تستمد ماهيتها من النظرية السببية للمرجعية بالإضافة إلى تعريف الصدق بطريقة تارسكى. ولكن إذا كانت هذه الدعوى صحيحة، فإن

أى شيء نفسره بحدود من الصدق، يمكننا أيضا –فيما يبدو– أن نفسره بحدود من النظرية السببية للمرجعية، وكذلك التعريف بطريقة تارسكي. ويبدو أنه لا يوجد أى عمل تفسيرى إضافي متبقٍ للدعوى التى وصفوها بماهية الصدق لتقوم به.

قارن الفكرة التى تقول إن ماهية الأعزب كونه رجلاً غير متزوج. وكل ما يمكن تفسيره عن طريق عزوبية شخص ما، تم تفسيره بالفعل عن طريق كونه رجلا غير متزوج. وبالمثل، ما دامت ماهية كونه ماءً أن يتكون من H_2O، فإن أى شيء يتم تفسيره باعتباره ماءً، يُفسَّر أيضا بأنه يتكون من جزيئات H_2O. وهذا يدلنا على أنه إذا كانت النظرية السببية للمرجعية ومعها تعريف تارسكى يصفان ماهية الصدق، فإن كل شيء يتم تفسيره بكون شيء ما صادقًا، يُفسَّر أيضا عن طريق النظرية السببية للمرجعية والتعريف بطريقة تارسكي. وهذا يعنى أن الجزء الثالث من نظرية التطابق السببى لم يقم بأى عمل تفسيرى مميز.

فإذا أخذنا بالتفريغية المنهجية، فعلينا أن نقبل نظرية التطابق السببى، ولكن فقط فى حالة وجود عمل مهم يقوم به مفهوم الصدق، بحيث (a) لا يمكن القيام به بالتصور التفريغي للصدق، ولكن (b) يمكن القيام به عن طريق التصور السببى للتطابق فى الصدق. فالتصور التفريغى للصدق يمكنه القيام بأى عمل يتطلب الجزءين الأوليين من نظرية التطابق السببى، وأنه لا يوجد أى عمل تفسيرى – فيما يبدو– يتطلب الجزء الثالث. فإذا صح كل ذلك، فلن يكون لدى نظرية التطابق السببى للصدق مزيدًا من القدرة التفسيرية أكثر مما لدى التصور التفريغى. فما دام لم يوجد حتى الآن عمل غير معّرف ومهم وغير مفسّر، لا يمكن للتصور التفريغى القيام به، ولكن يمكن لتصور التطابق السببى إنجازه، إذن يجب علينا تفضيل التصور التفريغى.

8 - 4: التفريغية فى مقابل نظرية التعدد

يعتقد أصحاب نظرية التعدد أن الخصائص المختلفة يمكن "أن تكون" هى الصدق فى المقالات المختلفة. فبناء على تصور رايت، فإن محمول الصدق أحيانا ما يعبّر عن

خاصية ما، وفى أحيان أخرى يعبر عن خاصية أخرى. وبناء على نظرية لانش التعددية الوظيفية، فإن الصدق هو خاصية امتلاك خاصية تلعب دورًا معينًا فى مقال ما، وخصائص مختلفة تلعب ذلك الدور فى مقالات مختلفة. فإذا أخذنا بالتفريغية المنهجية، فعلينا أن نقبل بأحد هذه الآراء، ولكن بشرط أن يستطيع مفهوم الصدق الذى له وظيفة الصدق التعددى أن ينجز ذلك، وإن كان ذلك يتطلب أكثر من مجرد الوظيفة المنطقية التى يقدمها محمول الصدق.

وقد أشار أصحاب نظرية التعدد إلى نوعين رئيسيين من العمل يقوم بهما مفهوم الصدق بحيث يتطلبان -فيما يزعمون- أكثر مما تقدمه نظرية التفريغ. الأول -فيما يعتقد رايت- أننا نستخدم محمول الصدق "ليسجل معيارًا" **to register a norm** مختلفًا عن معيار القابلية المضمونة للتقرير (انظر فقرة 7.3). والثانى ما يعتقده لانش (ومعه كثير من النقاد الآخرين لنظرية التفريغ) من أننا نضع مفهوم الصدق موضع العمل فى أنواع معينة من التفسيرات -وبخاصة تفسيرات المعنى وتفسيرات الفعل الناجح- التى تتطلب افتراض أن الصدق هو خاصية أغنى مما تسمح به نظرية الصدق. ولم تفلح اعتراضات الفلاسفة على نظرية التفريغ فى إقناعنا.

دعنا نبدأ بما يزعمه رايت من أن نظرية التفريغ لا يمكنها أن تتلاءم مع الحقيقة التى تقول إن محمول الصدق يميز معيارًا مميزًا من التقرير عن القابلية المضمونة للتقرير. فلدينا طريقتان مختلفتان كلية لتقييم التقريرات والحكم عليها بما إذا كانت قد وضعت بطريقة صحيحة أم لا. الأولى هى تقييم ما يضمنها. وفى تلك الحالة نسأل ما إذا كانت المعلومات المتاحة كافية لتبرير الاعتقاد بما نقرره. والطريقة الأخرى هى تقييم صدقها. وفى تلك الحالة نسأل ما إذا كانت الأشياء هى ما هى كما تقول التقريرات أنها كذلك. والتقريرات يمكن أن تكون "صحيحة" بمعنى أنها مضمونة، أو تكون "صحيحة" بمعنى كونها صادقة، ولكن هذين نوعان مختلفان من الصحة. وهناك بعض التقريرات تكون مضمونة دون أن تكون صادقة، والبعض يكون صادقًا دون أن يكون مضمونا.

ووفقا لما يراه رايت، فإن أصحاب نظرية التفريغ لا يستطيعون أن يفهموا بشكل متسق أن محمول الصدق يميز نوعا من الصحة يختلف عن القابلية المضمونة للتقرير. وكما تمت مناقشة ذلك فى الفصل 7، فإن السبب فى ذلك فى رأى رايت أن ثنائيات شروط الصدق تلزمنا بأن التقريرات التى اعتبرناها صادقة، يجب أن نعتبرها هى نفسها بالضبط مضمونة. مثال ذلك، انظر للدعوى "الثلج أبيض" وثنائية شروط الصدق:

(19) "الثلج أبيض" صادقة إذا، وفقط إذا كان الثلج أبيض.

فإذا كان لدى شخص ما من الأسباب الوجيهة ما يكفى لضمان تقرير أن "الثلج أبيض"، إذن بفضل ثنائية شروط الصدق سيكون لديه من الأسباب الوجيهة ما يكفى لضمان تقرير أن "الثلج أبيض" صادقة. ومع ذلك، قد يكون من التناقض تقرير أن "الثلج أبيض" بينما "الثلج أبيض" ليست صادقة. وبالمثل، إذا كان لدى شخص ما يكفى من الأسباب الوجيهة لضمان تقرير أن "الثلج أبيض" صادقة، فهو يملك أيضا من الاسباب الوجيهة لضمان تقرير أن "الثلج أبيض". وعندما نأتى لتقييم التقريرات، فإننا حينئذ نقصد تقييم دعوى ما على أنها ذات قابلية مضمونة للتقرير إذا، وفقط إذا كنا ننوى أن نقيِّمها بأنها صادقة. وما دمنا نقصد تقييم نفس الدعاوى ذاتها على أنها صادقة، تلك التى قيّمناها بأنها ذات قابلية مضمونة للصدق، ولم يقدم لنا صاحب نظرية التفريغ شيئا سوى منطقا لمحمول الصدق نسترشد به، إذن فنظرية التفريغ غير قادرة –فيما يبدو– على اعتبار الصدق وبشكل متسق، نوعا مختلفا من الصحة غير القابلية المضمونة للتقرير.

ولكى نفهم الخطأ فى استدلال رايت، يمكننا أن نبدأ بملاحظة أن اعتبار دعوى ما ذات قابلية مضمونة للصدق ولكنها كاذبة هو شىء معقول تماما وله معنى. فالقابلية المضمونة للصدق تعتمد على المعلومات المتاحة للشخص الذى يقرر هذا التقرير. فلكى تكون لدعوى ما قابلية مضمونة للتقرير، يجب أن تكون بالنسبة لشخص ما يمتلك معلومات معينة، أن تكون قادرة على تبرير تقرير الدعوى التى تخصها هذه المعلومات. وبهذا المعنى تكون القابلية المضمونة للتقرير نسبية. فالقابلية المضمونة للتقرير بالنسبة لشخص ما فى زمن معين قد لا تكون قابلية مضمونة للتقرير لشخص آخر وزمن مختلف. ففى أواخر القرن السابع عشر، قرر علماء الكيمياء الدعوى التالية:

(20) عندما تشتعل مادة ما، فإنها تشع فلوجستون(*). أى مادة غازية ذات كتلة سالبة.

لقد كان لديهم ما يضمن عمل هذا التقرير، فى حدود المعلومات التى كانت متاحة لهم فى ذلك الوقت. فقد فهموا أن المواد المشتعلة تشع غازات، بينما يشير الدليل التجريبى إلى أن وزن الأشياء يزداد بعد الاشتعال عنه قبله. ومع ذلك، نحن الآن نعرف أن دعواهم غير صادقة. فلا يوجد ما يسمى بالفلوجستون.

ودعوى علماء كيمياء القرن السابع عشر هى مثال على دعوى مضمونة (بالنسبة لهم حينذاك) ولكنها غير صادقة. إنها تلقى ضوءًا ساطعًا على فرضية حاسمة تكذب حجة رايت. فعندما نقيّم تقريرًا ما بأنه مضمون، فنحن لا نقيّمه بالنسبة لنا الآن، بل ما إذا كان مضمونا بالنسبة لهؤلاء اللذين وضعوا التقرير. إن مسألة الضمان هى مسألة تتعلق بالمعلومات المتاحة للشخص الذى يقرر التقرير، أو لمن يستمع له. أما مسألة الصدق فمختلفة. فتقييم تقرير ما بأنه مضمون لا يلزمنا بتقييمه بأنه صادق. وثنائيات شروط الصدق ليست لها هذه النتيجة. فإذا قيّمنا تقرير علماء كيمياء القرن السابع عشر للدعوى (20) بوصفها مضمونة، فإن ثنائيات شروط الصدق تفرض علينا تقييم تقرير علماء كيمياء القرن السابع شعر للدعوى التالية باعتبارها مضمونة أيضا:

(21) "المواد المشتعلة تشع فلوجستون" صادقة.

ولكنها لا تلزمنا بأن نعتقد بالدعوى (20) أو (21). إنه شىء متسق تماما أن نقول إن (21) لها قابلية مضمونة للتقرير عند علماء كيمياء القرن السابع عشر، بينما ننكر (20) و (21).

(*) الفلوجستون مادة وهمية لا وجود لها ظن العلماء قبل اكتشاف لفوازييه. (1743-94) للأوكسجين أن المادة تفقدها أثناء اشتعالها. انظر: بدوى عبد الفتاح، فلسفة العلوم، دار قباء، ط٣، ٢٠٠٥، P.١٢٤. المترجم.

فإذا سلمنا بذلك، فنحن ملزمون بأن نعتبرها مضمونة بالنسبة لأنفسنا الآن، وفى حدود معلوماتنا الحالية، نفس الدعاوى بالضبط التى نحن مستعدون لأن نصفها بالصدق، ولكن مسألة الضمان ومسألة الصدق لا يزالان مسألتين مختلفتين. فنحن لكى نعتبر دعوى ما مضمونة (بالنسبة لنا الآن) فلا بد أن نعتبرها مدعومة بالمعلومات المتاحة لنا الآن. وهى تترك الباب مفتوحا أمام احتمال أن الآخرين -بما فى ذلك نحن أنفسنا فى المستقبل- ومع معلومات مختلفة بأن تكون الدعوى غير مضمونة التقرير. ولكن اعتبار دعوى ما صادقة أمر مختلف. فقد كان من الصدق -مثلاً- فى القرن السابع عشر، أن الأحتراق هو عملية كيميائية تتعلق بالأكسدة السريعة، وليس عملية لفقدان الفلوجستون. ومع ذلك، فهذا التقرير لم يحظ بالضمان فى القرن السابع عشر.

ويرى رايت أنه لا فرق بين أن تقرر ما تقرره على أساس ماهو قابل للتقرير بشكل مضمون لشخص ما، وبين أن تقرر ما تقرره على أساس ما هو صادق. فأيما كانت الطريقة، فإن كل ما يمكن لشخص ما أن يفعله هو أن يعتبر المعلومات متاحة، وأن ما يقرره مضمون. ومع ذلك هناك فرق لم يدركه رايت إدراكا كاملا. بمعنى أننى إذا قررت ما سأقرره على أساس ما هو مضمون دون أن أدخل الصدق فى حسابى، فإننى سأوجه اهتمامى لأى شىء مهما كانت المقاييس السائدة للضمان، ومهما كانت المعلومات المتداولة المتاحة لى. إننى سوف أقرر دعاوى -وفقا لمقاييسى ومقاييس الذى يستمع إلى- مدعومة كفاية وبشكل جيد من المعلومات المتاحة. ولكننى لست بحاجة لاتخاذ أى نوع من المواقف النقدية تجاه المقاييس التى نحن بصددها. ولا أحتاج أن أضع فى حسبانى احتمال أن تكون المقاييس التى أستخدمها أو يستخدمها من يستمع إلى غير جديرة بالثقة ولا يعتمد عليها بشكل عام، والتى ستوافق على الدعاوى وتصدق عليها، ثم سيثبت فى النهاية أنها كاذبة، أو التى تفشل فى التصديق على تقرير الدعاوى التى ستصبح فيما بعد صادقة. ولكن إذا كنت مهتما بالصدق، فسوف أهتم ليس فحسب بما إذا كان الذى أقرره يستوفى مقاييس إمكانية القبول عندى وعند من يستمع إلى، بل سأهتم أيضا بجودة تلك المقاييس ذاتها. وسأضع نصب عينّى كم هى المقاييس التى أستخدمها موثوق بها، وسأطمح لاستخدام أكثر المقاييس الموثوق بها قدر ما أستطيع.

ويمكننا أن نضرب مثلاً آخر نوضح به الفرق بين الاهتمام بالضمان وبين الاهتمام بالصدق. لنفرض أننى بالأمس قلت أن أليس ستكون حاضرة فى حفل بوب الليلة. ولكنى سمعت للتو من كارول أن أليس سافرت فى رحلة طارئة ما وراء البحار لزيارة مريض من أقاربها. وعلى ضوء المعلومة الجديدة، فإننى سأتراجع عن تقريرى السابق أن أليس ستكون فى الحفل على أساس أنه غير صادق. ومع ذلك ليس لدى سبب يبرر أن أتوقف عن اعتبار تقريرى السابق مضمونا. فهو تقرير كان مدعوما بما يكفى من البراهين التى كانت متاحة لى فى ذلك الوقت. وبالرغم من أن التقرير غير صحيح، فإن عدم صحته لا تعود إلى افتقاره للدعم الكافى المبرهن عليه. فإذا كان اهتمامى منصبًا على الضمان لا على الصدق، فلن يكون لدى سبب يبرر تراجعى عن تقريرى المبكر. فتقريرى مشمول بالضمان، والمعلومة الجديدة الطارئة لا تغير حقيقة أنها مضمونة، حتى لو لم أملك ضمان تقريرها مرة أخرى الآن.

هذا النوع من الحالات يشير إلى أننا نستطيع أن نتراجع عن تقريراتنا السابقة إستنادًا إلى أحد أساسين: إما على أساس أنها غير صادقة، أو على أساس أنها غير مضمونة. علاوة على أن ذلك يتسق تماما مع نظرية التفريغ. فإذا وجدنا دليلنا فى وقت معين لا يدعم ما اعتقدنا أنه يدعمه، علينا أن نتراجع عن التقرير السابق على أساس أنه غير مضمون **Unwarranted**. من ناحية أخرى، إذا وجدنا أن ما قررناه ليس كذلك، علينا أن نتراجع عنه على أساس أنه غير صادق. فهناك مجال فسيح أمام أصحاب التفريغ لمعالجة الصدق والقابلية المضمونة للتقرير باعتبارهما معايير مختلفة للتقرير. ذلك أنهما لو كانا نفس معيار التقرير، حينئذ سيتعين علينا أن نتوقع أنه لن يكون هناك فرق بين التراجع عن تقرير على أساس أنه غير مضمون، وبين التراجع عنه لأنه كاذب. مثل هذا الاختلاف موجود، وأصحاب التفريغ فى وضع ممتاز لنقده. فالتقرير غير المشمول بالضمان، مدعوم بشكل غير كافٍ بالمعلومات المتاحة للمتكلم، والتقريرات الكاذبة تقول إن الأشياء مختلفة عما هى عليه.

دعنا الآن نتحول لاعتراضات لانش على نظرية التفريغ. فهو يؤكد أننا لو حصرنا أنفسنا فى اللا اقتباس والوظائف التعميمية لمحمول الصدق، فإنه لن يستطيع أن يلعب

الدور الذى يلعبه فى تفسير معانى الجمل ونجاح الأفعال. لقد كان فى ذهنه استخدامان تفسيريان مختلفان لمحمول الصدق:

(22) شروط الصدق لجمل كثيرة تفسِّر معانيها.

(23) صدق معتقداتنا غالبا ما يفسِّر نجاح أفعالنا.

وفى (22) يفترض أن الصدق يلعب دورًا "تكوينيا" فى شرح المعانى (لانش P.121, 2009b). وشروط الصدق لجمل مثل "الثلج أبيض" هى جزء مما "يكوِّن" أو كما يقول لانش أحيانا "تحدد بالضرورة" معانيها. وفى (23) فإن الفكرة هى أن المعتقدات الصادقة تفسر الفعل الناجح لأننا -فى حالة تكافؤ الأشياء الأخرى- على الأرجح نحصل على ما نريد عندما نعتقد الصدق فى الكيفية التى نحصل بها على ما نريد (لانش P.121, 2009b).

وهناك طريقتان أساسيتان قد نحاول بهما فهم الدعوى بأن شروط الصدق "تكوِّن" أو "تحدد بالضرورة" المعانى. إحداهما والتى هى بيِّنة الخطأ أن العلاقة بين شروط الصدق وبين المعنى هى شىء يشبه العلاقة بين الماء وبين H_2O. فأى عينة من الماء تتكون من مجموعة من جزيئات H_2O. وهى عينة من الماء بفضل تكوينها هذا، ولها خصائصها الكيميائية بسبب بنية جزيئات H_2O وقوانين الكيمياء التى تحكمها.

فإذا كانت شروط الصدق تكوِّن المعانى على هذا النحو، فعلينا أن نتوقع أن تعنى الجمل ما تعنيه بالفعل لأنها تمتلك شروط الصدق التى لديها. غير أن ذلك يجعل الأشياء ترتد إلى الوراء. وعلى الرغم من ذلك، يمكننا من أن نتعلم الكثير عن المعنى بفحص شروط الصدق بعناية. فالجمل لا تكتسب معانيها لأن لديها شروط الصدق التى تمتلكها. بل هى بالعكس تكتسب شروط صدقها بسبب ما تعنيه.

خذ -مثلا- الجملة الألمانية "Der schnee ist Weiss" والتى هى صادقة إذا، وفقط إذا كان الثلج أبيض. وهى تعنى أيضا أن الثلج أبيض. ومع ذلك من الخطأ أن نعتقد أن Der schnee ist Weiss تعنى أن الثلج أبيض لأنه من الصدق أنه إذا، وفقط إذا كان الثلج أبيض. بل بالأحرى لأن سهم التفسير يسير فى عكس الاتجاه. فلماذا تكون Der schnee

ist Weiss صادقة إذا، وفقط إذا كان الثلج أبيض؟ والسبب هو أنها تعنى الثلج أبيض. فالمعنى يفسر شروط الصدق وليس أى طريقة أخرى هنا أو هناك.

أما الطريقة الثانية الأكثر قبولاً لفهم الدعوى بأن شروط الصدق تكوِّن المعانى فهى أن نفهمها بوصفها تغلف الفكرة التالية أو تحتويها كالكبسولة:

(24) تكون الجملتان متماثلتين فى المعنى بالضرورة، إذا، وفقط إذا كانتا متماثلتين فى شروط الصدق.

فى هذا التأويل، نجد أن المعنى "يتبع" شروط الصدق. بمعنى أنه لن توجد اختلافات فى المعنى ما لم تكن هناك اختلافات فى شروط الصدق.

ومع ذلك، فإن الدعوى (24) هى بالضبط نوع التعميم الذى يفهم به أصحاب التفريغ محمول الصدق الذى يمكّننا من عمل هذا التعميم. فبالنسبة للجملتين $س_1$، $س_2$ لكى تكونا متماثلتين فى شروط الصدق، فلا بد أن تسلما بالدعوى التالية:

(25) $س_1$ صادقة إذا، وفقط إذا صدقت $س_2$ بالضرورة.

وهكذا، فإن (24) تخبرنا بأن :

(26) بالضرورة، تعتبر الجملتان $س_1$ و $س_2$ متماثلتين فى المعنى إذا، وفقط إذا كانت: بالضرورة $س_1$ صادقة إذا، وفقط إذا كانت $س_2$ صادقة.

فى (26) يلعب محمول الصدق دوره المعتاد كأداة للتعميم واللا اقتباس. ويمكننا أن نفهم $س_1$، $س_2$ باعتبارهما يحلان محل أسماء الجمل، ويمكننا أن ندع $س_1$، $س_2$ تقومان بمهمة نواب مؤقتين للترجمات الخاصة بتلك الجمل إلى لغتنا، وهكذا، فإن (26) تغلف كل أمثلة الصورة التخطيطية أو تضعها جميعها فى كبسولة واحدة.

(27) بالضرورة الجملتان $س_1$ و $س_2$ متماثلتان فى المعنى إذا، وفقط إذا: كانت $س_1$ بالضرورة إذا، وفقط إذا $س_2$.

بعض هذه الأمثلة (مع السماح بالترجمة من الإنجليزية إلى الإنجليزية) تتضمن:

(28) بالضرورة "Der Schnee ist Weiss" و"الثلج أبيض" متماثلتان فى المعنى إذا، وفقط إذا كان: بالضرورة الثلج أبيض إذا، وفقط إذا كان الثلج أبيض.

(29) بالضرورة، "Der Schnee ist Weiss" و "La meige est blanche" متماثلتان فى المعنى إذا، وفقط إذا كان: بالضرورة الثلج أبيض إذا، وفقط إذا كان الثلج أبيض.

(30) بالضرورة "Der Schnee ist Weiss" و "العشب أخضر" متماثلتان فى المعنى إذا، وفقط إذا كان: بالضرورة الثلج أبيض إذا، وفقط إذا كان العشب أخضر.

وهكذا، فنحن لسنا بحاجة لأن نتجاوز ما قدمته نظرية التفريغ للإمساك بفكرة أن المعني يتكون عن طريق شروط الصدق التى شرحناها فى (24).

كذلك يعتقد لانش أن أصحاب نظرية التفريغ غير قادرين على تفسير الطريقة التى يساعد بها صدق معتقداتنا فى تفسير نجاحنا العملي (P.121, 2009b). ويبدو أن الصدق يفسر النجاح بالطريقة الآتية: من المرجح جدًا أن أنال ما أريد إذا اعتقدت الصدق بصدد الكيفية التى أنال بها ما أريد. ومن غير المرجح تقريبا أن أنال ما أريد إن لم أعتقد الصدق بصدد الكيفية التى أناله بها. ويعتقد لانش أن ذلك يجب أن يعنى أكثر من مجرد مجموع دعاوى كتلك:

(31) من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أريد إذا اعتقدت أن إغلاق الباب سيجعلنى أنال ما أريد، وإغلاق الباب سيجعلنى أنال ما أريد.

(32) من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أريد إذا إعتقدت أن تغيير الوظائف سيجعلنى أنال ما أريد، وتغيير الوظائف سيجعلنى أنال ما أريد.

(33) من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أريد إذا اعتقدت بأننى عندما أطلب زجاجة أخرى من الجعة سأنال ما أريد، وطلبى لزجاجة أخرى من الجعة سيجعلنى أنال ما أريد.

وهكذا دواليك...

إن ما ينقصنا –فيما يقول لانش– هو "الاعتماد المغاير للواقع" **Counterfactual dependence** لنجاحى على صدق معتقداتى:

"بتفسيرى لنجاح أفعالى بحدود من صدق ما أعتقده، فإننى ضمنًا أنقل أو أوصل معلومات مشروطة: أننى أوصل المعلومات التى تقول أن المعتقدات الصادقة الأخرى التى أدت أيضًا إلى النجاح لها عالم مختلف عما هو عليه، حتى لو كانت لها فى الواقع.. طرقا مختلفة لا يمكننى حتى تصورها" (التأكيد فى النص الأصلى **2009b, P.126**).

ليس فحسب أننى من المرجح بدرجة كبيرة أن أنجح إذا كانت لدى معتقدات صادقة عن الكيفية التى أنال بها ما أريد، بل أيضا إذا كانت الأشياء مختلفة، فسيكون من المرجح جدًا أن أنجح إذا اعتمدت بما هو صادق عن الكيفية التى نلت بها ما أردت. ولكن مجموعة الدعاوى أمثال (**31**) – (**33**) لا تخبرنا بشىء عن الكيفية التى ساعدنى بها المعتقد الصادق إذا كانت الأشياء مختلفة.

هذه الخطوة من لانش ليست منصفة لنظرية التفريغ. فلانش ينظر للفهم التفريغى لـ :

(**34**) من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أريد إذا اعتقدت الصدق بصدد الكيفية التى أنال بها ما أريد.

ثم يلقى عليها اللوم لعدم إمساكها بشكل كافٍ بالفكرة التى يمكننا التعبير عنها بوضوح أكثر، مثل:

(**35**) من المرجح بدرجة كبيرة أن أحصل على ما أريد إذا اعتقدت الصدق بصدد الكيفية التى أحصل بها على ما أريد، وإذا كانت الأشياء مختلفة فمن المرجح بدرجة كبيرة أن أحصل على ما أريد إذا اعتقدت الصدق بصدد الكيفية التى أنال بها ما أردته.

وهناك أيضا فهم تفسيرى للدعوى (**35**). فهى لا تحتوى فحسب (كالكبسولة) الدعاوى التى بالقائمة عاليه، ولكن أيضا مجموع الدعاوى كتلك:

(36) إذا كانت الأشياء مختلفة بحيث يكون الذهاب إلى الحفلة الموسيقية هو الطريقة التى أنال بها ما أردت. إذن من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أردت إذا ما اعتقدت أن الذهاب إلى الحفلة الموسيقية هو الطريقة التى أنال بها ما أردت.

(37) إذا كانت الأشياء مختلفة بحيث يكون أكل عشر كعكات بالشوكولاته هو الطريقة التى أنال بها ما أردت، إذن من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أردت إذا ما اعتقدت أن أكل عشر كعكات بالشوكولاته هو الطريقة التى أنال بها ما أردت.

(38) إذا كانت الأشياء مختلفة بحيث يكون الإستيقاظ مبكرًا هو الطريقة التى أنال بها ما أردت، إذن من المرجح بدرجة كبيرة أن أنال ما أردت إذا ما اعتقدت أن الاستيقاظ مبكر هو الطريقة التى أنال بها ما أردت... إلخ.

ونظرية التفريغ يمكنها أن تتكيف مع ما يسميه لانش "بالإعتماد المغاير للواقع" للنجاح على الاعتقاد الصادق برغم كل شيء.

وقد يرد الذى يدافع عن وجهة نظر لانش بأننا نريد بعض التفسير لسبب وجود رابطة مغايرة للواقع بين الاعتقاد الصادق وبين الفعل الناجح. وأحد الاحتمالات أن الصدق خاصية ذات طبيعة تتجاوز الوظيفة المنطقية لمحمول الصدق، وأن طبيعته تقرر أن يتوقع الواحد منا النجاح بدرجة كبيرة حتى فى الحالات المغايرة للواقع إذا كانت معتقداته صادقة. قارن حالة طبيعة الماء وطبيعة الملح. فكتلة معطاة من الملح قد لا تلتقى بأى مياه، ولكن طبيعة كل من الملح والماء هى بحيث إذا غمر الملح فيما يكفى من الماء لمدة كافية فسيذوب. ونحن نستطيع أن نفسر لم تكون مغايرات معينة للواقع صادقة استشهادًا بطبائع الخصائص التى تتضمنها.

ومع ذلك، نحن لسنا بحاجة فى هذه الحالة للاستشهاد بطبيعة خاصية الصدق لكى نحصل على التفسيرات التى نحتاجها. بل على العكس من ذلك، يمكننا أن نستشهد بطبيعة الاعتقاد. ويبدو أنه جزء من طبيعة الاعتقاد أنك إذا اعتقدت بدعوى ما، فإنك بذلك تكون مدفوعا للفعل وكأن العالم هو طريقة معينة. إنك مطبوع على الفعل بطرق يتوقف نجاحها على صدق اعتقادك.

تخيل أنك رأيت كلبا يطارد سنجابا، ولكن بوثبة مفاجئة اختفى السنجاب من الأنظار. ولكن الكلب جرى فى الاتجاه الذى ذهب إليه السنجاب وبدأ ينبح تحت الشجرة. فمن الطبيعى أن تقول إن الكلب يعتقد أن السنجاب فوق الشجرة، لأن الكلب يتصرف وكأن السنجاب فوق الشجرة. إنه يتصرف بالطريقة التى يمكنه أن يحصل بها بدرجة كبيرة على ما يريد إذا كان السنجاب فوق الشجرة وليس فى مكان آخر. ويبدو أنه جزء من فكرة الاعتقاد أنك حينما تعتقد بشىء ما، فإن اعتقادك هذا يدفعك للفعل بطرق يعتمد نجاحها على صدق ما تعتقده.

وصاحب نظرية التفريغ يمكنه أن يسمح –وهو سعيد- بهذا الجزء من طبيعة الاعتقاد. أى أن الاعتقاد بدعوى ما يدفع الواحد منا للفعل بطرق يعتمد نجاحها على ما إذا كانت الدعوى صادقة. ذلك التعميم يعبر عن مجموع دعاوى كتلك:

(39) إن الاعتقاد بأن السنجاب فوق الشجرة يدفع الواحد منا للتصرف بطرق من المرجح بدرجة كبيرة أن تنجح إذا كان السنجاب فوق الشجرة.

(40) إن الاعتقاد بأن الماء سائل يدفع الواحد منا للتصرف بطرق من المرجح بدرجة كبيرة أن تنجح إذا كان الماء سائلا.

(41) إن الاعتقاد بأن إغلاق الباب هو الطريقة التى أنال بها ما أريد، يدفعنى للتصرف بطرق من المرجح بدرجة كبيرة أن تنجح إذا كان إغلاق الباب هو الطريقة التى أنال بها ما أريد.. وهكذا دواليك.

وما إن نرى هذا الجانب من طبيعة الاعتقاد، فلن نحتاج بعده لشىء أكثر من الوظائف التعميمية واللا اقتباسية لمحمول الصدق لكى تفسر الاعتماد المغاير للواقع للفعل الناجح القائم على الاعتقاد الصادق. وهكذا تبدو دعوى لانش على العكس من ذلك كاذبة.

فإذا أخذنا بالتفريغية المنهجية، فعلينا أن نفضّل التفسير التعددى للصدق على التفسير التفريغى، ولكن فقط فى حالة وجود عمل هام يمكن أن يقوم به التصور التعددى للصدق، ولا يمكن للتصور التفريغى القيام به. ويبدو أن الأسباب التى اعتمد عليها رايت

ولانش فى رفض التصور التفريغى لصالح التصور التعددى غير كافية. إذن، فالتفسير التفريغى –حتى الآن– له الأفضلية.

وكما رأينا فى الفصل 7، فنظرية التعدد لها مشكلاتها الخاصة. ولكن بصرف النظر عن تلك المشكلات، فالحقيقة أن النظرية التعددية نظرية تضخيمية مفرطة. أما منظور صاحب التفريغ المنهجى فهو منظور متواضع من جانبه. على أى الأحوال، دعنا لا نفترض أى شىء عن طبيعة الصدق بعيدا عن الوظيفة المنطقية لمحمول الصدق اللهم إلا إذا وجدنا أن فعل ذلك ضرورى لسبب دقيق ما. أما الأسباب التى قدمها أصحاب نظرية التعدد أمثال رايت ولانش للاعتقاد بأننا بحاجة لفكرة تضخيمية للصدق، فهى أسباب غير كافية. ورأينا أيضا أن نظريات التطابق السببى لا يمكن أن تمتلك قوة تفسيرية تتجاوز ما قدمته نظرية التفريغ. وفى انتظار ما هو جديد، فإن الأسباب الأفضل التى قدمتها نظرية التفريغ ضد وجهة النظر التضخيمية للصدق، جعلت نظرية التفريغ تقف بحق بأقدام راسخة على أرضية متينة.

8 - 5: النتيجة

ما الصدق؟

قام هذا الكتاب بعملية تقييم شامل لمختلف الإجابات، مؤكدًا على ميزاتها وعيوبها، مع اهتمام خاص بالطريقة التى أصابت بها نجاحا أو إخفاقا بالنسبة لمبدأ التطابق وللموضوعية ولتفسير قيمة الصدق. ومع ذلك، لو كانت نظرية التفريغ صحيحة، فستكون الإجابة عن السؤال مثيرة للدهشة. فالصدق ليس خاصية ذات طبيعة تحتاج لتفسيرها لنظرية فلسفية. بل على العكس من ذلك، فمحمول الصدق هو أداة منطقية للتعميم واللا اقتباس. فلكى تكون دعوى ما صادقة يجب أن تكون الأشياء بالضبط كما تخبرنا عنها الدعوى. وهذا هو كل ما يعنيها.

وأنا أنحاز للتصور التفريغى للصدق. وقد حاولت فى هذا الفصل أن أوجز الاعتبارات التى جعلتنى أفضّل نظرية التفريغ على نظرية التطابق السببى وعلى مقاربات التعدد. غير أن هناك الكثير من العمل الذى يجب أن يتم. فحتى لو أمكن للصدق التفريغى أن يقوم بكل العمل التفسيرى الذى يقوم به صدق التطابق السببى، فإن التصور الأخير قد يكون مناسبًا بشكل أفضل لشىء آخر. أقصد المهمة اللا تفسيرية. وحتى لو فشل النقد الذى وجهه لانش ورايت لنظرية التفريغ، فإنه تتبقى بعض الاعتراضات المهمة الأخرى للمقاربة، بما فى ذلك تلك التى ناقشناها فى الفصل 6. والرد على هذه الاعتراضات. أو صياغة رؤية مقبولة لنظرية التفريغ تتفادى هذه الاعتراضات، يظل من بين أهم الموضوعات التى على القائمة التى يتعين عليها القيام بها. يضاف إلى ذلك أنه لو كانت التفريغية المنطقية صحيحة، فعلينا أن نداوم على قياس حدود التصور التفريغى للصدق. وعلينا أن نكتشف أن هناك عملاً مهمًا لا يمكنها أن تقوم به. وأن هذا الاكتشاف سيساعدنا على إدراك نوع نظرية التفريغ فى الصدق التى نحتاجها.

إن الإجابة المقنعة عن السؤال: "ما الصدق؟" حتى لو كانت الإجابة هى الإجابة التفريغية، تحتاج لفعل أشياء معينة. إنها تحتاج لتقديم ثنائيات شروط الصدق غير المتناقضة. وتحتاج لتجنب الأشكال غير المقبولة من النسبية ونقيض الواقعية دون الوقوع فى الشك أو الأشكال القوية غير المقبولة من الواقعية. وتحتاج لتفسير الحقيقة التى تقول إن صدق معتقداتنا يستحق الاهتمام به. إن السعى وراء إجابة شافية لكل هذه الموضوعات هو مشروع مثير ودائم التطور للفلسفة المعاصرة.

قائمة المراجع

Aristotle. 1941. *The Basic Works of Aristotle*. Ed. Richard Peter McKeon. Random House.

Armstrong, D. M. 1997. *A World of States of Affairs*. Cambridge: Cambridge University Press.

— 2004. *Truth and Truthmakers*. Cambridge: Cambridge University Press.

Austin, J. L., P. F. Strawson, and D. R. Cousin. 1950. Symposium: Truth. *Proceedings of the Aristotelian Society, Supplementary Volumes* 24: 111–72.

Beall, Jc. 2009. *Spandrels of Truth*. Oxford; New York: Oxford University Press.

Blanshard, Brand. 1939. Coherence as the nature of truth. In *The Nature of Truth: Classic and Contemporary Perspectives*. Ed. Michael P. Lynch. Cambridge, MA: MIT Press, 2001.

Bradley, F. H. 1914. *Essays on Truth and Reality*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

Brogaard, Berit and Joe Salerno. 2012. Fitch's paradox of knowability. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Fall 2012 edn. Ed. Edward N. Zalta.

Burgess, Alexis and John P. Burgess. 2011. *Truth*. Princeton: Princeton University Press.

Cotnoir, Aaron J. 2009. Generic truth and mixed conjunctions: Some alternatives. *Analysis* 69 (3): 473–9.

David, Marian. 2013. The correspondence theory of truth. In Zalta, Edward N. (ed.), *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Fall 2013 Edition), http://plato.stanford.edu/archives/fall2013/entries/truth-correspondence/.

De Houwer, Jan, Sarah Thomas, and Frank Baeyens. 2001. Association learning of likes and dislikes: A review of 25 years of research on human evaluative conditioning. *Psychological Bulletin* 127 (6): 853.

de Jong, Peter F., Willem Koomen, and Gideon J. Mellenbergh. 1988. Structure of causes for success and failure: A multidimensional scaling analysis of preference judgments. *Journal of Personality and Social Psychology* 55 (5): 718–25.

Descartes, René. 1641. *Meditations, Objections, and Replies*. Ed. Roger Ariew and Donald A. Cress. Indianapolis, IN: Hackett Publishing, 2006.

Dorsey, Dale. 2006. A coherence theory of truth in ethics. *Philosophical Studies: An International Journal for Philosophy in the Analytic Tradition* 127 (3): 493–523.

Dummett, Michael. 1958. Truth. *Proceedings of the Aristotelian Society* 59:141–62.

Edwards, Douglas. 2008. How to solve the problem of mixed conjunctions. *Analysis* 68 (2): 143–9

Engel, Pascal. 2002. *Truth*. Montreal: McGill-Queen's University Press.

— 2005. Truth and the aim of belief. In *Laws and Models in Science*. Ed. D. Gillies. London: King's College Publications.

Evans, J. D. G. 1974. Aristotle on relativism. *The Philosophical Quarterly* 24 (96): 193–203.

Field, Hartry. 1972. Tarski's theory of truth. *The Journal of Philosophy* 69 (13): 347–75.

— 1994. Deflationist views of meaning and content. *Mind* 103 (411): 249–85.

— 2001. *Truth and the Absence of Fact*. Oxford: Oxford University Press.

Frege, Gottlob. 1956. The thought: A logical inquiry. *Mind* 65 (259): 289–311.

Glanzberg, Michael. 2009. Truth. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2009 edn. Ed. Edward N. Zalta.

Gott, J. Richard III, Mario Jurić, David Schlegel, Fiona Hoyle, Michael Vogeley, Max Tegmark, Neta Bahcall, and Jon Brinkmann. 2005. A map of the universe. *The Astrophysical Journal* 624 (2): 463–84

Gupta, Anil. 1993. Minimalism. *Philosophical Perspectives* 7: 359–69.

— 2010. A critique of deflationism. *Philosophical Topics* 21 (2): 57–81.

Harman, Gilbert. 1977. *The Nature of Morality*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Hookway, Christopher. 2010. Pragmatism. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2010 edn. Ed. Edward N. Zalta.
Horgan, T. and M. Potrc. 2000. Blobjectivism and indirect correspondence. *Facta Philosophica* 2 (2): 249–70.
— 2001. Contextual semantics and metaphysical realism: Truth as indirect correspondence. In *The Nature of Truth: Classic and Contemporary Perspectives*. Ed. Michael P. Lynch. Cambridge, Mass.: MIT Press.
Horwich, Paul. 1998. *Truth*. Oxford: Oxford University Press.
— 2010. *Truth-Meaning-Reality*. Oxford: Oxford University Press.
Hume, David. 1739. *A Treatise of Human Nature*. Ed. David Fate Norton and Mary J. Norton. Oxford: Oxford University Press, 2000.
— 1777. *Enquiries Concerning Human Understanding and Concerning the Principles of Morals*. Ed. L. A., Sir Selby-Bigge and P. H. Nidditch. Oxford: Clarendon Press, 1975.
James, William. 1907a. Pragmatism's conception of truth. In *Pragmatism and Other Writings*. New York, NY: Penguin, 2000.
— 1907b. What pragmatism means. In *Pragmatism: Classic and Contemporary Readings*. Ed. H. S. Thayer. Indianapolis, IN: Hackett Publishing, 1982.
Kant, Immanuel. 1781. *Critique of Pure Reason*. Ed. Paul Guyer and Allen Wood. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
— 1783. *Prolegomena to Any Future Metaphysics That Will Be Able to Come Forward As Science, with Kant's Letter to Marcus Herz, February 27, 1772*. Ed. James W Ellington. Indianapolis, IN: Hackett Publishing, 2001.
Kitcher, P. 2002. On the explanatory role of correspondence truth. *Philosophy and Phenomenological Research* 64 (2): 346–64.
Klein, Peter. 2011. Skepticism. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Summer 2011 edn. Ed. Edward N. Zalta.
Korsgaard, C M. 1983. Two distinctions in goodness. *The Philosophical Review* 92 (2): 169–95.
Künne, Wolfgang. 2003. *Conceptions of Truth*. New York: Oxford University Press.
Kvanvig, J. 2008. Pointless truth. *Midwest Studies in Philosophy* 32 (1): 199–212.
Lynch, Michael P. 2001. A functionalist theory of truth. In *The Nature of Truth*. Ed. Michael P. Lynch. Cambridge, MA: MIT Press.
— 2005a. Alethic functionalism and our folk theory of truth. *Synthese* 145 (1): 29–43
— 2005b. *True to Life: Why Truth Matters*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

— 2009a. The values of truth and the truth of values. In *Epistemic Value*. Ed. Adrian Haddock, Alan Millar, and Duncan Pritchard. Oxford, UK: Oxford University Press.

— 2009b. *Truth As One and Many*. Oxford; New York : Clarendon Press: Oxford University Press.

MacBride, Fraser. 2013. Truthmakers. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2013 edn. Ed. Edward N. Zalta.

McGrath, M. 2005. Lynch on the value of truth. *Philosophical Books* 46 (4): 302–10.

Miller, Alexander. 2012. Realism. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2012 edn. Ed. Edward N. Zalta.

Mulligan, Kevin and Fabrice Correia. 2013. Facts. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2013 edn. Ed. Edward N. Zalta.

Nozick, R. 1977. *Anarchy, State, and Utopia*. Basic Books.

Park, N., C. Peterson, and M. E. P. Seligman. 2004. Strengths of character and well-being. *Journal of Social and Clinical Psychology* 23 (5): 603–19.

Pears, David. 1951. Universals. *The Philosophical Quarterly* 1 (3): 218.

Pedersen, Nikolaj Jang Lee Linding. 2006. What can the problem of mixed inferences teach us about alethic pluralism? *The Monist* 89 (1): 102–17.

— 2012. Recent work on alethic pluralism. *Analysis* 72 (3): 588–607.

Pedersen, Nikolaj Jang Lee Linding and Cory Wright. 2013. Pluralist theories of truth. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Spring 2013 edn. Ed. Edward N Zalta. http://plato.stanford.edu/archives/spr2013/entries/truth-pluralist/

Peirce, Charles Sanders. 1878. How to make our ideas clear. In *Pragmatism: The Classic Writings*. Ed. H. S. Thayer. Indianapolis, IN: Hackett Publishing, 1982.

Plato. 1997. *Complete Works*. 5th, illustrated edn. Ed. John Madison Cooper and D. S. Hutchinson. Indianapolis, IN: Hackett Publishing.

Priest, Graham. 2006. *Doubt Truth to Be a Liar*. Oxford: Oxford University Press

Putnam, Hilary. 1981. *Reason, Truth, and History*. Cambridge: Cambridge University Press.

Quine, W. V. 1960. *Word and Object*. Cambridge, MA: Technology Press of the Massachusetts Institute of Technology.

— 1970. *Philosophy of Logic*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

— 1981. *Theories and Things*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

— 1992. *Pursuit of Truth*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Ramsey, F. P. and G. E. Moore. 1927. Symposium: Facts and propositions. *Proceedings of the Aristotelian Society, Supplementary Volumes* 7: 153–206.

Rodriguez-Pereyra, Gonzalo. 2006. Truthmakers. *Philosophy Compass* 1 (2): 186–200.

Rorty, R. 1995. Is truth a goal of enquiry? Davidson vs. Wright. *The Philosophical Quarterly* 45 (180): 281–300.

Russell, Bertrand. 1906. On the nature of truth. In *Theories of Truth*. Ed. Frederick F. Schmitt. Malden, Mass.: Blackwell, 2003.

— 1912. Truth and falsehood. In *The Nature of Truth: Classic and Contemporary Perspectives*. Ed. Michael P. Lynch. Cambridge, MA: MIT Press, 2001.

Sainsbury, R. M. 1996. Crispin wright: Truth and objectivity. *Philosophy and Phenomenological Research* 56 (4): 899–904.

Salerno, Joe. 2009. *New Essays on the Knowability Paradox*. Oxford: Oxford University Press.

Searle, John R. 1995. *The Construction of Social Reality*. New York: Simon and Schuster.

Shapiro, Stewart. 2009. Michael P. Lynch: Truth as one and many. *Notre Dame Philosophical Reviews*. http://ndpr.nd.edu/news/24169-truth-as-one-and-many/

Sher, Gila. 2005. Functional pluralism. *Philosophical Books* 46 (4): 311–30.

Stich, Stephen P. 1990. *The Fragmentation of Reason: Preface to a Pragmatic Theory of Cognitive Evaluation*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Stoljar, Daniel and Nic Damnjanovic. 2012. The deflationary theory of truth. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Summer 2012 edn. Ed. Edward N Zalta. http://plato.stanford.edu/archives/sum2012/entries/truth-deflationary/

Swoyer, Chris. 2010. Relativism. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Winter 2010 edn. Ed. Edward N. Zalta.

Tappolet, C. 1997. Mixed inferences: A problem for pluralism about truth predicates. *Analysis* 57 (3): 209–10.

Tarski, A. 1944. The semantic conception of truth and the foundations of semantics. *Philosophy and Phenomenological Research* 4 (3): 341–76.

Taylor, Shelley E. 1989. *Positive Illusions: Creative Self-deception and the Healthy Mind*. New York: Basic Books.

Textor, Mark. 2012. States of affairs. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Summer 2012 edn. Ed. Edward N. Zalta.

Warfield, Ted A. and Keith DeRose. 1999. *Skepticism : A Contemporary Reader*. New York: Oxford University Press.

Williamson, Timothy. 1994. A critical study of truth and objectivity. *International Journal of Philosophical Studies* 30 (1): 130–44.
Wittgenstein, Ludwig. 1922. *Tractatus Logico-philosophicus*. Ed. C. K. Ogden. London: Routledge, 1990.
Wrenn, Chase. 2010. True belief is not instrumentally valuable. In *New Waves in Truth*. Ed. C. D. Wright and N. Pedersen. Palgrave Macmillan.
— 2011. Practical success and the nature of truth. *Synthese* 181 (3): 451–70.
Wrenn, Chase B. 2005. Pragmatism, truth, and inquiry. *Contemporary Pragmatism* 2 (1): 95–114.
Wright, Crispin. 1992. *Truth and Objectivity*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
— 2001. Minimalism, deflationism, pragmatism, pluralism. In *The Nature of Truth*. Ed. Michael P. Lynch. Cambridge, Mass.: MIT Press.
Young, James O. 2013. The coherence theory of truth. In *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Summer 2013 edn. Ed. Edward N. Zalta.

ثبت بأهم المصطلحات التى وردت فى الكتاب

A

Absolutism	نظرية المطلق
Abstract objects	الموضوعات المجردة
Action	الفعل
Anti-Realism	نقيض الواقعية
Assertion	تقرير
Atomic sentence	الجملة الذرية

B

Belief	اعتقاد
Bivalencel law of logic	قانون المنطق ثنائى التكافؤ

C

Causal theory of reference	نظرية المرجعية السببية
Claim	دعوى
Coherence	الإحكام المنطقى
Comprehensiveness	الشمولية
Concept	مفهوم
Concordance	اتفاق –انسجام
Consensus relativism	نسبية الإجماع
Consistency	اتساق منطقى
Constitutive value of truth	القيمة التكوينية للصدق
Counterfactual	المضاد للواقع

Correct	صحيح
Correspondence theory of truth	نظرية التطابق فى الصدق
Counterfactual dependence	الاعتماد المغاير للواقع

D

Deflationism	نظرية التفريغ
Disquotationalism	نظرية اللا اقتباس –اللا استشهاد

E

Epistemic theory of truth	النظرية الإبستمولوجية فى الصدق
Equivalence principle	مبدأ التكافؤ
Explanatory power	القوة التفسيرية

F

Factivity of knowledge	واقعية المعرفة
Final value	القيمة الغائية
Functionalism	النظرية الوظيفية
False	كاذب

G

General	العام
Generalization	التعميم
Goodness	الخيرية

I

Individual theory of truth	النظرية الشخصية فى الصدق
Individuation	التمييز
Inflationism	نظرية التضخيم
Instrumental value	القيمة الأداتية
Intrinsic value of truth	القيمة الجوهرية للصدق

K

Knowability	القابلية للمعرفة

M

Mathematical truth	الصدق الرياضى
Matrix	مصفوفة
Metalanguage	ما بعد اللغة
Meta-ethics	ما بعد الأخلاق
Methodological deflationism	التفريغية المنهجية
Metaphysical extravagance	الغلو الميتافيزيقى
Metaphysical necessity	الضرورة الميتافيزيقية
Mind independence reality	الواقع المستقل عن العقل
Minimalism	نظرية الحد الأدنى
Moral truth	الصدق الأخلاقى

N

Negation	سلب – نفى
Non-paradoxical T-biconditional truth	الصدق ثنائى الشروط غير المتناقض
Normative	معيارى

O

Objective	موضوعى

P

Paradox of knowability	مفارقة القابلية للمعرفة
Pluralist theory of truth	النظرية التعددية فى الصدق
Pluralism	النظرية التعددية
Pragmatic theory of truth	النظرية البراجماتية فى الصدق

Problem of negative existenials	مشكلة الموجودات السالبة
Properity	خاصية

Q

Quantification	التكميم
Quotation marks	علامات الاقتباس (التنصيص)

R

Realism	المذهب الواقعى
Redundancy theory of truth	نظرية الإسراف فى الصدق
Relativism	المذهب النسبى
Rightness	الصواب

S

Schema	الصورة التخطيطية
Scope problem	مشكلة مجال التطبيق
Self respect	احترام الذات
Sentence	الجملة
Scientific consensus	الإجماع العلمى
Set theory	نظرية المنظومة
Skepticism	مذهب الشك
Statement	العبارة
Subjectivism	المذهب الذاتى
Subjectivism theory of truth	النظرية الذاتية فى الصدق
Superassertability	القابلية الأكبر للتقرير

T

T-biconditional truth	الصدق ثنائى الشروط
Truth bearers	حاملات صفة الصدق
Truth conditions	شروط الصدق
True	صادق

Truth makers theory	نظرية صانعى الصدق
Truth pluralism	تعددية الصدق
Truth predicate	محمول الصدق

U

Universal	الكلى
Unknowability	عدم القابلية للمعرفة

V

Vagueness	الغموض- الإبهام
Validity	الصحة
Value of schema	قيمة الصورة التخطيطية
Value of truth	قيمة الصدق

W

Warranted claim	دعوى مضمونة
Warranted assertability	القابلية المضمونة للتقرير
Wrongness	الخطأ

المؤلف فى سطور

تشس ورين

- أستاذ مساعد بقسم الفلسفة – جامعة ألاباما.

- مختص فى دراسة الصدق والإبستمولوجيا وفلسفة العقل.

- بالإضافة إلى هذا الكتاب، صدر له ؛ ٢٠٠٨ كتاب:

Naturalism Reference and ontology: Essays In Honor of Roger F. Gibson. (editor) New York: peter lang publishing, 2008

- وهو صاحب أوراق علمية وأبحاث منشورة فى دوريات مختلفة.

المترجم فى سطور :

د. بدوى عبد الفتاح محمد

- عضو هيئة التدريس بكلية الآداب – جامعة القاهرة.
- عضو مؤسس بالجمعية الفلسفية المصرية.
- حصل على جائزة الهيئة العامة للكتاب لأفضل كتاب مترجم فى تبسيط العلوم عام ١٩٩٩ عن كتابه "قصة العلم".
- حصل على جائزة الإبداع الفلسفى من المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٧، عن كتابه "فلسفة العلوم: العلم ومستقبل الإنسان... إلى أين؟".

من مؤلفاته :

وايتهد وفلسفته فى العلوم الطبيعية.

الأسس الفلسفية لمفاهيم علم الفيزياء.

أزمة التجريبية المنطقية مع مفاهيم الفيزياء المعاصرة.

الاصطلاحية وسأم العقل. أزمة الحقيقة بين فايهنجر ودوهم وبوانكاريه.

تجريبيون بلا تجارب، ومجربون بلا تجريبية. تحليل لمفهوم التجريبية فى الفلسفة.

من ترجماته

قصة العلم (بالاشتراك)ج ج كراوثر. الهيئة العامة للكتاب .

كانط وفلسفته النقدية. تأليف روجر سكروتن. دار الشروق .

مفكرون سياسيون (بالاشتراك) جماعة من الكتاب (تحت الطبع) المركز القومى للترجمة .

تقدم المعرف لفرانسيس بيكون. مجلة الفكر العربى. العدد الثالث والستون. يناير ١٩٩١ .

التصحيح اللغوى : **وجيه فاروق**

الإشراف الفنى : **حسن كامل**



ما هو الصدق؟ وهل هناك شيء مشترك بين كل ما هو صادق بحيث يجعله صادقًا وليس كاذبًا ؟ وهل الصدق مستقل عن الفكر الإنساني ، أم أنه يعتمد بشكل أو بآخر على ما نعتقده أو على ما يبرر إعتقادنا ؟ وبأي معنى – إن كان هناك معنى– يعتبر من الأفضل أن تكون المعتقدات أو العبارات صادقة عن أن تكون كاذبة؟

اعتمادًا على مجموعة من الخلافات التقليدية والمعاصرة ، سيكون هذا الكتاب مفيدا للطلبة وللدارسين بالمثل ، ولكل من له اهتمام بطبيعة وقيمة الصدق.

وكتاب تشيس ورين عن "منطق الصدق" هو من وجهة نظري من أفضل ما كتب حتى الآن في فلسفة الصدق. فكل الموضوعات والمفاهيم المألوفة نجدها هنا، جنبا إلى جنب مع أكثر الموضوعات حداثة – مثل قيمة الصدق، وتعددية الصدق ، والخلاف حول نظرية التفريغ ، قُدمت جميعها بطرق تدل على بصيرة عميقة تجمع بين الوضوح وبين صرامة الحجة. ومن المؤكد أن القادمين الجدد فضلاً عن المتخصصين سيستفيدون كثيرا من هذا الكتاب" .

تصميم الغلاف: عبد العزيز السماحي